المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

التنافس الفرنسي- الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة: الرهانات والتحديات الاقتصادية والأمنية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد: عاشور لكوشة

إشراف: أ.د: محمد كريم خيدر

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية، اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الإنتساب	الصفة
أ. د. طارق تاحي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ.د. محمد كريم خيدر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. حسام حمزة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
د. فلة قصدلي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
أ.د سليم شيخاوي	جامعة الجزائر03	عضوا مناقشا
أ.د عبد الوهاب عمروش	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023- 2024م/ 1444- 1445هـ

إهداء

أهدي عملي إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما.

إلى كل أفراد عائلتي الكبير والصغير.

إلى أصدقائي وزملاء الدراسة.

شكر وتقدير

أشكر الله الذي وفقني على إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ الدكتور خيدر محمد كريم الذي رافقني في إنجاز هذه الأطروحة ، ولم يدخر أي جهد في تقويم وتصويب العمل، واسداء النصائح والتوجيهات القيمة التي حفزتني على إنهاء هذا العمل.

وأشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتنافس الدولي على منطقة المغرب العربي

المبحث الأول: مفهوم التنافس الدولي و المفاهيم المرتبطة به

المطلب الأول: مفهوم التنافس الدولي

المطلب الثاني: التنافس و علاقته بالمفاهيم الأخرى

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنافس الدولي.

المطلب الأول: النظرية الواقعية

المطلب الثاني: النظرية الجيوبوليتيكية

المطلب الثالث: نظرية التبعية

المطلب الرابع: نظرية الاختيار العقلاني ونظرية الألعاب

المبحث الثالث: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

المطلب الأول: الإطار التاريخي والجغرافي لمنطقة المغرب العربي

المطلب الثاني: مقومات منطقة المغرب العربي

المطلب الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

الفصل الثاني: التنافس الاقتصادي الفرنسي–الأمريكي في المغرب العربي بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: المشاريع الاقتصادية الفرنسية في المغرب العربي

المطلب الأول: مشروع برشلونةLe processus de Barcelone

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبي la politique Européenne de voisinage

المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط.l’union pour la Méditerranée

المبحث الثاني: المشاريع الاقتصادية الأمريكية في المغرب العربي

المطلب الأول: مشروع إزنستانت(الشراكة الأمريكية– المغاربية) Eizenstat Initiative

المطلب الثاني: مشاريع الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المطلب الثالث: مقارنة بين المشاريع الفرنسية(الأوروبية) والمشاريع الأمريكية

المبحث الثالث: مجالات التنافس الاقتصادي الفرنسي–الأمريكي

المطلب الأول: المبادلات التجارية

المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية

المطلب الثالث: التنافس في مجال الطاقة

الفصل الثالث: التنافس الأمني الفرنسي–الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة المغرب العربي

المطلب الأول: مضمون الاستراتيجية الأمنية الفرنسية

المطلب الثاني: المبادرات الأمنية الفرنسية في منطقة المغرب العربي

المطلب الثالث: العلاقات الأمنية الفرنسية مع دول المغرب العربي

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة المغرب العربي

المطلب الأول: مضمون الاستراتيجية الأمنية الأمريكية

المطلب الثاني: المبادرات الأمنية الأمريكية في منطقة المغرب العربي

المطلب الثالث: العلاقات الأمنية الأمريكية مع دول المغرب العربي

المبحث الثالث: الأزمات الأمنية في منطقة المغرب العربي

المطلب الأول: نزاع الصحراء الغربية

المطلب الثاني: الأزمة الليبية

المطلب الثالث: أزمات الساحل كمصدر تهديد لمنطقة المغرب العربي

الفصل الرابع: انعكاسات وتحديات التنافس الفرنسي–الأمريكي على منطقة المغرب العربي

المبحث الأول: إنعكاسات التنافس الفرنسي الأمريكي على دول المغرب العربي

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية

المطلب الثالث: الانعكاسات الأمنية

المبحث الثاني: رهانات وتحديات التنافس الفرنسي–الأمريكي في منطقة المغرب العربي

المطلب الأول: الرهانات والتحديات الاقتصادية

المطلب الثاني: الرهانات و التحديات الأمنية

المبحث الثالث: تحدي القوى الجديدة في منطقة المغرب العربي

المطلب الأول: التواجد الصيني في منطقة المغرب العربي

المطلب الثاني: التواجد الروسي في منطقة المغرب العربي

المطلب الثالث: التواجد التركي في منطقة المغرب العربي

الخاتمة

مقدمة

أفرزت نهاية الحرب الباردة عدة تحولات على المستوى الدولي بانهيار الاتحاد السوفياتي، ونهاية الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب، وفي المقابل انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم ووصولها إلى مناطق كانت تحت النفوذ الأوروبي، وتعزز ذلك أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بإعلانها الحرب الدولية على الإرهاب، حيث دخلت في تنافس مع دول من المعسكر الرأسمالي الغربي على غرار فرنسا.

وتعتبر منطقة المغرب العربي ميدانا للتنافس الفرنسي–الأمريكي بعد الحرب الباردة، ورهانا حقيقيا نظرا لما تشكله من أهمية استراتيجية كبيرة بحكم موقعها الذي يتوسط العالم وامتلاكها لثروات طبيعية هائلة على غرار البترول والغاز، الفوسفات والحديد وغيرها، فهذه المؤهلات التي تتوفر عليها المنطقة جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بها بإقرار مشروع ازنستانت الاقتصادي كمنافس للحضور الفرنسي التقليدي في المنطقة التي تعتبر مستعمر سابق لدولها وتحضي بنفوذ اقتصادي وسياسي كبير فيها.

يتجلى هذا التنافس أكثر في الجوانب الاقتصادية عبر مختلف المشاريع الموجهة للمنطقة، والتنافس على الأسواق والاستثمارات والطاقة وذلك عبر علاقات يغلب عليها الطابع الثنائي وعدم التوازن في القوة الاقتصادية بين دول المغرب العربي وكل من فرنسا والولايات المتحدة، إضافة إلى التنافس في الجوانب الأمنية نظرا للتهديدات والأزمات الأمنية التي تعرفها وإفرازات عدم الاستقرار في جوارها الجغرافي(منطقة الساحل الافريقي)، جعلت كل من فرنسا والولايات المتحدة تتبعان استراتيجيات أمنية مختلفة مرتبطة بالتحولات الجيوسياسية التي عرفتها المنطقة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ومن بعدها مخلفات الربيع العربي سنة 2011.

أدى هذا التنافس الفرنسي– الأمريكي إلى إنعكاسات على دول المغرب العربي التي تعاني من تبعية كبيرة خاصة من الناحية الاقتصادية مما يجعل قدراتها التفاوضية ضعيفة بغياب العمل الوحدوي الذي جسده فشل المشروع التكاملي المغاربي و بروز العديد من المشاكل و الأزمات سواء داخلية أو خارجية مرتبطة بإفرازات النظام الدولي و تحولات الفضاء الإقليمي للمنطقة ما يجعلها تتأثر بهذا التنافس ، ما يستلزم عليها بناء استراتيجيات مشتركة لاستغلال هذا التنافس في صالحها في ظل التهديدات والتحديات التي تعرفها المنطقة.

ترتبط التحديات الجديدة التي تواجههما كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية إضافة إلى بروز قوى جديدة منافسة لها والتي أصبح لديها نفوذ كبير على غرار الصين وروسيا وتركيا، هذا ما يدفعها إلى بناء استراتيجيات جديدة تتلاءم مع هذه التغيرات الجديدة، التي يتعين على دول المغرب العربي التعامل معها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تندرج ضمن حقل العلاقات الدولية، وتناقش أحد أهم القضايا التي برزت بعد الحرب الباردة والمتمثلة في التنافس خصوصا في الجوانب الاقتصادية والأمنية، من خلال دراسة التنافس الفرنسي– الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة بالتركيز على الرهانات والتحديات الاقتصادية والأمنية لهذا التنافس.

كما ترتكز أهمية الموضوع في كون أن منطقة المغرب العربي تشكل وزن وثقل كبير من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية، بحكم موقعها الاستراتيجي الهام المطل على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، كما تشكل بوابة نحو إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط، وتتوفر على ثروات طبيعية هامة، إلى جانب الرهانات والتحديات الأمنية التي تعرفها المنطقة، كل هذه العوامل جعلت منها مسرحا للتنافس بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ودخول قوى أخرى جديدة في هذا التنافس، وهذا ما جعل المنطقة تحضى بأهمية كبيرة من طرف الباحثين في نطاق الدراسات الإقليمية والمغاربية بصفة خاصة.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع التنافس في العلاقات الدولية وكذا النظريات المفسرة للتنافس، إلى جانب دراسة منطقة المغرب العربي التي يدور عليها التنافس الفرنسي– الأمريكي من الناحية الجغرافية والتاريخية والطبيعية وإبراز أهميتها الاستراتيجية كدافع من دوافع الاهتمام الفرنسي والأمريكي.
- كما تهدف الدراسة إلى التركيز على الجانب الاقتصادي للتنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي بإبراز الاستراتيجيات الموظفة من كل طرف للسيطرة وتحقيق الأهداف والمكاسب المنتظرة خصوصا لما توفره المنطقة من موارد طبيعية كبيرة خصوصا النفط

والغاز ، وكذا الرهانات والتحديات كبيرة التي تجعل مجال التنافس يزداد حدة، إضافة إلى جوانب التنافس الأمني في المنطقة بالتطرق إلى الاستراتيجيات الأمنية المتبعة من طرف كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية...)، والأزمات الأمنية التي تعرفها المنطقة وجوارها الإقليمي (الساحل الإفريقي).

- تحليل الوضع الذي تعيشه المنطقة في ظل هذا التنافس و تأثيراته على هذه الدول بإبراز السلبيات و مخاطر هذا التنافس خصوصا مع هشاشة الوضع الأمني المحيط بالمنطقة وتهديداته المختلفة، إضافة إلى محاولة إيجاد الحلول لاستغلال هذا التنافس لصالح الدول المغاربية في ظل بروز متنافسين جدد في المنطقة وفشل المشروع التكاملي المغاربي.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لمجموعة من الأسباب:

1- الأسباب الذاتية:

- الانتماء لمنطقة المغرب العربي كفضاء تتواجد فيه الجزائر حفزني على اختيار هذا الموضوع المهم.

- ميل الباحث إلى المواضيع المتعلقة بالمنطقة المغاربية والمتوسط بحكم التخصص في هذا الفضاء الإقليمي.

- اختيار هذا الموضوع راجع إلى معاناة الشعوب المغاربية بما فيها الجزائر من التنافس الاستعماري الامبريالي، والآن من تنافس جديد يحفز الباحث على الخوض فيه لأنه من المواضيع الحديثة خصوصا في منطقة المغرب العربي أين مازال هذا التنافس مستمرا يزيد من شغف الباحث لدراسته و استكشاف تطوراته.

2- الأسباب الموضوعية:

- أهمية موضوع التنافس في العلاقات الدولية خصوصا بعد الحرب الباردة نظرا لتحولات النظام الدولي وبروز العديد من القوى المتنافسة خصوصا في الجانب الإقتصادي، كما أن منطقة المغرب العربي تشكل أهمية كبيرة نظرا للمؤهلات التي تتوفر عليها ما جعلها محلا للتنافس خصوصا بين فرنسا و الولايات

المتحدة الأمريكية، لذا فالدراسة تستدعي تحليلا لكل المتغيرات و الاستراتيجيات بالاعتماد على المناهج والنظريات المناسبة.

– بروز العوامل الاقتصادية والأمنية كمداخل جديدة في التنافس بعد الحرب الباردة بين فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا في منطقة المغرب العربي يجعل من دراسة هذا الموضوع يمثل أهمية علمية كبيرة تستحق الدراسة والتحليل للوصول إلى النتائج المرجوة.

– محاولة تقديم إضافة في الدراسات المغاربية بتناول موضوع التنافس الفرنسي الأمريكي من الزاوية الاقتصادية والأمنية.

الدراسات السابقة:

- كتاب Abdennour Benantar المعنون ب:

Les Etats–Unis et le Maghreb regain d'intérêt والصادر عن مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية CREAD، سنة 2007، فهذا الكتاب يحتوى على مجموعة من المقالات التي تتحدث عن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة المغاربية خصوصا بعد الحرب الباردة وكيف أصبحت مجالا للتنافس بين العديد من القوي العالمية. كما ركزت الدراسة حول الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وعلاقاتها مع كل دولة من دول المنطقة وتعاظم هذا الإهتمام الأمريكي بالنظر للمصالح التي تمثلها المنطقة. كما تطرق عمر بغزوز في مقال له في هذا الكتاب للتنافس الأمريكي الأوروبي بالتركيز على فرنسا حيث أشار أن هذا التنافس اقتصادي بالدرجة الأولى مفسرا أسباب هذا التنافس وحدود تأثيراته وكيفية إستغلاله في صالح البلدان المغاربية.

- دراسة إبراهيم تيقامونين(رسالة ماجستير) الموسومة ب" المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة –التوافق والتنافس الفرنسي–الأمريكي أنموذجا–، الصادرة عن جامعة الجزائر سنة 2005، حيث تناول فيها الاستراتيجيات المتبعة من طرف كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، والمشاريع الاقتصادية والأمنية الموجهة للمنطقة، ومن ثمة استعراض جوانب التنافس الفرسي–الأمريكي في المجال الاقتصادي والاستراتيجي والأمني، وكذا جوانب التوافق بين السياستين الفرنسية والأمريكي في منطقة المغرب العربي، وتوصلت الدراسة إلى أن بروز مؤشرات التنافس أدى إلى تقلص مؤشرات التوافق، وأن

التنافس الاقتصادي خصوصا من المدخل الطاقوي هو المسيطر إلى جانب تزايد الاهتمام الأمني الأمريكي بالمنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وانعكاسات هذا التنافس على دول المغرب العربي.

فدراستنا تنطلق مما انتهت عليه هذه الدراسة، بالتركيز أكثر على التنافس الفرنسي–الأمريكي في الجوانب الاقتصادية والأمنية بالموازاة مع التطورات التي شهدتها منطقة المغرب العربي وبروز أزمات وتهديدات جديدة.

- مقال Dorothé Schmid, Hamid berrada، الموسوم ب: **Linfluence des Etats–Unis et de l'Europe sur le Maghreb**، الصادر عن IFG (Cafés Géopolitiques)، سنة 2005 والذي تناولا فيه السياسة المتبعة من طرف أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي عبر مختلف المشاريع الموظفة كسياسة الجوار الأوروبي ومشروع إزنستانت، إضافة إلى التنافس الأوروبي الأمريكي خصوصا في الشق الاقتصادي بعد الحرب الباردة، وقد توصلوا إلى تحديد نتائج هذا التنافس وما يتوجب على الدول المغاربية عمله لمواجهة هذا التنافس.
- أطروحة دكتوراه " بلخيرة محمد" من جامعة الجزائر 3 تحت عنوان **السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين: الأبعاد الاستراتيجية الغائية** سنة 2015/2014، حيث تناول فيه محددات السياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ومسار تطور العلاقات الأمريكية المغاربية بالتركيز على الأدوات والسياسات المستعملة وأبعادها الاستراتيجية، وخلصت الدراسة إلى إبراز السناريوهات المستقبلية لهذه العلاقات.
- مقال "سمير حمياز" المعنون ب" الرهانات الاقتصادية للتنافس الأورو–أمريكي في منطقة المغرب العربي: دراسة من منظور جيواقتصادي"، الصادر سنة 2014. تطرق فيه إلى الأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية لمنطقة المغرب العربي، ومكانة المنطقة في سلم الاستراتيجيات الاقتصادية للقوى الكبرى، خاصة دور الرهانات الطاقوية والاسواق الاستهلاكية التي تزخر بها المنطقة في تفعيل التنافس الاقتصادي الأورو–أمريكي في منطقة المغرب العربي، وذلك بإبراز

هذا التنافس، وأخيرا تطرق إلى مضاعفات هذا التنافس على دول المغرب العربي والآليات الكفيلة لمواجهة تحديات هذا التنافس ليكون في صالح الدول المغاربية.

وقد اعتمدت دراستنا على هذه الدراسات السابقة كونها كمنطلق أساسي لأي بحث علمي، أين ساعدتنا في بناء تصور شامل على الموضوع، ومعالجة الجوانب التي لم تتطرق لها هذه الدراسات خصوصا مع التطورات الاخيرة التي شهدتها منطقة المغرب العربي، والرهانات الجديدة للتنافس الفرنسي–الأمريكي في الجوانب الأمنية والاقتصادية، فدراستنا تحاول تقديم إضافة جديدة لهذا الموضوع وفق المستجدات التي تشهدها المنطقة المغاربية والتي لم تتناولها هذه الدراسات السابقة.

الإشكالية:

تميزت منطقة المغرب العربي بأهمية استراتيجية كبيرة نظرا لما تزخر به من ثروات ومقومات جعلتها محل أطماع العديد من القوى، وكانت المنطقة تحت النفوذ الفرنسي بحكم الاستعمار، لكن بعد الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن على العالم، وجهت إهتمامها نحو منطقة المغرب العربي ما أدى إلى ظهور التنافس الفرنسي– الأمريكي على المنطقة، وحدوث تفاعلات مرتبطة بالاستراتيجيات الموظفة من كل طرف خاصة في الجانب الاقتصادي والأمني، في ظل التغيرات والتحولات التي تشهدها المنطقة والتي تشكل تحديا لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وكذا لدول المغرب العربي.

وقصد الإلمام بكل جوانب الموضوع وفهم مدركاته ارتأينا طرح الإشكالية الآتية:

ماهي مضامين و تأثيرات التنافس الفرنسي–الأمريكي على منطقة المغرب العربي في بعديه الاقتصادي والأمني؟

من خلال هذه الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1– ما هو الأساس المفهومي والنظري لتفسير التنافس بين القوى الكبرى في منطقة المغرب العربي؟

2– ماهي مكانة المنطقة المغاربية ضمن التصورات الاستراتيجية الفرنسية والأمريكية؟

3– كيف أثرت المصالح الاقتصادية والأمنية على طبيعة التنافس الفرنسي– الأمريكي في المغرب العربي؟

4- ما هي انعكاسات التنافس الفرنسي- الأمريكي على دول المغرب العربي؟

الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- إفرازات نهاية الحرب الباردة وتغير بنية النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر سببا لاهتمامها بمنطقة المغرب العربي، ما ساهم في بروز التنافس الفرنسي-الأمريكي لتحقيق مكاسب استراتيجية في المنطقة.

- تشكل الرهانات الاقتصادية من موارد طبيعية وأسواق في المنطقة المغاربية محور التنافس الفرنسي - الأمريكي عليها.

- يرتبط التنافس الفرنسي- الأمريكي في جانبه الأمني بتنامي التهديدات الأمنية المختلفة وبروز تحديات أمنية جديدة.

- كلما ازداد حجم التنافس بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كلما أثر ذلك سلبا على دول المنطقة المغاربية.

حدود الدراسة:

1- **الإطار المكاني:** تركز هذه الدراسة على ظاهرة التنافس الدولي بدراسة حالة التنافس الفرنسي الأمريكي فمجالها المكاني هو منطقة المغرب العربي بالتركيز على الدول المشكلة له خصوصا الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا، لأنها الدول التي يتمحور عليها هذا التنافس، إضافة إلى جوارها الجغرافي كمنطقة المتوسط والساحل الإفريقي.

2- **الإطار الزمني:** تركز دراستنا على فترة ما بعد الحرب الباردة لأن في هذه الفترة برز التنافس الفرنسي الأمريكي في المغرب العربي بعدما كان قائما على التعاون وتبادل الأدوار، فخلال هذه الفترة عرفت المنطقة تنافسا تجسد من خلال الاستراتيجيات والمشاريع المختلفة، حيث سيتم التركيز على الجانبين الاقتصادي والأمني نظرا لأهميتهما خلال هذه الفترة ، وتمتد فترة الدراسة حتى سنة 2023 تاريخ نهاية الدراسة.

المناهج المستخدمة:

1- المنهج المقارن: يسمح هذا المنهج بإمكانية قياس الظاهرة محل الدراسة وفهم خصائصها وأبعادها، بالاعتماد على تحليل مختلف أوجه الاختلاف والتشابه، حيث يتم توظيف هذا المنهج من أجل المقارنة بين المشاريع الفرنسية والأمريكية في منطقة المغرب العربي ومقارنة الاستراتيجية المتبعة من كل طرف من أجل الوصول إلى فهم مضمون هذا التنافس وأبعاده وتأثيراته على دول المنطقة.

2- المنهج الإحصائي: يتم توظيف المنهج الإحصائي بغرض تحليل المعطيات الإحصائية ومختلف الأرقام والبيانات حول الظاهرة محل الدراسة، وفي موضوعنا يساعدنا هذا المنهج في تحليل المعطيات الخاصة بالجانب الاقتصادي من هذا التنافس كحجم الاستثمارات والقدرات الاقتصادية للدول المغاربية ومقارنتها للوصول إلى تفسير هذا التنافس وحجم تأثيراته.

المقاربات النظرية للدراسة:

- **المقاربة الجيوإقتصادية:** ظهرت هذه المقاربة بعد الحرب الباردة وتقوم على استخدام الأدوات الإقتصادية لتحقيق المصالح الوطنية والاستراتيجية، فأهمية الأبعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية جعلت الدول تتبنى وسائل وأدوات إقتصادية مختلفة لتحقيق أهدافها في مناطق معينة، ومن أهم هذه الأدوات نجد : التبادل التجاري، الاستثمار، العقوبات الاقتصادية، الشركات المتعددة الجنسيات، الطاقة... فالمقاربة الجيوإقتصادية تهتم بتفسير التنافس الاقتصادي بين الدول وهذا ما ينطبق على التنافس الفرنسي- الأمريكي في المغرب العربي[1].

- **المقاربة الجيوستراتيجية:** تهتم هذه المقاربة بالتخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري المرتبط بالبيئة الطبيعية، حيث تحلل استراتيجية الدولة في حالة السلم أو الحرب وذلك بتحليل العناصر الجغرافية وهي: الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، المناخ والموارد[2]، فالجيوستراتيجية تهتم بالموقع الاستراتيجي وأهميته في استراتيجية الدولة، فهذه المقاربة تفسر أسباب التنافس الدولي بين الدول، وهذا ما

[1]- Pascal Lorot, « De la géopolitique à la géoéconomie », **Géoéconomie**, (Eté 2009), p p. 10-18.

[2]- خليل هاشم نوار، محمد كاظم عباس المعيني، " ما بين الجيوبوليتيك والجيوستراتيجية دراسة في اختلاف المفاهيم"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 4، العدد 2، (2020)، ص. 145.

يساعدنا في تفسير التنافس الفرنسي– الأمريكي في منطقة المغرب العربي التي تتميز بالموقع الاستراتيجي المهم.

مفاهيم الدراسة:

التنافس: يعرف التنافس على أنه مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لا تصل مرحلة الصراع، وتأخذ أبعادا اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالحها ومكانتها في الإطار الدولي أو الاقليمي[2] .

الرهانات: يحمل مصطلح الرهان عدة معاني، ويعني السباق لغة، أما إصطلاحا فيمكن تعريف الرهانات في العلاقات الدولية على أنها القرارات أو السياسات أو الاستراتيجيات التي تتخذها الدول بناء على تقديراتها للمخاطر والمكاسب المحتملة في سياق التفاعل مع الدول الأخرى وتشمل الرهانات الاقتصادية والسياسية والأمنية[3].

التحديات: التحدي في اللغة يعني المخاطرة ليصل إلى هدفه ويواجهها ويتغلب عليها، أما في معاناه في إطار العلاقات الدولية فالتحديات تعني الوضع الذي يمثل تهديدا أو عقبة لتحقيق المصالح والأهداف لدولة معينة، ويمكن أن يكون التحدي ناتج عن سياسات أو أفعال دول أخرى أو تطورات داخلية أو خارجية تؤثر على الأمن والاستقرار[4].

– صعوبات الدراسة:

إن أي بحث علمي لا يخلوا من صعوبات وبذل الجهد ومواجهة هذه الصعوبات واجب على الباحث، ولعل أبرز الصعوبات التي واجهتنا في دراسة الموضوع هو اتساع نطاق الموضوع وتشعبه، فموضوع التنافس الفرنسي– الأمريكي في المغرب العربي يستلزم نطاق زماني واسع يبدأ من نهاية الحرب الباردة لأنها المرحلة التي ظهر فيها هذا التنافس، ويمتد حتى سنة 2023 وهذا قصد الالمام بكل المستجدات التي طرأت على هذا التنافس، كما أن جوانبه متعددة وتم حصرها

[2]– منير محمود بدوي، "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، **دراسات مستقبلية**، العدد 03، 1997، ص. 36.

[3]– قاموس المعاني الجامع، –https://www.almaany.com/ar/dict/ar.

[4]– المرجع نفسه.

في الجانب الاقتصادي والأمني وبالتالي تناول كل المشاريع والاستراتيجيات المتبعة من كل طرف وعلاقة كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بدول المغرب العربي كل دولة على حدى لإبراز هذا التنافس، فكل هذه المعطيات هي التي تمثل صعوبة في الدراسة والتي تطلبت وقت طويل لإنهاء الدراسة.

- تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم دراستنا الموسومة ب" التنافس الفرنسي- الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة: الرهانات والتحديات الاقتصادية والأمنية " إلى أربعة فصول مقسمة إلى مباحث ومطالب، وهذا قصد الإلمام بكل جوانب الموضوع، وتحليله بطريقة منهجية قصد الوصول إلى إجابة على المشكلة البحثية.

ففي **الفصل الأول** الذي يحمل عنوان " الإطار المفاهيمي والنظري للتنافس الدولي على منطقة المغرب العربي" تم فيه التركيز على البناء المفاهيمي والنظري للتنافس بالتطرق إلى تعاريفه وتمييزه عن المصطلحات المشابهة ومن ثمة الوقوف على أهم النظريات المفسرة للتنافس الدولي في العلاقات الدولية. وفي الشق الثاني من هذا الفصل تناولنا فيه دراسة منطقة المغرب العربي من كل الجوانب بدءا بتعريف المنطقة وتاريخها وموقعها الجغرافي، ثم المقومات التي تتوفر عليها المنطقة من موارد بشرية وطبيعية، وأخيرا إبراز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.

أما **الفصل الثاني** الموسوم ب" التنافس الاقتصادي الفرنسي-الأمريكي في المغرب العربي بعد الحرب الباردة "، تعرضنا فيه إلى مختلف المشاريع الاقتصادية الفرنسية والأمريكية الموجهة لمنطقة المغرب العربي منذ نهاية الحرب الباردة وإبراز هذا التنافس الاقتصادي بمقارنة هذه المشاريع وتحليل مجالات التنافس الاقتصادي بالتركيز على المبادلات التجارية والاستثمارات الأجنبية والطاقة.

وفي **الفصل الثالث** المعنون ب " التنافس الأمني الفرنسي-الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة " فسنتطرق فيه إلى الاستراتيجية الأمنية المتبعة من طرق كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي بالتركيز على المشاريع والمبادرات الأمنية لمواجهة التهديدات في

المنطقة وإبراز جوانبها التنافسية، ومن ثمة دراسة مختلف الأزمات الأمنية التي تعرفها المنطقة واستراتيجية كل طرف في التعامل معها.

بينما جاء **الفصل الرابع** والأخير تحت عنوان " انعكاسات وتحديات التنافس الفرنسي–الأمريكي على منطقة المغرب العربي " فتعرضنا فيه إلى إنعكاسات التنافس الفرنسي– الأمريكي على دول المغرب العربي لاسيما الانعكاسات السياسية والاقتصادية والأمنية في ظل غياب العمل الجماعي المشترك لدول المغرب العربي بسبب فشل المشروع التكاملي المغاربي، ومن ثمة تطرقنا إلى تحديات هذا التنافس بالنسبة لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي في الجوانب الاقتصادية والأمنية، وتحدي القوى الجديدة في المنطقة، وسبل استفادة دول المغرب العربي من هذا التنافس.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للتنافس الدولي على منطقة المغرب العربي

تمهيد:

يعتبر مفهوم التنافس من المفاهيم الأكثر تداولا في العلاقات الدولية ومختلف الحقول المعرفية الأخرى نظرا لارتباطه بالطبيعة الإنسانية منذ القدم، وبعدها انتقل إلى الدول التي أصبحت تتنافس فيها بينها في مختلف المجالات لتحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية، خصوصا الاقتصادية والأمنية.

ويرتبط مفهوم التنافس بالعديد من المفاهيم المشابهة على غرار الصراع، النزاع، التوتر، الأزمة، والتي يتم تداولها للتعبير عن التنافس بين الدول، ولهذا وجب التمييز بينها وبين التنافس لتحديد الإطار الذي تبنى عليه هذه الدراسة، كما سنعالج في هذا الفصل أهم النظريات المفسرة للتنافس الفرنسي-الأمريكي في منطقة المغرب العربي التي تعد المنطلق الرئيسي لفهم هذا التنافس، فلا يمكن فهم أي ظاهرة دون الرجوع إلى النظريات التي تفسرها، وتحليل محتواها للوصول إلى بناء تصور مساعد على تفسير الظاهرة.

كما سنتطرق في هذا الفصل إلى التعريف بمنطقة المغرب العربي التي يدور عليها هذا التنافس، وإبراز مقوماتها الاستراتيجية والاقتصادية والبشرية ، إضافة إلى تبيان الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي التي تتميز بها، والتي تعتبر من أهم المحفزات على التنافس بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الأول: مفهوم التنافس الدولي والمفاهيم المرتبطة به.

يركز هذا المبحث على مفهوم التنافس بالتطرق لتعريفه اللغوي والاصطلاحي الذي يشكل لب الدراسة، ومنطلقا لدراسة التنافس الفرنسي– الأمريكي، ومن ثم التطرق إلى المفاهيم المشابهة للتنافس وتمييزها عنه من أجل فهم أفضل لمفهوم التنافس في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم التنافس الدولي.

1- التنافس لغة:

مصطلح تنافسConcurrence يرجع إلى الأصل اللاتيني Curn–Ludere والتي تعني بالفرنسية Jouer ensemble، وترجمتها في اللغة العربية تعني اللعب معا، أما مدلول الكلمة في اللغة العربية فتعني المنافسة وهي نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق. وتحمل من جانب آخر معنى مستوحى من الشيء ذو القيمة النفيسة، الذي يدفع أطرافا (أفرادا أو جماعات) للتسابق والتزاحم بهدف بلوغ هذه القيمة[1]

فحسب قاموس " LA TOUPIE " فإن أصل الكلمة من اللاتينية courir avec و التي تعني بالعربية "الجري معا"، فالتنافس هو المنافسة والتنافس بين الناس، الشركات... إلخ والذين لديهم نفس الهدف ويسعون لتحقيق نفس الميزة.[2]

ويعني مفهوم التنافس حسب قاموس المعاني الجامع التسابق أي تسابق فريقان ورغبة كل منهما في الفوز تباريا، فالتنافس يحمل عدة معاني حسب النظرة التي ينظر إليها، فالتنافس نزعة فطرية تدعو إلى

---

[1]- حمدي محمد نذير، " ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية "، ***المركز الدمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية و الاقتصادية***، في: http://democraticac.de/?P=1775;pl، (2016/11/18).

[2]- قاموس " la toupie "، في: ***http://www.toupie.org/Dictionnaire/Concurrence.htm*** ، (2019/02/11).

بذل الجهد في سبيل التشبه بالعظماء واللحاق بهم، ويكون التنافس الاجتماعي بين الطوائف والطبقات في المجتمع الواحد[1]

كما ورد في القرآن الكريم في الآية 26 من سورة المطففين في قوله تعالى :" ختامه مسك وفي ذلك فليتنافس المتنافسون"، فهذه دعوة من الله عز وجل لعباده للعمل والتنافس ما يعني أن التنافس عمل مشروع يستهدف التفوق والتقدم.

فهنا التنافس يقصد منه مجاهدة النفس فهو صفة نبيلة تميز حياة الإنسان يسعى من خلالها لتحقيق حاجياته وأعماله الصالحة بمنافسة غيره وفق القواعد التي لا تضر بالطرفين.

أما السنة النبوية فقد أعطت تفسيرا لمفهوم التنافس وحدوده، فالتنافس هي طبيعة انسانية تجعلهم يجنحون إلى التنافس على الأموال والحصول على الشهرة والجاه وامتلاك الأراضي ، التنافس على الحكم ، فقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم على التنافس في سبيل طاعة الله كما نهى عن شدته حتي لا يؤدي إلى إيذاء الآخر، فعن عقبة بن عامر. قال الرسول صلى الله عليه وسلم: " إني أعطيت لكم مفاتيح خزائن الأرض وإني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بعدي، ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا فيها.[2]

2- التنافس اصطلاحا:

يعرف التنافس على أنه نشاط يتطلع من خلاله طرفين أو أكثر إلى تحقيق نفس المبتغى أو الهدف، كما يعني أنه عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهذا ما يجعل التنافس مختلفا من حيث شدته من مجتمع لآخر وفي داخل المجتمع الواحد.

---

[1]- **قاموس المعاني الجامع**، في: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3. (2019/02/11).

[2]- جميلة زيغم، **التنافس الامريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا دراسة حالة : السودان**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016)، ص. 18.

فهذا التعريف ركز على عملية إعداد القرار السياسي من خلال التفاعل بين طرفين أو أكثر من أجل تحقيق نفس الهدف فهذا ما يولد التنافس بين هذه الأطراف، فهذا التعريف ركز على الجانب السياسي أكثر من الجوانب الأخرى.[1]

كما يعرف أيضا التنافس على أنه مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لا تصل مرحلة الصراع، وتأخذ أبعادا اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالحها ومكانتها، أو هو تعبير عن التوافق في المناهج والقيم والمعتقدات والتي تأخذ أشكالا جديدة فتسبب فيها عملية التغيير في مواجهة الضغوط الموروثة .

فالتنافس يعبر عن المرحلة التي تسبق الصراع والذي يأخذ أشكال متعددة ومختلفة لكي تحقق تلك الأطراف مصالحها، كما يحدث التنافس عندما تتغير أشكال المناهج والقيم والمعتقدات والتي ينجم عنها ضغوط يتم مواجهتها بالتنافس.[2]

ويعرف أيضا التنافس على أنه حالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر تتميز بالطابع السلمي بعيدا عن أي مظهر من مظاهر العنف والتوتر والنزاع.

هذا التعريف يركز على التنافس الدولي والجانب السلمي والمثالي في العلاقات الدولية، غير أن التطورات التي عرفها العالم مع نهاية الحرب الباردة وبروز العوامل الاقتصادية والتكنولوجية، وفواعل جديدة كالشركات المتعددة الجنسيات، إضافة لمشكل ندرة الموارد وفي مقدمتها النفط يجعل من طابع التنافس عليها بين الدول يؤخذ منحى تصاعدي قد يصل إلى مستويات متقدمة تتطور إلى الاختلاف ثم التوتر ثم الأزمة ثم النزاع الذي قد يؤدي للحرب، ويكون الصراع الوجه الأشمل والأوسع من جميع مراحل تطور التنافس.[3]

---

[1]– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية (عربي–إنجليزي)**، كتب عربية، من موقع:www.kotobarabiya.com ، (ب.س.ن)، ص 128.

[2]– نسيمة طويل ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية "، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد العاشر، جانفي(2010)، ص. 31.

[3]– جميلة زيغم، **مرجع سابق**، ص 19.

يحاول " كارستن هولبرويد"– Carsten Hollbroad " تقديم تعريف لمفهوم التنافس حيث يرى أن التنافس بشكل عام هو أقل حدة وشدة من حالة الصراع، يمكن ممارسته في مجال السياسة والاقتصاد أو حتي في المجالات الاستراتيجية والعسكرية، وتكون فيه الأزمات قليلة التكرار أو قليلة الخطورة وفي الحالة التي يكون فيه التنافس بين القوى الكبرى يتخلله مراحل من التعاون، فإن حدة هذا التنافس تنقص ولا تصل إلى حالة الحرب الباردة.

فهذا التعريف شامل يتطرق لمختلف الجوانب وكذا المستويات التي يمكن أن تصلها درجة التنافس بالمقارنة مع الصراع والأزمات وغيرها من المفاهيم المشابهة وتداخلها بمفهوم التعاون الذي يشكل نقطة التحول بين التنافس والمفاهيم الأخرى.[1]

أما **التنافس الدولي** فيمكن تعريفه على أنه تلك التجاذبات التي تحدث في النظام الدولي وعندما تتصاعد وتيرتها يمكن أن تأخذ صورة الصراع إذا لم تتم معالجتها، فالدولة تسعى إلى تحقيق مصالحها الحيوية وأهدافها بشكل يتناقض مع مصالح وأهداف دولة أخرى مما قد يولد حالة من التنافس، ويمكن أن يشمل التنافس مجالا محددا أو يتسع لعدة مجالات كالتنافس الاقتصادي والسياسي والأمني والعسكري خاصة إذا كانت الدول المتنافسة متباينة أيديولوجيا ومختلفة في منهجها الاقتصادي والسياسي[2].

فالمنافسة في المجال الدولي تنطوي على محاولة اكتساب ميزة غالبا ما تكون مرتبطة بالآخرين ،يعتقد أنه يشكل تحديا أو تهديدا من خلال السعي وراء المصلحة الذاتية المتنازع عليها مثل السلطة والأمن والثروة والنفوذ والمكانة[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تقديم تعريف **للتنافس الدولي** على أنه العملية أو النشاط الذي تسعى من خلاله دولتين أو أكثر لتحقيق نفس الأهداف على المستوى الدولي وتأخذ أشكال متعددة سواء اقتصادية أو سياسية أو أمنية، عبر استراتيجيات متنوعة تكون سلمية بعيدا عن العنف، ولا يصل هذا

---

[1]– أعمر بوزيد، **البعد المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تنافس في إطار تكامل– غرب المتوسط نموذجا**، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص 27.

[2]– عبد الرزاق بوزيدي، " الحدود المفاهمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية "، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد 21، العدد 02، (2021)، ص. 322.

[3]- Michael J. Mazarr, "Understanding the emerging era of international competition", **RAND corporation,** Research Report, 2012, p. 04.

التنافس إلى حالة القطيعة بين الطرفين بل يمكن أن تتخلله مراحل من التوافق لتحقيق أهداف كل طرف على المستوى الدولي.

وعند الحديث عن التنافس الدولي بين الدول في العلاقات الدولية فيتم التركيز على ثلاث مستويات من القوة والتي برزت أكثر بعد الحرب الباردة وهي القوة العسكرية والتي تبقى دائما مسيطرة على التنافس بين الدول عبر التاريخ ويتطور بتطور التكنولوجيا العسكرية، القوة الاقتصادية والتي أصبحت معيارا رئيسا لقياس قوة الدول وتفوقها على غرار التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على قيادة العالم، كما برزت القوة التكنولوجية في بداية القرن الواحد والعشرين كقوة لينة تتنافس عليها الدول والتحكم فيها يعتبر مفتاح التقدم والسيطرة على العالم[1].

- عوامل القدرة على التنافس الدولي:

- النظام الديمقراطي: يقصد به أن التنافس المشروع يكون بين الدول الديمقراطية والتي تعتبر الأنظمة الدكتاتورية تفتقد للشرعية وبالتالي لا يمكن التنافس معها، بل يتولد مباشرة التصادم والصراع، فأنصار الاتجاه الديمقراطي يعتبرون أن الدمقراطيات لا تتصادم فيما بينها بل يكون فقط تنافس ولا يصل إلى حد الصراع أو الحرب.

- مكانة الدولة في النظام الدولي: فالدولة القادرة على التنافس يجب أن يكون لديها مكانة في النظام الدولي وتفرض وجودها في الساحة الدولية ولها من القوة الاقتصادية والعسكرية ما يمكنها من منافسة غيرها من الدول، فالتنافس في النظام الدولي يكون فقط بين الدول الكبرى مثلما هو الحال بالنسبة للتنافس الفرنسي-الأمريكي.

- مجموعة المصالح المحلية والأيديولوجيات المهيمنة على السياسة الخارجية: فالتنافس لا يحدث إلا بوجود مصالح وأهداف تسعى الدولة لتحقيقها وتنافس في ذلك دول أخرى تسعى لتحقيق نفس الهدف، كما تؤثر التوجهات الخارجية للدولة والدور الذي تلعبه اللوبيات والجماعات الضاغطة في التوجه نحو التنافس الدولي، وهذا ما ينطبق على النموذج الأمريكي.

[1]- Cuneyt Gurer, "Strategic competition :International order and transnation organized crime", **European center for security studies**, N° 69, (September 2021), p. 05.

– نظرة قادة الدول للتنافس: شخصية صانع القرار والطابع الكاريزمي للقيادات السياسية وجنوحها إلى التنافس تقود التوجهات الخارجية للدولة نحو التنافس الدولي لتحقيق مصالحها[1].

المطلب الثاني: التنافس و علاقته بالمفاهيم الأخرى.

1- الصراع:

يمكن تعريف الصراع على أنه ذلك الخلاف الحاد بين طرفين على الأقل حول الحصول على نفس الشيء أو الهدف والذي لا يمكن الحصول عليه إلا من طرف واحد بسبب ندرته أو قلته مما يولد تناقض في المصالح بين الطرفين .[2]

– أما الصراع الدولي فعرفه "والتز": بأنه الحالة الطبيعية التي تتسم بها البيئة الدولية الفوضوية بسبب غياب سلطة عليا تدير هذا النظام الفوضوي وتمنع استخدام القوة بين الدول، فسعي الدول لتحقيق مصالحها في النظام الدولي يتم عبر الصراع بسبب تناقض المصالح فلا مفر من الصراع لأنه أمر حتمي.[3]

– أسباب الصراع الدولي:

هناك العديد من التفسيرات النظرية لأسباب الصراع الدولي الذي يحدث بين الدول وذلك حسب اختلاف وجهات النظر بين المفكرين، ويمكن التركيز على ثلاثة أسباب أساسية وهي:

– التفسير السيكولوجي النفسي: وهو مرتبط بالطبيعة الإنسانية العدوانية التي تميل إلى العنف والتنازع والانتقام فهذا شعور مرتبط بغريزة الإنسان، حيث تلعب المؤثرات النفسية دورا كبيرا في

---

[1]– أحمد فال السباعي، السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة– من الصراع إلى التنافس، في: http://www.almayadeen.net/articles/rightdirection/92644 ، (2019/11/08).

[2]– بيتر فالنستين، ترجمة : سعد فيصل ومحمد محمود دبور، **مدخل إلى فهم تسوية الصراعات، الحرب والسلام والنظام العالمي**، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص. 35.

[3]– أحمد محمد وهبان، **تحليل إدارة الصراع الدولي: دراسة مسحية**، (جدة: الجمعية السعودية للعلوم السياسية، 2014)، ص. 12.

نشوب الصراعات الدولية، فالحروب والصراعات ما هي إلا إرضاء لهذه الغريزة الانتقامية وفرصة للانتقام.

- التفسير السياسي: فالصراعات بين الدول تنتج أساسا بسبب قيام الدول بحماية مصالحها القومية أيا كانت طبيعتها مما قد يؤدي لحدوث صدامات بين الدول لحماية هذه المصالح فتتحول إلى صراعات دولية ذات تأثيرات سلبية على النظام والأمن الدولي بسبب نشوء تحالفات دولية تأجج الأوضاع السياسية وتزيد من تأثيراتها، إضافة إلى تبني الدول لأيديولوجيات سياسية مختلفة ومحاولة نشرها خارج الحدود تتولد عنها صراعات أيديولوجية طويلة المدى.
- التفسير الاقتصادي: إن المكاسب الاقتصادية للدول خلال الحروب ودفع عجلة التنمية الصناعية وازدياد الطلب على الخدمات العسكرية يولد نشوء صراعات دولية تغذيها الأطماع الاقتصادية للدول الصناعية بافتعال أزمات تتطور إلى صراعات دولية خطيرة.
- التفسير الجيوبوليتيكي : إن الدولة تسعى دائما للتوسع في مجالها الحيوي لضمان استمرارها وتوسيع نفوذها، فضغط السكان على الحيز المكاني الذي يتواجدون فيه يخلق فيهم الدافع للصراع من أجل البقاء وهذا ما ينتج صراعات بين الدول بسبب التوسع الإقليمي.[1]

فمفهوم الصراع يختلف عن التنافس الذي يشمل رغبات متعارضة عقائديا، وأهداف أو وسائل ذات تعارض أو تناقض حاد، فالتنافس لا ينطوي على الافتراضات التي يتضمنها معنى الصراع، حيث يأخذ طابعا سلميا بعيدا عن كل مظهر من مظاهر العنف والتوتر والنزاعات، بالشكل الذي لا ينعكس فيه سلبا على طبيعة العلاقات بين أطرافها، فهو ينصرف إلى ميادين الاقتصاد والتجارة والتفوق التكنولوجي، وحتى الجوانب الأمنية والسياسية غير أنه لا يحمل في طياته المواجهة المباشرة بل عبارة عن استراتيجيات لتحقيق الأهداف المنتظرة لكل طرف[2].

فالتنافس هو مرحلة من مراحل الصراع تتميز بالسلمية يسعى من خلالها كل طرف للحصول على نفس الأهداف خصوصا في الميادين الاقتصادية والتجارية والتكنولوجيا، وتطور هذا التنافس مع ازدياد

[1]– إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية النظرية و الواقع**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص ص. 181-183.

[2]– خالد العيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، (دمشق: دار كيوان للطباعة و النشر و التوزيع، 2009)، ص ص. 59-60.

المصالح والأهداف وندرة الموارد يؤدي إلى تعارض هذه المصالح مما يخلق توتر في العلاقات بين الطرفين، وفي حالة تعقد هذا التوتر نصل إلى مرحلة الأزمة ثم النزاع، فالحرب والتي هي آخر مراحل الصراع، فالتنافس يرقى للصراع عندما تحاول الأطراف دعم مركزها وأهدافها بوسائل غير سلمية.[1]

2- النزاع:

هو عبارة عن تعارض المواقف وتصادم للإرادات، حيث يسعى كل طرف أن يفرض مصالحه الخاصة على مصالح الطرف الآخر ومن هنا يتولد النزاع [2]، فالنزاع عبارة عن تلك التفاعلات التي تحدث بين الدول بسبب التناقضات التي تسود العلاقة بينهما ما يؤدي إلى قيام كل طرف بأفعال تضر بالطرف الآخر قد تكون تلك الأفعال عنيفة تؤدي إلى حدوث الحرب .

فالفرق بين النزاع والتنافس يكمن في كون النزاع يمثل حالة متقدمة من التنافس الحاد في الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، فقد يؤدي إلى المواجهة المباشرة في حال عدم تسويته ما ينتج عنه وقوع الحرب عكس التنافس الذي يؤخذ طابعا سلميا بعيدا عن حدوث المواجهة المباشرة.

3- التوتر:

هو حالة من الشك والقلق التي تسود بين الدول، فحسب "مارسيل ميرل" فهو توتر يسبق النزاع ولا يؤدي إلى العنف، فهو حالة من الترقب وعدم اليقين، بسبب تباين المصالح وحدوث أفعال تجعل الأطراف تفقد الثقة فيما بينها ويمكن أن تتطور إلى قطع العلاقة ومن ثم حدوث النزاع[3].

فالتوتر يعبر عن علاقات الشك وعدم اليقين وتباين المصالح وتعارضها بين الدول وهو الحالة التي تسبق حدوث الأزمة أو النزاع ، بينما التنافس هو سعي طرفين لتحقيق نفس الأهداف والمكاسب وعندما

---

[1]- جميلة زيغم، **مرجع سابق**، ص .48.

[2]- فتحي جاد الله الحوشي، **التفرقة بين النزاع السياسي والقانوني في القانون الدولي "دراسة تحليلية لنظريات الفقه وتطبيقات القضاء"** (القاهرة : دار النهضة العربية، 2009)، ص ص.28-29.

[3]- نسيمة طويل، **مرجع سابق**، ص 31.

تتعارض المصالح يمكن أن يؤدي التنافس لحدوث التوتر ، فالتنافس هو عبارة عن تمهيد لحدوث التوتر الذي يسبق النزاع والصراع.[1]

4- الأزمة:

هي مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تؤدي إلى تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء، وهي النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد عنها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل، أو إلى الأسوأ مثل الحياة أو الموت، الحرب أو السلم.

كما عرفها " ألستا ربوخان" في كتابه " إدارة الأزمات" بأنها تحد ظاهر أو رد فعل بين طرفين أو عدة أطراف، حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه.[2]

فالأزمة إذن هي عبارة عن موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض المصالح و الأهداف، أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف بفعل يمثل تهديدا لمصالح الطرف الآخر، ما يستلزم تحركا مضادا و سريعا للحفاظ على المصالح، مستخدما في ذلك مختلف وسائل الضغط و مستوياتها المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية.[3]

فالأزمة تختلف عن التنافس في كونها تكون كحدث مفاجئ وغير طبيعي في ظل ظروف عادية لا يسبقها توتر بين الطرفين، غير أن تداعياتها تكون بحسب إدارة الأطراف لها فيمكن أن يتم تسويتها، كما يمكن أن تتطور وتؤدي إلى حدوث نزاع، بينما التنافس هو حالة طبيعية تتسم بها العلاقات بين الدول أو الأفراد في سعيهم لتحقيق نفس الأهداف والمصالح.

---

[1]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سابق**، ص ص. 134-135.

[2]- حسين بهاز،" مقاربة نظرية لظاهرة الصراع الدولي"، **دفاتر السياسة و القانون**، العدد 3 ،(جوان 2010)، ص 40.

[3]- خليل حسين، **العلاقات الدولية النظرية و الواقع-الأشخاص و القضايا**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص ص. 390-391.

4- الحرب:

يعرف " كلاوزفيتز" الحرب على أنها استخدام الإكراه والعنف المسلح كوسيلة لحسم الخلافات حول المصالح أو من أجل تحقيق النفوذ، كما يعتبر الحرب أنها استمرار للسياسة بوسائل أخرى[1].

فالحرب مرتبطة باستخدام القوة المسلحة وهي نتيجة لتطور النزاع الذي يصبح مسلحا، وتكون الحرب بين الدول مرتبطة بتحقيق مصالح حيوية أو التمدد لإقليم جغرافي حيوي، فالأسباب تكون متعددة ولكن هدفها في الأخير هو تحقيق المصالح والأهداف الاستراتيجية باستخدام القوة العسكرية.

فالفرق بين الحرب والتنافس هو أن في حالة الحرب يكون تحقيق المصالح بالوسائل المسلحة والعنف والقوة العسكرية بينما في التنافس فلا تحدث المواجهة المباشرة بين الطرفين ولا تصل إلى استخدام القوة العسكرية.

5- التنافسية:

حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية للتنافسية فحسبه يمكن توضيح مفهوم التنافسية وفق أربعة مستويات: الكفاءة، الاختبار، الموارد والأهداف، وبناء على هذا يمكن صياغة مفهوم التنافسية في إطار تحقيق أهداف محددة من خلال الاستغلال الكفء للموارد التي تم تعبئتها ضمن استراتيجية محددة، فالأهداف ترتبط بتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستوى رفاهية أفضل للأفراد باتباع استراتيجية واضحة ومحددة تسهم في توفير العوامل المؤدية إلى تحسين إنتاجية الموارد المتاحة أي الاستغلال الأمثل لها.

فتنافسية الدول هي مجال النظرية الاقتصادية التي تحلل السياسات والحقائق التي تشكل قدرة الدولة على خلق بيئة تسهم في استدامة خلق مزيد من القيمة من قبل المؤسسات ومزيد من الرفاهية للمواطنين والحفاظ عليها، ويتم تحقيق هذه الأهداف بأقل قدر ممكن من التكاليف.[2]

فالفرق بين مصطلحي التنافسية والتنافس هو أن الأول يركز فقط على الجانب الاقتصادي والتجاري وكل ما يتعلق بتحقيق المكاسب الاقتصادية للدول بينما التنافس فيشمل تقريبا كل الجوانب سواء

---

[1]- بوزيدي، **مرجع سابق**، ص. 326.

[2]- عبد القادر عبيدلي ومحمد لحسن علاوي،" تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية الفترة(2005-2014)"، **مجلة رؤى اقتصادية**، العدد 11،(ديسمبر 2016)، ص ص. 79-80.

الاقتصادية والسياسية والأمنية والتكنولوجية وغيرها كما أن مداه ومستوياته تختلف عن التنافسية كون حدته يمكن أن تصل لدرجة التوتر والنزاع.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنافس.

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم النظريات المفسرة للتنافس في العلاقات الدولية وهي: الواقعية، الجيوبولوتيكية، التبعية، الإختيار العقلاني والألعاب، حيث تساعدنا هذه النظريات في فهم وتفسير التنافس الفرنسي– الأمريكي في منطقة المغرب العربي.

المطلب الأول: النظرية الواقعية.

يعود ظهور النظرية الواقعية إلى كتاب ثيوسيديدس " الحرب البيلوبونيسية " الذي يتناول الحرب بين إمبراطورية أثينا وإسبارطة وحلفائها التي جرت ما بين عامي 431 و 404 قبل الميلاد، حيث بين أهمية القوة وسيطرتها على العدالة والأخلاق فكانت أفكاره ملهمة للفكر الواقعي[1]، وتطورت الواقعية في العصر الحديث بفضل أفكار الفلاسفة أمثال نيقولا ميكافيلي (1469–1527) الذي ركز على دور القوة في الممارسة السياسية في عصره، مؤكدا أن الحاكم لابد أن يعتمد على معايير أخلاقية تختلف عن تلك التي تبناها الفرد العادي من أجل ضمان أمن الدولة وبقائها، وأن السياسة هي صراع على المصالح بسبب الطبيعة التشاؤمية للبشرية، وقد وردت هذه الأفكار في كتابه "الأمير" الذي يسدى فيه النصح للأمير لكي يصبح قويا ويحافظ على ملكه ودولته، واعتبرت أفكاره من المسلمات الأساسية للفكر الواقعي[2].

ثم جاء توماس هوبز من خلال عمله الكبير "ليفياثان" أو الوحش سنة 1651 لتفسير الكيفية التي يتصرف بها الإنسان في ظل غياب الحكومة، فالطبيعة الإنسانية شريرة بطبعها فالإنسان ذئب لأخيه الإنسان مما يولد حالة من الصراع والبقاء للأقوى في ظل حالة الفوضى التي هي الحالة الطبيعية عنده.

---

[1]– جوانيتا إلياس بيترستش، ترجمة: محيي الدين حميدي، **أساسيات العلاقات الدولية**، (دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، 2016)، ص.68.

[2]– أحمد نوري النعيمي، " البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 46، ب.س.ن، ص.3.

وتطورت الواقعية الكلاسيكية بأعمال "هانس مورجينثو" خصوصا كتابه السياسة بين الأمم عام 1948 الذي كان له تأثير كبير على إرساء أسس ومبادئ الواقعية كالمصلحة الوطنية، القوة، توازن القوى.[1]

حيث أشار مورغانتو هناك إلى مبادئ أساسية يقوم عليها التحليل الواقعي:

– حسب الواقعية فإن السياسة تحكمها قوانين موضوعية تكمن جذورها في الطبيعة البشرية.

– إن منطلق الواقعية في شق طريقها في مجال السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة الذي يتحدد بحسب القوة.

– مفهوم المصلحة المحدد بحسب القوة هو مفهوم موضوعي وصالح بصورة شاملة.

– تميز الواقعية السياسية بين المصالح العليا للدولة والمصالح الثانوية، حيث أن المصالح العليا كالسياسة الخارجية والدفاع والأمن ثابتة لا تتغي، أما المصالح الثانوية تتغير حسب الظروف.

– إن الهدف الأساسي للدولة هو الحفاظ على بقائها وحماية أمنها القومي بالاعتماد على القوة.[2]

يظهر من خلال التحليل الواقعي التركيز على مفهوم القوة*، وذلك بدراسة قوة الدولة التي تعتبر عنصرا أساسيا في العلاقات الدولية، فسياسة القوة تساعدنا على فهم تصرف الدولة إزاء القضايا الدولية التي تشكل علاقات القوة بين الدول، وبالتالي لفهم التحولات والأحداث التي يعرفها العالم يجب البحث عن قوة تلك الدول،[3] وهذا ما يفسر الدور الفرنسي في منطقة المغرب العربي بتوظيفها للقوة العسكرية التي أدت

[1]- Michel Bergès, **Penser les relations internationales** (Paris : L'harmattan, 2008), pp.26-27.

[2]- جوانيتا إلياس و بيتر ستش، ترجمة: محيي الدين حميدي، **مرجع سابق**، ص ص 69–70.

* القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين أو التحكم في سلوكهم تجاه قضية معينة، و تكمن أهمية القوة في قدرتها على التأثير و تستند القوة بشكل عام على امتلاك الدولة لعناصر أساسية متعلقة بالخصائص والموارد والقدرات والمؤسسات التي تشكل بمجموعها قدرات الدولة الحيوية التي تمكنها من فرض خياراتها على الآخرين وفقا للوجهة التي تخدم مصالحها.

[3]– جوانيتا إلياس وبيترستش، ترجمة: محيي الدين حميدي، **مرجع سابق**، ص 65.

لاستعمار المنطقة لأكثر من قرن (الجزائر 132 سنة)، فأفكار الواقعية تفسر السلوك الفرنسي بالبحث عن مصالحها بتوظيف القوة.

كما يرى الواقعيون أن الموقع الجغرافي للدولة يؤثر في إمكانياتها ورسم سياستها الخارجية، إذ أن الموقع الجغرافي قد يجعل بعض الدول أكثر عرضة للغزو خصوصا إذا كانت مطلة على البحر ولها موقع استراتيجي مما يستلزم تقوية دفاعها، وهذا ما يخلق تنافسا كبيرا بين الدول الكبرى في الحصول على مواقع استراتيجية والبحث عن الثروات لتعظيم قوتها،[1] وينطبق ذلك على التنافس الفرنسي–الأمريكي في منطقة المغرب العربي فموقعها الاستراتيجي الذي يتوسط العالم والمطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر شريان التجارة العالمية والمحيط الأطلسي، إضافة للثروات الكبيرة التي تزخر بها المنطقة هو الذي دفعها للتنافس لتحقيق مكاسب ومصالح وفق استراتيجية كل طرف.

وبالنسبة لتصور الواقعية لمفهوم التنافس في العلاقات الدولية فيعتبرون أنه صورة من صور الصراع تتم إدارته بوسائل سلمية، فالتنافس يعبر عن المبادئ التي جاءت بها الواقعية مثل المصلحة الوطنية والقوة فيتم تحقيقها عن طريق التنافس بين الدول في إطار بيئة دولية تتميز بالفوضى وعدم الاستقرار، فالسعي لتحقيق أهداف الدولة الأمنية والاقتصادية يؤدي إلى تزايد حدة التنافس الدولي مما يستلزم توان القوة لإدارة هذا التنافس.[2]

بعد الحرب الباردة أصبح هناك تغيير في طبيعة العلاقات الدولية وأصبحت أفكار الواقعية الكلاسيكية عاجزة عن تفسير الأحداث والتطورات الجديدة على مستوى النظام الدولي، حيث تراجع دور الأبعاد العسكرية في تعبيرها عن القوة، وكذا تراجع أهمية الحرب بمفهومها المسلح مقابل ذلك برزت الأبعاد الاقتصادية والمجتمعية، وأصبح الاهتمام بمواضيع و قضايا جديدة مثلت تحديات للدول كالانفجار السكاني، الغذاء العالمي، الموارد الطبيعية، التجارة الدولية، الهجرة غير الشرعية... فأصبحت هناك تهديدات أمنية جديدة أفضت لتوسع مفهوم الأمن ليصبح شاملا، وهذا ما ولد تنافسا كبيرا بين الدول،

[1]– جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، ترجمة: وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (الكويت: كاضمة للنشر و الترجمة و التوزيع، 1985)، ص ص 60–61.

[2]– جميلة زيغم، **التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا دراسة حالة: السودان** ، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016–2017)، ص ص.51–55.

وجاءت الواقعية الجديدة كتجديد للواقعية الكلاسيكية والتكيف مع الواقع لتفسير هذا التغير وذلك بإعادة النظر في هراركية مواضيع العلاقات الدولية.[1]

وأيضا من أجل التكيف مع التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية والتغير في طبيعة النظام الدولي، فمن أهم المرتكزات التي تقوم عليها الواقعية الجديدة:

- القوة عند الواقعيين الجدد هي وسيلة و ليست غاية.

- هدف الواقعيين الجدد هو تحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن وليس القوة وإنما البحث عن توازن القوة.

- الصراع الدولي عند الواقعيين الجدد هو نتيجة حتمية للبيئة الدولية الفوضوية غير الآمنة.[2]
- النظام الدولي الفوضوي يشجع الدولة على اعتماد السلوك المصلحي الذاتي والتنافسي بعيدا عن السلوك التعاوني، بهدف تأمين نفسها وتحقيق مصالحها.[3]

حيث يعتبر الواقعيون البنيويون أن انعدام الأمن في البيئة الدولية في ظل الفوضى التي تشهدها يقود الدول إلى القلق ليس فقط في مدى نجاحها في تحقيق مكاسب ذاتية لنفسها (مكاسب مطلقة)، وإنها حول حجم ما تحققه من مكاسب بالمقارنة مع مكاسب الدول الأخرى.

ويقول في هذا الصدد " كنيث والتز " أنه عندما تواجه دولتان إمكانية التعاون فيما بينها لتحقيق مكاسب متبادلة، فإن الدولة التي تشعر بعدم الأمن ستجد نفسها مضطرة لأن تتساءل حول الكيفية التي سيتم تقسيم المكاسب بها أي من يكسب أكثر وهذا ما يولد التنافس بين الدول، ويعرف " جوزيف غريكو" هذا الموقف بأنه مشكلة المكاسب النسبية للتعاون، بحيث يترتب عن ذلك عزوف الدول عن السلوك التعاوني وجنوحها للتنافس لزيادة حجم مكاسبها، فالدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في النظام الدولي

---

[1]- نادية محمود مصطفى، " نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، **السياسة الدولية**، (أكتوبر 1985)، ص ص. 14-15.

[2]- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع2007)، ص ص. 171-172.

[3]- عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص 69-70.

تعمل على حماية مصالحها الحيوية وتحقيق مكاسب فتتصرف كفواعل وحدوية وعقلانية، فالفوضى الدولية هي القوة الرئيسية التي تحدد دوافع الدول وأفعالها وسلوكياتها الخارجية، وبالتالي تكون مشغولة وبشكل دائم بالقوة والأمن فهي على استعداد دائم ومستمر للمنافسة والصراع في أي وقت، وكثيرا ما تفشل في تحقيق التعاون حتي في قضايا ومصالح مشتركة.

ينطبق هذا السلوك على العلاقة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مبنية على التعاون خلال فترة الحرب الباردة، غير أنه بعد نهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة النظام الدولي تغيرت العلاقة بينهما من التعاون إلى التنافس لتعظيم مكاسبها في منطقة المغرب العربي خاصة من الجانب الاقتصادي الذي كان تحت النفوذ الفرنسي، فالمكاسب النسبية التي كانت تحققها في حالة التعاون أصبحت لا تحقق مصالحها كقوة عالمية مؤثرة ومهيمنة مما يعني الاتجاه نحو التنافس. [1]

يرى معظم الواقعيين الجدد أن العولمة غيرت طبيعة السياسة الدولية، فالدول تبحث عن المزيد من الموارد وحماية سيادتها فكل دولة تعتمد على نفسها لتحقيق بقائها (مبدأ مساعدة الذات self-help)، فمن أسباب التنافس خصوصا الأمني حسب الواقعية الجديدة هو البحث عن القوة في ظل نظام دولي فوضوي ما يجعل الدول تبحث باستمرار عن تعزيز أمنها ما يجعل الخصوم الحاليين والمحتملين غير آمنين، فكل دولة تخاف من دولة أخرى مما يولد الشك وانخراط الدول أكثر في سباق التسلح وتفاعلات أمنية مما يشكل معضلة أمنية، فالتنافس والصراع هو حالة طبيعية، وهذا ما يفسر التنافس الأمني بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فبحثها عن القوة جعلها تبني استراتيجية أمنية لها في منطقة المغرب العربي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبح أمن الولايات المتحدة الأمريكية يتحقق بمواجهة كل خطر يهدد مصالحها في العالم، ما أدى إلى تنافس أمني مع فرنسا التي لها مصالح أمنية كبيرة في المنطقة [2].

[1]- بن قيطة مراد،" إشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة "، **السياسة العالمية**، العدد02، (يناير 2018)، ص ص 116-119.

[2]- عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص 70 .

المطلب الثاني: النظرية الجيوبوليتيكية.

مفهوم الجيوبوليتيك:

استخدم مصطلح الجيوبوليتيكا في بداية الأمر من قبل الجغرافي السويدي " رودولف كيللن" "Rudolf Kjellen " في سنة 1899 في المجلة الجغرافية السويدية " Ymer " ، فالجيوبوليتيك كمصطلح أو كلمة بمفهومها الألماني الدولة والسياسة (سياسة الأرض) أو الكرة الأرضية، فكلمة جيوبوليتيك باللغة الألمانية (géopolitik) مكونة من مقطعين (géo) تعني الأرض و (politique) تعني السياسة.[1] وجاءت العديد من التعاريف للجيوبوليتيك منها تعريف " رودولف كيلن" الذي عرفها أنها علم الدولة ككائن جغرافي كما يتجلى في الفضاء.

أما "إف لاكوست" Yves Lacoste عالم الجيوبوليتيك الفرنسي فقد عرف الجيوبوليتيك على أنها: " دراسة الأنواع المختلفة من التنافس على السلطة في المناطق الجغرافية"

كما تعرف أنها النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض، أو هي نظرية التطورات السياسية من حيث علاقتها بالأرض، فشكلت الجيوبوليتيكا رؤية للعالم تفسر للدول والشعوب سياسات التنافس الاستراتيجي التي تتم على خريطة العالم، ليس فقط سياسات الماضي أو الحاضر وإنما التنبؤ بما ستؤول إليه أوضاع هذه السياسات[2].

سيطر هذا المفهوم على التحليل الجيوبوليتيكي منذ ظهوره عام 1899 لعقود من الزمن ضمن هذا الحقل الأكاديمي، وطبقت مفاهيمه بشكل أساسي إبان الحرب العالمية الثانية من قبل علماء الجيوبوليتيك الألمان وعلى رأسهم " راتزل" ، ولا يزال استعمال التحليل الجيوبوليتيكي للأحداث السياسية القائمة، حيث

[1]– سماعين جلة، جيوبوليتيكا توسع حلف الناتو بين مشروع عولمة أطلسية وتحدي الاستراتيجيات القارية، أطروحة دكتوراه ،(جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2018–2019)، ص. 4.

[2]- Pascal Boniface, **La Géopolitique : 43 fiches thématiques et documentées pour comprendre l'actualité,** (Paris : Edition EYROLLES, édition 04, 2017), p p. 13-15.

لا يمكن الاستغناء عنه لارتباط حسابات القوة في الصراعات الدولية بين مختلف القوى بالمتغيرات الجغرافية[1].

وتسعى الجيوبوليتيكا لقراءة شروط الواقع الدولي، وتقدم قراءات وأجندات عمل للسياسيين والعسكريين بشأن الصراع وتكشف لهم عن طبيعة هذا الصراع وفواعله، وتبحث عن الشروط الجغرافية للوجود البشري ومستقبله[2]، ولفهم التنافس الفرنسي–الأمريكي في منطقة المغرب العربي من خلال المقاربة الجيوبوليتيكية علينا التطرق لنظريات الجيوبوليتيكا التي تفسر قوة الدولة وما يحدث في العالم من تنافس وصراعات مختلفة بدراسة العلاقة التي تربط بين الجغرافيا (الموقع، المساحة، الثروات) والسياسة(النظام السياسي، السياسة الخارجية،...)، ومن أهم هذه النظريات نذكر:

نظرية القوة البحرية لألفريد ماهان: حظيت هذه النظرية باهتمام وتركيز الجيوبوليتكيين منذ القرن 19 وهي مقترنة بالقوة البحرية للولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أن "ألفريد ماهان" الذي جاء بها أمريكي متخرج من الأكاديمية البحرية الأمريكية، ومن أهم الأفكار التي جاء بها هي أن قوة العامل الجغرافي الرئيس لا يكمن في مساحتها الكبيرة بل مرتبط بطول خطوط سواحلها وطبيعة موانئها، ووجود أسطول بحري قوي يمكنها من التحكم بالبحار والمواقع الاستراتيجية المتحكمة في النقل البحري، فالدولة التي تمتلك هذه المقومات يمكنها التوسع والسيطرة على القوى البرية وأعطى مثالا بتحالف القوة البحرية للولايات المتحدة الأمريكية مع بريطانيا للسيطرة على أوراسيا.

القوة البحرية حسب "ماهان" هي أساس قوة الدولة، فالدولة التي تسيطر على أعالي البحار كما فعلت بريطانيا سابقا بإمكانها أن تسيطر على العلاقات الدولية. ولقيام القوة البحرية في أية دولة يتطلب توفر شروط وهي:

- الموقع الجغرافي للدولة، أي أنها تطل على ساحل.
- طبيعة سواحل الدولة.

[1]– فؤاد حمه خورشيد، **الجيوبوليتيكس المعاصر تحليل، منهج، سلوك،** (السليمانية: المديرية العامة للإعلام والطبع والنشر، 2013)، ص. 16.

[2]– ألكسندر دوغين، ترجمة: عماد حاتم، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي،** (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة إفرنجي، 2004)، ص 57.

- مساحة الدولة وعدد سكانها.
- طبيعة النظام السياسي للدولة وسياسة الحكومة. [1]

وتحققت نظرية ماهان بعد الحرب العالمية الثانية بتفوق الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية تسيطر على أغلب المنافذ البحرية وأغلب البحار بفضل قدراتها، ففي منطقة المغرب العربي نجدها تنافس الدول الأوروبية خصوصا فرنسا بوجود الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط إضافة للقواعد العسكرية الأمريكية التي تراقب الوضع في المنطقة وحركة الملاحة وتأمين السفن التجارية.

نظرية قلب العالم لهالفورد ماكندر: ماكندر هو جغرافي بريطاني جاء بنظرية قلب العالم التي تعد أول نظرية عامة في الاستراتيجية العالمية، ومضمون نظريته أن الماء يشغل ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية، بينما يشغل اليابس ربع مساحتها فقط، وأن قارات العالم القديم الثلاث (آسيا، إفريقيا و أوروبا) تشغل ثلثي مساحة اليابس، واعتبر العالم القديم قارة واحدة ضخمة أطلق عليها جزيرة العالم فمن يستطيع أن يسيطر على هذه الجزيرة فإنه يستطيع أن يحكم العالم. ويرى ماكندر أن السيطرة على جزيرة العالم لن تكون إلا للدولة التي تتحكم في أوراسيا حيث أطلق على هذه المنطقة " قلب العالم"Heart Land .

ويمكن تلخيص نظرية ماكندر بالعبارات التالية: "إن من يسيطر على شرق أوروبا يتحكم في قلب العالم"

" إن من يسيطر على قلب العالم يتحكم في جزيرة العالم"

" ومن يسيطر على جزيرة العالم يتحكم في العالم كله"[2].

فمنطقة المغرب العربي تقع في ما يسمى جزيرة العالم لهذا لها أهمية جيوبوليتيكية كبيرة جعلتها محور اهتمام القوى العالمية للسيطرة عليها، فمنذ القدم كانت عرضة للغزو سواء من قبل الرومان، البزنطيين، الوندال، العثمانيين وأخيرا الاستعمار الفرنسي والإسباني والإيطالي، فموقعها الهام دفع الولايات المتحدة الأمريكية تدخل في تنافس على المنطقة ضمن استراتيجيتها للسيطرة على العالم.

[1]– نوار محمد ربيع الخيري، **مبادئ الجيوبوليتيك**، (دمشق: دار الصفحات، 2014)، ص ص. 152–162.

[2]– نصري ذياب خاطر، **الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا**، (عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص. 52–56.

فهذه النظريات الجيوبوليتيكية كلها تركز على دور الجغرافيا وخصائصها وما تتوفر عليها من ثروات وأهمية الموقع الجغرافي، وعلاقتها بالسياسة أي الأنظمة السياسية والدول التي تسعى للتمدد والتنافس على هذه الأقاليم الجغرافية المهمة، وهذا ما يتجلى في التنافس الفرنسي– الأمريكي في منطقة المغرب العربي، فالأهمية الجيوبولتيكية لهذه المنطقة هي التي دفعت هاتين الدولتين للتنافس والذي يتخذ عدة أشكال (اقتصادية، أمنية) والتي تفسرها الجيوبوليتيكا التي أصبحت تهتم بكل المواضيع الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة وتأثير العولمة مثل: الإرهاب، المسائل الاقتصادية (الجيواقتصاد)، الهجرة غير الشرعية، الدول الفاشلة، الحروب الالكترونية، حروب الفضاء، انتشار الأسلحة النووية، صراع الحضارات... وغيرها من المواضع التي تعتبر تحديات جيوبوليتيكية ومصدر رئيسي للتنافس بين الدول[1].

المطلب الثالث: نظرية التبعية.

إن أفكار نظرية التبعية ظهرت في النصف الثاني من الخمسينات وبداية الستينات من القرن 20 في إطار ما يعرف بالنظرية الاستعمارية، فهي جزء من الاتجاه الماركسي في العلاقات الدولية وتمثل التيار النيوماركسي الذي جاء بعد استقلال معظم دول العالم الثالث، كما يربط "برايار" التبعية بظاهرتين هما: الإمبريالية والتخلف، فالإمبريالية هي المسؤولة عن التخلف الذي يؤدي إلى التبعية، وتركز نظرية التبعية على تحليل طبيعة العلاقة بين المركز (دول الشمال) والمحيط (دول الجنوب) وذلك بدراسة الأسباب المباشرة وغير المباشرة لتخلف دول الجنوب وتبعيتها للشمال[2].

و قد تنوعت التعريفات التي طرحتها مدرسة التبعية حيث تمحورت حول اتجاهين رئيسيين: الأول يرى أن التبعية هي علاقة بين اقتصادين أحدهما مسيطر والآخر تابع وهذا حسب تعريف " دوس سانتوس" للتبعية، إذ عرفها على أنها علاقة بين اقتصادين أحدهما يتوسع (الطرف المسيطر) ويواصل نموه الذاتي في حين لا يمكن للطرف الآخر(التابع) تحقيق ذلك، وينعكس هذا التوسع بتوقف نمو الطرف التابع على حساب تقدم الطرف المسيطر، أما الاتجاه الثاني فيعتبر التبعية تعبيرا عن مجموعة من البناءات أو التكوينات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم أهداف السيطرة الرأسمالية، ويتزعم هذا الاتجاه

[1]- Pascal Boniface, **Op. Cit,** p p. 33-36.

[2]– جندلي ، **مرجع سابق**، ص ص. 212–213.

البرازيلي "فرناندوا كاردوزو" الذي يرى أن التبعية لا تتوقف فقط على علاقات الاستغلال والهيمنة الخارجية بل هي عبارة عن بناءات تاريخية وتكوينات اقتصادية واجتماعية[1].

ولقد توصلت أدبيات مدرسة التبعية في تحليل الأنماط الاجتماعية إلى أن أبرز سمات النظام السياسي العالمي هي الهيمنة التي تمارس من الدول الكبرى على الدول الصغرى، وهذا ما ينتج عالم مقسم إلى دول متخلفة هي المحيط ودول المتقدمة هي المركز، وتكون الدول المتخلفة في تبعية للدول المتقدمة[2]، فدول المحيط تعتمد في صادراتها لدول المركز على المنتوجات الزراعية، أو المواد الأولية الخام، لاسيما المحروقات، بينما تقوم دولة المركز بتحويلها إلى مواد صناعية تحويلية، وتعيد تصديرها لدولة المحيط بأثمان باهظة، فهناك عدم تكافئ في المبادلات نظرا لامتلاك دول المركز للتكنولوجيا ورؤوس الأموال وندرتها في دول المحيط ما يجعل الهوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف في اتساع مستمر[3].

التيارات الفكرية لنظرية التبعية:

تيار التخلف: يعتبر "أندري غاندر فرانك" من أبرز ممثلي هذا التيار، فحسبه فالتخلف هو نتيجة لعملية النمو الرأسمالي العالمي واندماج اقتصاد الدول التابعة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي يؤدي إلى تعزيز تخلف الدول التابعة، فالتخلف ناتج عن العلاقات الغير متكافئة بين دول المركز ودول المحيط والذي ينتج عنه تطور تنمية دولة المركز مقابل تخلف تنمية دولة المحيط، فطبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي هو الذي كرس من تخلف دول العالم الثالث وجعلها في تبعية للدول الرأسمالية [4].

---

[1]– عبد الرحمن عواطف، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، (الكويت: عالم المعرفة، 1978)، ص ص. 29–30.

[2]– عبد اللطيف بوروبي، **تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه، (جامعة منتوري–قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ، 2008–2009)، ص 175.

[3]– عبد الناصر جندلي، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، (2012)، ص.130.

[4]– عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، **مرجع سابق**، ص ص. 218–219.

تيار الإمبريالية: يتزعم هذا الإتجاه كل من " جون هوبسون" و"بول باران" حيث ترتبط الإمبريالية بالسيطرة الاقتصادية للدول الرأسمالية التي تتنافس فيما بينها للحصول على مستعمرات وأسواق لتصريف منتجاتها، وتعتبر القوة العسكرية والاقتصادية محور دعم للإمبريالية في تحقيق المصالح والأهداف، حيث تنمو ثروات أصحاب رؤوس الأموال مقابل تخلف الدول التابعة، وهذه الاقتصاديات الكبرى تدخل في منافسة فيما بينها لزيادة نفوذها وقوتها على الساحة الدولية[1].

تيار المركز والمحيط: يمثل هذا التيار مفكري العالم العربي " سمير أمين" و" سعد زهران" فحسبهم يوجد تفاوت في التنمية بسبب طبيعة التبادل الغير متكافئ، فهناك المركز يملك التكنولوجيا ورؤوس الأموال وكل وسائل التطور، ومحيط يفتقد لهذه الوسائل لا يمتلك سوى المواد الأولية يقوم بتصديرها للمركز ثم يعيد استيرادها كمواد مصنعة ونصف مصنعة، مما يؤدي لتبعية دائمة لدول المحيط لدول المركز، فهي علاقة مبنية على الهيمنة والاستغلال نتيجة تناقض المصالح بينهما[2].

تيار النظام العالمي: يتزعم هذا الاتجاه " إيمانويل والرشتاين" ، حيث اعتبر أن النسق العالمي هو وحدة التحليل الرئيسية، حيث قدم دراسة شاملة عن الاقتصاد العالمي وتأثيره على كل الدول في فترات زمنية متعاقبة، وتوصل إلى أن سبب التبعية هو توسع النظام الاقتصادي الرأسمالي، أين تحتكر دول المركز قمة الهرم بينما تتمركز دول الأطراف أو المحيط في قاعدة هذا الهرم، هذه التراتبية تعكس التقسيم الدولي للعمل بتراكم رأس المال في الدول الرأسمالية المتقدمة التي تنهب خيرات دول العالم الثالث مقابل تخلف دول المحيط التي تستورد موادها الأولية في شكل مواد مصنعة بقيمة كبيرة، فالتنمية لا تحدث في دول المحيط إلا إذا استطاعت الخروج من هذا النسق العالمي الذي تسيطر عليه الرأسمالية[3].

عند اسقاط افتراضات نظرية التبعية على الاستراتيجيات الفرنسية والأمريكية في منطقة المغرب العربي نجد أنها تكرس تبعية دول المغرب العربي التي تصنف كدول المحيط التابعة لدول المحور، حيث يرى سمير أمين أنه لا يمكن الحديث عن دولة قوية ومستقلة من دول الاطراف وهو حال دول المغرب

---

[1]– محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات و الأسس**، أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014–2015)، ص ص. 266–269.

[2]– عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص ص. 222–223.

[3]– محمد الطاهر عديلة، **مرجع سابق**، ص ص.275–277.

العربي وتستمد وجودها من خلال العلاقات التي تقيمها مع الدول الرأسمالية[1]، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا التي عملت على نسج علاقات مع مستعمراتها لتكون بمثابة توابع لها، حيث تصبح الدولة مجرد أداة تخدم المصالح الفرنسية وحتى الأمريكية بما أنها علاقات غير متكافئة مبنية على الاستغلال ونهب الثروات، حيث تعمل هذه القوى (الفرنسية، الأمريكية) على خلق ودعم نظم سياسية تكون تابعة ومنسجمة مع توجهاتها ومصالحها.

فالعامل الاستعماري ساهم في تشكيل علاقات مبنية على تبعية دائمة خصوصا في الميادين الاقتصادية و يظهر ذلك من خلال المبادلات الاقتصادية التي تتركز في مواد أولية تصدر من دول المغرب العربي إلى أوروبا عموما وفرنسا بصفة خاصة مقابل استيراد مواد مصنعة ونصف مصنعة فنظام الاقتصاد العالمي الرأسمالي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تحكمها في العملة (الدولار) وحركة رؤوس الأموال والشركات المتعددة الجنسيات جعلها تفرض منطقها الاقتصادي على الدول المغاربية وتدخل في تنافس كبير مع فرنسا للسيطرة والتحكم في المنطقة.

كما نجد أن تبعية الدول المغاربية لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ليس مرتبطة فقط بالجانب الاقتصادي فهي تعاني أيضا من تبعية أمنية ويبرز ذلك بارتباط الترتيبات الأمنية لكل دولة مغاربية بمجموعة من الاتفاقيات والمشاريع الأمنية الأوروبية والأمريكية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وكل أشكال الجريمة المنظمة.

المطلب الرابع: نظرية الاختيار العقلاني ونظرية الألعاب.

1- نظرية الاختيار العقلاني:

والمعروفة أيضا باسم نظرية الاختيار أو نظرية الفعل العقلاني، هي نظرية لفهم السلوك الاجتماعي والاقتصادي وكذلك السلوك الفردي وصياغته ، فأصل النظرية هو علم الاقتصاد ثم انتقلت إلى العلوم الاجتماعية، وتطورت هذه النظرية في ميدان العلوم السياسية كجزء من الثورة السلوكية في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات والستينات كمحاولة لإسقاط المنهج التجريبي على الظاهرة السياسية

[1]- نسرين نموشي، " تحليل السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي من وجهة نظر مدرسة التبعية "، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد العاشر، العدد الأول، (2017)، ص ص. 551-553.

،ويعتبر "أنتوني داونز"Anthony Downs أول من طبق هذه النظرية سنة 1957 على السلوك الانتخابي والمنافسة الحزبية[1]، وفي فترة الحرب الباردة تم توظيف النظرية لتفسير التنافس والصراع بين القوى النووية، حيث أصدر توماس شيليغ Thomas Schelling كتاب "استراتيجية الصراع" سنة 1960 اقترح فيه تحليل الصراع المسلح والردع النووي وفق منظور الخيار العقلاني، أين تقرر الدول وفقا للتكاليف المحتملة والفوائد المتوقعة[2].

وتقوم نظرية الاختيار العقلاني على أساس أن الفاعل العقلاني هو الذي يسعى لتعظيم المكاسب التي تكون متاحة أمامه بالقيام بحساب التكاليف والفوائد للخيارات المتاحة ثم اختار أنسب الحلول التي تحقق أكبر المكاسب بأقل تكلفة ممكنة، فهذه النظرية تهتم أكثر بصانع القرار وتحليل سلوكه ومدى قدرته على اتخاذ القرار العقلاني في بيئة دولية تتميز بالفوضى والتنافس، فالسلوك الذي يتخذه يحكمه منطق المصلحة وتجنب الأضرار بالتوجه نحو البديل الأفضل المتاح أمامه، ومدى قدرته على التفوق على المنافس له على نفس الهدف باتخاذ قرار وخيار أفضل منه[3].

يظهر ذلك في الخيارات التي تتخذها كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي من خلال المشاريع الاقتصادية والأمنية الموجهة للمنطقة والتي تقوم على أساس الخيار العقلاني في ظل التنافس بينهما، فأي قرار يتخذه طرف معين يحسب تكاليفه والمكاسب المحتملة حتي يكون أحسن من منافسه، فكل فعل يقابله رد فعل، وهذا ما يتجلى في سعي كل طرف للتحكم والتموقع عبر استراتيجيات مدروسة تحقق مصالحها وأهدافها في المنطقة.

وتقوم عملية الاختيار العقلاني وفق خطوات يمكن تحديدها في:

- تعريف المشكلة.
- تحديد معايير القرار.

---

[1]- Michael I. Ogu, « Rational choice theory : Assumption, strengths, and greatest weaknesses in application outside the western milieu context", **Arabian journal of business and management review,** Vol 01, N°03, (2013), p p. 90-91.

[2]- David Laflamme, **La coopération internationale en matière de renseignements de sécurité : la rationalité du partage d'avantages relatifs entre les Etats,** Thèse de doctorat en Philosophie, Faculté des Arts, Université d'Ottawa, 2021, p p. 06-07.

[3]- Frank C Zagare, "Rational choice models and international relations research", **International Interactions,** Vol 15, N°3, (1990). Pp. 198-200.

- موازنة المعايير.
- توليد بدائل صالحة.
- تصنيف كل بديل على كل معيار.
- إختيار القرار الأفضل[1].

2- نظرية الألعاب:

يطلق عليها أيضا نظرية المباريات، حيث ظهرت هذه النظرية في ميدان الرياضيات ثم انتقلت إلى الاقتصاد، لتتطور ويتم اعتمادها في العلاقات الدولية مع الثورة السلوكية في الستينات على يد كل من " مارتن شوبيك" Martin Shubik وجون فون نيومان Jean fun Neumann حيث عرفها "شوبيك" : "بأنها طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات ولاسيما في المواقف التي تغلب عليها صفة الصراع أو التعاون"[2].

تفترض نظرية اللعبة أن السلوك الإنساني عبارة عن لعبة أو مباراة والتي تشمل التنافس بين طرفين، حيث يتخذ كل منهما قرارات وتصرفات يفترض بها أن تضمن له النجاح أو الفوز في نهاية المباراة التي يخوضها مع الطرف الآخر، وتقوم نظرية اللعبة على تفسير جوانب متعددة من التفاعلات الدولية في الواقع الدولي والعلاقات القائمة بين وحدات النظام الدولي في ظل التعاون والصراع[3]، فالأساس الذي تقوم عليه نظرية اللعبة يتمثل بكيفية انتقاء الحركة المناسبة والقدرة على معرفة التحرك القادم للخصم أو التنبؤ بتحركاته المحتملة، الأمر الذي من شأنه أن يحقق له أفضل النتائج وذلك باتباع السلوك العقلاني.

وفي تحليل نظرية المباريات فإنها تعتمد على أربعة عناصر أساسية:

- اللاعبون: اللاعب هو عنصر اتخاذ القرار في اللعبة.

---

[1]- Michael I. Ogu, **Op. Cit**, p p. 94.

[2]- على عودة العقابي، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، (بغداد: د . د . ن ، 2010)، ص ص. 105-106. الرابط المتحصل عليه:
https://faculty.ksu.edu.sa/sites/default/files/llqt_ldwly_drs_thlyly_fy_lswl_wlnsh.pdf

[3]- عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص. 64-65.

- القواعد: تحدد كيفية استخدام الموارد المتاحة في المباراة، وتحدد الخيارات المتاحة لكل لاعب.
- الاستراتيجية: تحدد خيارات اللاعب في حالة تحرك الخصم في اتجاه معين.
- العوائد: وهي الفوائد التي يحصل عليها اللاعب كنتيجة لاتباعه استراتيجية معينة[1].

وتنقسم اللعبة إلى نوعين:

- **اللعبة الصفرية:** ومفادها أن المكاسب التي يحققها الطرف (أ) تمثل الخسائر التي يتكبدها الطرف (ب)، وفي هذا النموذج لا يهتم أي لاعب بالتكلفة التي يمكن أن يتحملها، لأن ما يهمه هو النتيجة التي يسعى أن تكون في صالحه، وهي تعظيم المكاسب وتعظيم الخسائر للطرف الثاني، وتطبق في حالة الصراع الدائم غير قابل للتوقف.

- **اللعبة غير الصفرية:** هنا الخيارات المتاحة أمام الطرفين هي أن لا يكبد أي منهما الآخر خسائر مفرطة أو يغلق أمامه فرص المكاسب المتوقعة، كما يفترض بكل من الطرفين أن لا يتوقع تحقيق أقصى درجة من المكاسب بمعنى أن كل طرف عليه أن يرضى بقدر مقبول من الخسائر والمنافع، حيث قد يسلك الطرفان اتجاه بعضهما سلوكا تعاونيا أو غير تعاوني مع وجود مساحة للتنسيق والتعاون بين الطرفين[2].

فالتنافس بين الدول يدخل في نطاق الألعاب غير الصفرية مثلما هو الشأن مع التنافس الفرنسي-الأمريكي في منطقة المغرب العربي فالتنافس بينهما لا يصل إلى درجة التصادم أو الصراع، وإنما يكون بقدر درجة المكاسب التي يستهدف كل طرف تحقيقها فهي مكاسب نسبية تراعي سلوك كل طرف مع وجود مساحة للتعاون في جوانب معينة ، وهذا ما يظهر في استراتيجيتهما إزاء المنطقة المغاربية.

[1]- توفيق سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**، (بغداد: المكتبة القانونية، الطبعة الخامسة، 2010)، ص ص. 126-127.

[2]- عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص ص. 65-66.

المبحث الثالث: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة منطقة المغرب العربي من كل الجوانب بدء بتعريف المنطقة وتاريخها وموقعها الجغرافي، ثم المقومات التي تتوفر عليها المنطقة من موارد بشرية وطبيعية، وأخيرا إبراز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.

المطلب الأول: الإطار التاريخي و الجغرافي لمنطقة المغرب العربي.

1- التعريف بمنطقة المغرب العربي:

يعد " المغرب " مصطلحا عربيا يترجم على أنه " الغرب" أو" بلاد الغروب" تاريخيا أطلق في أول الأمر على تلك الأقاليم الواقعة غرب واد النيل حتى الساحل الأطلسي لشمال إفريقيا. ومن جهة أخرى يرى البعض أن كلمة "مغرب " تعني المملكة المغربية ولكي يعطوا وصفا عاما للضفة الجنوبية من البحر المتوسط، فإن الباحثين والسياسيين أطلقوا عليه اسم المغرب العربي أو المغرب الكبير[1]

فالمغرب يطلق على الرقعة من الأرض التي تقع في الشمال الغربي للقارة الإفريقية، فعند الكتاب العرب قديما أطلق على هذه المنطقة تسمية "المغرب" لأنها واقعة اتجاه غروب الشمس عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس وهي منطقة المشرق، ورغم أن المنطقة عرفت منذ آلاف السنين باسم المغرب إلا أنه أطلقت عليها تسميات أخرى متعددة كبلاد البربر نسبتا إلى السكان الأصليين، الشمال الإفريقي لانتمائها لشمال إفريقيا، المغرب الإسلامي كجزء من العالم الاسلامي وهي الديانة الغالبة في المنطقة، والمغرب العربي وهي التسمية التي تعرف بها أكثر.[2]

كما نجد أيضا أن كلمة " المغرب" جاءت من التسمية العربية لجزيرة المغرب التي تعني جزيرة الغروب التي أطلقها الجغرافيين العرب التي تمتد من ليبيا إلى المغرب [3]، كما ذكر إبن خلدون (1332-

---

[1]- مومن العمري، **شعار الوحدة و مضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني**، أطروحة دكتوراه ،(جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، ، 2010-2011)، ص. 25.

[2]- جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية**، (الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2004)، ص. 11.

[3]- Abdelhamid Brahimi, **Le Maghreb à la croisée des chemains à l'ombre des transformations mondiales** (Genève : centre d'études de Maghreb, HOGGAR ,1996), p. 20.

1406) في مقدمته كلمة " المغرب" حيث قسم العالم العربي إلى مغرب ومشرق، وركز على دراسة شعوب المغرب حيث قسمه إلى مغرب(مراكش) ومغرب وسط(الجزائر) وإفريقية (تونس، طرابلس)[1]

فكلمة المغرب حسب "سمير أمين" تشمل الدول التي تقع غرب نهر النيل (أي غرب مصر)، والتي تشمل كل من ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب وموريتانيا، أما الباحث " بول باتا" Paul Balta المختص في الشؤون المغاربية فيعتبر أن المغرب العربي الكبير أثناء الفترة الممتدة بين سنتي 1910 و1964م يعرف بثلاث دول وهي: تونس، الجزائر والمغرب، ويفسر ذلك بالاستعمار الفرنسي الذي حددها في ثلاث دول فقط واستثنى ليبيا وموريتانيا والصحراء الغربية [2]، أما التسمية الحالية "المغرب العربي" فمرتبطة بتأسيس اتحاد المغرب العربي سنة 1989 ويضم 5 دول هي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا.

فإذا يمكن تعريف المغرب العربي على أنه الرقعة الجغرافية التي تقع في شمال إفريقيا، وتظم دول كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب و موريتانيا، والصحراء الغربية وتتميز بالتجانس الجغرافي والثقافي والتاريخ المشترك.

2- تاريخ منطقة المغرب العربي:

إن أول من سكن منطقة المغرب العربي هم البربر وهم ينسبون حسب إبن خلدون إلى مازيغ بن كنعان بن حام بن نوح، ويسمون أيضا بالأمازيغ نسبة إلى جدهم مازيغ، ومن أشهر القبائل نجد:

- قبائل البتر: يقطنون في الأرياف والمناطق البدوية ومن أكبر قبائلها: زناتة ، نفوسة، مكناسة...
- قبائل البرانس: يسكنون في الشمال وهم من الحضر يلبسون البرنس وكانت لهم أدوار مهمة في الحياة السياسية، ومن أكبر القبائل فيها نجد: صنهاجة، كتامة، مصمودة...[3].

[1]- عبد الوهاب عمروش، **مصير الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي بين هاجس الأمن و تحدي التنمية 1989-2009**، أطروحة دكتوراه ،(جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013-2014)، ص. 101.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة و طموحات الشارع**، (الجزائر : دار طليطلة ،2010)، ص ص. 10-11.

[3]- محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2002)، ص ص. 110-111.

وشهد التاريخ القديم للمغرب العربي الاحتلال الفينيقي للمنطقة بدايتا من القرن الحادي عشر حيث أسسوا قرطاجة سنة 814 ق.م واستقروا على السواحل حيث ازدهرت التجارة وأصبح المغرب مركزا تجاريا عالميا، وفي القرن 3 ق.م بدأت توسعات الإمبراطورية الرومانية نحو الجنوب و بعد حروب عديدة عرفت بالحروب البونيقية الثلاثة، حيث سقطت قرطاجة سنة 146 ق.م بعد تحالف الرومان مع الملك ماسينيسا، وأطلقت على المنطقة تسمية "إفريقية" ، وعملت على توسيع نفوذها في الممالك النوميدية التي عرفت مقاومة شرسة من البربر بقيادة يوغرطا، كما عرفت منطقة المغرب العربي غزو من طرف الوندال الذين انتصروا على الرومان سنة 429م وتمكنوا من احتلال موريتانيا ونوميديا، ودام حكمهم حوالي قرن شهد استبدادا وظلم كبير، لتتمكن الإمبراطورية البيزنطية من القضاء على الوندال سنة 533م وتحتل المنطقة حتى القرن السابع ميلادي الذي جاء بالفتح الاسلامي الذي تمكن من انهاء السيطرة البيزنطية على المغرب العربي [1].

وصلت الفتوحات الإسلامية إلى المغرب العربي بقيادة عبد الله بن سعد بن أبي سرح سنة 647 م ، وكان لعقبة بن نافع دور كبير في فتح كل بلاد المغرب بتأسيسه القيروان سنة 670 م التي أصبحت عاصمة إسلامية، وعرف مسار الفتوحات مقاومة من البربر(مقاومة الكاهنة) لكن انتهى الأمر باعتناق أغلبهم للإسسلام[2]، وقد عرفت المنطقة تشكل العديد من الدويلات كالدولة الإدريسية وعاصمتها آسفي الغرب (808م) ، الدولة الرستمية في المغرب الأوسط (761-908م)، دولة الأغالبة في الشرق عاصمتها القيروان (800-909م)، الدولة الفاطمية(909-973م)، دولة المرابطين (1053-1123م)، دولة الموحدين (1130-1269م) ، وقد بدأت سمات الانقسام بين أجزاء المغرب الثلاث(المغرب-الجزائر-تونس) تظهر في القرن 13 مع اضمحلال دولة الموحدين، و حلت محلها بالتدريج ثلاث دول: دولة الحفصيين في تونس، دولة الزيانيين في المغرب الأوسط(الجزائر)، و دولة المرينيين في المغرب الأقصى[3].

---

[1]- عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص. 32.

[2]- بن عميرة محمد، **الفتح الاسلامي لبلاد المغرب**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2017)، ص ص33-35.

[3]- براهيمي، **مرجع سابق**، ص ص. 35-45.

إن هذا الانقسام لم يتضح إلا مع نهاية القرن 16، حيث تعرض المغرب لهجمات استعمارية أوروبية حيث احتلت البرتغال ميناء سبتة سنة 1415، وبعد سقوط غرناطة آخر معاقل المسلمين سنة 1492 بدأت الحملات الإسبانية على السواحل المغاربية واستولت على أهم موانئ الجزائر والمغرب، مما اضطرها للاستنجاد بالدولة العثمانية لإنقاذها من الغزو الأوروبي ولهذا لم يعتبر الكثيرين الوجود العثماني بمثابة استعمار حيث كانت الجزائر وتونس وليبيا تابعة للحكم العثماني يحكمها "داي " في كل دولة على عكس المغرب التي رفضت الخضوع للحكم العثماني.

وفي القرن 19م تعرضت المنطقة المغاربية للعدوان الفرنسي حيث احتلت الجزائر عام 1830م وتونس سنة 1881م، موريتانيا سنة 1903م، المغرب سنة 1912م وشاركتها إسبانيا وإيطاليا احتلت ليبيا عام 1911م، أما الصحراء الغربية احتلتها إسبانيا الآن مازالت محتلة من طرف المغرب وكان الاحتلال الاستعماري وهيمنته يتم تبريره من طرف المستعمر بمجموعة من المبادئ المثالية مثل نشر الحضارة وإنقاذ الشعوب المتخلفة من الجهل والتخلف إلا أن الحقيقة والغاية من الاستعمار هو نهب ثروات هذه الشعوب واستغلالها لخدمة مصالحها، وتشترك السياسات الاستعمارية تجاه الشعوب المحتلة بسمات عامة وإن اختلفت بالدرجة وأساليب العمل لكن في جوهرها تعبر عن سمتين أساسيتين هما الاستغلال والاستلاب، فالاستغلال يقترن بالثروة الاقتصادية أما الاستلاب يقترن بالهوية[1].

إن الحركات الوطنية في الدول المغاربية حاربت الاستعمار الفرنسي وسياسته عن طريق الكفاح السياسي والكفاح المسلح، اشترك فيها كل أبناء المغرب العربي خاصة في الجزائر والمغرب، فلقد كانت ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر، وثورات المغرب حتى منتصف الثلاثينات من القرن العشرين أبلغ تعبير عن التلاحم الوطني، تكلل ذلك بالكفاح المسلح واندلاع الثورة (تونس: 1952، المغرب: 1953، الجزائرية عام 1954م) والتي جاء منها الاستقلال لكل دول المغرب العربي[2].

[1]– محمد علي داهش، **المغرب العربي المعاصر الاستمرارية و الغيير**، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2014)، ص ص.12-13.

[2]– محمد على داهش، **المرجع نفسه**، ص. 34.

3- الموقع الجغرافي ، التضاريس و المناخ:

تقع منطقة المغرب العربي في شمال قارة إفريقيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها شمالا بساحل طوله 4837 كلم، وعلى المحيط الأطلسي غربا بشريط ساحلي يمتد على طول 3146 كلم، ويحدها من الشرق مصر والسودان، ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي[1].

وتمتد منطقة المغرب العربي من الغرب إلى الشرق بين خطي طول °17 غربا في الساحل الأطلسي لموريتانيا و °25 شرقا في الحدود الليبية المصرية، ومن الجنوب إلى الشمال بين خطي العرض °18 في حدود الجزائر الصحراوية مع جمهورية مالي، و °37 شمالا أي بنزرت على مساحة تقارب 5.997.316 كلم^2 ، وتضم هذه المساحة الأقطار المغاربية التالية: الجزائر التي تحتل أكبر مساحة تقدر ب 2.381.741 كلم^2، ثم ليبيا ب: 1.759.540 كلم^2، موريتانيا ب: 1.032.455 كلم^2، المغرب ب:446.550 كلم^2، الصحراء الغربية: ب 266 ألف كلم^2 ، تونس ب: 163.610 كلم^2. فما يميز موقع المنطقة المغاربية هو إطلالتها على شريط ساحلي طويل يمتد على مساحة 6505 كلم تطل على البحر الأبيض المتوسط في الجهة الشمالية والشرقية وعلى المحيط الأطلسي في الجهة الغربية، إضافة لشساعة مساحتها التي تمثل 42% من مساحة الوطن العربي[2].

الخريطة رقم 1: توضح موقع دول المغرب العربي

[1]– Brahimi, **op.cit**, p. 20.

[2]– بن خليف، **مرجع سابق**، ص. 43.

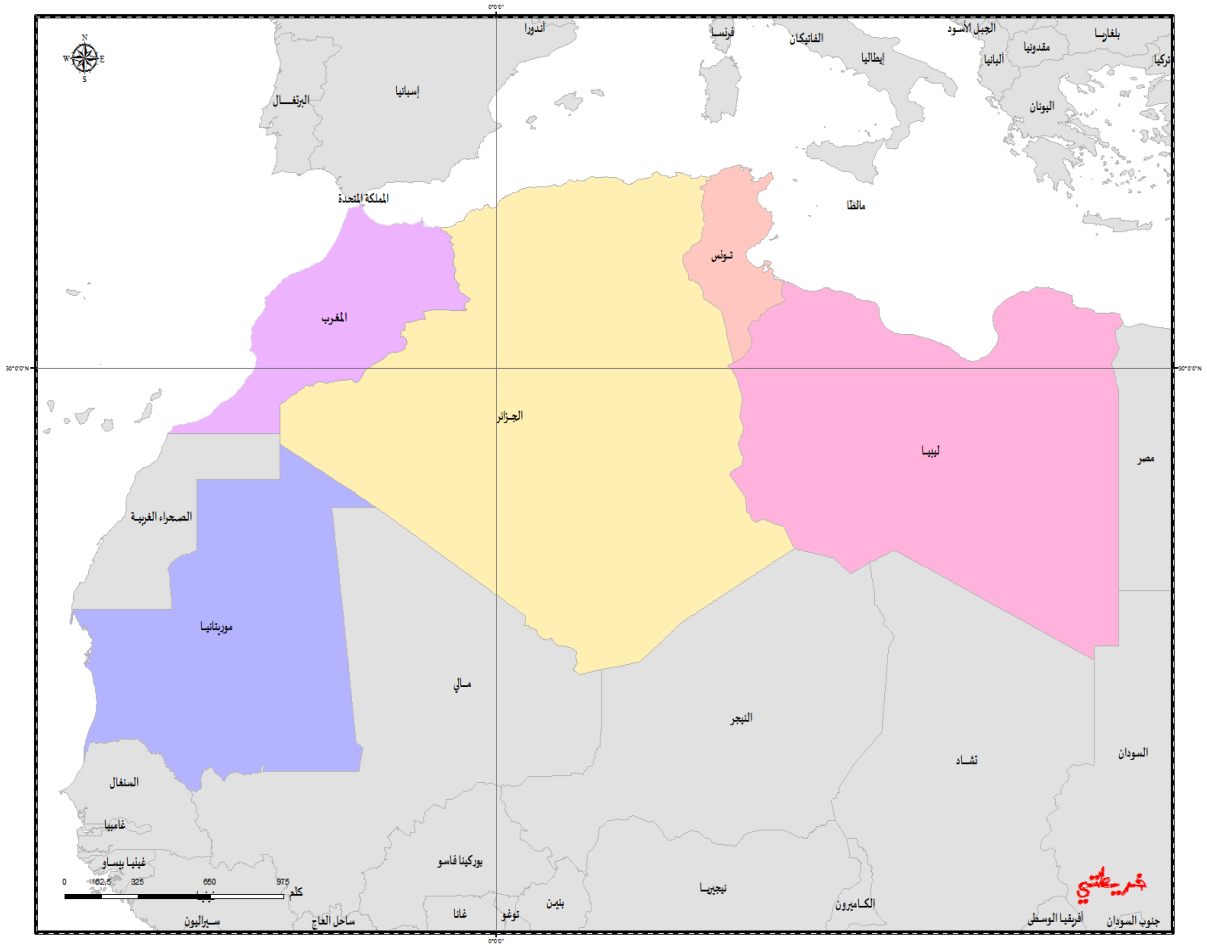

المصدر: https://www.almrsal.com/post/846591 ، في (12-06-2023)

بالنسبة للتضاريس فهي متنوعة نظرا لشساعة المساحة، فمنطقة الشمال المحاذية للبحر المتوسط تتكون من السلاسل الجبلية والسهوب و لأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، أما المنطقة الصحراوية في الجنوب فتتوفر على الصحاري الرملية والحجرية[1]، وتمتد الجبال في القسم الشمالي على طول 2200كلم تشمل التل الشمالي في تونس والأطلس التلي في الجزائر وجبال الريف في المغرب، أما في القسم الجنوبي في شمال الصحراء نجد سلسلة جبلية تمتد من الغرب إلى الشرق وفيها جبال الظهر في تونس، الأطلس الصحراوي في الجزائر والأطلس الكبير في المغرب وأعلى قمة جبلية توجد في جبل توبكال في المغرب بارتفاع يصل إلى 4180 م ، كما نجد في أقصى الجنوب جبال الهقار التي يفوق ارتفاعها 3000م، وبالنسبة للسهول الساحلية فتتميز بأنها ضيقة بسبب السلاسل الجبلية التي تصل حتي إلى محاذات البحر

[1]- عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص. 23.

ومن أهمها سهل الجفارة في ليبيا، سهل الساحل في تونس، سهل متيجة في الجزائر، وسهل الملوية في المغرب، أما في الصحراء فتتميز بوجود واحات منخفضة وجبال وكثبان رملية وصخور حجرية.

المناخ: يتميز المغرب العربي بتنوع مناخه نظرا لشساعة المساحة، في القسم الشمالي نجد مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بالحرارة صيفا والبرودة شتاء مع تساقط كميات معتبرة من الأمطار التي تصل إلى أكثر من 600 مم ، أما في الهضاب فتتميز بمناخ قاري حار وجاف صيفا وبارد شتاء مع تناقص في كمية الأمطار التي تتراوح بين 200 و300 مم وتصب في فترات متقطعة من السنة، أما في الجنوب فنجد المناخ الصحراوي، حيث يتميز بارتفاع درجات الحرارة التي تصل إلى أكثر من 40 درجة في الجنوب المغربي والجزائري والتونسي والليبي، وقد تفوق 50 درجة في موريتانيا، مع ندرة في تساقط الأمطار[1].

فالقسم الأكبر من المساحات الخضراء المغاربية تعرف نقصا في المياه على امتداد الدول الخمس، حيث تتراوح فيها معدلات التساقط بين 300 و 150 مم في السنة وتتناقص كلما اتجهنا للصحراء، يضاف لذلك عدم انتظام سقوطها مما يؤدي لحدوث الجفاف، إلا أن الجنوب الجزائري والتونسي والليبي يملك مصادر باطنية مهمة من المياه الجوفية التي تقع على عمق أقل من 50 م وكذلك طبقات المائية العميقة التي تقع على عمق ما بين 200 و 400 م[2].

المطلب الثاني: مقومات منطقة المغرب العربي

1- المقومات البشرية:

تمتلك منطقة المغرب العربي مؤهلات بشرية كبيرة تتمثل في تعداد سكانها الذي يصل لأكثر من 100 مليون نسمة ما يمثل قوة بشرية كبيرة.

الجدول رقم (1): يمثل تقديرات عدد سكان دول المغرب العربي. الوحدة: مليون نسمة.

[1]- موسى هواري، " بلدان المغرب العربي دراسة جغرافية "، **رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية**، المجلد 02، العدد 02، (جوان 2021)، ص ص. 02-08.

[2]- براهيمي، **مرجع سابق**، ص. 29.

الدولة	السنة		
	2010	2016	2022
الجزائر	35.856	40.339	44.903
تونس	10.895	11.685	12.356
المغرب	32.464	35.107	37.457
ليبيا	6.491	6.282	6.812
موريتانيا	3.419	4.051	4.736
الصحراء الغربية*	/	512.039 ألف نسمة	581.546 ألف نسمة

المصدر: إحصائيات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2022&locations=MA

* إحصائيات الصحراء الغربية: https://populationtoday.com/ar/eh-western-sahara/

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد سكان منطقة المغرب العربي في تزايد مستمر إذ وصل سنة 2022 إلى أكثر من 100 مليون نسمة، بعدما كان سنة 2010 حوالي 86 مليون نسمة، وهذا يوضح الزيادة الكبيرة في تعداد سكان المغرب العربي، وتعتبر الجزائر أكبر دولة من حيث عدد السكان الذي وصل سنة 2022 إلى تقريبا 45 مليون نسمة وشهد زيادة كبيرة من سنة 2010 إلى 2022 بحوالي مليون نسمة في كل سنة، ثم تأتي المغرب ثانية ب 37 مليون نسمة سنة 2022، بينما يتراوح عدد السكان في تونس بين سنة 2010 إلى 2022 بين 10 و 12 مليون نسمة، في حين تشهد ليبيا وموريتانيا أقل نسبة من عدد السكان التي تتراوح بين 4 و 6 مليون نسمة، بينما الصحراء الغربية هي أقل عدد سكان بحكم أنها مازالت تحت الاستعمار المغربي.

وتختلف الكثافة السكانية من دولة لأخرى بسبب اختلاف مساحتها فنجدها كثيفة في كل من المغرب ب 83 ألف نسمة في كلم^2 وتونس ب: 79 ألف نسمة في كلم^2 سنة 2021 ، بينما تتناقص في الجزائر وليبيا وموريتانيا بسبب شساعة مساحتها، فالكثافة السكانية في الجزائر تصل إلى 19 نسمة في كلم^2 سنة 2021، بينما تتقلص في ليبيا وموريتانيا إلى 4 آلاف نسمة في كلم^2 سنة 2021 [1] .

[1]- إحصائيات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.POP.DNST?locations=MA، في: 25-12-2023.

في منطقة المغرب العربي نجد أن التوزيع الجغرافي للسكان غير معتدل، علما أن 90% من السكان يتمركزون في الشمال وعلى السواحل على عكس الصحراء والجنوب، وهناك اختلاف من دولة إلى أخرى ففي الجزائر تتوزع الكثافة السكانية على خط شرق غرب، يتمركز السكان على الشريط الساحلي أما الهضاب العليا والصحراء فهي أقل كثافة، هذا عكس المغرب وتونس الذي تزداد الكثافة السكانية كلما اتجهنا جنوبا، أما المغرب الكثافة السكانية تتوزع على شمال جنوب متمركزة في الجهة الغربية على الساحل الأطلسي بالمقابل الشرق والجنوب أقل كثافة، أما تونس فأغلبية السكان يتمركزون في الجهة الشرقية خصوصا على الشريط الساحلي بينها وسط وغرب البلاد فهي قليلة السكان،[1] فالملاحظ هنا أن أغلب السكان في منطقة المغرب العربي يتمركزون في الشريط الساحلي وفي المدن حتي بالنسبة لليبيا وموريتانيا على عكس المناطق الأخرى خصوصا الصحراء والأرياف، فهذا التوزيع غير العادل للسكان سببه اختلالات وتفاوت في التنمية التي توجه للمدن الكبرى بينما يعاني باقي السكان من نقص كبير لأغلب الحاجيات الضرورية مما يشجعهم على الهجرة والنزوح إلى المدن.

يتميز سكان المغرب العربي بعنصر الشباب الذي يمثل أكثر من 40% ، مما يشكل قوة طاقة بشرية معتبرة وأحد المقومات الرئيسية في تحقيق التنمية وتكوين يد عاملة وإطارات تساهم في التنمية ،فمنطقة المغرب العربي تمثل سوق استهلاكية كبيرة بأكثر من 100 مليون مستهلك، وقوة بشرية عمالية شابة، فكل هذه المؤهلات التي تتمتع بها جعلها محل اهتمام القوى الكبرى وبالتحديد فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الذي يتجلى بالتنافس على الأسواق والاستثمارات.

2- المقومات الطبيعية في المغرب العربي:

تتوفر الدول المغاربية على مؤهلات و موارد طبيعية كبيرة و متنوعة سواء ما تعلق بالأراضي الزراعية و الموارد المائية، و كذا ما يتعلق بالثروات المعدنية المتنوعة من حديد و فوسفاط و غيرها، إضافة إلى المؤهلات الطاقوية من بترول و غاز طبيعي، جعلت من المنطقة من بين أغنى المناطق من الناحية الطبيعية.

[1]- Abderrahmane Mebtoul, La coopération Europe /Maghreb face aux mutations géostratégiques mondiales, IFRI, (avril 2011), p p. 6-7.

- **الأراضي الزراعية:**

تمتاز المنطقة المغاربية بتوفرها على أراضي فلاحية صالحة للزراعة وتتركز أكثر في السهول الساحلية والسهول الهضبية، إضافة إلى الواحات التي تمتاز بزراعة النخيل، وتتمثل المحاصيل الزراعية في القمح والشعير ومختلف الخضراوات، إضافة إلى الحمضيات والأشجار المثمرة خاصة الزيتون.

جدول رقم (2) يمثل تقديرات الأراضي الزراعية في منطقة المغرب العربي الوحدة: ألف هكتار

الدولة	المساحة	إجمالي المساحة الصالحة للزراعة	إجمالي المساحة الزراعية المستغلة
الجزائر	**238174**	**41316.07**	**8509.57**
المغرب	**71085**	**9000.00**	**7466.00**
تونس	**16361**	**9700.50**	**4950.50**
ليبيا	**175954**	**1720.00**	**2050.00**
موريتانيا	**103070**	**39710.00**	**460.00**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاحصائيات الزراعية، https://www.aoad.org/.

يتضح من خلال الجدول أن مجموع الأراضي الصالحة للزراعة وصل إلى أكثر من مليون كلم^2 من مجموع مساحة المنطقة المغاربية التي تصل إلى أكثر من 6 مليون كلم^2 بينما المساحة الزراعية المستغلة تصل إلى حوالي 234ألف كلم^2 ، وهذا ما يوضح أن المساحة المستغلة قليلة مقارنة بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة، حيث نجد أن المغرب وتونس هي الأكثر استثمارا في الزراعة واستغلال الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة بالدول الأخرى، فهما يعتمدان أكثر على الزراعة وهي مورد رئيسي وتصدران المنتجات الزراعية.

فهذه المساحات الصالحة للزراعة تعتبر من أهم المؤهلات التي تتوفر عليها منطقة المغرب العربي خصوصا مع الاتجاه مؤخرا لاستصلاح الأراضي الفلاحية والاعتماد على الزراعة في الصحراء مثلما تقوم به الجزائر في السنوات الأخيرة، هذا ما يمثل فرصة حقيقية لتحقيق التنمية والأمن الغذائي ولتصدير الفائض لتمويل الخزينة العمومية، كما تمثل أيضا هذه المؤهلات عنصرا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية، ودافعا للاهتمام والتنافس الفرنسي– الأمريكي في المنطقة.

- **الموارد المعدنية و الطاقوية:**

تتمتع دول المغرب العربي بموارد معدنية وطاقوية كبيرة، تحتل المراتب الأولى في العالم من حيث الإنتاج والتصدير ما جعلها ذات أهمية كبيرة في سلم الاستراتيجية العالمية خصوصا في الجانب الاقتصادي باعتبارها مصدرا أساسيا للتمويل القوى الكبرى بالمواد الأولية خصوصا الغاز والبترول والحديد والفوسفاط، كما يمكن الاستفادة من هذه الثروات في دفع عجلة التنمية والعمل على توحيد الجهود المشتركة لتطوير المنطقة، وتتوزع هذه الثروات المعدنية والطاقوية على الدول المغاربية كالتالي:

الجزائر من أكبر منتجي الغاز والنفط في المنطقة المغاربية وحتي في العالم، فهي عضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP) ، حيث تحتل المرتبة 3 للدول المنتجة للبترول في إفريقيا سنة 2019، والمرتبة 11عالميا من حيث الدول المصدرة سنة 2019، والمرتبة 16 من حيث الاحتياطات العالمية وبلغ انتاجها في نفس السنة حسب أوبك 1.022 مليون برميل يوميا ، أما فيما يخص الغاز الطبيعي فتحتل المرتبة العاشرة عالميا من حيث الإنتاج وتملك احتياط يصل إلى 4500 مليار م^3 أما انتاجها فبلغ سنة 2023 إلى 101 مليار م^3 في السنة حسب احصائيات منتدى الدول المصدرة للغاز.

أما المعادن فتتوفر الجزائر على مخزونات كبيرة من المعادن الثمينة والنادرة مثل الحديد، الذهب الفوسفاط، الزنك، المغنيزيوم، الهليوم، اللثيوم، الرصاص... حيث تملك 3 مليار طن من احتياطات خام الحديد وأهمها في منجم غار جبيلات في ولاية تندوف، أما احتياطاتها من الذهب فتقدر ب 124 طن أين تحتل المرتبة الثالثة عربيا من حيث الاحتياط، وتحتل المرتبة الرابعة في احتياط الفوسفاط ب 2.2 مليار طن[1].

ليبيا تتوفر على انتاج هام من البترول والغاز حيث وصل احتياطي النفط الخام سنة 2022 إلى 48 مليار برميل وصادرات النفط الخام وصلت إلى 1.2 مليون برميل يوميا، حيث تعتبر ثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا ، أما الغاز الطبيعي فتقدر احتياطاتها سنة 2022 ب 15000 مليار م^3 ، أما الإنتاج

[1]- https://algeriainvest.com/storage/uploads/discover_algeria/documents/1627485689Ressources%20Naturelles.pdf, (12-11-2023)

فيقدر ب 21016 مليون م^3 ، كما تتوفر ليبيا على ثروات معدنية معتبرة كالحديد إذ تقدر احتياطاتها ب 3.5 مليار طن، اليورانيوم على الحدود مع النيجر، الذهب وغيرها من المعادن[1].

تونس فيما يخص الموارد الطاقوية فهي محدودة لا تغطي حتي الاحتياجات المحلية، حيث بلغ إنتاجها من النفط 1.6 مليون طن مكافئ نفط سنة 2023 ، أما إنتاجها من الغاز الطبيعي وصل إلى 1.63 مليون طن موازي نفط وتشمل أيضا مداخيلها من النفط الأتاوى على الغاز الجزائري، أما المعادن فتونس مشهورة بإنتاج الفوسفاط حيث تحتل المرتبة الخامسة عالميا بإنتاج وصل سنة 2021 إلى 3.7 مليون طن ويقدر إحتياطها من الفوسفاط بحوالي 4 مليار طن، كما وصل إنتاجها من الأملاح إلى 2 مليون طن.[2]

أما **موريتانيا** فقد وصل إنتاجها من الحديد إلى 13.27 مليون طن سنة 2016، و النحاس 32.90 ألف طن سنة 2016 و الذهب 229.10 اقنية في سنة 2016، أما النفط فقد بلغ إنتاجها 1.73 مليون برميل سنة 2016،[3] وبعد الاكتشافات الأخيرة للغاز أصبحت موريتانيا من بين الدول الغازية الأكثر احتياط الذي يقدر بحوالي 100 ترليون م^3 .

المغرب مشهورة بإنتاج الفوسفات حيث وصل إنتاجها إلى 38.10 مليون طن سنة 2021 حيث تحتوي على 73% من الاحتياط العالمي، مع التذكير أنها تستغل فوسفاط الصحراء الغربية التي تحتلها ،إضافة إلى انتاج معادن أخرى مثل الحديد والفضة والزنك والرصاص، أما إنتاجها من الغاز والبترول فهو ضئيل جدا حيث تعتمد على استيراد أكثر من 90% من احتياجاتها النفطية، حيث قدر انتاجها من الغاز سنة 2021 ب 98.24 مليون م^3 أما البترول فقدر ب 261 ألف برميل.[4]

---

[1]– وزارة النفط والغاز الليبية، في: https://ogm.gov.ly/، (12-11-2023).

[2]– الجمهورية التونسية، وزارة الصناعة والمناجم والطاقة، في: https://www.energiemines.gov.tn/ar/tc/، (12-11-2023).

[3]– المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا بالأرقام 2017،
www.ons.mr.

[4]– وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة المغربية: https://www.mem.gov.ma/ar/Pages/index.aspx.

الصحراء الغربية فهي غنية بالثروات الطبيعية خاصة الفوسفات والذي يقع تحت سيطرة الاستعمار المغربي، حيث قدر احتياطي منطقة بوكراع حسب المصادر المغربية بحوالي 2 مليار طن غير أن مصادر أخرى رجحت أن هذا الاحتياطي يصل إلى 10 مليار طن ما يشكل 28.5 % من الاحتياط العالمي من الفوسفات، كما تتوفر على معادن أخرى على غرار الحديد والنحاس والرخام، إضافة إلى الثروة السمكية التي يستغلها يصدرها المحتل المغربي[1].

من خلال المعطيات السابقة نستنتج أن المنطقة المغاربية تملك مؤهلات طبيعية كبيرة خصوصا الثروات المعدنية والطاقوية، فالجزائر وليبيا تحتلان المراتب الأولي في إنتاج النفط والغاز الطبيعي على المستوى العالمي مع وجود احتياطات كبيرة للغاز الصخري في الجزائر الغير مستغل، بينما المغرب وتونس تنتجان أكثر الفوسفات وهو المورد الأساسي في الصادرات من المواد الطبيعية باعتبار الاقتصاد المغربي يعتمد أكثر على الزراعة والصناعات الخفيفة بينما الاقتصاد التونسي فيعتمد أكثر على قطاع السياحة المورد الأساسي للبلاد، أما موريتانيا فمن ناحية الموارد فقيرة مقارنة بالدول الأخرى مع تسجيل تفوق في انتاج الحديد إضافة إلى اكتشافات جديدة في النفط، بينما تتوفر الصحراء الغربية على احتياطات كبيرة من الفوسفاط.

الخريطة رقم (2): توضح توضح توزيع الموارد الطبيعية في منطقة المغرب العربي.

[1]– موسوعة الجزيرة، مكونات اقتصاد الصحراء الغربية، في:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/5 (26-04-2023).

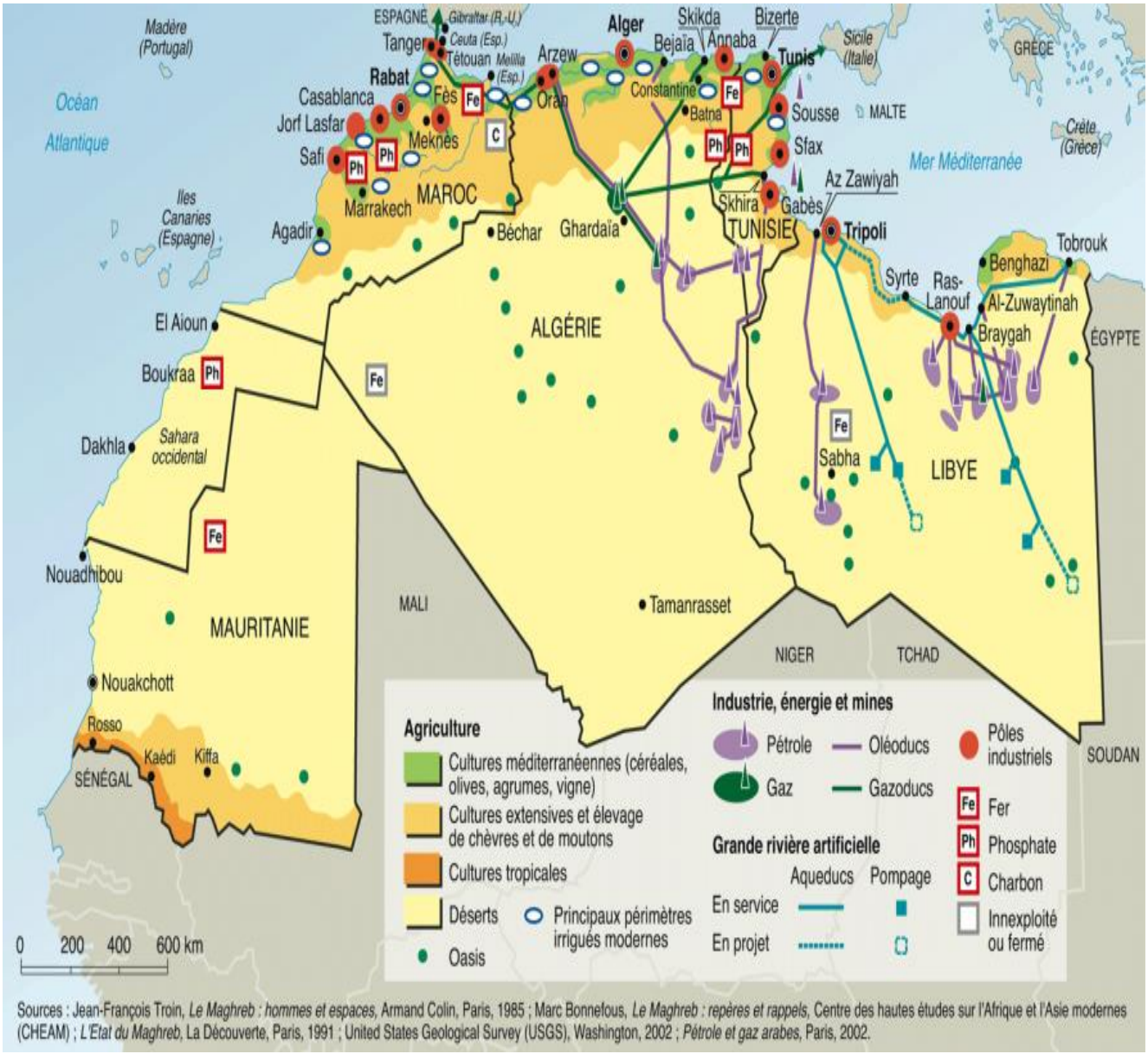

Sources : Jean-François Troin, *Le Maghreb : hommes et espaces*, Armand Colin, Paris, 1985 ; Marc Bonnefous, *Le Maghreb : repères et rappels*, Centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes (CHEAM) ; *L'Etat du Maghreb*, La Découverte, Paris, 1991 ; United States Geological Survey (USGS), Washington, 2002 ; *Pétrole et gaz arabes*, Paris, 2002.

Source : http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/maghrebpop1994

المطلب الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.

يعد المغرب العربي محور تلاقي أربعة أبعاد جيوستراتيجية موسعة ومرتبطة ببعضها البعض، بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، والبعد الافريقي جنوبا (الساحل الافريقي) والبعد الشرق الأوسطي شرقا، وانتهاء بالبعد الأطلسي غربا. وهي الفضاءات التي تعطيه أهمية حضارية واستراتيجية متميزة جعلته محور للاهتمام الأوروبي والذي يفسره احتلاله للمنطقة وبالتحديد الاحتلال الفرنسي، فالموقع المهم للمنطقة باعتبارها همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا جعله ممرا للتواصل وتسهيل المبادلات الاقتصادية بحكم اطلالته على البحر المتوسط ، ويعتبر نقطة إلتقاء لثلاث قارات : آسيا، إفريقيا وأوروبا. ويكتسي البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه منطقة المغرب العربي أهمية استراتيجية كبيرة حيث يمثل أكثر من% 25 من التجارة البحرية العالمية و 3% من نقل البترول و65% من تدفق الغاز والبترول إلى الاتحاد الأوروبي.

كما يعتبر طريقا بحريا حيويا بالنسبة لأوروبا الغربية للتزود بالبترول من الشرق الأوسط والتجارة مع دول المحيط الهندي عبر قناة السويس، ويمثل أيضا بوابة نحو البحر الأسود والمحيط الهندي والأطلسي حيث يقلص المسافة بين الشرق والغرب إلى 6000 كلم بين سنغافورة ومدينة روتردام الهولندية[1]، كما يعتبر ممرا رئيسيا لناقلات النفط والسفن التجارية الآتية من الشرق الأوسط وتجتاز البحر الأحمر عبر قناة السويس لتعبر البحر الأبيض المتوسط ومن ثم مضيق جبل طارق لتصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الطريق تعتبر الأقصر للربط بين قارة آسيا والمحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي[2].

وتعتبر منطقة المغرب العربي ذات أهمية جيوستراتيجية نظرا للاعتبارات التالية:

– كونها تعتبر بوابة إفريقيا ومعبرا هاما لأوروبا للوصول إلى إفريقيا، كما يفصلها فقط البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه 4 دول مغاربية بمساحة شاسعة، فهي نقطة عبور واتصال هامة نحو الشرق

[1]- Jean-Michel Martinet, "La Méditerranée un espace crisogène ? », **FMES, Les grands dossiers de diplomatie N° 68,** (juin 2022), p. 48.

[2]– عربي بومدين، "الاستمرار و التغير في العلاقات الأورومغاربية بعد الحراك العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 472، (2014)، ص ص. 105،106.

الأوسط وشرق إفريقيا عبر البحر الأحمر، وإلى غرب إفريقيا عبر المحيط الأطلسي، فبالنسبة لفرنسا هي نقطة الانطلاق لها إلى إفريقيا ومنطقة الساحل التي لها مصالح كبيرة فيها.

– أنها تمثل الواجهة الجنوبية بالنسبة لحلف الشمال الأطلسي (NATO)، ما أكسبها أهمية كبيرة في سلم الاستراتيجية الأطلسية نظرا لكل ما يحدث في المنطقة وانعكاسه على أمن واستقرار دول حلف الشمال الأطلسي خصوصا دول جنوب أوروبا، وهذا ما استدعى إدراج دول المنطقة كشركاء للحلف الأطلسي والتعاون معها لمواجهة التهديدات الأمنية وأيضا مراقبة المنطقة المغاربة والتجسس عليها.

– يعتبر موقع المغرب العربي المطل على البحر الأبيض المتوسط مساعد على الانفتاح الاقتصادي والتبادل التجاري فهي تتوسط العالم وقريبة من ممرات التجارة العالمية، وهذا ما يشجع الدول على الاهتمام بها لإقامة علاقات تجارية، فمنذ القدم عرفت بازدهار التجارة عبر مختلف الحضارات التي مرت من المنطقة، وهذا ما يفسر التنافس الدولي عليها وبالتحديد الفرنسي–الأمريكي.

– كما تتميز منطقة المغرب العربي بأهمية جيواقتصادية كبيرة، فإضافة إلى الموقع الاستراتيجي فهي تتوفر على ثروات طبيعية كبيرة وإمكانيات نفطية وغازية معتبرة، وهذا ما جعلها محل أطماع القوى الدولية التي تسعى للتموقع في المنطقة والاستفادة من هذه الخيرات الهامة. [1]

وقد ازدادت أهمية المنطقة المغاربية خصوصا بعد الحرب الباردة التي عرفت مجموعة من المستجدات والتطورات على المسرح الدولي، بانهيار الاتحاد السوفياتي الذي أفضى بدوره إلى زوال الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب، فأصبحت الأنظار موجهة إلى مناطق أخرى مصدر تهديدات جديدة على غرار الإرهاب والهجرة غير الشرعية، فأصبح العالم الإسلامي مركز الاهتمام، خصوصا الشرق الأوسط والمغرب العربي بحكم مقوماتها الجغرافية والاقتصادية، وارتباطها التاريخي والحضاري بأوروبا[2]، كما اهتمت الدراسات الأمريكية بمنطقة المغرب العربي بوصفها هدفا محتملا للهجمات الإرهابية وملاذا آمنا للعناصر المنتمية للمنظمات الجهادية وساحة لتجنيد الإرهاب، ويرجع ذلك لموقعها

[1]– الحاج إسماعيل زرقون، المغرب العربي و الصراع الدولي، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات**، العدد 9،(2010)، ص ص. 229–230.

[2]– عبد الرزاق الدواي، **في الثقافة و الخطاب عن حرب الثقافات حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 145.

الاستراتيجي كبوابة لإفريقيا جعلها معبرا أساسيا للعناصر الإرهابية للتنقل لأوروبا تحت غطاء الهجرة السرية، كما أصبحت المنطقة حاضنا أساسيا لتنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي الذي يهدد المصالح الأمريكية في منطقة المغرب العربي.[1]

فأصبحت منطقة دولية حرة بامتياز لتنقل الأشخاص والمنتجات بتفتحها على المناطق الأربعة من العالم، فأصبحت تشكل مطامع الدول العظمى التي تحاول أن يكون لها نفوذ في المنطقة، نظرا لأهمية موقعها الاستراتيجي والثروات الطبيعية التي تتوفر عليها، فهي تمثل أهمية كبيرة بالنسبة لأوروبا خصوصا فرنسا، بحكم أنها مستعمرة سابقة لدول المغرب العربي ولها مصالح كبيرة فيها[2]،بالإضافة إلى القرب الجغرافي والفرص الاقتصادية التي تتوفر عليها من يد عاملة وسوق استهلاكية كبيرة، كما تعتبر منطقة المغرب العربي ذات أهمية استراتيجية من الناحية الأمنية والعسكرية نظرا للتحديات التي تعرفها المنطقة خصوصا الإرهاب والهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط فالمنطقة تمثل مصدر تهديد لأوروبا لأنها منطقة تصدير وعبور للمهاجرين نحو أوروبا، إضافة لقربها من منطقة الساحل الإفريقي جعلها مصدرا لمختلف التهديدات الأمنية الآتية من دول الساحل التي تعاني من الفشل والضعف، فهذه الوضعية الأمنية جعلها محل اهتمام من طرف العديد من القوى خصوصا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب، والتعامل مع التهديدات والأزمات الأمنية التي تعاني منها دول المنطقة[3].

فمنطقة المغرب العربي تمثل أهمية كبيرة لفرنسا نظرا لموقعها الاستراتيجي والقرب الجغرافي لها، حيث يفصل الضفتين البحر الأبيض المتوسط، يضاف لها العامل التاريخي باعتبار منطقة المغرب العربي مستعمرة فرنسية سابقة، فهناك روابط تاريخية تربط الدول المغاربية بفرنسا وبالتحديد الجزائر والمغرب وتونس، هذا ما جعلها تنظر إليها كحديقة خلفية لها، كما لها مصالح ونفوذ تسعى للحفاظ عليها عبر توظيف استراتيجيات مختلفة، ومن بينها **السياسة الثقافية** التي تعتبر ركيزة أساسية في تحقيق

---

[1]– زمن ماجد عودة، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي و آفاقها المستقبلية**، (بغداد: دار التعليم الجامعي، 2017)، ص. 52.

[2]– أمين البار، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص ص. 48–49.

[3]- Christian Cambon, Josette Durrieu, « Europe- Maghreb :un partenariat stratégique à construire », **CAIRN.INFO,** N°72, (Mai 2014), p p. 63-65.

أهدافها الاقتصادية والسياسية والأمنية، فالثقافة واللغة الفرنسية لها دور هام في بقاء نفوذ فرنسا في المغرب العربي وفي إفريقيا عموما، فاللغة الفرنسية تستعمل في التدريس وفي المعاملات الاقتصادية والإدارية وحتى السياسية، وكلغة للتواصل أيضا، وتعتمد فرنسا على المنظمة الفرانكفونية للحفاظ على نفوذها الثقافي في المنطقة رغم أن الجزائر وليبيا ليستا عضو في هذه المنظمة (تضم المغرب وتونس وموريتانيا)، كما تشكل المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في دول المغرب العربي وسيلة لنشر الثقافة واللغة الفرنسية وتشجيع الطلبة لدراستها واستقطابهم للهجرة لفرنسا لمواصلة دراستهم[1].

كما تستغل فرنسا نفوذها الثقافي بدعم النخب المفرنسة للوصول إلى الحكم والتحكم في المناصب الحساسة لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والأمنية، فهذه النخب تخضع لتأثيرها ونفوذها، وهي وسيلة للاتصال والحصول على معلومات وبالتالي تنفيذ الأجندة الفرنسية في منطقة المغرب العربي، ورغم تراجع الدور الفرنسي في السنوات الأخيرة إلا أنه تبقي السياسة الثقافية لها تأثير كبير في العلاقات الدولية، وبقاء الثقافة واللغة الفرنسية في المغرب العربي هو السبيل لتحقيق أهدافها وزوالها يعني زوال النفوذ الفرنسي.

وتمثل الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي دافعا رئيسيا للاهتمام الأمريكي بالمنطقة خاصة ،بعد الحرب الباردة، فالموارد الطبيعية الكبيرة التي تملكها المنطقة خصوصا النفط والغاز جعلت الولايات المتحدة الأمريكية توجه أنظارها للمنطقة، يضاف إلى ذلك موقعها الهام الذي يخدم التوجهات الاستراتيجية الأمريكية، كما برزت أهمية المنطقة أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حربا على الإرهاب، فكان الحضور والتنسيق الأمني الأمريكي كبيرا مع دول المنطقة بهدف مكافحة الإرهاب.

[1]– جبلالي بشلاغم، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002–2010**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010–2011)، ص ص. 195–198.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق تقديمه نستنتج أن مفهوم التنافس ينطوي على عدة معاني باختلاف المجالات ورؤى المنظرين والباحثين، وما يهمنا أكثر هو مفهومه في العلاقات الدولية الذي يعني ذلك التفاعل والتزاحم الموجود بين دولتين أو أكثر من أجل تحقيق نفس الهدف باتباع استراتيجية تقوم على الاختيار العقلاني لتحقيق أعلى المكاسب بأقل التكاليف حتي يتفوق على الطرف الآخر، فهذا التنافس يتعلق أكثر بالجوانب الاقتصادية والأمنية في العلاقات الدولية وهذا مرتبط بموضوع بحثنا.

كما يتميز التنافس عن المفاهيم المشابهة له مثل الصراع، النزاع، الأزمة... لأن هناك اختلاف بين هذه المصطلحات، فدراستنا تهتم فقط بالتنافس بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي، ولا تدخل في العلاقات الأخرى التي تتم بينها خارج مجال التنافس وأحيانا التعاون فيما بينها.

وتساهم نظريات العلاقات الدولية في فهم وتفسير طبيعة هذا التنافس غرار الواقعية التي تعد من أهم النظريات في العلاقات الدولية والتي ماتزال تعرف تطورات مع الواقعية الجديدة، والنظرية الجيوبوليتيكية التي تفسر الأهمية الجيوبوليتيكة لمنطقة المغرب العربي(موقعها وثرواتها) كسبب للتنافس بين فرنسا والولايات المتحدة، إضافة إلى نظرية التبعية التي تفسر تبعية دول المغرب العربي لهذه الدول المنافسة، أما نظرية الاختيار العقلاني ونظرية الألعاب فهي التي توضح السلوكيات والخيارات التي يتبعها كل طرف بدافع تحقيق المنفعة مما يولد هذا التنافس.

وتشكل منطقة المغرب العربي أهمية تاريخية وحضارية مرتبطة بماضيها الاستعماري وما عرفته المنطقة من كفاح وثورات، وتتميز المنطقة المغاربية بموقع استراتيجي وثروات طبيعية كبيرة جعلتها محور اهتمامات القوى الكبرى، ما ساهم في بروز التنافس الفرنسي– الأمريكي نظرا لما تشكله المنطقة من أهمية جيواستراتيجية لكل طرف، ومكانتها ضمن استراتيجية كل طرف.

الفصل الثاني: التنافس الاقتصادي الفرنسي–الأمريكي في المغرب العربي بعد الحرب الباردة.

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تحولات كبيرة على الساحة الدولية أهمها بروز نظام عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وتفرد المعسكر الغربي بزمام قيادة العالم حيث ظهرت تكتلات جديدة أهمها الاتحاد الأوروبي، مما ساهم في بروز تنافس اقتصادي كبير على مختلف مناطق العالم التي تشكل أهمية استراتيجية على غرار منطقة المغرب العربي التي أصبحت ميدان للتنافس الاقتصادي بعد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والذي تتفرد فرنسا بقيادته في منطقة المغرب العربي من خلال مختلف المشاريع الموجهة للمنطقة وأهمها مشروع برشلونة الأوروبي ومشروع إزنستانت الأمريكي حيث يسعى كل طرف إلى تعظيم وجوده وإقامة علاقات اقتصادية قوية مع دول المنطقة.

عرفت جوانب التنافس الاقتصادي مجالات مختلفة خصوصا التنافس على الأسواق والمبادلات التجارية لتسويق المنتجات في المغرب العربي التي تعتبر سوق كبيرة وفي تزايد أيضا في حجمه، وكذا مجال الاستثمارات الأجنبية فهناك تنافس كبير بين الشركات الفرنسية والأمريكية للحصول على مشاريع استثمارية، إضافة إلى التنافس في مجال الطاقة الذي يعتبر مورد وثروة حيوية تسعى هذه الدول للحصول عليه والسيطرة على مختلف الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة المغاربية.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل بشكل مفصل بدراسة وتحليل هذا التنافس الاقتصادي من مختلف جوانبه وإعطاء نظرة على مكانة المغرب العربي من التنافس الفرنسي الأمريكي.

المبحث الأول: المشاريع الاقتصادية الفرنسية في المغرب العربي.

يرتكز الاهتمام الفرنسي بالمنطقة المغاربية على مجموعة من الاعتبارات والخصائص الاستراتيجية التي تتوفر عليها المنطقة خصوصا الاقتصادية منها، والتي حفزتها على ربط علاقات متينة بدول المنطقة مرتبطة بعمق تاريخي كرسه الاستعمار، ما جعل عنصر التبعية يسيطر على سير هذه العلاقات، فالقرب الجغرافي وارتباط المصالح الاقتصادية الفرنسية بمنطقة المغرب العربي ساهم في تنويع أشكال المشاريع الاقتصادية الموجهة للمنطقة والتي جاءت معظمها تحت راية الاتحاد الأوروبي، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى المشاريع الاقتصادية الفرنسية تجاه المغرب العربي في إطار الاتحاد الأوروبي، لأن فرنسا عضو فعال في الاتحاد الأوروبي وبالتالي يجب أن تتقيد بتنظيم الاتحاد بالتحرك ككتلة أوروبية موحدة.

المطلب الأول: مشروع برشلونة Le processus de Barcelone

يعتبر مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية من المحاور الرئيسية للسياسة الفرنسية في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، وهذا ما كشف عنه الرئيس الفرنسي" فرنسوا ميتيران" François Mitterand في جانفي 1983 بمناسبة زيارته للمغرب، حيث اقترح لأول مرة عقد ندوة لقادة دول الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط[1] ، ومع مطلع التسعينات برزت على الساحة الأوروبية الحاجة إلى إقامة شراكة أوروبية–متوسطية كإطار لتنظيم علاقاته مع دول الضفة الجنوبية ومنها دول المغرب العربي، فنهاية الحرب الباردة سمح لأوروبا للبروز كقوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، كما أن عملية التوسع نحو الشرق الذي تدعمه ألمانيا جعل دول جنوب أوروبا خصوصا فرنسا تعمل على توسيع الشراكة مع دول جنوب المتوسط لحماية مصالحها الاقتصادية وتأمين أمنها الداخلي من التهديدات الجديدة الآتية من جوارها الجنوبي[2].

حددت ندوة برشلونة الأورومتوسطية التي انعقدت يومي 27 و28 نوفمبر 1995 في إطار البيان الوزاري المشترك التوجهات الكبرى للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي خلال القرن العشرين والتي ترتكز

---

[1]- Salah Mihoubi, **la politique de coopération Algéro-Francaise bilan et perspective**,(Alger : publisud O P U, 1986) , p173.

[2]– حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) ، ص ص 391–395.

على مفهوم الشراكة* الذي يرمي إلى بناء فضاء اقتصادي وأمني أوروبي يستجيب لديناميكية العولمة[1] وضم اجتماع برشلونة تحت الرئاسة الإسبانية وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي ونظرائهم من البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك دول المغرب العربي باستثناء ليبيا بسبب قضية لوكيربي، أما موريتانيا فاستدعيت كعضو مراقب باعتبارها عضو في الاتحاد المغاربي[2]، وقد عكس إعلان مؤتمر برشلونة رؤية الاتحاد الأوروبي لما يجب أن تكون عليه علاقته بدول حوض المتوسط خصوصا دول المغرب العربي بإعطاء نفس جديد لهذه العلاقات لمواجهة التحديات الجديدة خصوصا الأمنية منها والاقتصادية التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة، وهذا من خلال ثلاث زوايا أساسية:

- الزاوية الأولى: تحويل صيغة هذه العلاقة من صيغة قائمة على التعاون إلى صيغة قائمة على الشراكة.
- الزاوية الثانية: وضع إطار قانوني ومؤسس يحكم ويحدد توجهاتها الأساسية من حيث الالتزامات والحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الطرفين.
- الزاوية الثالثة: تحويل هذه العلاقة من علاقة اقتصادية وتجارية إلى علاقة شامة للبعد السياسي والاجتماعي والثقافي.[3]

وسيتم التركيز على الجانب الاقتصادي من هذه الشراكة الذي له أهمية كبيرة، حيث سنركز الدور الفرنسي في مشروع برشلونة وكذا على دول المغرب العربي ونصيبها من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية وفق مسار برشلونة.

---

*– الشراكة: يقصد بها تلك الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين الدول عن طريق إبرام اتفاقيات دولية تخص التبادل التجاري، الاقتصادي والثقافي والعلمي...، والتي لا تتجسد في بناء مؤسساته بالضرورة، تلمح إلى بلوغ أهداف محددة وليس بالضرورة مشتركة، فهي تهدف إلى تنفيذ سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل، تهدف إلى الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة وكذا تحقيق المصالح المشتركة فيما بينها.

[1] – مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف**،(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص 92.

[2]– هشام صاغور، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط** ،(الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010)، ص. 255.

[3]– نصير العرباوي، " مستقبل الشراكة الأورومتوسطية " ، **مجلة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد17،(2011)، ص 295.

الشراكة الاقتصادية والمالية:

لقد شدد المشاركون في مؤتمر برشلونة على أهمية الجانب الاقتصادي في تحقيق منطقة ازدهار ورفاهية مشتركة[1]، ولتجسيد هذا المسعى سطر المشاركون مجموعة من الأهداف الرئيسية التي يسعى لتحقيقها والتي تتمثل في:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل.
- تشجيع التكامل والتعاون الإقليميين في كافة القطاعات الاقتصادية والزراعية والصناعية والنقل والطاقة والبيئة.
- تشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة والمستدامة.
- تنمية امكانيات البحث والتأهيل العلمي والفني ونقل التكنولوجيا.
- تشجيع التعاون بين المؤسسات والشركات.
- الحفاظ على البيئة.
- تنشيط الحوار فيما يخص سياسات الطاقة.
- استمرار الحوار لحل مشكلة الديون.[2]

وكان الهدف الأساسي الذي تنطوي عليه كل الأهداف التي سبق ذكرها هو إقامة منطقة للتبادل الحر في الفضاء الأورومتوسطي والذي يندرج ضمن ظاهرة العولمة والإقليمية، حيث يتم العمل على تجسيدها في آفاق سنة 2010، وذلك بإزالة العوائق الجمركية والتعريفية على السلع لتحقيق ذلك يجب القيام بمجموعة من الإجراءات:

- تعديل القواعد الخاصة بشهادة المنشأ وشهادة الأصل وحماية الملكية الفكرية.
- تطوير القطاع الخاص بتفعيل الآليات القانونية والتنظيمية عبر تحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.
- تطوير اقتصاد السوق داخل الدول لإدماج اقتصادياتها في الفضاء المتوسطي.[3]

---

[1]- Olivier Morin," Le partenariat Euro-Méditerranéen à la recherche d'un nouveau souffle", **CAIRN.INFO** , N°4022,(2005), p.163.

[2]– وفاء نسيم،" التعاون الأورومتوسطي (عملية برشلونة)"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 138،(1999)، ص.249.

[3]– مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص ص 97،98.

وقد أولت وثيقة برشلونة أهمية قصوى لإنشاء منطقة التبادل الحر التي تسمح لدول جنوب المتوسط بتخفيض الأسعار على السلع المستوردة وذلك بالإلغاء التدريجي للرسوم الضريبية وكذا خلق فرص للاستثمار الأجنبي، بالمقابل سيسمح لدول الاتحاد الأوروبي برفع صادراته لدول جنوب الضفة المتوسطية، وتسهيل عملية تدفق الموارد الأولية إليها.

التبادل الاقتصادي والمساعدات المالية الأوروبية تجاه شركائه:

بالنسبة للتبادل الاقتصادي اتفق المشاركون في الندوة على ضرورة تنمية التعاون في العديد من القطاعات بدءا بتشجيع الاستثمارات ، إضافة إلى ترقية التعاون الجهوي في المجال العلمي والتقني والتكنولوجي والتأكيد على حماية البيئة والتنمية الصناعية، والتعاون في مجال الزراعة و الصيد البحري والطاقة والمناجم، والسياحة والصناعات التقليدية والتعاون الجمركي ....إلخ.[1]

أما بالنسبة للمساعدات المالية فقد اعتبر المشاركون في ندوة برشلونة أن نجاح مشروع الشراكة مرهون بتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية لسكان جنوب المتوسط من خلال تقديم مساعدات مالية،[2] حيث خصص غلاف مالي قدر ب 11 مليار إيكو، أي حوالي 14 مليار دولار لمرحلة (1995– 1999) نصفها من صناديق الميزانية والنصف الآخر قرض من البنك الأوروبي للاستثمارات وخصص لدول المغرب العربي إلى جانب الأردن ومصر وإسرائيل[3]. ولتنفيذ سياسة المساعدات والقروض الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط، تم استحداث برنامج " ميدا "، حيث تم تخصيص في إطار برنامج ميدا 1سنة 1999 مبلغ 3424.5 مليون أورو، أما في إطار ميدا 2 2000– 2002 فقد تم تخصيص 5350 مليون أورو[4]، وبخصوص دول المغرب العربي فقد استفادت الجزائر في برنامج ميدا1 حصة 164 مليون أورو، أما برنامج ميدا2 حوالي 55 مليون أورو، أما تونس فاستفادت من خلال برنامج ميدا1 من 428 مليون أورو، أما ميدا2 فحصلت على 24 مليون أورو،

[1]– صالحي صالح، " التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي " ، **مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**، العدد 2،(2003)، ص. 28.

[2]– لامية زكري،" الشراكة الأورو–متوسطية: جوانبها، أهدافها، و آلياتها "، **حوليات جامعة الجزائر 1**، الجزء الرابع، العدد 32،(ديسمبر 2018)، ص. 94.

[3]– عبد الحميد براهيمي، **مرجع سابق**، ص. 400.

[4]- Alain Cabras," l'avenir des régions en Méditerranée" , **CAIRO.INFO**, N°21, (2007), p. 77.

المغرب فقد كانت من أبر المستفيدين من مشاريع الشراكة والمساعدات المالية فقد حصلت في إطار برنامج ميدا1 على 660 مليون أورو، أما في برنامج ميدا2 فاستفادت من مبلغ قدره 156 مليون أورو.[1]

وتأخذ التمويلات في إطار برنامج ميدا ثلاث أشكال:

- مساعدات تأتي من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي تسيرها اللجنة الأوروبية، وتكون في شكل مساعدات ثنائية بحيث يتم إعداد وثيقة استراتيجية بين الاتحاد الاوروبي والدول المعنية يحدد فيها أهداف الشراكة والمجالات المستهدفة، إضافة إلى القيمة المالية.
- رؤوس أموال يجمعها البنك الأوروبي للاستثمار المتمثلة في رأس المال المخاطر الذي يستخدم في تمويل القطاع الخاص والقطاع المالي، ويستهدف البنك الأوروبي للاستثمار بشكل خاص قطاعي الطاقة والنقل وذلك من خلال قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التي لا تتعدى 25 مليون أورو.
- قروض ميسرة تتمثل في تخفيضات الفوائد.[2]

موقع دول المغرب العربي من الشراكة الأورومتوسطية:

تونس:

لقد وقعت تونس على معاهدة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1998 كتجسيد لمسار برشلونة لتكون بذلك أول دولة من المغرب العربي يوقع على هذه الاتفاقية ويهدف هذا الاتفاق لتحقيق منطقة للتبادل الحر بتفكيك التعريفات الجمركية وإعادة هيكلة المؤسسات التونسية وذلك بإنشاء مجموعتي عمل مشتركة للشؤون الاجتماعية والتعاون الاقتصادي المالي سنة 1996.[3]

وكان نصيب تونس من المساعدات المالية خلال برنامج ميدا 1 في فترة 1996–1999 هو 428 ملايين أورو، فيما كانت حصتها خلال سنة 2004 ما يعادل 24 ملايين أورو، وقد استطاعت

[1]– سمير باهي، **تأثير التحولات الدولية لفترة بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية**، (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية)، 2014، ص ص.77–80.

[2]-Bichara Khader, **Le partenariat Euro-méditerranéen âpres la conférence de Barcelone**, (Paris :L'Harmattan ,1994), p.p :26-27 .

[3]- MECHICHI Hichem, **L'association entre la Tunisie et l'Union européenne, dix ans après,** master en administration publique, ENA, France,(2007), p.17.

تونس بفضل برنامج ميدا للشراكة من تحسين الوضعية التأهيلية ل 600 مؤسسة مما سمح لها بالاستفادة من مخصصات مالية إضافية ب100 مليون أورو.[1].

المغرب:

وقعت المغرب مع الاتحاد الاوروبي اتفاق الشراكة الأورومتوسطية سنة 1996 و دخل حيز التنفيذ سنة 2000، وتهدف هذه الاتفاقية إلى التحرير التدريجي للمبادلات التجارية وتحسين مركز المغرب في بعض الصناعات والمواد الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي على غرار الحوامض، الطماطم، البطاطا، الأسماك، وهذا من خلال إلغاء الرسوم الجمركية وفق شروط وفترات زمنية محددة. أما قطاع الصناعات فقد منح الامتياز الجمركي للبضائع (النسيج، الزرابي ، الصناعات التقليدية...) شرط أن يكون منشأ موادها الأولية الدول المصدرة وإلا خضعت لضريبة 12.5%.

وسمحت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي للمغرب بالحصول على الدعم الاقتصادي والمالي، خصوصا دعم القطاع الخاص من خلال تقديم قروض ثنائية من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، ودعم المقاولات المصغرة والمتوسطة في إطار برنامجMED–INVEST ، تنمية رأسمال المخاطر، وخلق مؤسسة البحر الأبيض المتوسط للتشارك MED–PARTENARIAT . كما تم تدعيم البنية التحتية في مشاريع مختلفة في قطاعات النقل والتكنولوجيات الحديثة والطاقة(إنجاز أنبوب المغرب العربي–أوروبا) والربط الكهربائي مع أوروبا.

وحصلت المغرب على دعم مالي من خلال برنامج ميدا1 على مبلغ 656 مليون أورو، أما في برنامج ميدا2 فتحصلت على مبلغ 677 مليون أورو.[2]

[1]– محمد الطيب حمدان، التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014)، ص 68.

[2] – عمر الكتاني، " اتفاقيات التبادل الحر بين المغرب و الاتحاد الأوروبي والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة مقارنة حسب القطاعات الاقتصادية"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 8، (2008)، ص ص 2-5.

الجزائر:

بعد التوقيع مع تونس والمغرب على اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، جاء الدور مع الجزائر التي وقعت عليها سنة 2001 ولم تدخل حيز التنفيذ إلا حتى عام 2005 بفالنسيا (إسبانيا)، ويرجع سبب تأخر توقيع اتفاق الشراكة إلى الأوضاع الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر خلال فترة العشرية السوداء، إضافة إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري ذو التوجه الاشتراكي، فعملية الشراكة تتطلب انفتاح اقتصادي كبير وليونة في التعامل، فكل هذا ساهم في تعطيل المفاوضات، ونصت اتفاقية الشراكة على انشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين فترة 12 سنة أي بحلول عام 2017، وهذا باتباع جدول أعمال حدده الطرفان يقوم على ثلاث قوائم من المنتجات المصنعة لمساعدة الجزائر على الدخول الجيد لمنطقة التبادل الحر، فالقائمة الأولى تضم المواد الأولية، والتي ستلغى نهائيا بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، القائمة الثانية تخص المواد نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية والتي تبدأ بالانخفاض سنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ بنسبة 20%، أما القائمة الثالثة تخص المنتجات المصنعة نهائيا التي ستعرف انخفاضا نهائيا ب 10% ليتم إلغائها نهائيا بعد 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

أما المنتجات الزراعية فتحريرها يكون بشكل تدريجي وجزئي بالاتفاق بين الطرفين ونفس الشيء بالنسبة لمنتجات الصيد البحري، وهذا ما شكل عائق أمام إنشاء منطقة التبادل الحر بسبب الخلافات حول التعريفة الجمركية والتفكيك الجمركي حيث تم تمديد فترة إنشاء منطقة التبادل الحر حتي سنة 2020.

وفيما يخص المساعدات المالية فقد استفادت الجزائر في أطار برنامج ميدا MEDA 1 بمبلغ 164 مليون أورو، من سنة 1995–1999، أما في برنامج ميدا MEDA 2 فقد استفادت من مبلغ 338.8 مليون أورو خلال فترة 2000–2006، وهذه النسبة هي الأقل مقارنة بتونس والمغرب.[1]

وقد لعبت فرنسا دورا محوريا في مسار برشلونة أي الشراكة الأورومتوسطية، فباعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية في منطقة المتوسط فهي تسعى دائما لتأمين مصالحها في المنطقة خصوصا اتجاه دول المغرب العربي التي تربطها بها علاقات تاريخية بحكم الاستعمار، كما استمرت في تكريس تبعية

[1]– شطاب نادية، سلامة وفاء،" أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة معارف**، العدد 20، (2016)، ص ص. 274–276.

هذه الدول لها في المجال الاقتصادي والمالي من خلال دعم الأنظمة السياسية الموالية لها وتقديم مساعدات مشروطة، ولتأمين هيمنتها على المنطقة باعتبارها مجال حيوي لا تسمح بدخول منافسين جدد، لهذا عملت على ربط المنطقة بإطلاقها لمبادرة منتدى دول غرب المتوسط (أطلقها متران سنة 1983) وقد توجت مبادرته بتأسيس مجموعة 5+5 سنة 1990 غير أن قضية لوكيربي أدت إلى تعطل هذه المبادرة، غير أن إفرازات الحرب الباردة جعلت الدول الأوروبية تسارع لإيجاد صيغة جديدة لربط دول جنوب المتوسط وخصوصا دول المغرب العربي، كما عملت فرنسا على قيادة الاتحاد الأوروبي ورد الاعتبار لها لإحياء أمجاد النزعة الديغولية ومواجهة المنافسة الأمريكية التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة وانفردت كقائد للنظام العالمي الجديد الذي وضعت أسسه، مما يشكل تهديد لها وعلى مصالحها في منطقة المتوسط والمغرب العربي.

وكتقييم لمسار برشلونة الأورومتوسطي، نجد أنه لم يحقق ما حدد من أهداف، خصوصا إنشاء منطقة رخاء واستقرار ورفاه الاقتصادي، وكذا إنشاء منطقة للتبادل الحر التي ركزت عليها دول جنوب المتوسط، خصوصا دول المغرب العربي التي وجدت صعوبات كبيرة وعراقيل في الولوج إلى السوق الأوروبية، إضافة إلى صيغة التفاوض والشراكة التي لم تكن متكافئة بين الاتحاد الأوروبي الذي يمثل كتلة قوية متطورة ودول جنوب المتوسط كل دولة على حدى وقدرات تفاوضية واقتصادية ضعيفة جدا مقارنة بأوروبا ضف إلى ذلك شح المقدرات المالية الممنوحة قصد إعادة هيكلة المؤسسات وتهيئة الأرضية لإقامة منطقة التبادل الحر، فهذا المشروع أعد بالأساس لحماية المصالح الأوروبية خصوصا فرنسا فقد ساهم في تحقيق أهداف اقتصادية معتبرة فباعتبار دول المغرب العربي كشريك التجاري الأول لها فإلغاء التعريفات الجمركية يحق لها أرباح كبيرة خصوصا الصناعات، فصادرات الدول المغاربية إلى أوروبا ضعيفة تتمثل في المواد الزراعية والصناعات التقليدية (تونس والمغرب) والمحروقات (الجزائر وليبيا) فهذه المواد تخضع لإجراءات خاصة لا تأثر في الاقتصاد الأوروبي.[1]

[1] - Jean-Yves Moisseron, "Vers la fin du processus de Barcelone **?", CAIRN.INFO**, N°55, (2005), p.p 165-167.

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبي la politique Européenne de voisinage

1- نشأتها:

تعود نشأتها إلى الخطوة الكبيرة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي بالتوسع التاريخي نحو الشرق بضمه 10 دول من أوروبا الشرقية من أجل تعزيز الأمن والازدهار في القارة، وهذا التوسع خلق حدود جديدة وجيران جدد، ما يشكل تحديات ورهانات مرتبطة بالأمن والهجرة وجب الاستجابة لها، حيث في مارس 2003 قدمت المفوضية الأوروبية بلاغا بعنوان" أوروبا الأوسع– الجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيراننا في الشرق والجنوب"، وفي رسالة مشتركة من الممثل السامي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "خافيير سولانا" والمفوض " كريس باتين" إلى المجلس الأوروبي في يونيو 2003 تضمنت مجموعة من السياسات تجاه هذه الدول حددت الأهداف والمبادئ العامة والحوافز الممكنة، والتي صادق عليها المجلس بسالونيك في جوان 2003، وفي جويلية 2003 قدمت اللجنة الأوروبية خارطة الطريق لتحديد أداة الجوار وأنشئ فريق عمل يشرف على إعداد مخطط عمل لسياسة الجوار الأوروبية، والتي تبناها المجلس الأوروبي.[1]

وأطلق الاتحاد الأوروبي هذه المبادرة سنة 2004 من أجل تقوية علاقاته مع دول الجوار، وتشمل دول من أوروبا الشرقية، جنوب القوقاز ودول جنوب المتوسط وتتمثل هذه الدول المعنية بالمبادرة (الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، مصر، جورجيا، الكيان الصهيوني، الأردن، ليبيا، لبنان، مولدافيا، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، أوكرانيا). فالملاحظ أنها تظم أربعة دول من المغرب العربي هي الجزائر، المغرب، تونس وليبيا باعتبارها دول تطل على البحر الأبيض المتوسط، وتم استثناء موريتانيا لأنها لا تنتمي للجوار الأوروبي، وتستهدف حوالي 300 مليون مواطن، حوالي 220 مليون في الجنوب وحوالي 75 مليون من الشرق.

خريطة رقم 3 توضح الدول المنخرطة في سياسة الجوار الأوروبي.

[1] - Commission of the European communities, Communication from the commission : **European Neighbourhood policy Strategy paper:** Brussels, 2004, p p. 2-3.

Carte 1 – Le périmètre géographique de la Politique européenne de voisinage

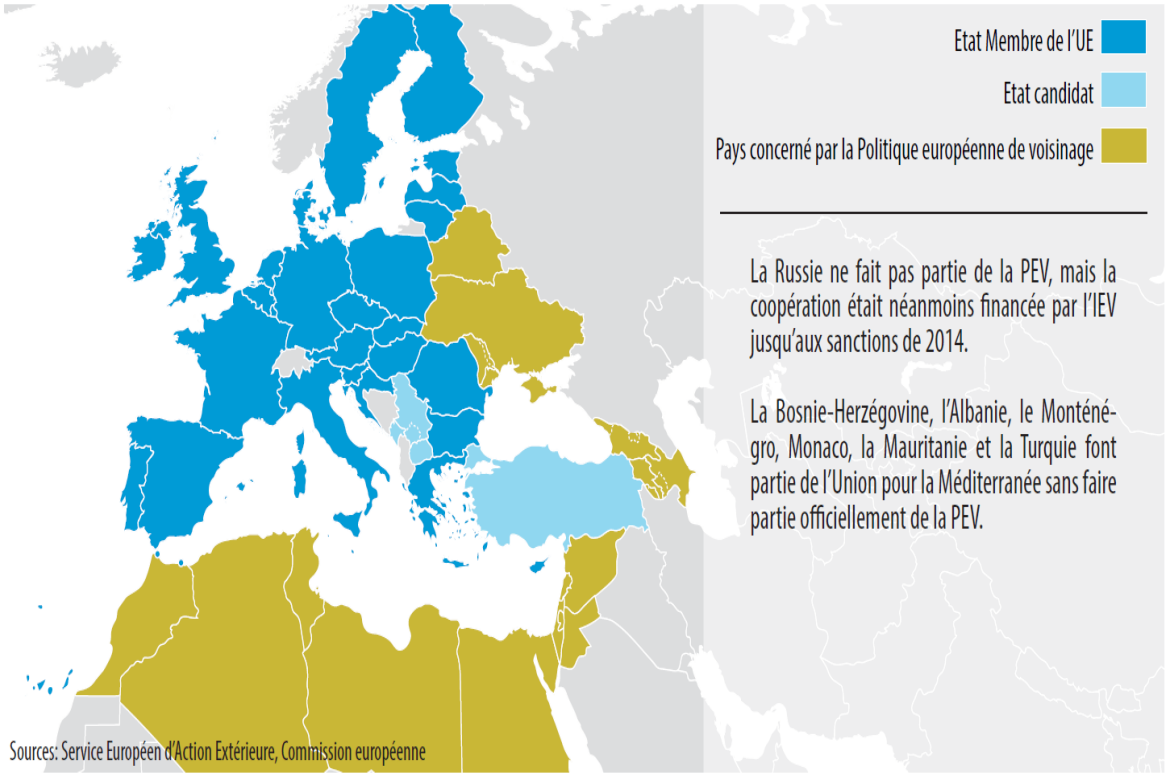

Source: SEAE, Commission européenne. Schéma conçu par DG EPRS.

Source : Service Européen d'action extérieure**, Commission Européenne,** https://i0.wp.com/epthinktank.eu/wp-content/uploads/2015/10/le-perimetre-geographique-de-la-politique-europeenne-de-voisinage.png?fit=1539%2C821&ssl=1.

كما هو مبين في الخريطة الدول التي تشملها سياسة الجوار الأوروبي تظهر باللون البني، أما الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فتظهر باللون الأزرق.

حيث تقوم سياسة الجوار الأوروبي على العلاقات الثنائية مع الشركاء باقتراح الاتحاد الاوروبي على دول الجوار القيام بإصلاحات عميقة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تحفيزات إضافية للمشاركة في السوق الداخلية الأوروبية، بالمقابل فإن كل دولة شريكة تتعهد بالقيام بإصلاحات

على مستوى الدمقرطة [1]* ودولة القانون، الانتقال نحو اقتصاد السوق، تعاونها في السياسة الخارجية وتقوية التعاون في مسائل أمنية كمكافحة الجريمة المنظمة.[2]

2- الأهداف الاقتصادية لسياسة الجوار الأوروبية:

تم تحديد مجموعة من الأهداف لسياسة الجوار الأوروبي والتي تشمل دول المغرب العربي، لربطها بالحدود الأوروبية لحمايتها عبر أهداف اقتصادية تتمثل في:

- ترقية التنمية السوسيو- اقتصادية والتنمية الاقليمية والمستدامة في حدود الاتحاد الأوروبي وذلك للمساعدة على ترقية الازدهار والأمن والاستقرار.
- السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي الجزئي مع دول الجوار الأوروبي.
- دعم الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تحقيق مزيد من الاندماج في شبكات المواصلات والطاقة، الاتصالات ومجالات البحوث الأوروبية.
- أمن الطاقة برسم استراتيجية لتأمين إمدادات الطاقة من الدول الجنوبية للمتوسط (خاصة الجزائر وليبيا) إلى دول الاتحاد الاوروبي.
- العمل على دعم القطاعين العام والخاص لإتاحة الفرصة للنمو الاقتصادي بهذه الدول.
- الانتقال إلى اقتصاد السوق بفضل تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتطوير التجار.
- دعم العلاقات التجارية والتفضيلية عبر إزالة العراقيل في وجه السوق الاقتصادية في المنطقة قصد تجسيد مشروع منطقة التبادل الحر 2010.
- المساهمة في إدماج الجيران في النظام التجاري الدولي لتعميق الاندماج الاقتصادي والانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى مشاركة تدريجية في الأسواق الداخلية للاتحاد الأوروبي.[3]

---

* – الدمقرطة: هي الانتقال إلى نظام سياسي أكثر ديمقراطية، بما في ذلك تحرك التغييرات السياسية الجوهرية باتجاه ديمقراطي، أو من نظام سياسي شبه سلطوي إلى نظام سياسي ديمقراطي ، فعملية الدمقرطة تسبق عملية الانتقال الديمقراطي وتهيئ النظام السياسي ليصبح ديمقراطيا عبر مجموعة من الآليات والاصلاحات الهيكلية والمؤسسية.

[1] - Conférence des régions périphériques maritimes d'Europe, Note de problématique pour information : La politique Européenne de voisinage et de partenariat et la participation des régions, juillet 2009, p1.

3–وسائل تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي:

لتنفيذ سياسة الجوار الأوروبي اعتمدت دول الاتحاد على آليتين أساسيتين، تتمثلان في المساعدات المالية وآليات التعاون.

أ– المساعدات المالية:

في سنة 2007 تم انشاء ميكانيزم خاص لتمويل سياسة الجوار الأوروبية بمبلغ قدر ب 13.4 مليار أورو في فترة بين 2007–2013.[1]

وفي سنة 2014 تم استبدال سياسة الجوار الأوروبية بآلية الجوار الأوروبية التي تمتد من 2004–2020، وهي امتداد لسياسة الجوار، وتقدر الميزانية المخصصة لدول الجوار بما يقارب 15.433 مليار أورو للفترة الممتدة بين 2014–2020 لتغطي بذلك هذه الميزانية دول الشراكة الشرقية ودول جنوب المتوسط.

جدول 3 رقم: يمثل مخصصات دول المغرب العربي من سياسة الجوار الأوروبي على المستوى الثنائي

الوحدة: (مليون أورو)

الفترة	2020–2014		2014–2014		2020–2017	
الدولة	**الحد الأدنى**	**الحد الأقصى**	**الحد الأدنى**	**الحد الأقصى**	**الحد الأدنى**	**الحد الأقصى**
الجزائر	221	270	121	148	/	/
المغرب	1323	1617	728	890	/	/
تونس	725	886	299	364	116	504

المصدر: سهام حرفوش، **آليات التمويل الأوروبي للجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 19، العدد01، (ديسمبر 2019)، ص 258.

يلاحظ من الجدول أن المخصصات المالية للجزائر تعد الأقل بين دول المغرب العربي حيث تتراوح بين 221إلى 270 مليون أورو خلال فترة 2014–2020، في حين أن المغرب رصت لها خلال نفس الفترة مبالغ مالية كبيرة تصل من 1323إلى 1617 مليون أورو، أما تونس فرصدت لها مخصصات

[1]- Joaquim Pueyo et Marie- Luise Fort, **Rapport d'information sur La révision de la politique Européenne de voisinage**, Assemblée nationale(commission des affaires Européenne), (19 mai 2015).

متوسطة تتراوح بين 725إلى 886 مليون أورو، ويعود سبب الاختلاف في القيمة المالية إلى عدد البرامج التي تقترحها وتقدمها كل دولة للتفاوض والاتفاق حولها مع الاتحاد الأوروبي، فالآلية الجديدة للتمويل تقوم على أساس التنافس بين الدول للظفر بأكبر عدد ممكن من البرامج عبر القيام بالإصلاحات التي ينص عليها الاتحاد.

ويتم توزيع آليات الجوار والشراكة الأوروبيين من خلال ثلاثة برامج:

- البرامج الوطنية: تخصص برنامج واحد لكل دولة مشاركة في سياسة الجوار.
- البرامج الاقليمية: برنامج واحد لدولة من شرق أوروبا ودولة من جنوب المتوسط، وبرنامج ثاني عابر للأقاليم.
- برامج عمل عابرة للحدود: إذ يبلغ عددها 15 مشروعا لدول الجوار.[1]

ب- آليات التعاون:

لقد تم وضع مجموعة من الآليات من أجل تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي وتتمثل في:

- **آلية التعاون عبر الحدود:** وذلك من أجل تعزيز التعاون ودعم التنمية المستدامة على جانبي الحدود الأوروبية ، وخصص لها ميزانية تقدر ب 1.1 مليار أورو في فترة 2007-2012.
- **آلية تسهيل الاستثمارات:** هي آلية جديدة تهدف للحصول على إعانات إضافية لمشاريع البنية التحتية في دول الجوار، حيث تركز على تسهيل الاستثمارات في مجالات البنى التحتية والطاقة والبيئة. وخصصت لها ميزانية تقدر ب 700 مليون أورو لفترة 2007-2012.
- **آلية دعم تحسين الحكم والإدارة:** هي مبادرة مشتركة بين المفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتقوم هذه المبادرة المشتركة على مجموعة من الاقتراحات تتمثل في تقديم توصيات لتحسين قوانين وهياكل الإدارات، اقتراح مناهج وآليات تهدف إلى دعم الاصلاحات في مختلف المجالات، وتم تخصيص ميزانية تقدر ب5.9 مليون أورو في الفترة بين 2008-2010.

[1]- أيمن بلجيلالي وعبد الحليم غازلي ،" سياسة الجوار الأوروبية: الفرص و التحديات"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الانسانية**، المجلد8، العدد 01،(2020) ، ص ص 312-313.

- **آلية المساعدة الفنية وتبادل المعلومات:** حيث تهدف هذه الآلية إلى نقل الخبرة المناسبة لمعالجة المشاكل في مدة قصيرة، ونقل الخبرات عبر قنوات خاصة، إضافة إلى تقديم المساعدات عن طريق بعثات خبراء وورشات العمل والندوات.
- **آلية التوأمة:** تهدف هذه الآلية إلى مساعدة بلدان الجوار الأوروبي في عملية الاصلاحات عن طريق نقل الخبرة الأوروبية إليها.[1]

4–دول المغرب العربي وسياسة الجوار الأوروبية:

- **الجزائر:**

باعتبار الجزائر دولة طاقوية فهذا يعكس المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي التي بلغت 6 مليار أورو فهي من الممولين الرئيسيين بالغاز لأوروبا فهي الشريك التجاري الأول للجزائر من حيث الصادرات والواردات.[2] وتربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي علاقات ثنائية بعد توقيع إتفاقية الشراكة سنة 2005 في إطار العلاقات الأورومتوسطية، وبظهور سياسة الجوار كانت الجزائر لم توقع بعد اتفاقية الشراكة مما جعلها متأخرة مقارنة بتونس والمغرب، وقد أبدت الجزائر تحفظها من هذه السياسة ولم تنخرط فيها مباشرة بسبب محتواها وعدم وجود مشاورة لهذه الدول حيث تم وضع آليات وأهداف تسعى أوروبا لتحقيقها مقابل منح مساعدات مشروطة باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والانفتاح الاقتصادي، وهذا ما تعتبره الجزائر تدخلا في شؤونها الداخلية، فهي البلد الوحيد الذي عبر عن رفضه لسياسة الجوار الأوروبي على لسان سفيرها في بروكسل بمناسبة المؤتمر الذي نظمته المفوضية الأوروبية تحت عنوان "تعزيز السياسة الأوروبية للجوار".

وانتظرت الجزائر حتي سنة 2011 أين أعربت عن نيتها في مباشرة مفاوضات تمهيدية من أجل إعداد مخطط عمل في إطار سياسة الجوار الأوروبي بزيارة المفوض الأوروبي للجزائر سنة 2012 وتم الاتفاق على بدئ المفاوضات، وتدعمت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بعد سنة 2015 بزيارة

[1]– مهدي بوكعومة،" واقع سياسة الجوار الأوروبية من سياسات الأورو–متوسطية "، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، العدد الرابع، (جوان 2010)، ص ص. 337–340.

[2] -Joaquim Pueyo et Marie- Luise Fort, **Op. Cit.**

المفوض المسؤول عن سياسة الجوار "يوهانس هان" وممثل الاتحاد الأوروبي للطاقة "كانيتي"، حيث تخللها اجتماعات قطاعية وتقنية للجان الفرعية التي نص عليها اتفاق الشراكة.[1]

وبالنسبة لحصة الجزائر من سياسة الجوار فهي ضئيلة تعكس المفاوضات الطويلة والمعقدة مع الاتحاد الأوروبي، فالمقدرات المالية الممنوحة للجزائر قليلة مقارنة بالمغرب وتونس ففي فترة 2007–2010 تحصلت الجزائر على ميزانية تصل إلى 220 مليون أورو مقابل 650 مليون أورو للمغرب و300 مليون أورو لتونس في نفس الفترة. وتوزع الميزانية على القطاعات التالية:

- عصرنة قطاع المالية: 23 مليون أورو.
- مناجمنت الاقتصاد: 20 مليون أورو.
- التنمية السوسيو–اقتصادية المحلية: 9 مليون أورو.
- منظمات التنمية: 10 مليون أورو.
- قطاع الموارد المائية: 20 مليون أورو.
- قطاع النقل: 20 مليون أورو.[2]

–تونس:

تعتبر تونس أول دولة من المنطقة المتوسطية التي وقعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل اندماجها في الفضاء الاقتصادي الأوروبي عبر انشاء منطقة التبادل الحر في آفاق عام 2010، حيث دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في مارس 1998، وتونس من النماذج الناجحة في اتفاقها مع الاتحاد الأوروبي بتفكيك العريفات الجمركية في المواد الصناعية التي انتهت سنة 2008، وتعتبر خامس شريك تجاري للاتحاد الأوروبي بحجم تبادلات يصل إلى 20 مليار أورو، بواردات تقدر ب 63.9 % أما الصادرات تصل إلى71.6 %، فهذه المعطيات ساعدت في اندماج تونس في سياسة الجوار بتطبيقها للإصلاحات واتباعها لمسار التحول الديمقراطي بعد الثورة التونسية في2011، حيث تفاوضت مع الاتحاد الأوروبي على خطة عمل لفترة 2014–2020 حول المواضيع المدرجة في سياسة الجوار خاصة مسائل

[1]– عبد المالك حطاب، نجية بلخيثر، "تطبيقات سياسة الجوار الأوروبية: دراسة حالة الجزائر"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 6، العدد01، (2022)، ص ص. 454–457.

[2] - Lilia Benmansour, "la politique Européenne de voisinage : une garantie pour l'UE, un besoin pour le Maghreb ? singularité de l'Algérie"**, revue sciences humaines**, n°34, (décembre 2010).p. 117.

الهجرة والتنمية الاقتصادية، خلق فرص للعمل، تحسين الحوكمة الاقتصادية، الشفافية في تسيير الأموال العمومية، الشراكة من أجل الشباب وخصص له غلاف مالي يقدر ب 886 مليون أورو.[1]

–المغرب:

إن المغرب من أهم الشركاء للاتحاد الأوروبي خاصة في الجانب الاقتصادي والمبادلات التجارية التي تعدت 29 مليار أورو سنة 2014، حيث أن أكثر من نصف الواردات والصادرات المغربية تتم مع الاتحاد الأوروبي، هذا ما جعلها تنخرط بقوة في سياسة الجوار الأوروبي باعتمادها لخطة العمل في جويلية 2005 وبداية عمل اللجان وأفواج العمل الخاصة بإجراء اللقاءات في المغرب توجت باعتماد وثيقة مشتركة من إعداد مجلس الشراكة الأوروبية–المغربية سنة 2008 لتقوية العلاقات الثنائية إلى حالة متقدمة لمرافقة ديناميكية الاصلاحات التي اعتمدتها المغرب في مسعاها للتقرب من الاتحاد الأوروبي.

فعلى المستوى الاقتصادي تم تفكيك التعريفات الجمركية للتجارة في المواد الصناعية حسب ما نصت عليه اتفاقية الشراكة وإنشاء منطقة التبادل الحر، كما تواصلت المفاوضات فيما يخص تسريحات تجارة المواد الزراعية والصيد أين تم عقد اتفاقية في مجال الصيد البحري تسمح للسفن الأوروبية للدخول في المياه المغربية مقابل مرافقة وتحديث أوروبا لقطاع الصيد المغربي، إضافة إلى اتفاقية في النقل الجوي لتسهيل الملاحة الجوية بين الطرفين، كما تم أيضا في إطار سياسة الجوار تقديم الدعم لإصلاح النظام الضريبي والصحي، التنمية الاقتصادية الريفية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

وقد حصلت المغرب على تمويل كبير في إطار سياسة الجوار وهو الأعلى بين دول المغرب العربي ففي فترة 2007–2013 حصلت على 1.3 مليار أورو، أما في فترة 2017–2020 حصلت على 1.617 مليار أورو، فهذا يدل على قربها الكبير من الاتحاد الأوروبي واتباعها للشروط المفروضة في سياسة الجوار من أجل تحقيق مسعاها في الالتحاق بالاتحاد الأوروبي.[3]

[1] - Commission Européenne, **Rapport sur l'état des relations UE-Tunisie dans le cadre de la politique européenne de voisinage révisée**, (mars 2018), p p. 2-15.
[2]- Commission Européenne, **Politique Européenne de voisinage-Maroc**, sur : https://ec.europa.eu/external_relations/morocco/index_en.htm, (15-11-2021).
[3] - Joaquim Pueyo et Marie- Luise Fort, **ipid**

–ليبيا:

عرفت العلاقات الليبية الأوروبية تذبذبا كبيرا خصوصا في فترة الرئيس "معمر القذافي" بسب حادثة لوكيربي، والمواقف السياسية للقذافي التي لا تتماشي مع توجهات الاتحاد الأوروبي التي تفرض على الدول الشريكة شروطا متعلقة باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والانفتاح الاقتصادي، القيام بإصلاحات هيكلية، هذا ما تفتقد إليه ليبيا، فالمفاوضات حول الالتحاق بسياسة الجوار عرفت صعوبات كبيرة للوصول إلى اتفاق خصوصا بعد فيفري 2011 واندلاع ما يعرف بالربيع العربي وتحول ليبيا إلى ساحة معركة وحرب أهلية ودولية أدت إلى إنهار المؤسسات ما جعل الاتحاد الأوروبي يوقف المفاوضات ما جعل ليبيا خارج معظم برامج وهياكل سياسة الجوار الأوروبي وأصبحت تحمل فقط صفة مراقب، وبعد 2014 تجدد التعاون الأوروبي مع ليبيا لمساعدة الشعب الليبي عبر سياسة الجوار حيث رصد لها مبلغ 98 مليون أورو لفترة 2014–2020، حيث تم التركيز على مسائل الهجرة لمساعدة المهاجرين، الإدارة العامة، الحوكمة، إدماج الشباب، الصحة.[1]

تحرص فرنسا حرصا شديدا على سياسة الجوار الأوروبية التي ترمي إلى الإسهام في تحقيق الازدهار في الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي ، وتتمسك فرنسا على وجه الخصوص بوحدة هذه السياسة التي تشمل البلدان الشريكة الواقعة في جنوب الاتحاد الأوروبي وشرقه على حد سواء ، وتدعم تنفيذ هذه السياسة في إطار موحد يشمل الجوار الشرقي والجنوبي ضمن بعدين فرعيين وهما الجنوب والشرق.[2]

المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط. l'union pour la Méditerranée

هو مشروع فرنسي طرحه الرئيس "نيكولا ساركوزي" Nicolas Sarkozy خلال حملته الانتخابية في مدينة تولونToulon الفرنسية يوم 7 فيفري 2007، تحت اسم "الاتحاد المتوسطي" حيث عبر عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريقة إعادة التوحيد والتنمية المشتركة، وركز في هذا المشروع لبناء الاتحاد المتوسطي على الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط، وهي: فرنسا، البرتغال، إسبانيا،

[1] - Libye voisinage sud, sur : https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/system/files/2022-01/20220124-factograph_libya_fr.pdf, (5/11/2021).

[2] - Ministère de l'Europe et des affaires étrangères, république Française, sur : 5Lhttps://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/europe/union-europeenne-relations-exterieures/, (01 /11/2021).

إيطاليا، اليونان وقبرص باستثناء مالطا، بالإضافة إلى دول جنوب وشرق المتوسط وهي: تركيا، سوريا، لبنان، الكيان الصهيوني، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب.[1]

لقد وضع ساركوزي لمشروعه ثلاث دعائم أساسية وهي:

- الدعامة الأولى: وضع تصور لسياسة الهجرة المختارة.
- الدعامة الثانية: مواجهة التحديات البيئية.
- الدعامة الثالثة: التنافسية المشتركة والتبادل الحر، بنك استثمار، مؤسسات مشتركة وإدارة مشتركة للمياه مع التركيز على الطاقات المتجددة والتعليم.[2]

مبررات طرح فرنسا للمشروع:

- تفاقم تهميش المتوسط في الاقتصاد العالمي:

تراجعت مساهمة دول جنوب وشرق المتوسط في المبادلات العالمية حوالي 4 بالمئة سنة 2006، فنسبة الاستثمارات ضعيفة (2 % من الاستثمارات الأوروبية)، الاستثمار المخصص للبحث التنموي أقل من 1% من الناتج الاجمالي والمبادلات بين المناطق هي الأضعف عالميا (أقل من 12%)، زيادة على الفقر والناتج المحلي للفرد الضئيل، البطالة خاصة عند الشباب وخريجي الجامعات ما زاد من استمرار هجرة الأدمغة، هذا الوضع يولد تحديات اجتماعية داخلية يمكنها الامتداد إلى أوروبا من خلال الهجرة غير الشرعية وتصدير النزاعات الداخلية ومشكلات الهوية.

- عدم ملائمة السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي:

وضع الاتحاد سياسات خاصة بالمتوسط لم ترقى إلى المستوى لمجابهة المخاطر في المنطقة فالاستثمارات الأوروبية المباشرة في المتوسط تشكل حوالي 2% من مجموع الاستثمارات الأوروبية مقابل 18% من استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الوسطى واللاتينية وهذا ما يبين تهميش المنطقة المتوسطية، كما أن مسار برشلونة لم يرقى لمستوى التطلعات والأهداف المسطرة، خصوصا

[1]– محمد سمير عياد، **العلاقات الأوروبية المغاربية**، (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017)، ص 310.

[2]– عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)، ص 38.

الأمن وتحقيق فضاء مستقر، فالتهديدات الأمنية حاضرة خصوصا الإرهاب والتطرف، الهجرة غير الشرعية، والأزمات المستعصية كالصراع العربي مع الكيان الصهيوني، أما اقتصاديا فمسار تحقيق منطقة التبادل الحر تعترضه عقبات كثيرة خصوصا في دول جنوب المتوسط نظرا لطبيعة اقتصادها الضعيف مقارنة بأوروبا فهناك هوة كبيرة بين الضفتين، ما يستلزم مبادرة جديدة تحقق ما عجز عنه مسار برشلونة.[1]

- تراجع مكانة فرنسا ومحاولة إعادة قوتها وهيبتها في المنطقة:

قد يكون هذا راجع لسياستها الخارجية الساكنة ونقص نشاطاتها في مقابل وجود إرادة خارجية للأطراف الأخرى أهمها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبادرة " إزنستانت" الموجهة إلى المغرب العربي وتوقيع اتفاق التبادل الحر مع المغرب في 2007 لمنع الهيمنة الأوروبية على السوق المتوسطية.

ففرنسا تحاول إعادة قوتها الإقليمية من خلال تفعيل نفوذها وعلاقاتها في منطقة المتوسط عن طريق هذا المشروع ومواجهة المنافسة الأمريكية، كما تسعى أيضا لفرض وجودها وقيادتها للاتحاد الأوروبي خصوصا بعد اتساع النفوذ الألماني الذي يسعى للتوجه أكثر نحو الشرق، فالمصلحة الفرنسية تكمن أكثر في جنوب المتوسط والمغرب العربي بسبب القرب الجغرافي والروابط التاريخية والمصلحية التي تربطها بهذه الدول، إضافة إلى العمل على ضم الكيان الصهيوني في المشاريع الإقليمية بهدف تطبيع العلاقات مع الدول العربية، فساركوزي يهودي يدعم الكيان الصهيوني.[2]

روج " ساركوزي" لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط بعد انتخابه رئيسا لفرنسا، بمناسبة زيارته للدول المتوسطية، أين قدم الخطوط العريضة للمشروع في خطابه بالمغرب في أكتوبر 2007 واصفا إياه على أنه حلم حضاري للسلام والعدالة ويشكل قطيعة مع تصرفات الريبة والحذر، كما قام بتوجيه الدعوة لرؤساء دول المتوسط لعقد اجتماع قمة في باريس صيف عام 2008.

---

[1]– بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995–2008)**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص ص. 229–230.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص 230–233.

وبعدها إجتمع بروما في ديسمبر 2007 كل من الرئيس ساركوزي مع الرئيس الإيطالي "رومانو برودي" و الإسباني " خوسي لويس زاباتيرو" للتفكير حول كيفية تجسيد المشروع وأهدافه وخرج اللقاء بما يعرف ب"نداء روما لاتحاد المتوسط".[1]

غير أن المشروع الفرنسي لم يلق ترحيبا من ألمانيا، فقد تولد شعور على رغبة فرنسا تهميش الفواعل الأساسين في مسار برشلونة، وإبعاد ألمانيا من الفضاء المتوسطي عبر هذا المشروع التنافسي الفرنسي. فعدم التشاور مع الشركاء الأوروبيين خصوصا ألمانيا أدى بالمستشارة "أنجيلا ميركل" إلى رفض المشروع لسببين أساسيين، أولا لأنه استبعد الدول الأوروبية الغير متوسطية، وثانيا لأنه سيؤدي إلى انقسام داخل الاتحاد الأوروبي، فإذا كان هذا المشروع أوروبيا فيجب أن يضم كل أوروبا.

وبعد هذا الخلاف تم عقد لقاء بين "ساركوزي" و"ميركل" في هانوفا Hanova وهي مدينة في شمال ألمانيا في مارس 2008، حيث تم عرض النص على المجلس الأوروبي الذي يسمح بضم دول الاتحاد الأوروبي (27دولة) إلى جانب المفوضية الأوروبية للمشروع تحت إسم الاتحاد من أجل المتوسط، فهو تكملة لمسار برشلونة بإعطائه نفس جديد ورهانات جديدة لجعل العلاقات الأورومتوسطية منطقة استقرار ورفاهية.[2]

قمة باريس:

جرت القمة في باريس يوم 13 جويلية 2008، برئاسة الرئيس الفرنسي "ساركوزي" ورئيس الاتحاد الأوروبي، التجمع المتوسطي الجديد، وشاركه في الرئاسة الرئيس المصري "حسني مبارك" ممثلا لدول جنوب المتوسط، وعرفت القمة حضور قادة وممثلي 43 دولة حيث حضر من الجانب الشمالي الدول التالية: أعضاء الاتحاد الأوروبي (27)، ألبانيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، موناكو.
أما من الجنوب فقد حضر: المغرب، الجزائر، موريتانيا، تونس، مصر، السلطة الفلسطينية، الكيان الصهيوني، الأردن، سوريا، لبنان وتركيا.

[1] – سميرة مناصرية، **السياسات الجهوية الأوروبية في مجال التكامل و بعدها المتوسطي من سنة 2000 إلى 2013**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2017) ، ص 110.

[2] - Khadija Mohsen-Finan, L'Union pour la Méditerranée : une ambition française de reconsidérer le sud**, IFRI** , Europe visions 3, (décembre 2008), pp.11-12.

كما وجهت فرنسا الدعوة لحضور القمة للمفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، المجلس الأوروبي، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، اتحاد المغرب العربي، وتم الإعلان المشترك للقمة الأولى التأسيسية تحت اسم " مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط".[1]

خريطة رقم 4 توضح الدول الأعضاء في مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.

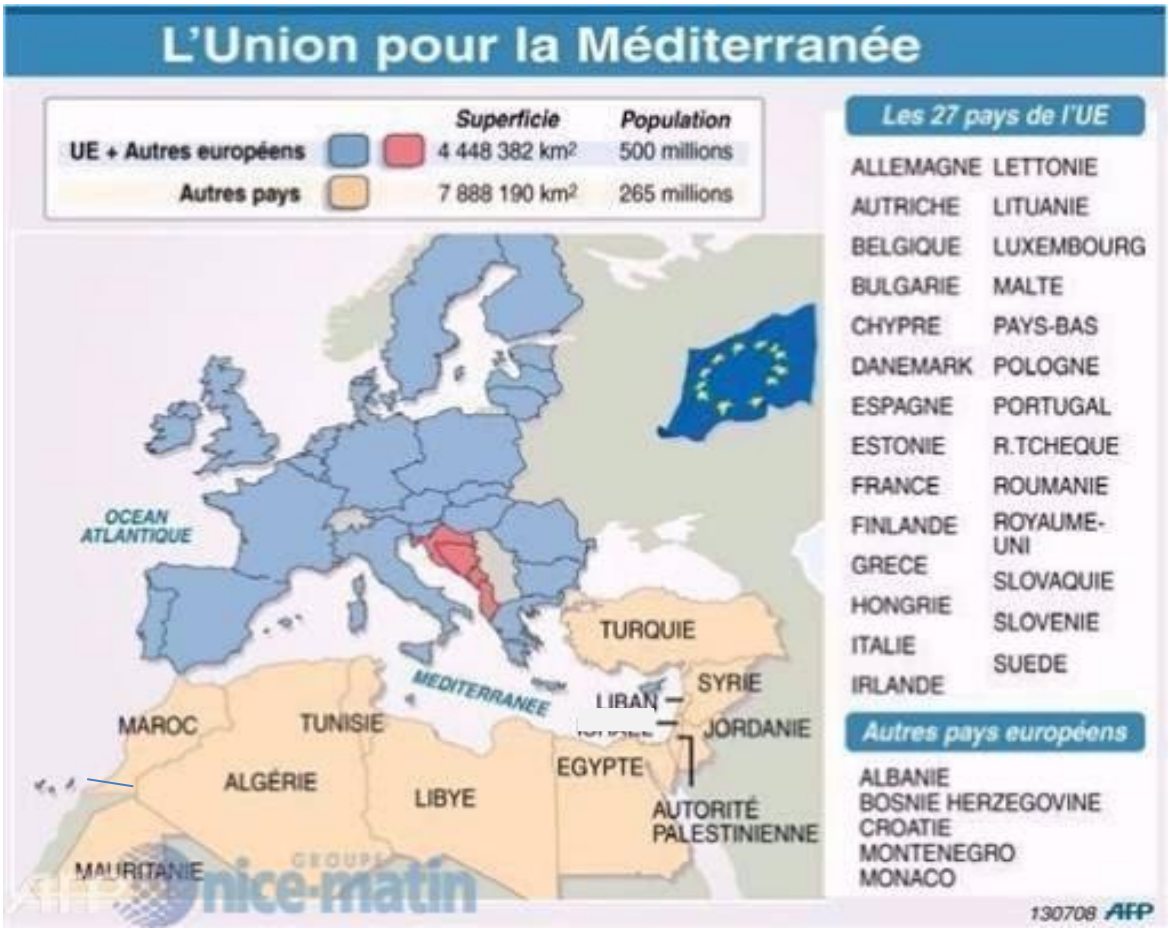

Source :Euro-Méditerranée, L'Union pour la Méditerranée sort progressivement de la paralysie, sur le site **: http://euro- mediterranee.blogspot.com/2009/07/lunion-pour-la-mediterranee-sort.html**, consulté le : 05/07/2022.

وأكد المشاركون في البيان الختامي على أن مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط يستند لإعلان برشلونة وأهدافها في جعل منطقة المتوسط منطقة للاستقرار والأمن، فما يحدث في المتوسط يعني كل الدول المشاركة وتعمل سويا لحل الأزمات لجعل المشروع أكثر فعالية وواقعية في أعين شعوب المنطقة.

[1]– محمد سمير عياد، "الاتحاد من أجل المتوسط"، **الحوار المتوسطي**، المجلد5، العدد 1،(2019) ص 137.

كما عبر رؤساء الدول والحكومات عن اقتناعهم المشترك أن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دورا كبيرا فيما يخص رفع التحديات المشتركة التي تعرفها المنطقة المتوسطية على غرار: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أزمة الغذاء العالمية، التدهور البيئي خاصة التغير المناخي وظاهرة التصحر، العمل على تعزيز التنمية المستدامة، الطاقة، ظاهرة الهجرة، الإرهاب والتطرف، ترقية الحوار الثقافي.[1]

ورغم العقبات التي سبقت انعقاد القمة إلا أن قمة باريس نجحت في جمع الأعداء الدائمين كالكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية، سوريا ولبنان في طاولة واحدة وهو الهدف الذي يسعى لتحقيقه ساركوزي لتطبيع العرب مع الكيان المحتل وإدماجها في الاتحاد من أجل المتوسط.[2]

أجهزة الاتحاد:

بعد نجاح المؤتمر التأسيسي، عقد إجتماع لوزراء الخارجية للدول الأعضاء في" مرسيليا " بتاريخ 3–4 نوفمبر 2008 مستلهما أفكاره من مسار برشلونة مع الإلحاح على التقاسم الأفضل للمسؤوليات وهيكلة مؤسسية جديدة ووضع آليات عمل الاتحاد، حيث توج الإجتماع بالإفراج عن الهيكل المؤسساتي مع تغيير التسمية للمشروع ليصبح " الاتحاد من أجل المتوسط" وتتمثل هذه الأجهزة في[3]:

– **الرئاسة المشتركة:** وهي دورية بين ممثل عن الاتحاد وآخر من الدول المتوسطية غير الأوروبية، حيث يطبق هذا المبدأ في كل القمم والاجتماعات الوزارية وعلى كبار الموظفين وعلى اللجنة الدائمة المشتركة واجتماعات الخبراء، وتعقد القمة كل سنتين بالتناوب حيث يدعوا الرئيسين المشتركان لاجتماعات الاتحاد من أجل المتوسط ويترأسانها، ويعرضان جدول الأعمال.

– **كبار الموظفين:** عملهم متعلق بكل جوانب المبادرة بمعالجة كل الملفات بما فيها المسائل التي عالجتها سابقتها لجنة أوروميد ، كما يعقدون اجتماعات دورية لتحضير الاجتماعات الوزارية، ويعرضون اقتراحات لمشاريع وبرنامج العمل السنوي.

[1]- Présidence de la république Française, **Déclaration commun du sommet de Paris pour la Méditerranée,** Paris, (13 juillet 2008), pp.7-8.
[2] - Baptiste Fabre, **Le processus de Barcelone, Union pour la Méditerranée. Eléments de reflexion sur la question énergétique et l'économie sociale, (**Bruxelles : Tink tank européen pour la solidarité, 2008), p. 7.
[3]- Aomar Baghzouz, **Du Processus de Barcelone à l'union pour la Méditerranée : regard croisés**, (Paris : CNRS Edition, 2009). P. 525.

– **اللجنة الدائمة المشتركة:** مقرها بروكسل مهامها إعداد وتحضير ومتابعة اجتماعات كبار الموظفين، كما تقوم بمعالجة المسائل التي تدرسها لجنة أوروميد، ويمكن أن تكون آلية الرد السريع في الحالات الاستثنائية تقتضي تشاور الشركاء الأورومتوسطيين.

– **الأمانة العامة:** مقرها برشلونة وتحتل مركزا مهما داخل الهيكلة المؤسسية للاتحاد ولها سلطة قانونية مستقلة، مهمتها تقنية تتمثل في دراسة مبادرات المشاريع وإعلام اللجنة المشتركة الدائمة وكبار الموظفين بتنفيذها بالتنسيق مع الدول والشركاء المانحين.[1]

أهداف الإتحاد من أجل المتوسط:

لقد حددت خلال قمة باريس عدة أهداف يسعى لتحقيقها الاتحاد من أجل المتوسط، فقد حدد ستة مشاريع إقليمية متوسطية يتم العمل على تحقيقها وتتمثل في:

– مكافحة التلوث في المتوسط الذي عرف تدهورا كبيرا، وذلك في آفاق سنة 2020 لتطهير المناطق الساحلية وقطاع المياه والصيد.

– مشروع إنشاء طرق بحرية وبرية وذلك لتوحيد شعوب منطقة المتوسط، وتحسين المواصلات والتجارة.

– مشروع الحماية المدنية المشتركة لمواجهة الكوارث التي تعرفها المنطقة المتوسطية خصوصا مع التغيرات المناخية التي شملت المنطقة.

– التوجه نحو الطاقات المتجددة عبر مشروع الطاقة الشمسية لتحقيق التنمية المستدامة.

– في ميدان التعليم العالي و البحث العلمي، تم الاتفاق على إنشاء الجامعة الأورومتوسطية ومقرها "سلوفينيا".

– المبادرة المتوسطية لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.[2]

أما الأهداف الاقتصادية فيمكن إجمالها في :

– ضمان مستقبل أفضل لشعوب المتوسط عبر تحسين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

[1]– محمد سمير عياد، العلاقات الأوروبية المغاربية، **مرجع سابق**، ص ص. 327–328.

[2] - Présidence de la république Française, **op. cit**, pp.19-20.

– إنشاء فضاء اقتصادي مشترك بتعزيز اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.

– تنمية اقتصاديات دول جنوب المتوسط عن طريق الاصلاحات الهيكلية والاقتصادية وتشجيع الاستثمار الأجنبي الأوروبي في المنطقة وكذا تحرير المبادلات التجارية بين دول ضفتي المتوسط.

– تطوير العلاقة بين ضفتي المتوسط عبر التكامل الاقتصادي لتحقيق حركية أكبر وازدهار للمنطقة[1].

مصادر تمويل الاتحاد من أجل المتوسط:

يمول الاتحاد من مصادر عديدة كمساهمة القطاع الخاص والميزانية الأوروبية ومساهمة كل الدول المشاركة أو أخرى إضافة إلى البنك الأوروبي للاستثمار، المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، القرض الأورومتوسطي للاستثمار والشراكة (FEMIP) ، كما تخصص مبالغ مالية لتموين المشاريع الإقليمية والجهوية والتي ستجلب مصادر أخرى للتموين مع التنسيق بين المانحين لتحقيق القيمة المضافة.[2]

واقترح ساركوزي إنشاء بنك متوسطي للاستثمارات لتفعيل الاتحاد المتوسطي، يكون مشابه للبنك الأوروبي للاستثمارات حيث يقدم تسهيلات في عقد الصفقات والتعاون بين المؤسسات الاقتصادية، ولتعزيز التعاون بين المؤسسات الاقتصادية الأوروبية ونظيرتها في المغرب العربي.[3] وقد تم اطلاق صندوق الاستثمار INFRAMED في 26 ماي 2010 بغرض تمويل مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط، وخصص له مبلغ أولي قدره 385 مليون أورو لتمويل المشاريع في المنطقة المتوسطية، كمشاريع النقل، الطاقة والبنية التحتية، ويهدف هذا الصندوق إلى رفع حجم رؤوس الأموال الموجهة لتمويل المشاريع في الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. ويتم تمويل هذا الصندوق عبر مساهمات كل من صندوق الودائع الفرنسي ب 150 مليون أورو، الصندوق الإيطالي ب 150 مليون أورو، بنك الاستثمار الأوروبي ب 50 مليون أورو ، صندوق الودائع للمغرب ب 20 مليون أورو، مصر ب 15 مليون أورو.[4]

[1]– نعيمة خطير، **مرجع سابق**، ص.162.

[2] - Présidence de la république Française, **op. cit**, pp. 16.

[3]– محمد سمير عياد، الاتحاد من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ،ص. 141.

[4]– الطاهر شليحي، "مستقبل التكامل الاقتصادي المغاربي أمام الاتحاد من أجل المتوسط"، **مجلة دفاتر اقتصادية**، المجلد 2، العدد 2، (سبتمبر 2011)، ص. 91.

دول المغرب العربي والإتحاد من أجل المتوسط:

المغرب:

بعدما وصلت المغرب إلى حالة متقدمة في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار الأوروبي فقد رحبت بفكرة المشروع الفرنسي، حيث اعتبر العاهل المغربي محمد السادس بأنها مبادرة مشروع محفز وجريء، كما عبر عن استعداده للعمل مع نظيره الفرنسي لاستغلال كل الفرص والامكانيات لتعزيز هذا النهج الجديد من العلاقات وهذا في خضم لقائه مع ساركوزي في طنجة في 23 أكتوبر 2007 عند اطلاقه للمشروع المتوسطي، فالمغرب تدعم كل المبادرات الأوروبية بهدف تحقيق أكبر قدر من المنفعة والمصلحة الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.[1] وقد استفادت المغرب من عدة مشاريع مثل توسيع الطريق السيار الرابط بين الرباط والدار البيضاء بمبلغ 225 مليون أورو، كما استفادت من مشروع الطاقات المتجددة لإنتاج الطاقة الشمسية بقدرة 500 مليون واط بمنطقة "وارززات" ويدخل في إطار مخطط الطاقة الشمسية المتوسطي الذي أطلقته المفوضية الأوروبية.[2]

الجزائر:

الموقف الجزائري كان متحفظ على هذا المشروع ولم يعطي موافقته المباشرة نظرا لعدة عوامل خاصة الاقتصادية منها لصعوبة تمويل المشروع، كونه يضم عدة دول، إضافة إلى اعتبارات سياسية وأمنية منها تسوية الصراع الفلسطيني مع الكيان الصهيوني وقضية الصحراء الغربية التي أخذ فيها ساركوزي موقفا مساندا للحكم الذاتي الذي طرحته المغرب، كما أن الجزائر تعتبر نفسها مهمشة مقارنة بجيرانها في منطقة المغرب العربي (تونس والمغرب) في نظر أوروبا، فالمبادرة طرحت في طنجة للمغرب ثم طرحت على تونس، وحتي الرئاسة المشتركة كانت لمصر، فلهذه الاعتبارات تحفظت الجزائر، وشددت على لسان الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بضرورة تحديد مقومات وأهداف المشروع والمكانة التي سيحتلها بجانب المبادرات المتوسطية السابقة.[3]

[1] - Aomar Baghzouz, **op.cit**, p.528.
[2]- Banque Européenne d'investissement, **Union pour la Méditerranée rôle et vision de la BEI** , Luxembourg, (2010), pp. 4-10.
[3] - Khadija Mohsen-Finan, **op.cit,** pp. 13-14.

وتشارك الجزائر بنشاط في جميع الأنشطة التي تنظمها أمانة الاتحاد، وفي هذا الصدد شاركت في العديد من المؤتمرات الوزارية القطاعية لهذه المنظمة التي يتمثل هدفها الرئيسي في إطلاق مشاريع إقليمية تعود بالنفع على شعوب البحر الأبيض المتوسط، إن مشاركة الجزائر في تنفيذ مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط تقتصر على الدول الأعضاء التي تقيم الجزائر معها علاقات طبيعية.[1]

تونس:

لقد عبرت تونس عن مساندتها الكبيرة للمشروع الذي ترى فيه فرصة لتعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، كما تقدمت بطلب احتضان مقر الاتحاد إلا أن مدينة برشلونة الإسبانية هي التي منحت لها استضافة مقر الاتحاد.[2] وتعد أوروبا شريكا استراتيجيا بارزا ، وتعززت العلاقات الأوروبية التونسية منذ ثورة يناير 2011 حيث أبدت الدول الأوروبية دعمها لتونس في مرحلة الانتقال الديمقراطي، وقد حصلت على وضع الشريك المميز عام 2012، فالاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لتونس بأكثر من 60 بالمئة من حجم المبادلات، فعدد المؤسسات الأوروبية المتواجدة في تونس يتجاوز 3 آلاف مؤسسة توظف قرابة 300 ألف تونسي، وتمثل أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة[3]

ليبيا:

في البداية قد رحبت بمبادرة ساركوزي، حيث طالب العقيد معمر القذافي أمام الجمعية الوطنية الفرنسية بأخذ مبادرة ساركوزي بجدية كبيرة، وفي مارس 2008 صرح لوكالة الأنباء الليبية بأن فكرة إقامة تعاون حقيقي بين الدول المطلة على بحر واحد مثل البحر الأبيض المتوسط فكرة تستحق التأييد، حيث حرص على إنجاح المبادرة، وصرح أنه يجب ألا تقتصر هذه المبادرة على الدول الأوروبية والإفريقية المطلة على

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج**، الاتحاد من أجل المتوسط https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/algeria-other-international-organizations- ، (12-08-2021)، institutions.

[2]- الطاهر شليحي، **مرجع سابق**، ص. 92.

[3]- محمد رامي عبد المولى، **تونس وأوروبا: أشراك "شراكة"**، السفير العربي، في: https://assafirarabi.com/ar/17222/2017/09/23، (12-08-2021).

المتوسط وإنما يجب أن تكون حلقة وصل بين القارتين، ولم ينسى إنتقاد مسار برشلونة التي أقصته من مبادرة الشراكة.[1]

ولكن الجماهيرية الليبية دائما تبقي متحفظة من المبادرات الاقليمية التي يطرحها الغربيون في المتوسط خصوصا بعد ضم الكيان الصهيوني لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط ما جعلها تنسحب ولم يحضر القذافي القمة الرئاسية واعتبر بأن الاتحاد سيضر بالوحدة العربية والافريقية ودعا الدول المغاربية لمقاطعة الاتحاد، فليبيا هي الدولة المغاربية الوحيدة التي لم تشارك في الاتحاد من أجل المتوسط، وفضل القذافي الاستثمار في المشاريع التي يكون فيها هو المبادر كالاتحاد الافريقي وتجمع دول الساحل والصحراء، وبعد سقوط ليبيا سنة 2011 تم ادماج ليبيا سنة 2014 في الشراكة الأورومتوسطية والاتحاد من أجل المتوسط .[2]

موريتانيا:

باعتبارها دولة غير متوسطية تنتمي فقط إلى المغرب العربي، فقد رحبت بانضمامها للاتحاد، بعدما كانت مستبعدة من مسار برشلونة، فهذا يسمح لها بتعزيز موقعها الجيوسياسي وكذا اقتصادها خصوصا مع الاكتشافات النفطية فهذا ما دفع فرنسا لضمها للاتحاد طمعا في الاستفادة من ثرواها النفطية ومواجهة المنافسة الأمريكية التي تستقطب مصادر الثروات النفطية أينما وجدت، فموريتانيا سيسمح لها بعقد اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي وتعزيز تنميتها الاقتصادية والاستفادة من المشاريع والمساعدات الأوروبية[3]

ومن أهم الاتفاقيات الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وموريتانيا نجد اتفاقية الصيد البحري التي عقدت سنة 2015 والتي تسمح للأسطول الأوروبي باصطياد 225 ألف طن من الأسماك سنويا لمدة 4 سنوات مقابل حصول موريتانيا على 110 ملايين دولار في السنة.[4]

---

[1]– محمد سمير عياد، العلاقات الأوروبية المغاربية، **مرجع سابق**، ص. 320.

[2] - Aomar Baghzouz, **op.cit**, p.531.

[3] - Aomar Baghzouz,**ibid,** p. 533.

[4]–أحمدالأمين، **اتفاق موريتاني أوروبي في مجال الصيد البحري**، الجزيرة نت، في: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2015/7/10، (11–08–2021).

المبحث الثاني: المشاريع الاقتصادية الأمريكية في المغرب العربي.

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها بمنطقة المغرب العربي في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة في فترة نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة وهذا كرد فعل على المشاريع الأوروبية الموجهة إلى المنطقة، حيث بادرت هي الأخرى بمشاريع اقتصادية كمشروع إزنستانت ومشاريع الشراكة مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث، إضافة إلى القيام بالمقارنة بين المشاريع الأوروبية(الفرنسية) والمشاريع الأمريكية في المنطقة.

المطلب الأول: مشروع إزنستانت(الشراكة الأمريكية– المغاربية) Eizenstat Initiative

هي مبادرة طرحها كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالاقتصاد والشؤون الزراعية "ستيوارت إزنستانت" Stewart Eizenstat من تونس في 17 جوان 1998 حيث صرح خلال ندوته الصحفية أن الولايات المتحدة الأمريكية تقترح إقامة شراكة اقتصادية مع الدول المغاربية الثلاث(الجزائر، تونس والمغرب)، فهذه الشراكة تهدف إلى ترقية القطاع الخاص ودعم الإصلاحات الهيكلية، وجاءت هذه الشراكة كردة فعل على مشروع برشلونة الذي لم تشارك فيه، ويدخل أيضا في إطار التنافس على منطقة المتوسط بشكل عام والمغرب العربي بشكل خاص، إضافة إلى فشل القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA(Middle–Est–North Africa) بسب الصراع العربي مع الكيان الصهيوني ، فهذه المبادرة تعد فرصة لطرح مسار للشراكة يكون منافس لمسار برشلونة.[1]

فمن خلال هذا المشروع الذي يسعى لتنمية الشراكة الاقتصادية مع الدول المغاربية على المدى الطويل، يدخل في إطار الاستراتيجية الأمريكية للتدخل الشامل في الخارج للسيطرة على الموارد الطاقوية والأسواق، التي انتهجتها بعد زوال الخطر الشيوعي، بهدف السيطرة على مناطق النفوذ التي مست حتى مناطق حلفائها على غرار منطقة المغرب العربي، وهذا لضمان هيمنتها الاقتصادية على العالم، والسيطرة على منابع الغاز والبترول[2]، فالاستراتيجية الأمريكية في المغرب العربي تقوم على أساس التنمية الاقتصادية من خلال شراكة اقتصادية مع الدول المغاربية وذلك بتسريع الاصلاحات ومنح فرص أكثر

[1] - Amina Hizia Souibès – Bougherara, "Le Partenariat Américano-Maghrébin et l' initiative de Stuart Eizenstat"**, the Algerian journal of political sciences and international relations**, volume 4, numéro 1,(juin 2013), pp. 23-34.

[1]– لامية زكري،" الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 4، العدد1، (جويلية 2017)، ص. 223.

للقطاع الخاص، ونزع الحواجز الداخلية والجهوية التي تشكل عائقا في وجه التجارة والاستثمارات الخارجية، مع التركيز على أهمية البترول والغاز في المنطقة ونعني بالذكر الجزائر وليبيا[1].

يستهدف مشروع إزنستانت إقامة منطقة للتبادل الحر أمريكية–مغاربية حيث تنظر للمنطقة على أنها كتلة واحدة مع إدماج ليبيا وموريتانيا لاحقا في هذه المبادرة، وكان استبعاد ليبيا في المشروع بحجة أنها لا تنتمي للإقليم المغاربي، إلا أن قطع العلاقات الأمريكية– الليبية بسبب أزمة لوكربي كان السبب الرئيسي لرفض ليبيا، أما موريتانيا فإن عدم إدراجها في الشراكة يعود للوضع السياسي غير مستقر حسب وجهة النظر الأمريكية، ويمكنها أن تنظم عندما يستقر وضعها السياسي، وتكون محل اهتمام المستثمرين الأمريكيين[2].

وقد عبرت أمريكا عن عزمها لإنجاح المبادرة من خلال مختلف الزيارات الرسمية للمسؤولين الأمريكيين، وأيضا العلاقات التي عرفت تقدما كبيرا مع هذه الدول بعد نهاية الحرب الباردة، لدخول السوق المغاربية والاستثمار في حقول النفط خاصة الجزائر، فالتقارب الكبير مع أوروبا ونفوذها في المنطقة خصوصا فرنسا، جعل واشنطن تعيد حساباتها وانتشارها في المنطقة بتبني هذا المشروع الاقتصادي الذي يسمح للسلع الأمريكية للولوج للمنطقة المغاربية بإنشاء منطقة للتبادل الحر، بالمقابل يسمح للسلع المغاربية باقتحام السوق الأمريكية الكبيرة وحتى سوق النافطا NAFTA (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك)[3]

وجاءت مبادرة إزنستانت لزرع ديناميكية جديدة في المنطقة من خلال شقين أساسيين: إقامة شراكة أمريكية–مغاربية ثم شراكة ما بين الدول المغاربية فيما بينها لجعل المنطقة كيانا إقليميا موحدا، وجزء كبيرا من مسار العولمة وهما شرطان أساسيين بتوحيد ميكانيزمات التسيير الاقتصادي للدول المغاربية، وتسوية الملف الصحراوي، وفي هذا الصدد عقد إجتماع وزاري مع ثلاث دول (الجزائر، المغرب وتونس) في نهاية سنة 1998 تناول المسائل الاقتصادية وموضوع الشراكة الأمريكية المغاربية مستهدفا ترقية التجارة

---

[1] - Yahia H.Zoubir, "La politique étrangère Américaine au Maghreb : constances et adaptation", **Journal d'étude des relations internationale au Moyen-Orient**, Vol 1, No 1, (Juillet 2006), p.123.

[3]– ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية– الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 188.

[3] - Abdenour Benantar," L'Amérique, l'Europe et les Arabes"**, CAIRN.INFO**, N° 7, (2004), p.144.

والتبادل الحر، وقد انتقد إزنستانت صيغة الشراكة الأورومتوسطية معتبرا أن نهج التنمية هذا كان يعتمد على المساعدات وأنها قللت من أهمية الدور الحاسم للقطاع الخاص، فبالنسبة له الشراكة الأمريكية المغاربية ستقوم على تفضيل تعزيز العلاقات التجارية، وتشجيع تقليص الحواجز الداخلية بين الدول المغاربية، وكذا ترقية القطاع الخاص في التجارة وعموما في الاستثمارات[1].

وتتميز هذه المبادرة بكونها أول مشروع اقتصادي أمريكي موجه لمنطقة المغرب العربي مستقل عن الشرق الأوسط تسعى من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية إلى لعب دور فاعل ومحفز في تشجيع التجارة البينية بين دول المنطقة باعتمادها على مقاربة اقتصادية على عكس مشروع الشراكة الأوروبي الذي يعتمد على مقاربة سياسية تقوم على المشروطية السياسية بالقيام بإصلاحات سياسية كشرط للشراكة. فالمبادرة الأمريكية لم تشترط على الدول المغاربية لشروط سياسية وإنما تعتمد على اصلاحات اقتصادية لتقوية الشراكة التجارية ، وهذا ما حفز الدول المغاربية لتبني المبادرة.[2]حيث قامت هذه الدول الثلاث بإصلاحات اقتصادية ، فمثلا قامت تونس بخصخصة ثلاث شركات إسمنت كبيرة في عام 1999،كما تقرر بيع شركات أخرى بعد هذه السنة، كما عززت الحكومة معايير الرقابة المصرفية وساعدت عمليات اندماج البنوك في تعزيز القصاع المالي التونسي.

أما المغرب فقد قامت ببيع رخصة شركة GSM AL Maghrib المتخصصة في الاتصالات، حيث جمعت 700 مليون دولار لخزينتها كخطوة إيجابية في مسار الخصخصة ما يساعد في تخصيص هذه الأموال لمشاريع القطاع الاجتماعي في معالجة الفقر واحتياجات التنمية الريفية في المغرب. أما في الجزائر فقد أبدى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة استعداده للقيام بخطط طموحة للخصخصة وإصلاح النظام المصرفي وجهود طموحة في قطاع الإسكان.[3]

بالنسبة لإزنستانت، فالشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي تتألف من العناصر التالية:

[1] - Amina Hizia Souibès – Bougherara, **op.cit**, pp. 24-25.

[2]– صبيحة بخوش، **مرجع سابق**، ص. 315.

[3]- Stuart E. Eizenstat, US.Département of state, **U.S.North Africa Ministerial Meeting**, Washington, DC, April 18, 2000.in: https://1997-2001.state.gov/regions/africa/000418_eizenstat_nafrica.html.(2021-12-22).

- تشجيع الحوار بين السلطات الأمريكية مع حكومات تونس، المغرب والجزائر على أساس أكثر انتظاما.
- معاملة المغرب العربي ليس على أساس ثنائي بل إقليمي لتعاون اقتصادي أفضل، ويشمل ذلك تشجيع اتحاد المغرب العربي وأي هيكل آخر على تكامل المنطقة لكسر الحواجز بين البلدان المغاربية بهدف تعزيز التجارة.
- إبراز الدور المركزي للقطاع الخاص كمحرك للتنمية المستدامة في المنطقة.
- دعم الدول المغاربية في إصلاح منظومتها القانونية في قطاع الاستثمارات والقطاع المصرفي مع رفع الحواجز الجمركية من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- العمل على إنشاء منطقة للتبادل الحر للشراكة الأمريكية–المغاربية.
- القيام بإصلاحات هيكلية اقتصادية لتهيئة الأرضية للقطاع الخاص في إطار الشراكة المتوخاة.[1]

وقد كان لمبادرة إزنستانت أثرها الإيجابي على المبادلات التجارية حيث صدرت الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 19.1 مليار دولار من البضائع للجزائر سنة 1998 مقابل 775 مليون دولار سنة 1997 ومنها 291 مليون من الحبوب و 36 مليون من التجهيزات النفطية، وفي نفس الفترة عرفت الصادرات الأمريكية إلى تونس إرتفاعا كبيرا وصل إلى 327 مليون دولار سنة 1998 مقابل 294 مليون دولار سنة 1997، أما في المغرب فقد تجسدت في المشاريع الاستثمارية التي استحوذت عليها الشركات الأمريكية، وكان أبرزها مشروع طاقة الجرف الأصفر والذي تبلغت تكلفته 1.5 مليار دولار وفازت به شركةCMS الأمريكية، وكذلك عقد استيراد 22 طائرة بوينغ جديدة للخطوط الجوية المغربية، وقد لمح السفير الأمريكي إدوارد غاريي Edward Garrier إلى الضغط الذي مارسه اللوبي الفرنسي على العقد.[2]

شهدت مبادرة إزنستانت حركية كبيرة في عام 1999 حيث قامت الغرفة التجارية التونسية–الأمريكية، المغربية–الأمريكية والجزائرية–الأمريكية بالإجتماع في الدار البيضاء يومي 20–21 أفريل قبل أن يعقد لقاء وزاري في هذا الإطار بواشنطن في 30 أفريل من نفس السنة، وفي ندوة واشنطن 15– 16 نوفمبر 2000 التي نظمتها الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية، ضمن برنامج مبادرة إزنستانت سجل رجال

[1]- Amina Hizia Souibès – Bougherara, **op.cit**, pp. 26.

[2]– عبد القادر بن حمادي، محمد العيد،" الشراكة الإقتصادية الأمريكية المغاربية بين إعادة تفعيل الإتحاد المغاربي وتحقيق المكاسب الإستثمارية النفعية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 7،(جويلية 2014)، ص ص. 87–88.

الأعمال الأمريكيين ومن المغرب والجزائر وتونس إمكانية بعث 40 مشروعا للاستثمار المشترك في مجال الزراعة وتكنولوجيا الاتصالات، النفط، المنتوجات الصيدلانية، السياحة، الخدمات والشبكات الكهربائية. وقد خصصت أمريكا مبلغ 50 مليار دولار سنة 2000 لتمويل مشاريع الشراكة مع دول شمال إفريقيا، ثم جاءت زيارة "روبرت ماليت" للمنطقة بعقد لقاءات وزارية حيث تم إضافة موريتانيا لهذه الشراكة[1]

وبالنسبة لتمويل المشروع الأمريكي فيتم عن طريق مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الأمريكية وتتمثل في: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بنك التصدير والاستيراد، الوكالة الفيدرالية لتأمين الاستثمارات الأمريكية في الخارج، الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية، ويتم تمويل المشاريع وتقديم المساعدات المالية بالتنسيق مع الغرف التجارية الأمريكية في كل من الجزائر، المغرب وتونس. وقد بادرت الدول المغاربية وفق منظورها لأولويات الشراكة مع أمريكا بمجموعة من الإقتراحات:

- ضرورة وضع إطار قانوني للمبادلات التجارية بمعاهدة دائمة ومفتوحة على غرار اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.
- تحويل جزء من ديون الدول المغاربية لدى الولايات المتحدة الأمريكية إلى صندوق لتمويل الإستثمارات الأمريكية في المنطقة.
- توزيع الاستثمارات الأمريكية في المنطقة وفق مميزات كل دولة وما تتوفر عليه من فرص الاستثمار مثل الطاقة بالنسبة للجزائر، الزراعة والصناعة الغذائية للمغرب ومجالي المال والصناعة لتونس غير أن هذا الاقتراح لم يعجب الجزائر التي تدعوا الشريك الأمريكي إلى تنويع دائرة الاستثمارات في مجالات أخرى.[2]

وقد عرفت مبادرة إزنستانت للشراكة الأمريكية– المغاربية نجاحا وحركية كبيرة للعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية في فترة تواجد ستيوارت إزنستانت صاحب المبادرة من 1998 حتي سنة 2000، ولكن بعد انتخاب جورج بوش الإبن ومغادرة إزنستانت تراجعت المبادرة وحتي الاهتمام بالمنطقة المغاربية مقابل التوجه أكثر للشرق الأوسط، ضف إلى ذلك أزمة الصحراء الغربية التي ما تزال قائمة والخلاف المغربي الجزائري بغلق الحدود إضافة لفشل مساعي التكامل المغاربي بفشل اتحاد المغرب

[1]– محمد الطيب حمدان، **مرجع سابق**، ص. 80.

[2]– لامية زكري، **مرجع سابق**، ص ص. 224–225.

العربي كلها عوامل ساهمت في تعطل مبادرة إزنستانت، حيث أصبحت المبادرة تعرف باسم الشراكة الأمريكية الاقتصادية مع شمال إفريقيا مع تكييفات إستراتيجية جديدة.[1]

المطلب الثاني: مشاريع الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

1- مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط Middle East Partnership Initiative (MEPI).

جاءت هذه المبادرة بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 وتولي المحافظون الجدد الحكم برآسة جورج بوش الإبن، فكان التوجه نحو الشرق الأوسط بشكل أساسي بتبني استراتيجية جديدة تقوم أساسا على مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية في الدول العربية، أما في الجانب الاقتصادي فقد ركز على الهيمنة على مصادر الطاقة. فهذه المبادرة التي تشمل الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) جاءت كتكملة لمشروع إزنستانت مع شروط جديدة سياسية واجتماعية، وتم الاعلان عن هذا المشروع من قبل كاتب الدولة للشؤون الخارجية كولن باول Colin Powell في 12 ديسمبر سنة 2002، حيث يتضمن ثلاثة محاور أساسية: المحور الاقتصادي، المحور السياسي والمحور التربوي[2]. وتشمل هذه المبادرة 14 دولة موزعة على ثلاث مكاتب جهوية: أبوظبي(منطقة الخليج)، مصر(الشرق الأوسط)، تونس(المغرب العربي)، ويشمل مكتب تونس: الجزائر، المغرب، تونس وكذا لبنان.[3]

وتهدف مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية إلى تعزيز الاستقرار والإزدهار في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن طريق دعم حكومات المنطقة ومواطنيها لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، وتركز المبادرة على هدفين أساسيين هما: الحوكمة التشاركية والفرص الاقتصادية، ويتم تحقيق هذين الهدفين عن طريق تقوية العلاقة بين الحكومة والمواطن وذلك بتمكين الشراكات بين المواطنين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص، عن طريق مشاريع تستجيب للفرص الناشئة.

---

[1]- محمد الطيب حمدان، **مرجع سابق**، ص. 82.

[2]- حميدة بعولي،" مبادرة كولن باول للإصلاح" الشراكة الأمريكية الشرق الأوسطية"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 4، العدد 1،(جوان 2013)، ص ص. 81-83.

[3]- زكري لامية، **مرجع سابق**، ص. 225.

الفرص الاقتصادية: تمثل الاصلاحات الاقتصادية والفرص الاقتصادية الأساس لتقوية الشراكة بين المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات من جهة ومن جهة أخرى تعمل هذه المبادرة على تدعيم الشراكة مع القطاع الخاص الأمريكي في مجالات ذات الاهتمام المشترك من أجل تحسين مناخ الأعمال وريادة الأعمال إضافة إلى تكوين عمالة مؤهلة تساهم في الاقتصاد.

الأهداف الاقتصادية لهذه المبادرة:

- تشجيع الحكومات للقيام بإصلاحات اقتصادية، لتعزيز الشفافية المالية ومكافحة الفساد.
- العمل على تحسين الأداء الحكومي لتوسيع الفرص أمام رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل خلف فرص للعمل وتحقيق النمو الاقتصادي.
- دعم الشراكة مع المستثمرين ورواد الأعمال والمستهلكين لإرساء مؤسسات وصياغة قوانين تشجع النمو الاقتصادي الواسع النطاق.
- تحسين مناخ الأعمال عن طريق الإصلاح الاقتصادي.
- زيادة إمكانية القوة العاملة في الحصول على الوظيفة واكتساب المهارات عن طريق التدريب المهني، ومنح فرص أكثر للشباب في مراكز التكوين المهني.
- تعزيز مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية وتقليص الثغرة على صعيد الدخل والتوظيف بين الجنسين[1].

وقد خصص لهذه المبادرة غلاف مالي قدر بحوالي 415 مليون دولار واستفادت الدول المغاربية عام 2002 في إطار دعم الاصلاحات الاقتصادية من مساعدات مالية بقيمة 4 ملايين دولار ومن برامج لتطوير تكنولوجيا المعلوماتية. وجرى تمويل 350 مشروع (ثنائية وجهوية) موزعة على 16 دولة شرق أوسطية إضافة إلى السلطة الفلسطينية بمبلغ أجمالي قدر ب 300 مليون دولار[2]، وإنشاء مجلس مغاربي أمريكي خاص بسيدات الأعمال يتوفر على فروع في الدول المغاربية الثلاث، وفي عام 2004 أطلق

[1]– مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، في: https://mepi.state.gov/ar/about-mepi-ar/what-we-do-ar/، (20-10-2021).

[2] - United states of America,département of stat, **the middle East Paetrnership Initiative,** sur: http://mepi.state.gov(22-12-2021).

برنامج بقيمة 18.5 مليون دولار لتمويل مشاريع في مجال التعليم وقطاع العدالة.[1] ويعتبر المغرب أكبر مستفيد من هذه الشراكة، حيث تم الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة منطقة للتبادل الحر بداية عام 2003، وهو الأمر الذي لم يعجب فرنسا وهذا ما عبر عنه أحد المسؤولين عن تخوفاته الكبيرة من هذا الاتفاق وتوسيع النفوذ الأمريكي، ومن بين الأسباب التي شجعت المغرب للتوقيع على اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية هو كسب موقف أمريكي داعم لقضية الصحراء الغربية، وبالمقابل تسعى الولايات المتحدة لفتح أسواق جديدة لتصريف السلع وجلب المواد الأولية من إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط نظرا لأهمية الموقع الإستراتيجي للمغرب على الواجهة الأطلسية [2].

2- مشروع الشرق الأوسط الكبير: Great Middle East (GME)

كلف بهذا المشروع كل من نائبي سكرتير الدولة "ريتشارد أرميتاج" Richard Armitage ، ومدير مكتب الشؤون الشرق أوسطية "إليزابيت تشيني"Elizabeth Cheney ، وأعلن الرئيس جورج بوش الإبن George. H.W.Bush عن مشروع الشرق الأوسط الكبير يوم 6 نوفمبر 2003 خلال حديثه عن الهيئة الوطنية للديمقراطية، وتم الاعتماد على ثلاث مؤتمرات لصياغة هذا المشروع، الأول هو المنتدى الدولي بالمنامة (15-17 سبتمبر 2003)، والثاني الملتقى الاقتصادي العربي بالدار البيضاء (18-30 سبتمبر 2003)، والمؤتمر الثالث عقد في بيروت وضم البنوك العربية بهدف منع عمليات تمويل الإرهاب(أكتوبر 2003)، وهكذا يكون مشروع الشرق الأوسط الكبير يتحكم في اقتصاديات العرب وشؤونهم المالية، وراجع جورج بوش النسخة الأصلية المقترحة للشرق الأوسط، بالاعتماد على تقرير هيئة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية بالعالم العربي، ليستوحي من هذا التقرير نسخة أكثر تطورا والتي قدمها في لقاء قمة مجموعة الثمانية بجورجيا في جوان 2004[3].

---

[1] - Abdenour Benantar, **les initiatives américaines (MEPI, GME, BMENA) et le Maghreb,** dans : les Etats-Unis et le Maghreb regain d'intérêt,(CREAD : Alger, 2007), p.18.

[2]- كفاح عباس رمضان الحمداني، "الاستراتيجية الأمريكية في دول المغرب العربي"، **مركز الدراسات الإقليمية**، جامعة الموصل، المجلد 8، العدد 23،(30 يونيو 2011)، ص. 17.

[3]- عبد القادر رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص ص. 53-54.

ويضم مشروع الشرق الأوسط الكبير حسب تقرير اللجنة الأمريكية للأمن القومي كل من بلدان العالم العربي، الكيان الصهيوني، أسيا الوسطى، القوقاز، وشبه القارة الهندية[1]، فمنطقة المغرب العربي يشملها مصطلح الشرق الأوسط الكبير.

خريطة رقم 5 توضح الدول التي يشملها مشروع الشرق الأوسط الكبير:

Source : **EURASIA DIARY**, sur le site : https://ednews.net/ar/news/analytical-wing/176142.

ويركز هذا المشروع على أربعة جوانب:

- الجانب الاقتصادي: ويحتوي على المساعدة في تحسين الجودة، تسهيل خلق المؤسسات، وتشجيع الاستثمار، مكافحة الفساد، القيام بإصلاحات هيكلية، رفع الحواجز الجمركية وتحسين القطاع المالي.

[1]– الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي**، (15–07–2019)، في: https://www.politics-dz.com .

- الجانب السياسي: تعزيز دولة القانون، ترقية المجتمع المدني، زيادة عدد وسائل الإعلام.
- الجانب التربوي: تحسين المناهج التربوية وإتاحة التعليم للجميع.
- جانب حقوق المرأة الأساسية، ودعم مشاركتها في الحياة الاقتصادية.[1]

الأهداف الاقتصادية:

- تحسين مناخ الأعمال عن طريق تدريس إدارة الأعمال في معاهد مشتركة لخلق فرص للعمل.
- تقديم قروض لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث خصص من 400 مليون دولار إلى 500 مليون دولار يدفع على خمس سنوات لمساعدة 1.2 مليون ناشط اقتصادي للتخلص من الفقر.
- انشاء بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير لمساعدة الدول في الاصلاحات وتوفير الحاجات الأساسية للتنمية.
- رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول وتحسين الخدمات المصرفية.
- حث بلدان الشرق الأوسط للانضمام لمنظمة التجارة العالمية بهدف تحرير التجارة والعمل على انشاء مناطق للتبادل الحر.[2]

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا المشروع أساسا لمحاربة الإرهاب والسيطرة على مصادر الطاقة التي تزخر بها دول المنطقة، إضافة إلى إحكام سيطرتها على كل الشرق الأوسط عبر مجموعة من الاصلاحات والشعارات الرنانة التي تنادي بالديمقراطية ومكافحة التطرف والفساد، غير أنها تجاهلت ما تعانيه حقيقة المنطقة من مشاكل مستعصية خصوصا الصراع العربي مع الكيان الصهيوني الذي يبقي عائقا في وجه أي مبادرة، ومصدرا دائما للاستقرار فهي تهدف بالدرجة الأولى لدمج دولة الاحتلال في الفضاء العربي، فمعظم الدول العربية رفضت هذا المشروع لأنه جاء فقط لخدمة المصالح الأمريكية،

[1]– أمينة رباحي، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 4، العدد1، (جوان 2013)، ص 62.

[2]– محمد عوض الهزامية، **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف والأدوات والمعوقات)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية،(جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: كلية العلوم الإنسانية، ، 2008)، ص ص. 49-64.

ولم يشمل مساعدات مالية محفزة، كما أنه مشروع مفروض على الدول العربية، ولم يتم التشاور معها مسبقا.

3- مبادرة الفرص الاقتصادية للشراكة مع شمال إفريقيا Economic Opportunities Initiative for Partnership with North Africa:

هي مبادرة اقتصادية طرحها نائب كاتب الدولة الأمريكي للاقتصاد والطاقة والعلاقات التجارية "جوزي فيرزانديز" Jose Fernandez خلال جولته المغاربية، من الجزائر في 1 و 2 ديسمبر 2010 أعلن عن مشروع لترقية المقاولاتية في المغرب العربي، وحملت إسم مبادرة الفرص الاقتصادية للشراكة مع شمال إفريقيا.Economic Opportunities Initiative for Partnership with North Africa، وجاءت هذه المبادرة بعد التشاور مع الدول المغاربية التي رحبت بهذه المبادرة، وتضم كل دول المغرب العربي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا، وتقوم هذه المبادرة على تشجيع الشباب الحاملين للمشاريع ودعم روح المقاولاتية في البلدان المغاربية أين يجب رفع التحدي لخلق فرص للشغل، واستلهمت هذه المبادرة من المبادرات السابقة، فهذه الأخيرة تهدف إلى تعميق العلاقات بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة الأمريكية بناء على قاعدة المصالح المشتركة،[1]

والشركاء في هذا المشروع هم رجال الأعمال والقطاع العام من الدول المغاربية الخمسة، وتبدو هذه المبادرة أكثر جدية من سابقتها خصوصا مشروع الشرق الأوسط، بكونها تضم كل دول المغرب العربي حيث يشكل فرصة لجمع رجال الأعمال من دول المغرب العربي مع نظرائهم الأمريكيين للتعاون وبحث سبل الشراكة[2].

وتم طرح خمسة مبادرات أساسية للأعمال شملها هذا المشروع:

[1] - Nawel. D, **Les Etats-Unis proposent un partenariat nord-africain pour les opportunités économiques,** Algérie 360°, sur: https://www.algerie360.com/, 2-12-2010, (12-11-2021).

[2]- مصطفى الفيتوري، **أمريكا والمغرب العربي بين الاقتصاد والسياسة**، في: https://www.dw.com/ar/% ، (14-11-2021).

– شبكة قادة الأعمال والجمعيات الشباب: تهدف هذه المبادرة إلى زيادة الروابط عبر الحدود بين رواد الأعمال الشباب والناشئين في المغرب العربي والمستثمرين في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال منصات التواصل الاجتماعي.

– أكاديمية شمال إفريقيا للقيادة والتدريب: توفر هذه المبادرة قائمة متكاملة للقيادة الإقليمية، والتدريب على ريادة الأعمال، وبرامج وأنشطة التعليم من أجل التوظيف.

– حاضنة شمال إفريقيا للإبتكار والتكنولوجيا: تم تصميم هذه المبادرة لتشجيع التدريب على العلوم والرياضيات، وكذا الشركات الناشئة والمشاريع التجارية الجديدة عبر الحدود من رواد الأعمال المغاربيين في قطاعات التكنولوجيا المبتكرة والجديدة.

– حاضنة الصناعات الإبداعية بشمال إفريقيا: تم تصميم هذه المبادرة لدعم رواد الأعمال الثقافيين الذين لديهم القدرة على المساهمة في خلق فرص العمل والتنمية المحلية، ولكنهم يحتاجون إلى تدريب إضافي على الأعمال التجارية، وتسهل هذه المبادرة في خلق الروابط المهنية بين الفنانين والمهنيين الثقافيين في الولايات المتحدة الأمريكية وشمال إفريقيا.

– مركز شمال إفريقيا للتميز في ريادة الأعمال: تسمح هذه المبادرة للخبراء الأكاديميين من البلدان المغاربية بإجراء البحوث الإقليمية وجمع البيانات، كما يقوم الشركاء بإنشاء شبكة كليات إدارة أعمال إقليمية للربط مع كليات إدارة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

فيما يخص التموين فقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستقدم دعما ماليا لهذه المبادرات حيث خصصت نحو 7 مليار دولار من أجل تكوين 700 ألف شاب مقاول عبر العالم، والدول المغاربية حصلت على مبلغ ما بين 10 آلاف دولار و 1 مليون دولار، حيث تم تكوين حوالي 20 ألف شاب من منطقة المغرب العربي.[2]

[1] - U.S. Department of state, **U.S.North Africa Partnership for Economic Opportunity,** December 1, (2010).

[2] – **أمريكا تطلق مبادرة للشراكة مع بلدان المغرب العربي لتشجيع المقاولين الشباب**، في:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2128300&language=ar، (20-11-2021).

المطلب الثالث: مقارنة بين المشاريع الفرنسية(الأوروبية) والمشاريع الأمريكية.

بعد دراستنا لمشاريع الشراكة الاقتصادية الأوروبية والأمريكية في منطقة المغرب العربي، نصل إلى إستخلاص أوجه التشابه والاختلاف بين الاستراتيجيتين المتبعتين من خلال المقارنة بينهما، وهذا لفهم أكثر لخلفيات وأهداف هذه المشاريع والتنافس الموجود فيها.

1- أوجه التشابه:

- تتوافق الاستراتيجيتين الأوروبية والأمريكية في منطقة المغرب العربي عبر مشاريع الشراكة الاقتصادية في كونهما يسعيان إلى دمج الكيان الصهيوني في المنطقة (المتوسط والمنطقة العربية) وإقحامها في سوق اقتصادية مشتركة في إطار مسار برشلونة ومشروع الشرق الأوسط الكبير والاتحاد من أجل المتوسط، حيث شاركت بجانب الدول العربية والمغاربية، ما شكل نجاحا للكيان الصهيوني في المنطقة، ونوعا من التطبيع مع الدول العربية التي توالت فيما بعد بتطبيع علاقاتها مع هذا الكيان الصهيوني تباعا.[1]
- عند المقارنة بين مشروع الشراكة الأورومتوسطية(مسار برشلونة) وسياسة الجوار الأوروبي ومشروع الشرق الأوسط الكبير نجد أنه يربط بين المساعدات الاقتصادية والمشاريع الاقتصادية التي ستستفيد منها الدول المغاربية وضرورة القيام بإصلاحات سياسية أي أنها وفق شروط خاصة(المشروطية السياسية) والتي تتعلق أساسا بالديمقراطية، الحكم الراشد، مكافحة الفساد، حقوق المرأة وغيرها.[2]
- كل من المشاريع الأوروبية والأمريكية جاءت بعد نهاية الحرب الباردة التي أنهت حقبة من الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الغربي والشرقي، خرج منه الغرب منتصرا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة توجهات جديدة في العلاقات الدولية بالاتجاه نحو التكتلات الإقليمية(الاتحاد الأوروبي)، والمشاريع الاقليمية المشتركة وسيطرت على هذه الفترة المسائل الاقتصادية، والقضايا الجديدة التي تهدد العالم كالبيئة والأمن الغذائي وغيرها.

[1]– سمير قط، " أوروبا، أمريكا.. رهان المغرب العربي مزاحمة اقتصادية واستراتيجية، أم تكامل أمني؟"، **مجلة المفكر**، المجلد 9، العدد 1، (جانفي2014)، ص 456.

[2] - Schmid Dorothée, **Européennes et Américains face aux crises du Moyen-Orient, entre impuissance et réaction**,(Paris : IFRI, 2006), p p.6-9.

- بعد دراسة المشاريع الأوروبية والأمريكية في منطقة المغرب العربي نجد أنها تتوافق في كونها تسعى إلى خدمة مصالحها الاقتصادية بضمان تدفق إمدادات الطاقة والموارد الأولية، إضافة إلى البحث عن الأسواق، فمنطق المصلحة هو الذي دفعها بالمبادرة بهذه المشاريع للمنطقة.
- في المبادرات الأوروبية والأمريكية تجاه المغرب العربي تم التركيز على الدول المغاربية الثلاث الجزائر، المغرب وتونس بشكل أساسي، وهذا راجع لاعتبارها الدول المحورية والمركزية في المغرب العربي وتربطها بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة على عكس ليبيا بقيادة القذافي بسبب توجهاته المعادية للغرب ولا تتماشي مع التوجهات التي تفرض على الدول العربية، إضافة إلى حادثة لوكيربي التي أدت إلى فرض عقوبات سياسية واقتصادية على ليبيا جعلها مهمشة من هذه المشاريع، أما موريتانيا فينظر إليها أكثر كدولة تنتمي لمنطقة الساحل وغرب إفريقيا بحكم الجغرافيا، إضافة إلى ضعف علاقاتها بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، فالعلاقات الاقتصادية والتجارية تعززت أكثر بعد الاكتشافات النفطية الكبيرة سنة 2007.

2- أوجه الإختلاف:

- هناك تنافس اقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تجلى من خلال مشاريع الشراكة الموجهة لمنطقة المغرب العربي والمتوسط والشرق الأوسط فمبادرة إزنستانت جاءت كرد فعل عن مشروع الشراكة الأورومتوسطية الذي استبعدت منه أمريكا، وبالتالي فقد وجه مباشرة لدول المغرب العربي وذو طابع اقتصادي مباشر عكس المشروع الأوروبي الذي يشمل كل الجوانب.
- اعتماد المشاريع الأوروبية خصوصا مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية على سياسة المساعدات الاقتصادية والدعم المالي، والتركيز على إطار العمل الثنائي والمتعدد الأطراف تجاه دول الشراكة فيما لا تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على المساعدات المالية المباشرة بل تركز على النشاطات الاستثمارية التجارية في إطار مشاريع الشراكة مع دول المنطقة.
- تركز الولايات المتحدة الأمريكية على القطاع الخاص في الدول المغاربية وكذا تشجيع المستثمرين الأمريكيين لدخول السوق المغاربية بينما تركز أوروبا في مشاريعها على الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المغاربية التي غالبا ما تتخللها شروط سياسية.

- تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع الدول المغاربية مع غرف التجارة الأمريكية في هذه الدول مثلما جاءت به مبادرة إزنستانت بينما المشاريع الأوروبية فتتعامل مع حكومات هذه الدول بشكل أساسي، وتركز على كل دولة على حدى ولا تتعامل معها كمنطقة أو إقليم.
- الولايات المتحدة الأمريكية في مشاريعها تجاه المغرب العربي تركز على الاصلاحات الاقتصادية والتجارية، وترقية القطاع الخاص وريادة الأعمال والانفتاح الاقتصادي، بينما المشاريع الأوروبية تركز على المبادلات التجارية والتفاوض الثنائي على المنتجات، إضافة لإدخال شروط سياسية في المفاوضات وضرورة القيام بإصلاحات سياسية واحترام حقوق الانسان.[1]
- التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا (الاتحاد الأوروبي) تجلى بشكل كبير بعد إطلاق مشروع الشرق الأوسط الكبير وتوقيعها لاتفاقيات التبادل الحر مع كل من المغرب، الأردن والبحرين، مع السعي للتوقيع مع دول أخرى، وهذا ما يثير قلق الأوروبيين بأن تأثر على إتفاقيات التبادل الحر الأورومتوسطية، خصوصا مع دول المغرب العربي التي تجمعها معها مصالح اقتصادية كبيرة.[2]

[1]– إبراهيم تيقمونين، **المغرب العربي في ضل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة التوافق والتنافس الفرنسي–الأمريكي أنموذجا**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية،(جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، ، 2005)، ص ص. 125–126.

[2] - Schmid Dorothée et Hamid Barrada, **l'influence des Etats-Unis et de l'Europe sur le Maghreb**, (Paris : café géopolitique, 2005), p 5.

المبحث الثالث: مجالات التنافس الاقتصادي الفرنسي-الأمريكي.

يعتبر التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من أهم مظاهر التنافس في منطقة المغرب العربي، فكل دولة تسعى لتقوية نفوذها مع دول المنطقة فرغم الأسبقية الفرنسية بحكم تواجدها الاستعماري وقربها الجغرافي ما سمح لها بربط علاقات اقتصادية قوية مع دول المغرب العربي إلا أن هذا لم يمنع الولايات المتحدة من دخول المنطقة من البوابة الاقتصادية ولعب دور مهم ومنافس حقيقي للمصالح الفرنسية والأوروبية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى جوانب هذا التنافس بالتطرق إلى المبادلات التجارية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وأخيرا إلى مجال الطاقة الذي يلعب دورا استراتيجيا مهما للدولتين.

المطلب الأول: المبادلات التجارية.

تعتبر المبادلات التجارية بين الدول معيارا حقيقيا لمدى تقارب الدول في علاقاتها الاقتصادية، وذلك من خلال الصادرات والواردات من السلع والخدمات المختلفة، فحجم وقيمة هذه المبادلات تعطينا نظرة على وزن تلك الدولة في السوق التجارة للدولة الأخرى، إضافة إلى طبيعة هذه المبادلات التي تلعب دورا مهما، فدراسة حجم المبادلات التجارية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مع دول المغرب العربي يساعدنا في تبيان التنافس الاقتصادي بينهما، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

1- المغرب:

أ-المبادلات التجارية الأمريكية مع المغرب:

اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية عقدت في 15 جوان 2004 ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 2006 هي اتفاقية شاملة مست تقريبا كل المجالات، بما فيها حرية الولوج إلى السوق فيما يخص المواد الفلاحية والزراعية، والصناعية، ولأول مرة في مجال الخدمات. هذه الاتفاقية تتضمن حماية الملكية الفكرية، وتضع آليات قانونية لضمان حماية المستثمرين الأمريكيين، إضافة إلى إجراءات تحقيق الشفافية والمنافسة النزيهة في الحصول على الصفقات العمومية، وحماية البيئة، كما تمثل فرص مستقبلية للمستثمرين الأمريكيين لزيادة حجم الاستثمارات والمبادلات التجارية مع شرط قيام المغرب بإصلاحات في منظومتها القانونية، حيث منح لها فترة انتقالية من 15 إلى 18 سنة لمعالجة هذه

الاختلالات والتفاوض على كل جوانب الاتفاقية، بالمقابل ترافق الولايات المتحدة الأمريكية تجسيد اتفاقية التبادل الحر بمساعدات مالية قدرت بين سنة 2004 و2008 ب 135 مليون دولار.[1]

وتعتبر هذه الاتفاقية هي الأولى في المنطقة المغاربية، حيث تعبر عن الإرادة الأمريكية في تجسيد مشروع الشراكة مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي يستهدف إقامة منطقة للتبادل الحر تمتد من المغرب إلى باكستان في آفاق سنة 2012 [2]. ومنذ دخول اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية حيز التنفيذ إرتفعت المبادلات التجارية بينهما بشكل كبير لتنتقل من 18.4 مليار درهم سنة 2007 إلى 39.7 مليار درهم سنة 2017، وشكلت ما يناهز 5.8% من إجمالي المبادلات التجارية الخارجية للمغرب.

وبلغ معدل تغطية الصادرات للواردات 32.7% سنة 2017 مسجلا تحسنا ملحوظا مقارنة مع معدل19.4 % سنة 2007، وهذا راجع إلى تطور الصادرات المغربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 12.6%.[3]

جدول رقم 4 يوضح المبادلات التجارية المغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية

مليار درهم	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2015	2016	2017
الواردات	15.4	16.6	18.3	21	24.7	28.6	23.7	26	29.9
الصادرات	3	6.1	3.6	5.6	7.9	7.2	7.7	7.8	9.8
المجموع	18.4	22.7	21.8	26.6	32.6	35.8	31.4	33.8	39.7

المصدر: مكتب الصرف، حساب مديرية الخزينة والمالية الخارجية.

وقد بلغت صادرات السلع الأمريكية إلى المغرب في سنة 2019 إلى 3.5 مليار دولار، بزيادة 16.5% (496 مليون دولار) مقارنة بسنة 2018 وبزيادة 114.4% عن 2009، كما إرتفعت الصادرات الأمريكية للمغرب بنسبة 627% مقارنة بسنة 2005(قبل اتفاقية التجارة الحرة)، ومن أهم فئات

[1] - Ministère de l'économie et des finances, Direction des études et des Prévisions Financières, **La politique commerciale extérieure du Maroc une esq**uisse d'appréciation, 2008, p. 13.

[2]- Kassim Bouhou, "Le Maghreb dans son environnement régional et international, stratégie et présence économiques des Etatas-Unis au Maghreb"**, IFRI**, Bruxelles,(2010), p.18.

[3]– المملكة المغربية، رآسة الحكومة، الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، **اتفاقيات التبادل الحر وأثرها على الميزان التجاري وتنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة**،(2018)، ص. 6.

الصادرات نجد: الوقود المعدني(1.5 مليار دولار)، الطائرات(1.1 مليار دولار)، نفايات الطعام والأعلاف الحيوانية(181 مليون دولار)، الآلات(167 مليون دولار)، المواد الكيميائية العضوية(152 مليون دولار).

أما إجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات الزراعية إلى المغرب فبلغ 297 مليون دولار عام 2019، بينما قطاع الخدمات فقدرت الصادرات بنحو 768 مليون دولار عام 2019 وتشمل خدمات الصيانة والإصلاح والسفر والملكية الفكرية(برامج الكمبيوتر). وتحتل المغرب المرتبة 49 في قائمة أكبر سوق لتصدير السلع الأمريكية عام 2019.

أما إجمالي **واردات** السلع الأمريكية من المغرب فقد بلغ 1.6 مليار دولار سنة 2019، بزيادة 1.9%(30 مليون دولار) عن 2018، وبزيادة 238.2% عن سنة 2009 وقد ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المغرب بنسبة 255% مقارنة بسنة 2005(قبل اتفاقية التجارة الحرة).

ومن أهم فئات الواردات الأمريكية من المغرب لعام 2019 نجد الأسمدة(729مليون دولار)، الآلات الكهربائية(108 ملايين دولار)، الملابس المنسوجة(108 مليون دولار)، الفواكه والمكسرات والحمضيات(92 مليون دولار)، الخضراوات(58 مليون دولار). وبلغ إجمالي الواردات الأمريكية من المنتجات الزراعية من المغرب 207 مليون دولار، بينما وارداتها من الخدمات فقدرت بنحو 758 مليون دولار سنة 2019 بزيادة 14.5%(96 مليون دولار) عن 2018، و 89.5% أعلى من مستويات 2009. حيث احتلت المغرب المرتبة 67 في قائمة أكبر موردي السلع للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2019.[1]

وفي سنة 2020 فقد بلغت قيمة التبادل التجاري بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية حوالي 3.3 مليار دولار ما يعادل 29 مليار درهم، وهذا على الرغم من التباطؤ الاقتصادي الذي عرفه العالم بسبب جائحة كورونا، فحسب المعطيات الصادرة عن غرفة التجارة الأمريكية بالمغرب فإن قيمة صادرات الولايات المتحدة للمغرب ناهزت حوالي 2.3 مليار دولار بينما بلغت الواردات حوالي 1.04 مليار درهم.[2]

[1] - United States of American, **Office of the United States Trade Representative, Morocco, sur :** https://ustr.gov/countries-regions/europe-middle-east/middle-east/north-africa/morocco, (25-8-2022).

[2] – يوسف لخضر، قيمة المبادلات التجارية بين المغرب و أمريكا تصل إلى 3.3 مليارات دولار، **هسبريس**، في: (25–08–2022). https://www.hespress.com/%.html

وبعد عرضنا لهذه المعطيات الخاصة بالتبادل التجاري بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية نلاحظ أن هناك تطور كبير لحجم المبادلات بين البلدين خصوصا بعد اتفاقية التبادل الحر سنة 2004 التي سمحت برفع القيود على المبادلات التجارية وولوج السلع المغربية للسوق الأمريكية ما يسمح بزيادة حجم صادراتها، غير أن الجانب السلبي الذي يخلفه هذا الاتفاق هو مدى قدرة السلع والمنتجات المغربية على منافسة نظيرتها الأمريكية ما سيؤثر على الصناعات المغربية، إضافة إلى نقص من مداخيل الدولة جراء إعفاء الرسوم الجمركية.

ب–المبادلات التجارية الفرنسية مع المغرب:

عند الحديث عن المبادلات التجارية بين المغرب وفرنسا يجب أولا الإشارة إلى العلاقات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي باعتبار فرنسا تنتمي للاتحاد الأوروبي وجزء مهم ورئيسي في قيامه، بالإضافة لعلاقة المغرب بالاتحاد التي تجسدت عبر اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، ففي الجانب التجاري سمح توقيع المغرب لإتفاقية الشراكة التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2000 بإلغاء الرسوم الجمركية، حيث منذ سنة 2000 تدخل المنتجات الصناعية المغربية إلى الاتحاد الأوروبي بدون رسوم جمركية، بينما استفاد المغرب من فترة انتقالية حتي عام 2012 لإلغاء الرسوم الجمركية على السلع الصناعية من منشأ الاتحاد الأوروبي، وفي عام 2010 وقع الطرفان اتفاقية بشأن الزراعة مما أتاح درجة عالية من الانفتاح المتبادل للتجارة في المنتجات الزراعية والمصنعة والمنتجات السمكية مع استثناءات للمنتجات الحساسة. ومن جانب آخر أبرم الاتحاد الأوروبي والمغرب سنة 2010 اتفاقية لإنشاء آلية لتسوية المنازعات التجارية، كما انطلقت المفاوضات بشأن اتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة عام 2013 بهدف تحقيق تكامل أوثق بين الاقتصادين الأوروبي والمغربي.

حيث أصبح الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للمغرب ب 43 مليار أورو من مبادلات السلع سنة 2021 منها 18 مليار أورو تمثل صادرات المغرب إلى الاتحاد الأوروبي، فهو الممول الأول للمغرب كما أنه الزبون الأول للمغرب (حوالي 60% من الصادرات المغربية) لتصبح الشريك الأول لأوروبا في منطقة جنوب المتوسط.[1]

[1]- **Les relations Union européenne-Maroc, Commerce et Investissement**, sur : https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/documents/Commerce%20et%20investissement_0.pdf, (5-09-2022).

تعتبر فرنسا ثاني متعامل تجاري مع المغرب سواء فيما يخص الصادرات أو الواردات خلف إسبانيا التي تحتل الريادة في التعاملات التجارية، ففي سنة 2018 صدرت المغرب 60 مليار درهم من السلع إلى فرنسا مقابل استيرادها 57 مليار درهم من السلع من فرنسا، وبلغ اجمالي المبادلات التجارية سنة 2018 حوالي 117 مليار درهم ما يمثل 15.5%، حيث سجلت تطورا متوسطا بحوالي 4.5% لترتفع من 5.7 مليار أورو في 2017 إلى 9.92 مليار أورو سنة 2020[1]

وفي سنة 2019 ارتفعت واردات المغرب من فرنسا خصوصا شراء القمح (+111%) والسيارات السياحية(+79%)، والآلات والأجهزة المختلفة(+31%)، وتأتي في مقدمة الصادرات الفرنسية: أجزاء الطائرات بنسبة 5.3%، السيارات 3.8%، توربينات الغاز بنسبة 3.8% ، ولدى فرنسا الكثير من الشركات الخاصة والعامة التي لديها فروع وشركات وعلامات تجارية بالمغرب تنشط في مجالات الأزياء وتجارة التجزئة والأغذية الجاهزة والخدمات.

وفي عام 2019 صدرت فرنسا 5.29 مليار دولار إلى المغرب وكانت المنتجات الرئيسية التي صدرتها فرنسا للمغرب نجد القمح (396 مليون دولار)، السيارات وقطع الغيار(188 مليار دولار)، قطع غيار الطائرات(178 مليون دولار).

خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية زادت صادرات فرنسا إلى المغرب بمعدل سنوي قدره 2.45%، من 2.56 مليار دولار عام 1995 إلى 4.7 مليار دولار عام 2020.

أما فيما يخص الصادرات المغربية إلى فرنسا فقد بلغت 6.34 مليار دولار سنة 2019 وتمثلت هذه الصادرات في: السيارات بنسبة 24.1%، الأسلاك المعزولة بنسبة 15.5%، الطماطم بنسبة 6.37%.

وقد زادت الصادرات المغربية إلى فرنسا خلال 25 سنة الماضية بمعدل سنوي قدره 4.37 بالمئة، من 2.1 مليار دولار عام 1995 إلى 6.12 مليار دولار عام 2020.[2]

---

[1]- Nadia Chahed, **France/Maroc : évolution de 4.5% des échanges commerciaux,** sur :https://www.aa.com.tr/fr/afrique/france-maroc-%C3%A9volution-de-4-5-des-%C3%A9changes-commerciaux-/2005181#, (27-08-2022).

[2]– **المغرب فرنسا: الواردات والصادرات والاستثمارات، مجلة أمناي**، في:
https://www.amnaymag.com/%، (27–08–2022).

ج– مقارنة بين المبادلات التجارية الأمريكية والفرنسية مع المغرب:

بعد عرضنا للإحصائيات والأرقام الخاصة بالمبادلات التجارية التي تمت بين المغرب وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، نجد أن نصيب فرنسا من هذه المبادلات أكبر من نسبة المعاملات التي تمت مع أمريكا ففي سنة 2019 بلغت صادرات السلع الأمريكية إلى المغرب 3.5 مليار دولار بينما صادرات السلع الفرنسية فقد بلغت 5.29 مليار دولار، وهذا ما يوضح الفرق الكبير الذي يصل إلى 1.79 مليار دولار، وهذا مرتبط بالاتفاقيات التجارية بين البلدين، أما فيما يخص صادرات المغرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت 1.6 مليار دولار سنة 2019، أما الصادرات المغربية إلى فرنسا فوصلت إلى حدود 6.34 مليار دولار سنة 2019، وهذا ما يوضح الفرق الكبير في حجم الصادرات المغربية الذي وصل إلى 4.74 مليار دولار ما يعني أن ولوج السلع المغربية إلى فرنسا أكبر بكثير من حجم السلع المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم 5: يمثل الزبائن والممونين الرئيسيين للمغرب سنة 2019 (نسبة الحصة في السوق).

الزبائن		الممولون	
البلد	النسبة	البلد	النسبة
إسبانيا	24.1%	إسبانيا	15.6%
فرنسا	21.6%	فرنسا	12.2%
إفريقيا	5.9%	الصين	10.1%
إيطاليا	4.7%	الولايات المتحدة الأمريكية	7.3%
الولايات المتحدة الأمريكية	4.0%	إيطاليا	5.4%
ألمانيا	3.2%	تركيا	5.2%

Source : Ambassade de France au Maroc, service économique régional de Rabat, 15-12-2020.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن فرنسا تحتل المرتبة الثانية فيما يخص التبادل التجاري مع المغرب سواء كزبون بنسبة 21.6 بالمئة أو ممول بنسبة 12.2 بالمئة، بينما الولايات المتحدة الأمريكية فتحتل المرتبة الخامسة كزبون (أي صادرات المغرب إليها) بنسبة 4.0 بالمئة، والمرتبة الرابعة كممون (أي صادراتها

إلى المغرب) بنسبة 7.3 بالمئة، فهذا ما يوضح الفرق والتفوق الفرنسي فيما يخص المبادلات التجارية التي يأتي فيها كشريك ثاني للمغرب بعد إسبانيا.

2– الجزائر:

أ–المبادلات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

إن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية عرفت تطورا خصوصا بعد مشروع "إزنستانت" وبروز الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي، حيث سعت إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة من خلال التعاون الاقتصادي حيث يتم تنفيذ إطار قانوني بين الجزائر والولايات المتحدة يساهم في تنمية التجارة بينهما، وفي هذا الصدد وقع البلدان على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية، بما في ذلك اتفاقية الإطار للتجارة والاستثمار (TIFA) في 13 جويلية 2001 والتي تسعى إلى تعزيز التجارة والاستثمار بين البلدين، كما وقع البلدين أيضا على قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية(FATCA) في أكتوبر 2015[1]

وفيما يخص حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية فقد وصلت إلى 5.6 مليار دولار سنة 2016 مقابل 4.7 مليار دولار في 2015 حسب البيان الذي صدر بمناسبة الدورة الخامسة لمجلس اتفاقية الإطار الجزائرية–الأمريكية للتجارة والاستثمار، حيث صدرت الجزائر 3.3 مليار دولار إلى أمريكا وتتمثل أساسا في البترول، مقابل استيرادها ل 2.3 مليار دولار من السلع، وحسب نفس البيان فالمبادلات التجارية بين الطرفين زادت ب 50% مقارنة بسنة 2000 [2]

وقد ثمن وزير التجارة وترقية الصادرات "كمال رزيق" بمناسبة افتتاح أشغال الدورة السابعة للمجلس الحكومي الدولي الجزائري–الأمريكي للتجارة والاستثمار 2022 العلاقات الاقتصادية والتجارية القوية التي تجمع بين البلدين مشيرا إلى التوجه نحو رفع مستوى المبادلات التجارية الثنائية، والولوج إلى أسواق البلدين والتواصل بين الفاعلين الاقتصاديين في مختلف المجالات خصوصا التي تعتبر الولايات المتحدة

[1]- **Algerian embassy, Algerian-American relations**, sur : https://www.algerianembassy.org/document/Algeria-USA-relations-bilaterales.pdf, (19-11-2022).

[2] - Z.M, Les échanges commerciaux entre l'Algérie et les Etats-Unis établis à 5.6 milliards USD, **JEUNE INDEPENDANT,** sur : **https://www.jeune-independant.net/les-echanges-commerciaux-entre-lalgerie-et-les-etats-unis-etablis-a-56-milliards-usd/,** (19-11-2022).

الأمريكية رائدة فيها كالتكنولوجيا الحديثة، حيث وصل حجم المبادلات بين البلدين سنة 2021 إلى أكثر من 3 مليار دولار مقابل 1.82 مليار دولار سنة 2020 و 3.61 مليار دولار سنة 2019[1]

وتتمثل صادرات الجزائر إلى الولايات المتحدة الأمريكية في المحروقات (البترول والغاز)، حيث لم تصدر إلا قرابة 1 مليون دولار كمعدل في العام خارج قطاع المحروقات والذي يتمثل أساسا في التمور وبعض المعادن والمعادن النادرة، وهذا رغم استفادتها من النظام الأمريكي العام للتفضيلات (SGP) الذي انضمت إليه الجزائر سنة 2005 ويقدم هذا النظام إعفاء للرسوم والتعريفة الجمركية لبعض السلع، حيث لم تستفد الجزائر من هذا النظام بسبب نقص الصادرات خارج المحروقات باعتبارها دولة ريعية تعتمد على النفط والغاز بنسبة90 بالمئة، حيث أكد Erland Herfindahl مساعد شؤون التجارة الأمريكية بمناسبة يوم إعلامي حول SGP من تنظيم الوكالة الوطنية لترقية الصادرات(ALGEX) بالشراكة مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية أن الجزائر بإمكانها تصدير حوالي 3500 سلعة إلى الولايات المتحدة، وتحتل الجزائر المرتبة 54 لممولي أمريكا في إطار نظام SGP سنة 2016 بالمقابل احتلت تونس المرتبة 13 بصادرات وصلت لعتبة 114 مليون دولار، وهذا ما يوضح الفرق الكبير في حجم الصادرات.[2]

أما واردات الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية فتتمثل أساسا من الحبوب، الطائرات، الآلات الصناعية والفواكه الجافة.

جدول رقم 6 لصادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية من الجزائر والميزان التجاري.

الوحدة: مليون دولار.

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2000	861.8	2724.2	−1862.4
2001	1037.9	2702.0	−1664.1
2002	984.4	2360.0	−1375.8
2003	487.4	4748.4	−4261.0

[1]–**وكالة الأنباء الجزائرية**، https://www.aps.dz/ar/economie/127422-2022-06-14-14-56-22، (19-11-2022).

[2]- **Algérie Presse Service sur.**, https://www.aps.dz/economie/56570-exportations-l-algerie-ne-tire-pas-profit-du-systeme-commercial-americain-des-preferences,(20-11-2022).

2004	971.6	7409.5	-6438.0
2005	1106.2	10446.4	-9340.2
2006	1101.9	15455.9	-14354.0
2007	1652.4	17816.1	-16163.6
2008	1243	19354.8	-18111.6
2009	1107.8	10717.8	-9610.0
2010	1194.3	14518.0	-13323.6
2012	1597.0	14609.3	-13012.3
2013	1363.2	9993.3	-8630.2
2014	1848.7	4830.9	-2986.2
2015	2616.9	4628.9	-2012.0
2016	1875.7	3371.5	-1495.8
2017	2191.3	3227.9	-1036.7
2018	1062.4	3810.5	-2748.2

المصدر: نورالدين مكاوي، **الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية–الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020–2021)، ص. 199.

من خلال هذا الجدول الذي يوضح صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية من الجزائر نلاحظ أن حجم الواردات أكبر من الصادرات، فما تستورده من الجزائر أكبر مما تصدره إليها، ويرجع السبب في ذلك إلى إعتمادها على النفط الجزائري الذي يعتبر المورد الرئيسي الذي تصدره الجزائر كما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مستورد للمحروقات رغم أنها من المنتجين الرئيسيين وهذا ما يدل على قوة اقتصادها الذي يتزعم العالم، فنلاحظ ارتفاع في وتيرة المبادلات التجارية منذ سنة 2000 خاصة الواردات، ومن 2005 إلى 2012 بلغت ذروتها لتصل إلى 14609.3 مليون دولار، ومن 2012 إلى 2018 بدأت تتراجع الواردات بشكل كبير وهذا بسبب الأزمة النفطية وتراجع أسعار البترول، بالمقابل عرفت الصادرات الأمريكية للجزائر ارتفاعا طفيفا منذ سنة 2015 أين وصلت إلى 2616.9.

ب–المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا.

تعتبر العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا قديمة جدا مرتبطة بالإستعمار الذي عانت منه الجزائر أين كانت تزود فرنسا بمختلف الثروات الطبيعية والحبوب، وبعد الاستقلال بقيت تعاني من تبعية للاقتصاد الفرنسي بسبب اعتمادها على المنتجات الفرنسية وارتباطها أيضا باتفاقيات تجارية جعلت فرنسا المتعامل الاقتصادي رقم واحد مع الجزائر، والمرتبة الثانية في قائمة البلدان الإفريقية الشريكة في مجال التجارة مع فرنسا، إذ بلغت قيمة المبادلات بينهما 8 مليار يورو عام 2021، حيث سجلت الصادرات الفرنسية إلى الجزائر انخفاضا بقيمة 3.7 مليار يورو عام 2021 جراء أزمة كورونا، بينما ارتفعت الواردات الفرنسية من السلع الجزائرية التي تمثل المحروقات بنسبة 90 بالمئة.

واحتلت فرنسا سنة 2020 المرتبة الثانية في قائمة الموردين إلى الجزائر بعد الصين بنسبة واردات بلغت 10.6 بالمئة، والمرتبة الثانية في قائمة عملاء الجزائر بعد إيطاليا بنسبة صادرات جزائرية بلغت 13.3 بالمئة.[1]

جدول رقم 7 يمثل الصادرات والواردات الفرنسية مع الجزائر

الوحدة: 10^6 دج

الصادرات			الواردات		
السنة	**الحجم**	**النسبة**	**السنة**	**الحجم**	**النسبة**
2010	453909.2	15.1	**2010**	286811.3	6.6
2011	518702.3	15.1	**2011**	478132.0	14.2
2014	510135.6	10.8	**2014**	543223.6	11.0
2016	522497.9	10.1	**2016**	374183.8	11.4
2017	476904.8	9.3	**2017**	494598.2	12.6
2018	559246.8	10.4	**2018**	586258.8	12.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

[1]- **Ministère de l'Europe et des affaires étrangères**, Relation bilatérales (Algérie),sur : https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/algerie/relations-bilaterales/, (25-11-2022).

من خلال هذا الجدول نلاحظ تطور الصادرات الفرنسية إلى الجزائر التي عرفت إرتفاعا من 2010 إلى سنة 2018 لتصل إلى 559246.8مليون دج أما الواردات الفرنسية من الجزائر فقد ارتفعت منذ سنة 2014 لتكون أكبر من الصادرات حيث وصلت سنة 2018 إلى 586258.8 مليون دج.

وبالنسبة للمواد المتبادلة فإن أكبر اختلال لأطراف التبادل يسجل في المواد الغذائية حيث استوردت الجزائر سنة 2016، 1.11 مليار دولار مقابل تصدير 29.6 مليون دولار، ليصل العجز إلى 1.081 مليار دولار، وتبقى المواد الطاقوية تمثل الحصة الأكبر في صادرات الجزائر إلى فرنسا إذ بلغت 3.19 مليار دولار مقابل استيراد 231.4 مليون دولار حيث سجل الميزان التجاري فائضا لصالح الجزائر ب 2.96 مليار دولار، أما في باقي المنتجات فإن الجزائر تسجل عجزا في مبادلاتها، بداية بالمواد نصف المصنعة ومواد الاستهلاك غير الغذائية التي تتضمن الأدوية، حيث قامت الجزائر باستيراد 767.8 مليون دولار مقابل 1.633 مليون دولار بعجز بلغ 766.1 مليون دولار.

ومن بين أهم المنتجات والمواد المصدرة من قبل الجزائر نجد النفط في القائمة ب 1.62 مليار دولار ب 47.15% ثم الغاز الطبيعي المميع ب 754.7مليون دولار بنسبة 22.04 بالمئة، غاز البوتان المميع ب 234.5 مليون دولار بنسبة 6.85 بالمئة، البروبان المميع ب 220.8 مليون دولار بنسبة 6.45 بالمئة، الغاز الطبيعي في شكل غازات بقيمة 192.4 مليون دولار 5.62 بالمئة، في المجموع فإن المحروقات المصدرة من الجزائر اتجاه فرنسا تمثل 93.7 بالمئة، يضاف إليها مشتقات ومواد بتروكيماوية، وبعض المواد الكهرومنزلية بقيمة تصدير بلغت 19.7 مليون دولار تمثل 0.57 بالمئة من مجموع الصادرات، ثم تأتي التمور ب 12.7 مليون دولار والتي تمثل 0.37 بالمئة من حجم الصادرات.

أما الصادرات الفرنسية إلى الجزائر فيتصدرها القمح الصلب بقيمة 518.2 مليون دولار بنسبة 14.93 بالمئة، ثم الزيوت ب 204.2 مليون دولار بنسبة تقدر ب5.87 بالمئة، ثم مسحوق الجليب ب 101.5 مليون دولار بنسبة 2.92 بالمئة، الأدوية ب 200 مليون دولار تمثل 5 بالمئة من مجموع الصادرات الفرنسية للجزائر، إضافة لمواد غذائية أخرى.[1]

[1]– حكيم ب، حجم التجارة بين الجزائر وفرنسا تجاوز 6.9 مليار دولار هذه السنة، **إيكو ألجيريا، الحدث الاقتصادي**، في: https://www.eco-algeria.com/node/1787، (25-11-2022).

شكل رقم 1 يمثل صادرات وواردات فرنسا من الجزائر لسنة 2021.

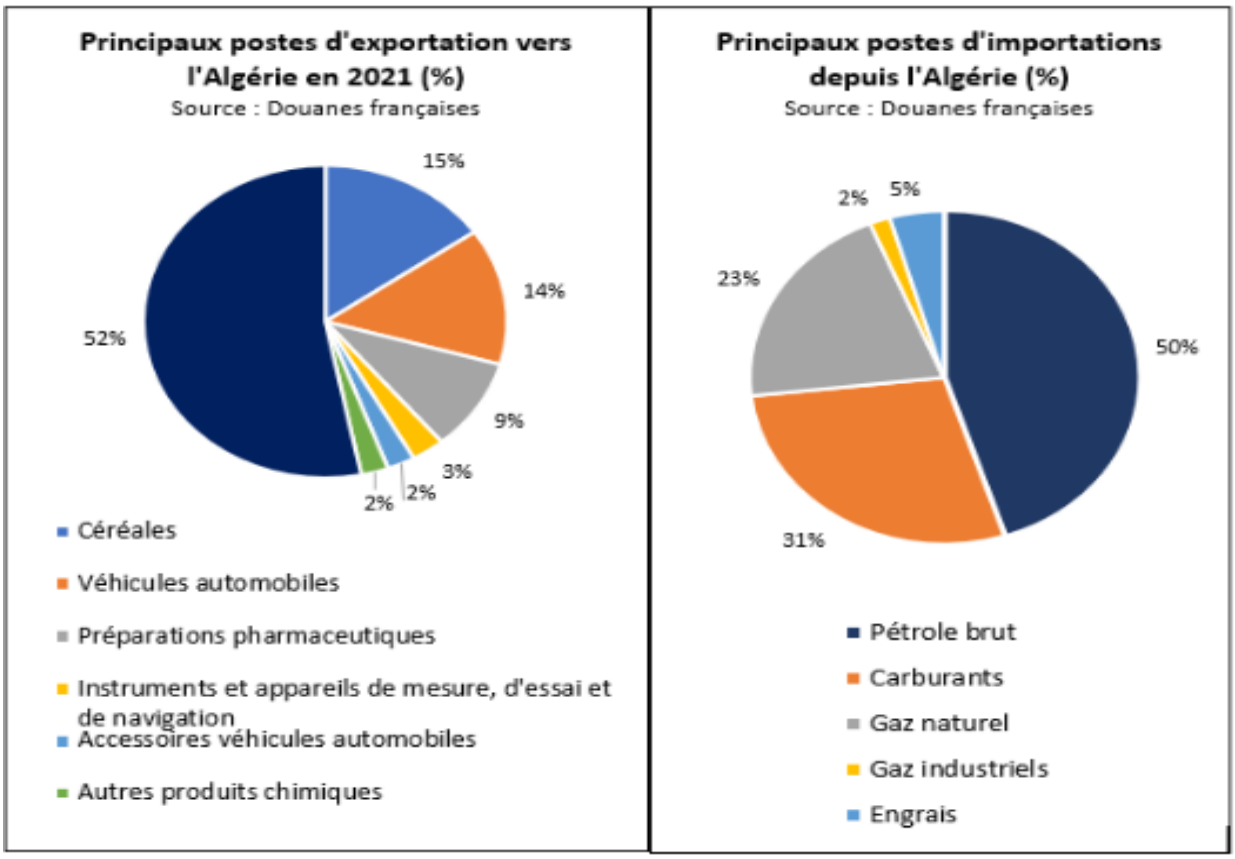

Source : Ministère de l'économie, des finances et de la souveraineté industrielle et numérique, Direction générale du trésor, sur : https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/DZ/relations-economiques-bilaterales, (25-11-2022).

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن صادرات فرنسا نحو الجزائر سنة 2021 تركزت حول الحبوب التي أخذت حصة الأسد بنسبة 52%، وهذا ما يبين تبعية الجزائر فيما يخص الحبوب خصوصا القمح الذي تستورده بكميات كبيرة الذي يعتبر أساس تحقيق الأمن الغذائي، وهذا رغم سعيها في السنوات الأخيرة لتشجيع إنتاج الحبوب والاهتمام أكثر بالقطاع الزراعي إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية لتحقيق إكتفاء ذاتي وتحقيق الأمن الغذائي، ثم يأتي تصدير السيارات في المرتبة الثانية بنسبة 14%، ثم المواد الصيدلانية ب 9%.

أما الواردات الفرنسية من الجزائر فترتكز أساسا حول المحروقات بمختلف أنواعها، فالجزائر من الممونين الرئيسيين لفرنسا بالبترول الخام ب50%، الوقود 31%، الغاز الطبيعي 21% ، الغاز الصناعي 5%، والأسمدة 2%.

ج- مقارنة بين المبادلات التجارية الأمريكية والفرنسية مع الجزائر.

عند المقارنة بين حجم المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر وبين فرنسا والجزائر نجد أن فرنسا تتفوق على الولايات المتحدة في المبادلات التجارية ففي سنة 2021 وصلت المبادلات التجارية بين أمريكا والجزائر إلى 3 مليار دولار بينما في نفس السنة بلغ حجم التبادل التجاري مع فرنسا إلى 8 مليار أورو، وهذا ما يوضح الفرق الشاسع في حجم المبادلات الذي يصل إلى حوالي 5 مليار أورو، أما في سنة 2020 فبلغت صادرات فرنسا للجزائر 3664.30 مليون دولار، أما صادرات أمريكا فوصلت إلى 1400.98 مليار دولار[1]، أما فيما يخص زبائن الجزائر أي صادرات الجزائر فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تفوقت على فرنسا في فترة ما بين 1994 إلى 1997 حيث احتلت المرتبة الثانية خلف إيطاليا. وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم 8 يوضح الزبائن العشرة الأوائل للجزائر بمليون دج:

Pays	1992	%	Pays	1993	%	Pays	1994	%	Pays	1995	%
Italie	53 988,90	21,7	Italie	52 659,20	22	Italie	65 015,90	20	Italie	111 737,70	22,4
France	45 564,00	18,3	France	40 058,80	16,7	U.S.A	51 972,40	16	U.S.A	82 837,60	16,6
U.S.A.	34 732,80	13,9	U.S.A	38 163,70	15,9	France	49 450,40	15,2	France	70 451,10	14,1
Pays Bas	20 033,80	8	Pays Bas	18 611,40	7,8	Pays Bas	32 323,10	10	Pays Bas	51 818,90	10,4
Espagne	18 918,60	7,6	Espagne	16 113,80	6,7	Espagne	23 997,60	7,4	Espagne	33 326,40	6,7
Belgique	17 797,40	7,1	Belgique	14 894,40	6,2	Allemagne	21 734,00	6,7	Belgique	19 559,20	3,9
Allemagne	11 717,00	4,7	Brésil	10 527,50	4,4	Belgique	19 564,70	6	Turquie	16 752,90	3,4
G. Bretagne	8 438,90	3,4	Allemagne	10 305,20	4,3	Brésil	7 225,30	2,2	Brésil	11 997,80	2,4
Brésil	7 848,40	3,2	Portugal	6 755,10	2,8	Portugal	6 947,20	2,1	Canada	11 748,50	2,4
Autriche	4 626,60	1,9	G. Bretagne	4 563,70	1,9	Canada	6 116,50	1,9	G. Bretagne	10 871,20	2,2

Pays	1996	%	Pays	1997	%	Pays	1998	%	Pays	1999	%
Italie	147 425,30	19,9	Italie	163 336,90	20,6	Italie	110 119,70	20,3	Italie	197 437,30	23,5
U.S.A	113 582,70	15,3	U.S.A	126 613,80	16	France	100 108,90	18,5	U.S.A.	117 756,40	14
France	97 299,20	13,1	France	124 746,20	15,8	U.S.A.	90 981,30	16,8	France	115 318,90	13,7
Pays Bas	64 449,80	8,7	Espagne	71 073,00	9	Espagne	57 709,80	10,7	Espagne	89 178,80	10,6
Espagne	56 480,80	7,6	Pays Bas	66 698,70	8,4	Pays Bas	48 287,80	8,9	Pays Bas	68 502,10	8,2
Turquie	38 407,80	5,2	Turquie	46 211,10	5,8	Brésil	37 688,00	7	Brésil	64 719,80	7,7
Brésil	37 768,70	5,1	Brésil	42 546,80	5,4	Turquie	34 684,80	6,4	Turquie	40 596,90	4,8
Russie	31 976,80	4,3	Belgique	28 722,00	3,6	Belgique	25 321,70	4,7	Canada	27 148,70	3,2
Canada	26 981,00	3,6	Canada	26 981,00	3,4	Canada	21 494,00	4	Belgique	21 937,50	2,6
Belgique	21 535,10	2,9	Allemagne	17 635,60	2,2	G. Bretagne	15 310,80	2,8	G. Bretagne	15 129,30	1,8

[1]– المديرية العامة للجمارك، **إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر**، سنة 2020، ص. 36.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(الجزائر).

حيث في هذه الفترة من العشرية السوداء تراجعت المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا وهذا لأسباب سياسية أكثر منها إقتصادية مقابل تطور المبادلات مع الولايات المتحدة الأمريكية ما يؤكد وقوفها مع الجزائر خلال أزمتها وبعد سنة 1999 عادت العلاقات الفرنسية الجزائرية للتحسن حيث زادت وتيرة المبادلات التجارية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 9 يوضح الزبائن الرئيسيين للجزائر في السداسي الأول لسنة 2018

PRINCIPAUX PARTENAIRES DE L'ALGERIE

Période : 1er Trimestre 2018

Valeurs en Millions de USDollars

Principaux Clients	Valeurs	Structure (%)	Evolution (%)
ITALIE	1 412	13,18	-18,62
ESPAGNE	1 347	12,57	16,32
FRANCE	1 222	11,40	15,28
USA	1 163	10,85	44,65
GRANDE BRETAGNE	664	6,20	92,46
TURQUIE	618	5,77	23,35
PAYS-BAS	521	4,86	-9,55
BRESIL	459	4,28	-27,60
PORTUGAL	349	3,26	71,92
INDE	293	2,73	47,98
BELGIQUE	273	2,55	20,26
TUNISIE	238	2,22	56,58
MAROC	187	1,75	59,83
REP DE COREE	166	1,55	-
CHINE	155	1,45	-
Sous Total	9 067	84,61	
Total Général	10 716	100 %	

Activer Windows
Accédez aux paramètres de l'ordinateur pour activer Windows.

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية

جدول رقم 10 يوضح الممونين الرئيسيين للجزائر لسنة 2018

Valeurs en Millions de USDollars

Principaux Fournisseurs	Valeurs	Structure (%)	Evolution (%)
CHINE	1 740	15,53	-31,09
FRANCE	1 124	10,03	9,34
ITALIE	944	8,42	13,19
ESPAGNE	870	7,76	23,23
ALLEMAGNE	750	6,69	-5,54
ARGENTINE	623	5,56	63,09
TURQUIE	548	4,89	6,41
USA	389	3,47	-5,12
REP DE COREE	325	2,90	-42,48
INDE	300	2,68	5,63
BRESIL	295	2,63	-24,55
FEDERATION DE RUSSIE	256	2,28	-27,07
BELGIQUE	181	1,62	43,65
CANADA	155	1,38	-22,11
ROUMANIE	148	1,32	7,25
Sous Total	8 648	77,17	
Total Général	11 206	100 %	

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية

يتضح من الجدول أن فرنسا تحتل المرتبة الثالثة من الزبائن الرئيسيين للجزائر خلف كل من إيطاليا وإسبانيا، أما الولايات المتحدة الأمريكية فجاءت في المرتبة الرابعة، بينما الواردات الجزائرية(الممونين) فتحتل فرنسا المرتبة الثانية خلف الصين التي تجاوزتها في السنوات الأخيرة، بينما الولايات المتحدة الأمريكية فجاءت في المركز الثامن، وهذا ما يوضح الفرق الكبير في حجم المعاملات التجارية وتفوق فرنسا في هذا المجال.

3– تونس:

أ– المبادلات التجارية بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية.

تجمع تونس بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات تجارية تاريخية، تعمل دائما على دعمها وترقيتها خصوصا بعد الثورة التونسية حيث تلقت تونس دعما أمريكيا، ورغم ذلك يبقي حجم التبادل التجاري بينها ضعيف وهذا راجع لقدرات الاقتصاد التونسي الذي يعتمد أساسا على السياحة، وأيضا صغر مساحتها.

وقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية سنة 2018 إلى 1.245 مليار دولار، منها 649 مليون دولار صادرات تونسية لأمريكا مقابل 569 واردات تونس من السلع الأمريكية ،كما احتلت تونس المرتبة 104 في قائمة أكبر سوق لتصدير السلع للولايات المتحدة عام 2019، حيث بلغت صادرات السلع الأمريكية إلى تونس 461 مليون دولار، بانخفاض 22.8% (137 مليون دولار) عام 2018 وبنسبة 8.1% عام 2009، وأهم فئات الصادرات هي البذور الزيتية والفواكه الزيتية(فول الصويا) ب 83 مليون دولار، الوقود المعدني 43 مليون دولار، البلاستيك 40 مليون دولار،مركبات ومعدات السكك الحديدية 37 مليون دولار، الطائرات 27 مليون دولار.

بينما الواردات الأمريكية من تونس فاحتلت المرتبة 93 في قائمة أكبر موردي الولايات المتحدة من السلع لسنة 2019، حيث بلغ إجمالي الواردات 470 مليون دولار بانخفاض 27.6% (179 مليون دولار) عن سنة 2018، وبزيادة 44.2% عن سنة 2009، ومن أهم فئات الواردات نجد الآلات الكهربائية ب 102 مليون دولار، الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية(زيت الزيتون) 97 مليون دولار،الملابس المنسوجة 58 مليون دولار، الآلات 49 مليون دولار، الفواكه والمكسرات(التمروالتين) 19 مليون دولار[1].

جدول رقم 11 يوضح الصادرات والواردات الأمريكية إلى تونس **الوحدة: مليون دولار.**

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2022	485.5	689.2	−203.7
2021	466.1	717.5	−251.4
2020	429.3	568.5	−139.2
2016	527.0	392.1	−134.9
2015	602.4	546.3	56.1
2014	831.4	524.3	307.1
2013	907.2	748.9	158.3
2011	597.0	352.0	245.0

[1] -United States of American, **Office of the United States Trade Representative, Tunisia,** sur: **https://ustr.gov/countries-regions/europe-middle-east/middle-eastnorth-africa/tunisia,** (27-11-2022).

2010	572.8	405.5	167.3
2009	501.3	325.8	175.5
2007	403.0	457.6	-54.6
2004	258.2	209.1	49.0
2002	194.7	93.1	101.6
2000	289.2	94.0	195.2
1998	195.5	61.4	134.1
1995	214.9	70.4	144.5
1993	232.3	40.7	191.6
1992	232.1	48.1	184.0

Source :United states census bureau, trade in goods with Tunisia, sur: https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7230.html,(20-11-2022).

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن حجم المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتونس ضئيلة مقارنة بالمغرب والجزائر، حيث من سنة 1992 إلى 2011 لم تصل مليار دولار، وفي 1998 وصلت إلى أدنى حد لها 256.9 مليون دولار، أما أكبر معدل لحجم التبادل التجاري بينهما فسجل سنة 2013 أين وصل إلى1.656 مليار دولار، أما الميزان التجاري فكان إيجابي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1992 حتى 2015 (2007 سلبي)، و من 2016إلى 2022 فكان لصالح تونس أين ارتفعت الصادرات التونسية مقابل انخفاض الواردات.

ب-المبادلات التجارية بين تونس وفرنسا.

تعتبر فرنسا الشريك الاقتصادي الأول والتقليدي لتونس بحكم العلاقات التاريخية التي تحولت بعد أكثر من 60 عاما على الاستقلال التونسي إلى ما يشبه التبعية التجارية، حيث تستوعب السوق الفرنسية 29% من إجمالي صادرات تونس كما تعتبر أول مزود لتونس بقيمة واردات تصل إلى 16.3%، وبالمقابل تؤمن تونس 0.9% من الصادرات الفرنسية و0.8% من وارداتها، وهي العميل رقم 23 والمزود رقم 24 لفرنسا.[1]

[1]- سليم فرح، تونس تغير خارطة تعاونها الاقتصادي مع فرنسا، **العربي الجديد**، في: https://www.alaraby.co.uk/%، (21-11-2022).

ففي سنة 2008 بلغت المبادلات التجارية بين تونس وفرنسا حوالي 9.17 مليار دولار هذا حسب تصريح رئيس الغرفة التونسية–الفرنسية للتجارة والصناعة "فؤاد لخوة"، ووصلت قيمة إجمالي الواردات التونسية من فرنسا عام 2008 إلى حوالي 4.14 مليار دولار أي ما يعادل 18.6% من إجمالي حجم الواردات التونسية، أما قيمة الصادرات التونسية إلى فرنسا فقد بلغت 5.02 مليار دولار، أي ما يعادل 29.3% من إجمالي حجم الصادرات التونسية.[1]

في سنة 2018 بقيت فرنسا الشريك التجاري رقم واحد لتونس، حيث وصل حجم المبادلات التجارية بين البلدين إلى 7.8 مليار أورو حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصائيات حيث تمثل فرنسا 20.4% من حجم المبادلات التجارية التونسية مقابل 15.8% لإيطاليا و9.4% لألمانيا، حيث زاد حجم المبادلات التجارية ب 4.5% مقارنة بسنة 2017، أما بالنسبة للصادرات الفرنسية إلى تونس فقد وصلت إلى 3.3 مليار أورو بزيادة 1.7% مقارنة ب2017، حيث فقدت مركزها كأول مصدر لتونس الذي حافظت عليه منذ الاستقلال حتي سنة 2017 أصبحت ثانية خلف إيطاليا، حيث فقدت حصص من السوق، وتتمثل أهم الصادرات الفرنسية في التجهيزات الميكانيكية والكهربائية وأجهزة الإعلام الآلي (1.1 مليار أورو سنة 2018)، مواد النسيج والألبسة، الجلد والأحذية(496 مليون أورو سنة 2018)، قطاع النقل (293 مليون أورو سنة 2018).

أما الواردات الفرنسية من تونس فقد حافظت فرنسا على مركزها كأول زبون لتونس سنة 2018 ب 29.3% من إجمالي الصادرات التونسية بعيدا عن إيطاليا الثانية ب 15.9%، ثم ألمانيا ب 12%، حيث زادت الصادرات التونسية إلى فرنسا ب 6.7% مقارنة بسنة 2017، أين وصلت قيمة الصادرات إلى 4.5 مليار أورو، وتتمثل أهم الصادرات التونسية إلى فرنسا في التجهيزات والمواد الميكانيكية والكهربائية والإعلام الآلي (1.54 مليار أورو سنة 2018)، قطاع النسيج(1.2 مليار أورو سنة 2018)، قطاع النقل(821 مليون أورو سنة 2018)، والملاحظ أن هناك تشابه كبير في مواد وقطاع المبادلات التجارية البينية بين البلدين وهذا راجع إلى أن التجارة تتم داخل الشركة بين الشركة الأم بشركة

[1]– **القدس العربي، المبادلات التجارية بين تونس وفرنسا ترتفع إلى 9.17 مليار دولار عام 2008،** في: / https://www.alquds.co.uk/%، (21–11–2022).

متعددة الجنسيات بفرنسا وشركتها الفرعية بتونس ضمن سلال القيمة العالمية، مما يولد تدفقات تجارية ثنائية الاتجاه.[1]

أما في سنة 2021 فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 7.3 مليار أورو منها 3 مليار أورو صادرات فرنسية إلى تونس، و4.3 مليار أورو واردات فرنسية من تونس حيث بقيت الزبون رقم واحد لتونس بينما فقدت حصتها في السوق التونسي كأول مورد لصالح إيطاليا، وتقلصت المبادلات التجارية سنة 2020 ب 20% بسبب جائحة كورونا.[2]

جدول رقم 12 يوضح المبادلات التجارية بين تونس وفرنسا. **الوحدة: مليار دينار**

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	6.823	7.792	7.377	7.447	8.270	8.054	9.314	10.516
الواردات	6.000	6.167	6.384	7.265	6.846	7.015	6.459	7.520
مجموع المبادلات	12.823	13.959	13.761	14.712	15.116	15.285	15.773	18.036

Source : webmanagercenter, les échanges commerciaux entre la Tunisie et la France en chiffres, https://www.webmanagercenter.com/2018/01/31/415529/les-echanges-/commerciaux-entre-la-tunisie-et-la-france-en-chiffres.

جدول رقم 32 يوضح المبادلات التجارية الفرنسية مع تونس **الوحدة: مليون أورو**

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات الفرنسية	3253.7	3308.9	3342.6	2561.6	3073.3
الواردات الفرنسية	4199.8	4447.7	4499.1	3681.8	4264.5
مجموع المبادلات	7453.5	7756.3	7841.7	6243.4	7337.9

Source : Ambassade de France en Tunisie, Service économique régional de Tunis, **Les relation économique bilatérales entre la France et la Tunisie**, Tunis, 29 mars 2022.

من خلال هاذين الجدولين نلاحظ تطور المبادلات التجارية بين فرنسا وتونس التي أخذت منحى تصاعدي من سنة 2010 حتى سنة 2019، ثم انخفضت في 2020 جراء جائحة كورونا أين تعطلت

[2]- Ambassade de France en Tunisie, Service économique régional de Tunis, **Les relation économique bilatérales entre la France et la Tunisie**, Tunis, (10 décembre 2019), pp. 2-3.
[2]- Ambassade de France en Tunisie, Service économique régional de Tunis, **Les relation économique bilatérales entre la France et la Tunisie**, Tunis, (29 mars 2022), p.2.

المبادلات التجارية بين معظم دول العالم لتعود للتقدم سنة 2021، والملاحظ أيضا أن حجم الصادرات التونسية إلى فرنسا أكبر من حجم وارداتها من فرنسا، فالميزان التجاري دائما في صالح تونس.

ج– مقارنة بين المبادلات التجارية الأمريكية والفرنسية مع تونس.

عند مقارنة حجم المبادلات التجارية الأمريكية والفرنسية مع تونس نجد هناك تفوق كبير لفرنسا في تعاملاتها التجارية مع تونس وهذا ما تظهره الاحصائيات حيث احتلت تونس المرتبة 104 في قائمة أكبر سوق لتصدير السلع للولايات المتحدة عام 2019، بينما الواردات الأمريكية من تونس احتلت المرتبة 93 في قائمة أكبر موردي الولايات المتحدة من السلع لسنة 2019، وهذا ما يبين ضعف التبادل التجاري بينهما مقارنة مع الدول الأخرى، أما المبادلات التجارية بين تونس وفرنسا فتبقي كبيرة فهي المتعامل التجاري رقم واحد لتونس، كما تحتل تونس المرتبة 28 في قائمة المتعاملين التجاريين لفرنسا سنة 2021، والمرتبة 32 في قائمة الزبائن، والمرتبة 27 في قائمة الممونين لفرنسا، وهذا ما يوضح الفرق الكبير في مكانة التجارة الخارجية مع تونس الذي تتفوق فيه فرنسا بشكل كبير على الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم 14 يوضح الفرق في المعاملات التجارية الأمريكية والفرنسية مع تونس

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	الوحدة
الصادرات الفرنسية	3253.7	3308.6	3342.6	2561.6	3073.3	مليون أورو
الصادرات الأمريكية	544.5	597.4	460.8	429.3	466.1	مليون دولار
الواردات الفرنسية	4199.8	4447.7	4499.1	3681.8	4264.5	مليون أورو
الواردات الأمريكية	461.3	650.7	469.1	568.5	717.5	مليون دولار
مجموع المبادلات التجارية الفرنسية	**7453.5**	**7756.3**	**7841.7**	**6243.4**	**7337.9**	مليون أورو
مجموع المبادلات التجارية الأمريكية	**1005.8**	**1248.1**	**929.9**	**997.8**	**1183.6**	مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات سابقة.

من خلال هذا الجدول نلاحظ الفرق الكبير في قيمة وحجم المبادلات التجارية التي تمت بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مع تونس فرغم اختلاف الوحدة (الأورو، الدولار) فعند الصرف هناك تقارب كبير في قيمتهما الحقيقية، حيث تبين الأرقام التفوق الفرنسي الكبير على أمريكا يصل حتي 6 مليار أورو أو دولار، وهذا رقم كبير ما يبين مكانة فرنسا في السوق التونسية مقابل ضعف الحضور الأمريكي فيما يخص المبادلات التجارية مع تونس.

4–ليبيا:

أ–المبادلات التجارية بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية.

شهدت العلاقات الليبية الأمريكية تدهورا كبيرا في سنوات الثمانينات، خصوصا بعد حادثة "لوكربي" سنة 1988 التي اتهمت فيها ليبيا بإسقاط الطائرة أمريكية " بانام" التي اتجهت من لندن إلى نيويورك، حيث سقطت في مدينة لوكيربي الاسكتلندية ما خلف 270 قتيل معظمهم أمريكيين، وجراء هذه الحادثة فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية على ليبيا وحضر للطيران وتبني مجلس الأمن هذه القرارات، ما جعل ليبيا في عزلة دولية، فالعلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية عرفت توقف طوال فترة التسعينات حتى سنة 2003 إين وافق نظام القذافي على تسليم المتهمين وتوقيع اتفاقية مع ضحايا الحادث لدفع تعويضات وصلت إلى 2.7 مليار دولار ، وهذا ما مهد إلى رفع العقوبات الاقتصادية وعودة العلاقات السياسية والاقتصادية مع أمريكا بإعلان إدارة بوش ذلك بصفة رسمية في 26 سبتمبر 2004[1]

جدول رقم 15 يوضح الصادرات والواردات الأمريكية مع ليبيا **الوحدة: مليون دولار.**

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2022	264.8	2.008.0	−1.743.3
2021	295.3	2.168.8	−1.873.5
2018	243.9	1.405.5	−1.161.6
2016	190.1	223.5	−33.4
2014	532.0	224.8	307.2

[1]– Said Haddad, **La Libye et l'Occident depuis 1999 : entre tropisme américain et ancrage euro-méditerranéen,** CAIRN.INFO, N°209, (2004), pp.179-180.

2013	864	2.558.2	−1.693.7
2012	549.0	2.493.0	−1.944
2011	307.2	654.0	−337.8
2010	665.5	2.116.8	−1.451.3
2008	720.9	4.178.6	−3.457.8
2006	383.7	2.472.2	−2.088.5
2004	39.2	331.6	−292.4
2002	18.3	0.0	18.3
2001	9.0	0.0	9.0
2000	18.0	0.0	18.0
1993	0.2	0.0	0.2

Source :United states census bureau, trade in goods with Libya,
https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7230.html

من خلال الجدول نلاحظ تطور المبادلات التجارية بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات:

– فترة العقوبات الاقتصادية الأمريكية على ليبيا، والتي شهدت توقف شبه تام للمبادلات التجارية من بداية التسعينات حتى سنة 2004، حيث اقتصرت على الصادرات الأمريكية والتي لم تتعدى 18 مليون دولار، كما توضحه الأرقام الصادرة من مكتب الإحصاء الأمريكي، مقابل غياب للواردات من ليبيا بسبب تداعيات هذه العقوبات وانسحاب معظم الشركات الأمريكية من ليبيا.

– فترة عودة العلاقات الاقتصادية والتجارية الأمريكية الليبية، من سنة 2004 إلى سنة 2010 حيث شهدت هذه الفترة انتعاش وتطور في حجم المبادلات بين البلدين خصوصا الواردات الأمريكية من السلع الليبية والتي تتركز أساسا في النفط أين وصلت سنة 2008 إلى 4.178.6 مليون دولار مقارنة بسنة 2004 التي وصلت فيها إلى 331.6 مليون دولار، وهذا ما يوضح التطور الكبير في حجم الصادرات الليبية إلى أمريكا، أما الصادرات الأمريكية إلى ليبيا فتبقى ضعيفة، رغم ارتفاعها مقارنة بفترة العقوبات الاقتصادية، حيث وصلت في أعلى قيمة لها إلى 720.9 مليون دولار سنة 2008. وهذا ما يفسر أن الميزان التجاري سلبي بالنسبة لأمريكا لأن الواردات أكبر من الصادرات.

– فترة الحرب في ليبيا، شهدت هذه الفترة تذبذب في حجم المبادلات التجارية بسبب هذه الحرب حيث تراجعت سنة 2011 بشكل كبير وصلت إلى 961.2 مليون دولار مقارنة بسنة 2010 التي وصل فيها إجمالي المبادلات إلى 2782.3 مليون دولار، ثم ارتفعت من سنة 2012 إلى 2013 لتنخفض أيضا من 2014 إلى 2017 ثم تعود مجددا للارتفاع من 2018 إلى سنة 2022 وهذا التذبذب راجع لعدم الاستقرار الذي تشهده ليبيا والنزاعات الداخلية والتنافس الخارجي على اقتسام ثرواتها.

وفيما يخص السلع المتبادلة بين البلدين ففي سنة 2019 بلغت الصادرات الأمريكية إلى ليبيا 412 مليون دولار بزيادة 69% عن 2018 وانخفضت ب 38% عن سنة 2009، واحتلت ليبيا المرتبة 106 كأكبر سوق لتصدير السلع الأمريكية سنة 2019، وتمثلت الصادرات الأمريكية في: المركبات(229 مليون دولار)، الحبوب(26 مليون دولار)، الآلات(22مليون دولار)، الآلات الكهربائية(18 مليون دولار) والبلاستيك(16 مليون دولار)، المنتجات الزراعية(66 مليون دولار).

أما الواردات الأمريكية من ليبيا فبلغت 1.5 مليار دولار سنة 2019 بزيادة 7% مقارنة ب 2018 وانخفاض ب 22% مقارنة بسنة 2009، واحتلت ليبيا المرتبة 69 بين أكبر موردي الولايات المتحدة من السلع سنة 2019، تمثلت الواردات الأمريكية في: الوقود المعدني(1.5 مليار دولار)، المواد الكيميائية العضوية(19 مليون دولار)، الفنون والتحف (147 ألف دولار)، الآلات الكهربائية(112 ألف دولار) الأسماك والمأكولات البحرية(58 ألف دولار)[1].

ب–المبادلات التجارية بين ليبيا وفرنسا.

تربط ليبيا بفرنسا علاقات تجارية عرفت تطورات تخللتها مراحل من ضعف المبادلات ومراحل من ازدهارها، خصوصا بعد نهاية الحضر الاقتصادي الذي فرض عليها ما ساهم في عودة العلاقات مع معظم الدول ومنها فرنسا التي عرفت تقاربا كبيرا مع ليبيا في مرحلة الرئيس ساركوزي (2007–2012) غير أن دخول ليبيا في حرب تدميرية أدت إلى شبه انهيار لمؤسساتها واقتصادها أثر على حجم المبادلات التجارية والعلاقات الاقتصادية عموما، ومع بداية عودة الاستقرار تدريجيا في ليبيا عرفت العلاقات بينهما تطورا ومحاولة لتحسينها وفق الظروف المستجدة.

[1]- United States of American, **Office of the United States Trade Representative,** sur: **https://ustr.gov/countries-regions/europe-middle-east/middle-eastnorth-africa/libya#:~:text=Libya%20is%20currently%20our%2082nd,was%20%241.1%20billion%20in%202019., (25-11-2022).**

جدول رقم 16 يوضح المبادلات التجارية بين ليبيا وفرنسا

السنة	الصادرات	الوحدة	الواردات	الوحدة
1990	320.5	مليون دينار ليبي	111.3	مليون دينار ليبي
1992	280.1	/	76.5	/
1994	235.5	/	80.3	/
1996	138.7	/	93.3	/
1998	91.7	/	122.2	/
2001	294.2	/	116.8	/
2003	381.1	/	276.5	/
2006	1747	/	233	/
2009	4.090.982	/	806 300	/
2011	3.931.116	/	419 394	/

المصدر: دولة ليبيا، مصلحة الإحصاء والتعداد ليبيا، التجارة الداخلية والخارجية، http://bsc.ly/?P=5&sec_Id=10&dep_Id=4#6

من الجدول نلاحظ تطور التجارة البينية بين ليبيا وفرنسا التي عرفت انخفاض في سنوات التسعينات بسبب العقوبات الاقتصادية على ليبيا ومن سنة 2003 بدأت بالارتفاع أين وصلت إلى 4.090.989 مليون دينار، وخلال هذه الفترة عرفت توطد العلاقات بين القذافي والرئيس الفرنسي " ساركوزي" ، حيث هناك كلام على أن القذافي ساهم في حملته الانتخابية، والملاحظ أن حجم الصادرات الليبية أكبر من الواردات وتركزت الصادرات في المواد الطاقوية.

جدول رقم 17 يوضح المبادلات التجارية بين فرنسا وليبيا **الوحدة: مليون أورو**

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات	801	261	689	176	162	197	188	150	178
الواردات	3218	1860	849	507	1386	2284	1425	464	1839

Source : république Française, le chiffre du commerce extérieur, Libye, https://lekiosque.finances.gouv.fr/site_fr/A129/data_brutes.asp?id=P20LY_Z2210_Z2200

نلاحظ من الجدول أن المبادلات التجارية بين فرنسا وليبيا عرفت تذبذب في فترة الحرب الليبية وما تعرفه من عدم استقرار حيث كان أعلى معدل للمبادلات في سنة 2013 أين وصلت إلى أكثر من 3 مليار أور وثم عرفت انخفاض حتي سنة 2018 أين ارتفعت إلى أكثر من 2 مليار أورو.

وقد عرفت المبادلات التجارية الفرنسية الليبية تراجعا خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث كانت فرنسا تحتل المرتبة الثالثة كشريك تجاري لليبيا سنة 2010 لتتراجع إلى المرتبة الثامنة سنة 2020 وهذا بسبب تداعيات الحرب في ليبيا، وتعد فرنسا الزبون رقم 5 لليبيا سنة 2020 بعدما كانت تحتل المرتبة الثالثة في ترتيب زبائن ليبيا لسنة 2010، أما الممونين فتحتل فرنسا المرتبة 16 سنة 2020 بعدما كانت تحتل المرتبة 5 سنة 2010، وتحتل ليبيا المرتبة 56 كشريك تجاري فرنسا، والمرتبة 95 لزبائن فرنسا، والمرتبة 43 لممولي فرنسا، حيث تعتمد ليبيا على ممونين جدد مثل الصين وتركيا والإمارات العربية المتحدة.

وبالنسبة للمواد والسلع المتبادلة بين البلدين، فتتمثل الواردات الفرنسية في معظمها في البترول بنسبة 92.5% سنة 2020 (427مليون أورو)، و 7.4 % من منتجات الصناعة التحويلية، وهذا ما يوضح تبعية ليبيا للمحروقات التي تمثل 95% من صادراتها. أما الصادرات الفرنسية لسنة 2020 فتمثلت في المواد الصيدلانية 28.3% من الصادرات، التجهيزات الميكانيكية والكهربائية والإعلام الآلي 25.7%، مواد الصناعات الغذائية 18% ، المواد الكيميائية، الروائح ومواد التجميل 9.1%، و مواد تحويلية أخرى ب 7.7 %.[1]

ج– مقارنة بين المبادلات التجارية الأمريكية والفرنسية مع ليبيا.

عند مقارنة حجم المبادلات التجارية الأمريكية والفرنسية مع ليبيا نجد أن هناك تقارب ومنافسة بينهما خصوصا في فترة ما بعد 2011 أي مرحلة الحرب في ليبيا، أين أصبحت ميدان للتنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى للحصول على الموارد الطبيعية الليبية التي تتمثل في البترول والغاز، أما في فترة التسعينات فقد تفوقت فرنسا في حجم المبادلات بشكل كبير بسبب المقاطعة الاقتصادية الأمريكية للمنتجات الليبية وفرضها عقوبات اقتصادية عليها، واحتلت ليبيا المرتبة 106 كأكبر سوق لتصدير السلع الأمريكية سنة

[1] - **Ministère de l'économie, des finances et de la souveraineté industrielle et numérique**, Direction générale du trésor, Relation bilatérales avec la Libye, sur :https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/LY/relations-bilaterales. (26-11-2022).

2019، أما بالنسبة لفرنسا فقد احتلت ليبيا المرتبة 95 سنة 2020، واحتلت ليبيا المرتبة 69 بين أكبر موردي الولايات المتحدة من السلع سنة 2019، أما بالنسبة لفرنسا فاحتلت ليبيا المرتبة 43 سنة 2020 وهذا يوضح التقارب بينهما مع تفوق طفيف لفرنسا فيما يخص الصادرات والواردات.

5- موريتانيا:

أ-المبادلات التجارية بين موريتانيا وأمريكا.

تعتبر المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وموريتانيا ضعيفة جدا مقارنة بدول المغرب العربي الأخرى، فالاهتمام الأمريكي نحو موريتانيا منصب على المسائل الأمنية والاستراتيجية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، كما تنظر إليها أكثر كدولة تنتمي لمنطقة الساحل وجنوب الصحراء أكثر من دولة في شمال إفريقيا، كما يعوز ضعف حجم المبادلات التجارية بين البلدين إلى سحب الحكومة الأمريكية لصفة الشريك التجاري المميز مع موريتانيا بسبب استمرار ممارسة الرق في موريتانيا حسب الاتهامات الأمريكية، وهذا ما يفسر طبيعة العلاقات بين الدولتين.[1]

جدول رقم 18 يوضح المبادلات التجارية الأمريكية مع موريتانيا. **الوحدة: مليون دولار.**

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2022	126.9	5.8	121.0
2021	131.6	4.3	127.3
2019	90.7	5.0	85.6
2018	88.4	13.3	75.1
2016	116.3	50.3	65.9
2014	148.8	101.4	47.4
2012	291.6	0.7	290.9
2010	84.3	52.9	31.5
2008	106.6	46.3	60.3
2005	86.1	0.8	85.3

[1]- **القدس العربي**، سحب أمريكا صفة الشريك المميز عن موريتانيا يوتر العلاقات، في: https://www.alquds.co.uk/ ، (27-11-2022).

2003	34.9	0.9	34.0
2000	16.2	0.3	15.9
1998	19.6	0.3	19.3
1995	43.2	5.4	37.8
1993	19.8	6.5	13.3
1992	59.4	8.6	50.8

Source :United states census bureau, trade in goods with Mauritania, sur: **https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7410.html,** (27-11-2022).

من خلال الجدول نلاحظ تطور المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وموريتانيا، فحجم التبادل ضعيف جدا خصوصا من سنة 1992 حتى 2005 لم تصل إلى 100 مليون دولار وقيمة الصادرات الأمريكية أعلى من قيمة الواردات التي لم تتعدى 10 مليون دولار، وبدايتا من 2005 حتى 2022 ارتفعت قليلا قيمة المبادلات التجارية بين البلدين لتتجاوز 100 مليون دولار، حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها سنة 2014 ب 149.12 مليون دولار.

وتعد موريتانيا الشريك التجاري رقم 171 بالنسبة لأمريكا في سنة 2019، وفيما يخص الصادرات الأمريكية تحتل موريتانيا المرتبة 157 لنفس السنة بقيمة حوالي 19 مليون دولار بزيادة 2.6 % عن 2018 و61.1% عن سنة 2009، وأهم فئات الصادرات نجد: الآلات (24 مليون دولار)، اللحوم(15 مليون دولار)، المركبات(9مليون دولار)، الوقود المعدني(9 ملايين دولار)، المواد الكيميائية غير العضوية(7 ملايين دولار)، المنتجات الزراعية(16 مليون دولار).

أما الواردات فقد احتلت موريتانيا المرتبة 187 بين أكبر موردي الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2019، بقيمة إجمالية تصل إلى 5 ملايين دولار بانخفاض 62% عن سنة 2018 وبانخفاض ب 85.5% عن سنة 2009، ومن أهم فئات الواردات الأمريكية من موريتانيا نجد: البترول(2 مليون دولار)، الأسماك والمأكولات البحرية(1 مليون دولار)، الأسمدة (975 ألف دولار)، السلع المصنعة المتنوعة(609 ألف دولار)، اللحوم والأسماك المجهزة (488 ألف دولار).[1]

[1]- United States of American, **Office of the United States Trade Representative,** sur: **https://ustr.gov/countries-regions/africa/mauritania, (26-11-2022).**

ب–المبادلات التجارية بين موريتانيا وفرنسا.

تربط موريتانيا بفرنسا علاقات اقتصادية وتجارية قديمة تعود إلى الفترة الاستعمارية باعتبارها مستعمرة فرنسية سابقة حيث نالت استقلالها سنة 1960، وهي شريك تجاري هام بالنسبة لفرنسا حيث تحتل فرنسا المرتبة 6 في قائمة ممولي موريتانيا بالسلع لسنة 2021، والمرتبة 11 بالنسبة لزبائن موريتانيا لسنة 2021، وتعمل فرنسا على تعزيز وجودها الاقتصادي في موريتانيا، وتشجيع المبادلات التجارية بين البلدين لترتقي إلى تطلعات البلدين وهذا ما أكده سفير فرنسا بموريتانيا " روبير موليي"[1]Robert Moulié

جدول رقم 19 يمثل المبادلات التجارية بين فرنسا وموريتانيا **الوحدة: مليون أورو**

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات	221	210	180	147	181	178	200	239	178
الواردات	70	62	49	45	38	42	90	34	45

Source : république Française, le chiffre du commerce extérieur, Mauritanie, https://lekiosque.finances.gouv.fr/site_fr/A129/data_brutes.asp?id=P20MR_Z2230_Z2200

من خلال الجدول نلاحظ تطور المبادلات التجارية الفرنسية مع موريتانيا من سنة 2013 إلى سنة 2021، وعند تقييمها ومقارنتها بدول المغرب العربي الأخرى نجد أنها ضعيفة جدا حيث لا تتعدى 300 مليون أورو أكبر قيمة سجلت سنة 2019 ب 290 مليون أورو، وتبقي الصادرات الفرنسية أكبر من وارداتها من موريتانيا، فصادرات موريتانيا إلى فرنسا محدودة لا تصل 100 أورو.

وبالنسبة للصادرات الفرنسية إلى موريتانيا سنة 2021 فتمثلت في المواد التالية: الآلات الصناعية والفلاحية والآلات المختلفة (35 مليون أورو 19.8%)، المواد الصيدلانية(28 مليون أورو 16%)،مواد الصناعات الغذائية (27.2 مليون أورو 15.4%)، المواد الفلاحية(القمح) والصيد (12.8 مليون أورو 7.2%). أما الواردات الفرنسية من موريتانيا فتمثلت في: المحروقات والموارد الطبيعية الصناعية الأخرى (24 مليون أورو 53.0 %)، المواد الفلاحية والصيد البحري (12.7 مليون أورو 28.5%)، الصناعات الغذائية (7.6 مليون أورو 17.2%)، المواد التحويلية الأخرى(0.2 مليون أورو 0.5%).

[1]- Elhadji ibrahim Dia, **interview avec SEM Robert Moulié ambassadeur de France en Mauritanie, financialafric, https://www.financialafrik.com/2022/09/12/interview-avec-sem-robert-moulie-ambassadeur-de-france-en-mauritanie/, (26-11-2022).**

وتعتبر موريتانيا الشريك التجاري رقم 111 لفرنسا، والزبون رقم 94 لفرنسا، والممون رقم 119.[1]

ج–مقارنة بين المبادلات التجارية الأمريكية والفرنسية مع موريتانيا.

عند المقارنة بين المبادلات التجارية الأمريكية والفرنسية مع موريتانيا نجد أن حجم المبادلات ضعيف مع كلتا الدولتين مع تفوق فرنسي طفيف، حيث تعد موريتانيا الشريك التجاري رقم 171 بالنسبة لأمريكا في سنة 2019، أما بالنسبة لفرنسا فهي الشريك التجاري رقم 111، وهذا ما يدل أن المبادلات التجارية مع موريتانيا تبقي ضعيفة جدا.

المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه ممارسة المال الأجنبي لنشاط في بلاد آخر، حيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر، من خلال ممارسته لسيطرة وإشراف مباشرين على نشاط مشروعه[2].

1–المغرب:

أ– الاستثمارات الأمريكية في المغرب .

تعتبر المغرب من أكثر الدول جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة من بين دول المغرب العربي بالرغم من حجم الاقتصاد الجزائري وقوته حيث وصل حجم الاستثمارات الأجنبية سنة 2021 إلى 2153.311 مليون دولار مقابل 869.682 للجزائر، وهذا راجع إلى الخيار الاقتصادي للمغرب المبني على الانفتاح الاقتصادي وسن قوانين تنصب على تشجيع الاستثمارات الأجنبية باعتبارها دافع أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي.[3]

تركز الاستثمارات الأمريكية في المغرب على ميادين الخدمات، قطع الغيار، قطاع الطيران، مكونات أجهزة الاعلام الآلي والتكنولوجيا والاتصالات، حيث في سنة 2008 وضعت شركة ديل (Dell)

---

[1]- **Ministère de l'Europe et des affaires étrangères**, fiche pays-repère économique, Mauritanie, sur :https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/fichepays_mauritanie_20221107_1150_cle8f84a1.pdf, (octobre 2022).

[2]– محمد أمين بن لكحل، "جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي –دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب–"، **مجلة الاقتصاد والتنمية**، العدد 07، (جانفي 2017)، ص. 128.

[3]- Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement (CNUCED), **examen de la politique des services du Maroc,** Genève, (2021), p. 13.

العملاق الأمريكي المختص في بيع أجهزة الكومبيوتر حجر الأساس لأكبر مركز للأعمال (خدمة الزبائن الدعم التقني، معالجة الطلبات) في مدينة الدار البيضاء، يوفر 2200 منصب عمل، ويمون منطقة أوروبا ، الشرق الأوسط وإفريقيا، ثم تبعتها شركة ليكسمارك (Lexmark) التي استثمرت وأقامت مركزا للتوزيع نحو إفريقيا. أما في قطاع النسيج فقد استثمرت الشركة الأمريكية "ثمرة تلوح في الأفق" Fruit of (the loom) التي وقعت في ماي 2007 اتفاق استثماري مع المغرب بقيمة 162 مليون دولار من أجل إنشاء وحدة للغزل والنسيج والصباغة.[1]

وحسب المسؤول عن الأعمال في السفارة الأمريكية بالمغرب دافيد قرينDavid Greene فإنه منذ دخول اتفاقية التبادل الحر بين البلدين سنة 2006 استثمرت 120 شركة أمريكية في المغرب[2] ، وقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية الأمريكية في المغرب إلى 406 مليون دولار سنة 2019 بانخفاض 1.0% عن سنة 2018.[3]

ب– الاستثمارات الفرنسية في المغرب.

تعتبر فرنسا من أهم الشركاء الاقتصاديين للمغرب حيث تعتبر المستثمر رقم واحد في المغرب سنة 2020 حيث تستحوذ على 31% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث استثمرت 10.8 مليار أورو سنة 2019، وفي سنة 2021 وصل حجم الاستثمارات الفرنسية في المغرب إلى 9524 مليون أورو حيث تراجعت ب 5% مقارنة بسنة 2017، فقد تراجعت إلى المرتبة الثانية خلف الإمارات العربية المتحدة [4]، كما أنها المستثمر الأجنبي الأول في المغرب خلال الأربع سنوات الأخيرة (2018–2021)، وتتركز الاستثمارات الفرنسية في قطاع الخدمات، الصناعة وقطاع البناء، حيث تضم أكثر من 950 فرع للشركات الفرنسية مستثمرة في المغرب، كما تعد المغرب الوجهة الأولى للاستثمارات الأجنبية الفرنسية في إفريقيا ب 20% من حجم الاستثمارات الأجنبية الفرنسية في إفريقيا لسنة 2020[5] .

---

[1]- Kassim Bouhou, **Op. Cit** , p. 22.
[2]- **InfoMédiaire ,** 120 entreprises américaines opèrent au Maroc , sur : https://www.infomediaire.net/120-entreprises-americaines-operent-au-maroc/ , (27-11-2022).
[3]- United States of American, **Office of the United States Trade Representative, Morocco, op. cit.**
[4]- **Ministère de l'Europe et des affaires étrangères,** France diplomatie Maroc, sur :https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-economique-et-commerce-exterieur/la-france-et-ses-partenaires-economiques-pays-par-pays/afrique-du-nord-moyen-orient/article/maroc , (28-11-2022).
[5]- **Ambassade de France au Maroc,** Service économique régional, sur :https://ma.ambafrance.org/Service-Economique-Regional , (28-11-2022).

كما أن عدد الشركات والفروع الفرنسية المتواجدة في المغرب هي الأكبر من بين الشركات الأجنبية المستثمرة في المغرب، فمعظم شركات كاك 40 (داخلة في البورصة) موجودة في المغرب على غرار شركة ألستوم Alstom التي تستثمر في مشروع الترامواي tramway و تي جي في tgv ، شركة France télécom في الاتصالات التي تعد المتعامل رقم اثنان في خدمة الهاتف في المغرب، شركة رونو Renault للسيارات وغيرها من الشركات الفرنسية المتواجدة في المغرب.

ومن العوامل التي ساهمت في استقطاب الشركات الفرنسية هو التحفيزات التي توفرها المغرب للمستثمر الأجنبي حيث يتم إعفائه من الضرائب في الخمس سنوات الأولى ثم تخفيض للضراب ب 17.5%، إضافة إلى التسهيلات الأخرى خصوصا القوانين المساعدة، إضافة إلى اليد العاملة الرخيصة في المغرب مقارنة بفرنسا ما يقلص من التكاليف.[1]

ج– مقارنة بين الاستثمارات الأمريكية والفرنسية في المغرب:

عند المقارنة بين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب نجد أن فرنسا تتقدم على الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى في عدد الشركات الأجنبية المتواجدة في المغرب تتفوق فيها فرنسا، حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، فإنه من سنة 2012 إلى 2016 كانت فرنسا أكبر المستثمرين في المغرب بمجموع 88 مشروع ل77 شركة، بقيمة 3536 مليون دولار، أما الولايات المتحدة الأمريكية فحلت في المرتبة الرابعة بعدد إجمالي مشاريع يصل إلى 45 مشروعا استثماريا بقيمة 1989 مليون دولار[2]

2– الجزائر:

أ– الاستثمارات الأمريكية في الجزائر:

رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الجزائر لاستقطاب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين مناخ الاستثمار، غير أن الاقتصاد الجزائري يبقى أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي مقارنة بالدول الأخرى، حيث تتفوق المغرب ومصر في جذب الاستثمارات الأجنبية رغم الفرق الكبير في حجم الاقتصاد الجزائري مقارنة بهذه الدول، ويرجع ذلك إلى العراقيل التي يصطدم بها المستثمر الأجنبي من بيروقراطية وتعقيد

[1] - **Les Echo**, le Maroc, nouveau terrain de chasse des PME sur : https://www.lesechos.fr/pme-regions/actualite-pme/le-maroc-nouveau-terrain-de-chasse-des-pme-, (28-11-2022).

[2] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، (2017)، ص. 88.

القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي خصوصا قاعدة 51/49، وهذا ما يستلزم اتخاذ اجراءات أكثر فعالية لتحفيز الأجانب على الاستثمار لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وفيما يخص الاستثمارات الأمريكية في الجزائر، فتركزت أساسا في مجال البترول والغاز حيث تعمل على تحسين الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، فالشركات الأمريكية تستثمر في الصيدلة، الزراعة، الموارد المائية، النقل والتكنولوجيات الجديدة غير أنها تبقى قليلة في الجزائر فالشركات الكبرى تسير استثماراتها عن بعد على غرار "كوكاكولا" ، "ميكروسوفت" ، "إكسيروكس" بسبب تحفظها على ظروف الاستثمار في الجزائر والعراقيل التي تواجهها، على عكس شركات البترول التي دخلت الاستثمار في الجزائر منذ بداية التسعينات في صورة " أناداركو" ، "إكسون موبيل"، "شيل" [1]وبهذا الخصوص تم سنة 2002 تدشين الغرفة التجارية الأمريكية بالجزائر ومجلس الأعمال الأمريكي–الجزائري بواشنطن وكذا مرافقة الجزائر في مسار انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة[2] .

فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) الأمريكي في الجزائر 2.7 مليار دولار عام 2019 بانخفاض 7.7% عن عام 2018، وقد ذكرت السفيرة الأمريكية بالجزائر "إليزابيت مور أوبين" Elisabeth Moore Aubin بمناسبة الدورة السابعة للمجلس الحكومي الجزائري–الأمريكي للتجارة والاستثمار، بأن الولايات المتحدة تحوز على أكبر نسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والذي فاق 6 ملايير دولار سنة 2020، وتوجد أكثر من 100 شركة أمريكية مستثمرة في الجزائر، كما تعمل على أن ترتقي بهذه الاستثمارات إلى مستويات أكبر[3].

ب–الاستثمارات الفرنسية في الجزائر:

بحكم العلاقة الخاصة التي تربط فرنسا بالجزائر بسبب الاستعمار ضلت تستحوذ على الاستثمارات الأجنبية طيلة الفترة التي تبعت الاستقلال حتى بدايات الألفية الجديدة التي شهدت دخول مستثمرين جدد ينافسون فرنسا خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية والصين وإيطاليا، وقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي الفرنسي نحو الجزائر خلال فترة(1998–2001)، 344 مليون دولار.

[1]-Maxime Ait Kaki," Lune de miel Algéro-Américaines"**, CAIRN. INFO**, paris, (2007), p. 175.

[2]- Kassim Bouhou, **op.cit,** p. 13.

[3]– وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر/ الولايات المتحدة: نحو رفع مستويات التعاون الاقتصادي والتبادلات التجارية،** في:https://www.aps.dz/ar/economie/127422-2022-06-14-14-56-22، (28–11–2022).

ومن سنة 2003 إلى 2007 أحصت شبكة أنيما ANIMA للاستثمار 379 مشروع استثمار أجنبي مباشر في الجزائر تبلغ قيمته 22 مليار أورو، وكانت حصة أوروبا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة 152 مشروع، 111 مشروع من نصيب فرنسا، ما يمثل 10.6 مليار أورو ونصيب فرنسا فيها1.75 مليار أورو. [1]

وفي سنة 2012 وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الفرنسي إلى الجزائر ما قيمته 211 مليون أورو مقارنة ب 241 مليون أورو سنة 2011 و210 مليون أورو سنة 2010، وفي سنة 2009 سجلت أعلى قيمة للتدفقات وصلت إلى 422 مليون أورو. وهذا الارتفاع في حجم الاستثمارات راجع إلى التحسن الكبير في العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال هذه الفترة وعقدت العديد من اتفاقيات التعاون والشراكة في المجال الاقتصادي[2].

وبلغ حجم الاستثمارات المباشرة الأجنبية الفرنسية في الجزائر سنة 2018 إلى 283 مليون أورو بارتفاع 54% مقارنة بسنة 2017 أين وصل حجم الاستثمارات إلى 182 مليون أورو، وكان حجمها يصل إلى 64 مليون أورو في 2016 وهذا ما يوضح ارتفاع في حجم الاستثمارات سنة 2018[3].

ويوجد حوالي 500 شركة فرنسية مستثمرة في الجزائر تشغل حوالي 40 ألف عامل وتخلق حوالي 100 ألف منصب عمل غير مباشر ويعد قطاع الخدمات المالية الأكثر توظيفا خصوصا بنك سوسيتي جنرال société général ، وبنك بي إن بي باريبا BNP PARIBAS، وقطاع النقل والسيارات بشركة رونو Renault و رونو تراكس Renault trax و في مجال الأدوية شركة سانوفي Sanofi و إيبسن Epson.

ووفقا لبيانات بنك فرنسا فقد بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الفرنسي في الجزائر 2.6 مليار أورو سنة 2021 من مجموع التدفقات، محتلة المرتبة الثالثة من مجموع المستثمرين خلف الولايات المتحدة الأمريكية الأولى وإيطاليا الثانية، واحتلت فرنسا المرتبة الأولى فيما يخص الاستثمارات خارج

[1]- Emmanuel Noutary, **Mission de président Sarkosy en Algérie**, ANIMA investment network,(2007). P.3.

[2]– علي شطيبي، **البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1999–2019**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2020–2021) ص ص. 178–180.

[3]- El hadi Guesmia, "La problématique de l’investissement direct etranger en Algérie**", revue TADAMSA D-UNEGMU**, vol 2 , N°1,(janvier 2022), p p. 80-82.

قطاع المحروقات، وتركزت الاستثمارات الفرنسية على ثلاث قطاعات أساسية: قطاع المالية والتأمينات(36%)، الصناعة التحويلية بما فيها صناعة السيارات، الصناعة الصيدلانية، الصناعة الغذائية والصناعة الكيميائية(29%)، الصناعات الاستخراجية (23%).[1]

ج- مقارنة بين الاستثمارات الأمريكية والفرنسية في الجزائر:

تفوقت الاستثمارات الأجنبية الأمريكية في الجزائر على الاستثمارات الفرنسية خصوصا في السنوات الأخيرة من 2016 إلى 2022 أين حلت أمريكا في المرتبة الأولى في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بينما حلت فرنسا في المرتبة الثالثة، فهناك تنافس كبير بين الدولتين في مجال الاستثمارات والحصول على المشاريع، وفيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات فنجد أن فرنسا هي الأولى متفوقة على أمريكا، فالاستثمارات الأمريكية خارج المحروقات تبقى ضعيفة مقارنة بحجم السوق والاقتصاد الجزائري مقارنة بدول أخرى التي تتفوق عليها، ويرجع ذلك للعراقيل التي يشتكي منها المستثمر الأجنبي والتي تتطلع الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيعه مع صدور قانون الاستثمار الجديد في 2022.

3- تونس:

أ- الاستثمارات الأمريكية في تونس.

تعتبر الاستثمارات الأمريكية في تونس ضعيفة خصوصا إذا ما تم مقارنتها مع دول المغرب العربي الأخرى المغرب والجزائر، فمعظم الاستثمارات التونسية موجهة للقطاع الصناعي الذي يهم أكثر الدول الأوروبية خصوصا بعد توقيع اتفاقية الشراكة سنة 1995، كما أن الاستثمارات الأمريكية تركز على قطاع المحروقات في منطقة المغرب العربي وتونس بلد غير نفطي وصغيرة المساحة ولا توفر سوق كبيرة لتحفز الشركات الأمريكية على الاستثمار فيها، وهذا ما يفسر انخفاض قيمة الاستثمارات الأمريكية من 103 مليون دولار سنة 1994 إلى 84 مليون دولار سنة 2002، ولم تتعدى 104 مليون دولار سنة 2011. وتركزت الاستثمارات الأمريكية على قطاع الطاقة مقارنة بالقطاعات الأخرى، فقد تحصلت شركة

[1]- **Ministère de l'Europe et des affaires étrangères**, Relation bilatérales Algérie, **op.cit.**

"ريغو أويل كومباني" Rigo oil company على رخصة لاستكشاف النفط بقيمة 1 مليون دولار في جنوب تونس.[1]

وحسب احصائيات بنك تونس بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى تونس سنة 2016 إلى 1901 مليون دينار أما في سنة 2018 فقد وصل إلى 2742 مليون دينار ثم انخفضت إلى 1834مليون دينار سنة 2020 بسبب تداعيات أزمة كورونا[2]

وقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في تونس 320 مليون دولار سنة 2019 بزيادة قدرها 6% عن عام 2018[3]، بينما في 2016 وصلت إلى ما يفوق 300 مليون دينار، وارتفعت عدد الشركات الأمريكية المتواجدة في تونس إلى 82 شركة ساهمت في خلق حوالي 12986 منصب شغل.[4]

ب–الاستثمارات الفرنسية في تونس.

تربط فرنسا بتونس علاقات اقتصادية قوية تعززت أكثر بعد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي أعقبها إزالة الحواجز والتعريفات الجمركية، مما ضعف من حجم المبادلات التجارية وجذب استثمارات أجنبية مباشرة خصوصا الفرنسية منها التي تعد الشريك الاقتصادي الأول لتونس، فقد بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي في تونس خارج المحروقات سنة 2010 إلى 487.4 مليون دينار تونسي وفي 2011 وصلت إلى 360.6 مليون دينار تونسي انخفضت بسبب تداعيات الثورة التونسية، في حين وصلت سنة 2013 إلى 390.9 مليون دينار أي حوالي 180 مليون أورو واستحوذت فرنسا على 51% من حجم الاستثمارات الأوروبية متبوعة بألمانيا ثم إيطاليا.[5]

وتعد فرنسا المستثمر الأجنبي الأول حيث وصلت قيمة تدفقات الاستثمارات الفرنسية في تونس سنة 2020 إلى 145.5 مليون أورو، ما يمثل 38% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات في

---

[1]- Kassim Bouhou, **op.cit**, p p. 24-25.

[2]- **Banque centrale de Tunis**, Statistiques monétaires, économiques et financières, 2021, sur : https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/tableau_n.jsp?params=PL120150,PL120140. (30-11-2022).

[3]- United States of American, **Office of the United States Trade Representative, Tunisia, op.cit.**

[4]– **واقع علاقات التعاون التونسية الأمريكية**، في: https://www.babnet.net/cadredetail-145013.asp، (25-11-2022).

[5]- **Rapport de coopération Union européenne-Tunisie,** 2013, http://www.aleca.tn/wp-content/uploads/2016/04/rapport-cooperation-2013-fr.pdf, p p. 85-86.

تونس، ووصل عدد الشركات الفرنسية التي تشتغل في تونس إلى 1484 شركة معظمها شركات صغيرة ومتوسطة والتي خلقت أكثر من 150000 منصب شغل، وتستثمر هذه الشركات في قطاعات مختلفة حيث يستحوذ قطاع الصناعة على الحصة الأكبر (1006 شركة)، قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية حوالي (412 شركة)، وهو أهم قطاع في خلق مناصب الشغل حوالي 44 862 منصب شغل ،ثم يأتي قطاع الصناعة الميكانيكية والالكترونية والكهربائية التي تمثل 27% من نسبة الشركات، ثم قطاع الخدمات ب 193 شركة.

ومن أهم الشركات المستثمرة في تونس نجد شركة دانون Danone في الصناعة الغذائية، شنتيل Chantelle في النسيج، ستريم فرونس Stream France في الاتصالات شركة رونو وبيجو Renault et Peugeot في تركيب السيارات وغيرها من الشركات.[1] وفيما يخص عدد المشاريع المنجزة تحتل فرنسا المرتبة الأولى بخلقها 193 مشروع منها 166 مشروع للتوسعة في المجالات التالية: الفلاحة 9 مشاريع، الصناعة 171 مشروع، الخدمات 11 مشروع، فنلاحظ أن قطاع الصناعة والصناعة التحويلية يمثل معظم الاستثمارات الأجنبية الفرنسية في تونس.[2]

ج– مقارنة بين الاستثمارات الأمريكية والفرنسية في تونس.

بمقارنة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى تونس نجد أن هناك فارق كبير للاستثمارات الفرنسية التي تستحوذ على الصدارة وتعد الشريك الاقتصادي الأول لتونس وهذا بحكم طبيعة العلاقات التي تربطهما والتي تعتبر تاريخية، إضافة إلى القرب الجغرافي بين البلدين والتوجه التونسي نحو أوروبا وتشجيعها للاستثمارات بينهما، أما الاستثمارات الأمريكية فتبقى قليلة جدا مقارنة بالفرنسية، فالولايات المتحدة تركز على الاستثمار في مجال الطاقة، وتونس بلد غير طاقوي ما جعل حجم الاستثمارات يكون ضعيفا.

[1]- **Les multinationales françaises dans la région Maghreb-Mashreq** : au paradis de la libération du commerce et des investissements, **AITEC**, Paris, p p. 25-26.
[2]- **Chambre Tuniso-Française de commerce et d'industrie,** les investissements directs étrangers, 2020 sur :, http://www.ctfci.org/11/presence-francaise. (30-11-2022).

4-ليبيا:

أ- الاستثمارات الأمريكية في ليبيا.

شهدت العلاقات الاقتصادية الأمريكية الليبية عوتها سنة 2006 بعدما كانت متوقفة طيلة التسعينات وبداية الألفية جراء قطع العلاقات بين الدولتين والمقاطعة الاقتصادية الكبيرة لليبيا، وتتركز الاستثمارات الأمريكية في ليبيا على قطاع النفط ، حيث استأنفت الشركات الأمريكية نشاطها، أين وقعت شركة بوينغ Boeing للطيران شراكة مع شركة البراق للطيران سنة 2006 لتجديد الأسطول الليبي المتقادم.

كما وقعت شركة هاتف ليبيا مع شركة إنفنيرا Infinera الأمريكية اتفاقية رائدة لتطوير مشروع الشبكة الوطنية للتراسل، ويهدف المشروع إلى تقديم خدمات الهاتف المحمول والأنترنت لمناطق لم تصلها الشبكة من قبل[1]، وفي مجال النفط والغاز فهناك العديد من الشركات الأمريكية المستثمرة في ليبيا وأهمها شركة "أوكسيدنتال بتروليوم" occidental petrolium التي بدأت نشاطها في ليبيا منذ سنة 1965 لتتوقف في فترة العقوبات الأمريكية على ليبيا لتعود سنة 2004 للنشاط وتحصل على عقود كبيرة للتنقيب والانتاج مع المؤسسة الوطنية الليبية للنفط سنة 2008، وشركة "إكسون موبيل" Exxon mobil التي استأنفت نشاطها سنة 2005[2].

وقد بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية الأمريكية في ليبيا 908 مليون دولار سنة 2019 بزيادة قدرها 6.3% عن عام 2018[3].

ب-الاستثمارات الفرنسية في ليبيا.

تقلصت الاستثمارات الأجنبية الفرنسية في ليبيا بعد الحرب سنة 2011 بشكل كبير حيث كان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الفرنسي سنة 2010 بلغ 939 مليون أورو ليصبح 111 مليون أورو سنة 2011 ومن 2011 إلى سنة 2018 بلغ فقط 892 مليون أورو، وهذا ما يبين تأثرها الكبير من مخلفات

---

[1]- **القدس العربي**، الشركات الأمريكية توجه أنظارها إلى ليبيا وتتطلع لتأمين تعاقدات ضخمة بعدة مجالات، في: https://www.alquds.co.uk/%، (27-11-2022).

[2]- **بوابة إفريقيا الإخبارية**، ما هي أهم الشركات النفطية الأجنبية في ليبيا؟، في: https://www.afrigatenews.net/article/، (27-11-2022).

[3]- United States of American, **Office of the United States Trade Representative, Libya, op.cit.**

الحرب والانقسام السياسي الكبير في السلطة الليبية بين الشرق والغرب مما عقد من مأمورية سير النشاط الاقتصادي ومغادرة معظم الشركات المستثمرة في ليبيا خوفا من الأوضاع الأمنية المتردية، ومنذ سنة 2019 بدأت قيمة الاستثمارات الفرنسية ترتفع مع عودة الاستقرار الجزئي في ليبيا لتصل إلى 309 مليون أورو، وترتفع سنة 2020 إلى 379 مليون أورو، وتركزت هذه الاستثمارات أساسا في قطاع الطاقة.[1]

وتعمل فرنسا على الاستثمار في إعادة إعمار ليبيا، حيث قدر اتحاد أرباب العمل الفرنسي تكلفة إعادة بناء ليبيا بنحو 200 مليار دولار على الأقل على مدى عشر سنوات ما يمثل فرصة كبيرة للشركات الفرنسية للضفر بنصيب كبير من هذه الاستثمارات، وبهذا الخصوص تعمل الحكومة الفرنسية على التقرب من صانعي القرار في ليبيا وتأمين مصالحها خصوصا مع المنافسة الكبيرة التي تواجهها مع دول أخرى كإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وغيرها من الدول التي تتنافس على الضفر بالغنيمة الليبية، وبهذا الصدد التقى مسؤولو نحو 80 شركة فرنسية من بينها "توتال" النفطية و "لافارج" لصناعة الاسمنت و"ألسكوم" مع وزراء ومسؤولين ومديري شركات ليبيين، وتعتبر فرنسا من أكثر الدول الفاعلة في الأزمة الليبية ولديها مصالح خصوصا في الجنوب تعمل على تأمينها، ومع بداية عام 2017 وقعت شركة "توتال" ثلاث عقود جديدة مع ضخ استثمارات بقيمة 450 مليون دولار في حقول النفط.[2]

ج– مقارنة بين الاستثمارات الأمريكية والفرنسية في ليبيا.

هناك تنافس كبير بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في ليبيا للحصول على استثمارات جديدة خصوصا بعد الحرب الليبية سنة 2011، فعند مقارنة حجم الاستثمارات نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتفوق على فرنسا حيث وصلت قيمة الاستثمارات الأمريكية في ليبيا 908 مليون دولار سنة 2019، بينما الاستثمارات الفرنسية في ليبيا وصلت إلى 309 مليون أورو سنة 2019، وهذا ما يبين التفوق الأمريكي، غير أنه يبقى التنافس كبير بين الشركات الأمريكية والفرنسية للحصول على استثمارات لإعمار ليبيا وكذا في مجال النفط والغاز الذي يزيد من أطماع الدولتين لما يدره من أرباح كبيرة.

---

[1]- Ministère de l'économie, des finances et de la souveraineté industrielle et numérique, Direction générale du trésor, **Relation bilatérales avec la LIBYE,** sur : https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/LY/relations-bilaterales. (26-11-2022).

[2]– رمزي الزائري، **المصالح و المطامع الفرنسية في ليبيا**، بوابة إفريقيا الإخبارية ، في: https://www.afrigatenews.net/article/، (27–11–2022).

5- الاستثمارات الأمريكية والفرنسية في موريتانيا.

أ- الاستثمارات الأمريكية في موريتانيا:

وأكد تقرير حكومي أمريكي أن قطاع الطاقة في موريتانيا يوفر فرصة لزيادة الاستثمارات الأجنبية الأمريكية، حيث أعلنت شركة "كوسموس" المشتغلة في مجال الطاقة أنها ستزيد استثماراتها في موريتانيا بقيمة 300 مليون دولار لتسريع تطوير حقل الغاز السلحفاة الكبير/أحميم، كما أن جهود الحكومة الموريتانية في مواجهة تحديات الأمن الغذائي توفر فرصة للشركات الزراعية الأمريكية للاستثمار في موريتانيا، كما أكد التقرير أن السلطات الموريتانية تواصل تعديل القوانين والتشريعات لتسهيل الاستثمار الأجنبي بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، غير أن ذلك يبقى محدود .[1]

وفي إطار القمة الأمريكية الإفريقية 2022 وقع وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية "أوسمان مامودو كان" على اتفاقية بين تجمعات مزارعي بوكى وشركة "آفريكان للزراعة" الأمريكية من أجل تطوير الزراعة التجارية بمبلغ إستثماري أولي قدره 30 مليون دولار، على أن يصل خلال فترة التعاون بين الطرفين إلى 500 مليون دولار على طول ضفة النهر، حيث من المتوقع أن تصل المساحة الاجمالية للأراضي المستهدفة إلى 500 ألف هكتار[2]

وبلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في موريتانيا 96 مليون دولار سنة 2019 بزيادة قدرها 231% مقارنة بسنة 2018[3]، وتبقي قيمة هذه الاستثمارات ضعيفة جدا مقارنة بدول المغرب العربي.

ب- الاستثمارات الفرنسية في موريتانيا.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في موريتانيا ضعيفة جدا وحديثة فلم ترى النور إلا بعد سنة 1991 مع تبنى الدولة لإصلاحات اقتصادية واعتماد سياسة الخوصصة واقتصاد السوق، وانتعشت

---

[1]– **وكالة الأنباء الموريتانية**، تقرير أمريكي: قطاع الطاقة الموريتاني يوفر فرصة لزيادة الاستثمارات الأمريكية، 1أوت 2022.

[2]– موري ويب، **توقيع اتفاقية بين موريتانيا وشركة "آفريكان للزراعة" الأمريكية لتطوير الزراعة التجارية**، في: https://mauriweb.info/ar/node/3956، (28-11-2022).

[3]- United States of American, **Office of the United States Trade Representative, Mauritania, op.cit.**

الاستثمارات الأجنبية مع الاكتشافات النفطية الأولى سنة 2001 التي جذبت المستثمرين، خصوصا فرنسا التي تعد المستثمر الأقدم والأهم في موريتانيا وتستثمر في الموارد الطبيعية، قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، مع تسجيل حضور كبير للشركات الفرنسية مقارنة بالدول الأخرى، ومن أهم الشركات نجد شركة "توتال" Total،" سوسيتي جنرال"Société général ، "بي أن بي باري با BNP Paribas.[1]

ويوجد في موريتانيا حوالي 50 شركة فرنسية توفر أكثر من 2000 منصب شغل دائم ومؤقت، وأكبر استثمار هو لشركة "ميريديوم" Méridiam المختصة في منشآت النقل الوجستيكي، وقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية الفرنسية في موريتانيا إلى 300 مليون أورو سنة 2018.[2]

ج– مقارنة بين الاستثمارات الأمريكية والفرنسية في موريتانيا.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في موريتانيا ضعيفة جدا إذا ما تم مقارنتها بدول المغرب العربي، ومع الاكتشافات النفطية الأخيرة وجهود الحكومة الموريتانية في تحسين مناخ الاستثمار وتبني قوانين مشجعة للاستثمار بدأت تستقطب المستثمرين الأجانب خصوصا الصين التي أصبحت تنافس فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقارنة بين الاستثمارات الفرنسية والأمريكية نجد أن فرنسا تتفوق عليها بحكم وجودها التاريخي في موريتانيا بما أنها مستعمرة فرنسية سابقة.

[1]- Conférence des Nations Unis sur le commerce et le développement, **Examen de la politique d'investissement de la Mauritanie,** New York, 2009, p p. 6-11.
[2]- Ministère de l'économie, des finances et de la souveraineté industrielle et numérique, **relation économique entre la France et la Mauritanie,** sur : https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/MR/france-mauritanie-echanges-commerciaux#:.(30-11-22022).

المطلب الثالث: التنافس في مجال الطاقة.

تلعب الطاقة دورا محوريا في عملية التنمية وتحريك الاقتصاد العالمي إذ تتيح إمكانية القيام بالاستثمارات والابتكارات والصناعات الجديدة التي تعد المحرك الأساسي لخلق الوظائف والنمو الشامل ،فالطاقة إذا "هي المحركة للآلات والتكنولوجيا، أي بطريقة جد بسيطة هي التي تشغل الآلات التي نستخدمها في الحياة اليومية والتي تقوم بالأعمال الشاقة بدلنا"[1].

وتنقسم الطاقة إلى طاقات متجددة وغير متجددة، ونحن في دراستنا نركز على الطاقة الغير متجددة المتمثلة في البترول والغاز الطبيعي، اللذين يشكلان أهمية جيواقصادية كبيرة على الساحة الدولية،ومنطقة المغرب العربي تشكل رهانا كبيرا لفرنسا والولايات المتحدة الامريكية لتأمين إمداداتهما والحصول على استثمارات جديدة، وسنركز في دراستنا على الجزائر وليبيا كونهما الدولتين الطاقويتين الأكثر أهمية في المنطقة المغاربية.

1- الاستراتيجية الطاقوية الأمريكية في منطقة المغرب العربي.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر مستهلكي للطاقة في العالم، حيث تسجل إكتفاء ذاتيا في مواد الغاز الطبيعي والفحم ، إلا أنها تعاني من فجوة كبيرة فيما يخص النفط، حيث تستهلك حوالي 20 مليون برميل يوميا أي 25% من الاستهلاك العالمي، ويستوجب عليها استيراد أكثر من نصف هذه الكمية، أربع دول هي المصدر الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للخام والمواد المكررة والتي تمثل حوالي 60% من الواردات الأمريكية وهي: كندا 24%، المكسيك 11%، السعودية 10%، فينيزويلا 8% [2]. وأنتجت سنة 2021 حوالي 11 مليون برميل يوميا واستوردت 8.47 مليون برميل يوميا بينما صدرت 8.63 مليون برميل يوميا حسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية متوجسة من تحقيق أمنها الطاقوي، التقرير الأسود الذي قدمه "ديك تشيني" عن الوضع الطاقوي لها والذي أكد فيه أن استمرارها في هذا النهج سيضطرها إلى استيراد أكثر من ثلثي حاجاتها والتي ستبلغ حوالي 19.8 مليون برميل بحدود 2025.

---

[1]– محمد كريم خيدر، **الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3،(2014)، ص. 63.

[2]– محمد كريم خيدر، **المرجع نفسه**، ص. 88.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ثاني مستهلك للطاقة في العالم بعد الصين سنة 2019 ب 16.2% من الاستهلاك العالمي، وحسب تقرير ل بريتش بتروليوم BP فإنه سنة 2019 مثلت الطاقة الأحفورية التقليدية 91.5% من إستهلاكها وإنتاجها من الطاقة، حيث احتلت المرتبة الأولى في إنتاج البترول ب18 % من الإنتاج العالمي سنة 2019 و23 % من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي خاصة الغاز الصخري، فمع أزمة كورونا التي أدت إلى ركود اقتصادي كبير شهدت أسعار النفط انخفاضا قياسيا وصل إلى أقل من 20 دولار للبرميل، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على انتاج الغاز الصخري الذي تجاوز حجم إنتاجها من البترول، ففترة حكم الرئيس "دونالد ترامب" شهدت اعتمادا كبيرا على إنتاج الغاز الصخري والفحم رغم تداعياته السلبية على المناخ أين انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من قمة باريس للمناخ[1].

إن المنظور الأمريكي للأمن الطاقوي هو منظور شامل ذو أبعاد اقتصادية واستراتيجية، فمن جهة تعمل على توفير مصادر النفط عبر العالم، ومن جهة أخرى تعمل على تأمين الإمدادات النفطية من التهديدات الأمنية والمخاطر المختلفة ، كما تعمل على الحفاظ على استقرار الأسعار حتى لا يتأثر اقتصادها بارتفاعها في الأسواق العالمية، فضلا عن اهتمامها بالبعد الاستراتيجي للنفط وسعيها الدائم للوصول لمصادر النفط عبر العالم للسيطرة عليها.[2]

وبالنسبة لاستراتيجيتها الطاقوية تجاه منطقة المغرب العربي فهي لا تعتمد كثيرا عليها مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط، فأهم إمداداتها من النفط تأتي من كندا(2.2 مليون برميل يوميا)، المكسيك(1.6 مليون برميل يوميا)، السعودية(1.6 مليون برميل يوميا)، وفي السنوات الأخيرة مع عدم الاستقرار الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط تعمل الولايات المتحدة على تنويع إمداداتها بالتوجه نحو القارة الإفريقية بالتركيز على ثلاث مناطق فيها: شرق إفريقيا، جنوب إفريقيا و شمال إفريقيا(الجزائر وليبيا)[3]، حيث يمثل نفط الجزائر وليبيا أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فتكلفة إنتاجه في هاتين الدولتين

---

[1]- **Plum énergie**, La politique Américain sur l'énergie, sur : https://plum.fr/blog/actu-innovation/aux-etats-unis-la-montee-en-puissance-des-energies-renouvelables/, (04-12-2022).

[2]– نوح غريب، عمر عبار،" مستقبل النفط الإفريقي ضمن معادلة الأمن الطاقوي الأمريكي"، **مجلة القانون العام الجزائري والمقارن**، المجلد السابع، العدد 02، (نوفمبر 2021)، ص ص. 403–424.

[3]- Jean-Frédéric Légaré-Tremblay," Le pétrole au banc des accusés : Revirement dans la politique énergétique américaine", **Observatoire des Amériques**, N°24, Québec, (juin 2006), p.8.

منخفض جدا مقارنة بالمناطق الأخرى كالشرق الأوسط فهو الأقل تكلفة في العالم وتنتج نفط خام خفيف وهو من أجود أنواع البترول في العالم، كما تتوفر المنطقة على احتياطات كبيرة غير مستغلة ما يشكل فرص استثمارية كبيرة للشركات الأمريكية [1]

أ- الجزائر:

تمثل الطاقة خصوصا النفط شريان الاقتصاد الجزائري ويمثل حوالي 98 % من صادراتها ما يجعله موردا حيويا واستراتيجيا يضمن حوالي 75% من مداخيل الدولة، وتمثل الجزائر حوالي70% من إنتاج الغاز في القارة الإفريقية، كما تحتل المرتبة التاسعة عالميا من بين منتجي الغاز الطبيعي والمرتبة الخامسة من حيث المصدرين[2]

جدول رقم 20 يمثل إنتاج واحتياطي الجزائر من البترول والغاز.

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام/مليار برميل	1220	1220	1220	1220	1220
الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي/ مليار متر مكعب	4504	4504	4504	4504	4504
إنتاج النفط الخام/ ألف برميل	1020.3	993.0	970.0	954.2	838.5
إنتاج الغاز الطبيعي/ مليار متر مكعب	95.0	96.6	97.5	90.0	84.8

[1] - Gawdat Bahgat," La stratégie énergétique des Etats-Unis dans le nord d'Afrique" , tendance économique, **Center for Middle Eastern Studies**, Indiana, (Automne 2006), p. 70.
[2]- Souhila Cherfi," l'Avenir énergétique de l'Algérie : Quelles seront les perspectives de consommation, de production et d'exportation du pétrole et du gaz à l'horizon 2020-2030"**,** **les cahier du CREAD**, n° 96, (2011), p p. 27-28.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2021، الكويت،(2021)، ص ص.8-23.

من خلال الجدول نلاحظ تطور انتاج الجزائر من البترول والغاز الذي عرف تراجع فيما يخص البترول بسبب أزمة كورونا ونقص الطلب وانهيار أسعار النفط، ليعود الإنتاج للصعود سنة 2021 و2022 مع ارتفاع أسعار النفط بفعل الأزمة الأوكرانية حيث وصل الإنتاج سنة 2021 إلى حوالي 908 ألف برميل يوميا ليصل سنة 2022 إلى 1.040 مليون برميل يوميا وهذا أقل من حصتها المقررة بموجب إتفاق أوبك+ البالغة 1.057 مليون برميل يوميا، أما مستويات إنتاج الغاز فلم تعرف تذبذبا كبيرا فقد عرف انخفاضا سنة 2019 و 2020 بفعل أزمة كورونا أين انخفض حتى 84.8 مليار متر مكعب سنة 2020، ليعود للارتفاع سنة 2021 ليصل إلى 100.8 مليار متر مكعب، ليرتفع سنة 2022 لقرابة 102 مليار متر مكعب[1] مع تزايد الطلب الأوروبي على الغاز الجزائري بفعل الأزمة الأوكرانية وانقطاع إمدادات الغاز الروسي، حيث تصدر الجزائر نصف إنتاجها من الغاز والنصف الآخر موجه للاستهلاك الداخلي المتزايد.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم المستثمرين في قطاع المحروقات في الجزائر، ولها الفضل في العديد من الاكتشافات النفطية خصوصا في فترة التسعينات بالشراكة مع شركة سوناطراك الجزائرية ومن أهم هذه الشركات نجد: أناداركو Anadarko، أركو Arco ، أموكو Amoco ، وتعد شركة أناداركو من أهم الشركات النفطية في الجزائر فيما يخص الاكتشافات والاستغلال منذ توقيعها أول عقد سنة 1989، حيث تمكنت من تحقيق 12 إكتشاف جديد من سنة 1993إلى 1998، وبلغت مساهمة الشركات النفطية الأمريكية في تطوير حقول النفط نسبة 20% خلال هذه الفترة.[2]

كما حصلت شركة" شل" Shell سنة 2006 على عقد لحفر سبعة آبار من البترول بقيمة 60 مليون دولار، وتعد شركة هاليبورتن Halliburton من أهم الشركات التي تقدم خدمات البترول في حوض حاسي مسعود، وفيما يخص الغاز هناك حضور للشركات الأمريكية مثل شركة "سوبرا إنيرجي" Sompra

[1]– **وكالة الأنباء الجزائرية**، الرئيس تبون: الجزائر تطمح لمضاعفة الغاز الموجه للتصدير، 13 ديسمبر 2022.

[2]- Omar Khelif, "La réforme du secteur des hydrocarbures en Algérie, ajustement libéral ou changement de logique économique"**, Open Edition Books**, Paris, (2001), p. 235.

Energy، أوكسيدونتال إنيرجي Occidental Energy، كما حصلت شركة "كيلوغ"Kellog على عقد لبناء محطة جديدة في سكيكدة لتمييع الغاز الطبيعي GNL سنة 2005.[1]

وفي السنوات الأخيرة تضاعفت الاستثمارات الأمريكية في مجال المحروقات، حيث وقعت سنة 2019 الشركة الأمريكية لإنتاج معدات الحفر "Bear Manufacturing" مع شركة طاسيلي Tassili spa لتنقيب البترول على عقد لإنشاء مصنع لصناعة معدات التنقيب والحفر في حاسي مسعود والذي سيسمح في المستقبل بالتخلي عن استيرادها وانتاجها محليا[2]، وفي لقاء جمع وزير الطاقة والمناجم الجزائري" محمد عرقاب" بسفيرة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر "إليزابيت مور أوبين " سنة 2022 دعا فيها الشركات الأمريكية للاستثمار والمشاركة في المناقصات التي تطلقها الوزارة خصوصا مع الاكتشافات النفطية الجديدة والاستفادة من الامتيازات والتسهيلات التي جاء بها قانون المحروقات الجديدة وكذا قانون الاستثمار الجديد الذي يشجع على الاستثمار الأجنبي وقدم تسهيلات لجذب الاستثمارات،وفي هذا الصدد وقعت شركة سوناطراك عقدا للشراكة مع كل من شركة أكسيدونتال Occidental وتوتال إنيرجي Total Energies الفرنسية وشركة إيني ENI الايطالية بقيمة 4 مليار دولار وهذا لإنتاج وتطوير حوض بركين لإنتاج مليار برميل من النفط واستخدام تقنية إيطالية 3D لأول مرة في الجزائر وكذا حفر 100 بئر بترول جديد وتهيئة 40 بئر مستغل سابقا، وتمثل الاستثمارات الأمريكية 28% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.[3]

وتعد الجزائر ثاني مزود للولايات المتحدة الأمريكية من النفط في إفريقيا بعد نيجيريا، حيث بلغت قيمة وارداتها من الجزائر سنة 2016 إلى 3.37 مليون دولار من النفط، وبلغ مجموع إمدادات الجزائر للولايات المتحدة من المواد الطاقوية سنة 2018 نحو 64 مليون برميل وانخفض سنة 2019 ليصل إلى 28 مليون برميل، أما سنة 2020 وبفعل أزمة كورونا تقلصت الصادرات النفطية إلى 5 مليون برميل بسبب تدني أسعار النفط وطفرة الغاز الصخري الأمريكي، وقد سجلت سنة 2007 أعلى مستوى لها

[1] -Kassim Bouhou, **Op.cit,** p p. 15-16.
[2]- **Algérie ECO,** Un accord algéro-américain pour la création d'une usine de fabrication d'équipements de forage, sur : https://www.algerie-eco.com/2019/06/22/, (1-12-2022).
[3]- **Ambassade des Etats-Unis en Algérie,** Occidental signe un accord de partage de production de 4 milliards de dollars avec Sonatrach et d'autre société, 21 juillet 2022.

لتصل إلى 244 مليون برميل، وتمثل صادرات الجزائر نحو 2.26 بالمئة مما تستورده أمريكا من دول الأوبك .[1]

ب–ليبيا:

يعتبر قطاع النفط أهم قطاع في الاقتصاد الليبي، حيث أنه يمثل المصدر الرئيسي للدخل إضافة إلى كونه يمثل أعلى نسبة في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي الليبي، وتم اكتشاف النفط في ليبيا سنة 1959 على يد الإيطالي " أرديتو ديسيو" وبدأ استغلاله وتصديره سنة 1962، وتمثل احتياطاتها من النفط 3.8 % من الاحتياط العالمي، وهو أكبر احتياط في إفريقيا. [2]

جدول رقم 21 يمثل انتاج و احتياطي ليبيا من البترول والغاز.

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام/مليار برميل	48.36	48.36	48.36	48.36	48.36
الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي/ مليار متر مكعب	1505	1505	1505	1505	1505
إنتاج النفط الخام/ ألف برميل في اليوم	389.0	811.0	951.0	1096.6	389.3
انتاج الغاز الطبيعي/ مليار متر مكعب	15.6	14.3	13.9	14.2	13.0

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2021، الكويت، (2021)، ص ص.8–23.

[1]– وسام كوداش، تطور ملحوظ لصادرات الجزائر نحو الولايات المتحدة، **الاخبارية**، في:https://elikhbaria.dz/، (29–12–2022).

[2]– المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، **واقع النفط الليبي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره**، (أغسطس 2016)، ص. 1.

من الجدول نلاحظ أن ليبيا تتوفر على احتياط كبير من البترول مقارنة بالغاز الطبيعي وإنتاجها عرف تذبذبا بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه منذ 2011 وتوقف حقول الإنتاج شرق البلاد التي تصدر ما يقارب مليون برميل من النفط، وارتفع إنتاجها من النفط سنة 2019 تزامنا مع استئناف الإنتاج والتصدير غير أن أزمة كورونا وتأثر الأسعار ونقص الطلب العالمي أدى إلى تراجع الإنتاج، ومع سنة 2022 وتزايد الطلب على النفط والغاز بسبب الأزمة الأوكرانية، ارتفع الإنتاج ليصل إلى نحو 1.3 مليون برميل يوميا[1]، ويمتاز النفط الليبي بغزارة الآبار المستخرج منها، وقربه من موانئ التصدير، كما يصنف بقلة كثافته وعدم احتوائه على نسب كبريت عالية[2].

وفيما يخص الاستراتيجية النفطية الأمريكية في ليبيا فقد كانت من أول البلدان إستثمارا في النفط الليبي بعد بداية استغلاله سنة 1962، حيث حصل الشركات الأمريكية على حصص معتبرة من سوق النفط الليبي وأهم الشركات المستثمرة نجد شركة أوكسيدنتال Occidental التي بدأت العمل سنة 1995 وشركة إكسون موبيل Exxon Mobil ، وشركة هاليبرتونHalliberton ، غير أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وفرض حضر إقتصادي على ليبيا بسبب أزمة لوكربي دفع الشركات الأمريكية إلى مغادرة ليبيا منذ سنة 1986 بقرار من الرئيس ريغان، وبعد رفع العقوبات الاقتصادية على ليبيا سنة 2003 تقربت من الشركات الأمريكية لحثها على العودة وتقديمها تسهيلات وامتيازات خصوصا بعد استجابتها للمطالب الأمريكية بدفع تعويضات لضحايا عائلات الإنفجار ومحاكمة المتهمين في الضلوع في العملية إضافة إلى تخليها عن برنامجها النووي، كما أنها تخشى أن يكون مصيرها مثل العراق لذا عملت على التقرب من الادارة الامريكية لسحبها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، حيث عادت الشركات النفطية إلى مواقعها السابقة كما حصلت شركات جديدة على استثمارات مهمة على غرار: شفرون Chevron، أميرادا هاس Amerada Hess، كونوكو فيليبس Conoco Philips، وغيرها من الشركات.[3]

[1]– ليبيا. ارتفاع انتاج النفط إلى مليون و25 ألف برميل يوميا، في: https://www.aa.com.tr/، 26–07–2022.

[2]– أنور عمر أبو شينة، ليلى الأبيض، "النفط الليبي دراسة جغرافية،" **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 19، (سبتمبر 2019)، ص. 1019.

[3]- Luise Martinez, "Libye : Les usages mafieux de la rente pétrolière"**, CAIRN.INFO** , N°125,(2012), p p. 23-42.

وبعد الحرب في ليبيا سنة 2011 والتدخل الأمريكي والدولي بقيادة حلف الناتو، والذي كان لأسباب تتعلق أساسا باستغلال النفط الليبي وإزاحة القذافي من السلطة، حيث شهد إنتاج النفط تقلبات حادة بسبب الهجمات المسلحة والإغلاق المتكرر للموانئ والحقول النفطية، وكلف إغلاق المنشآت النفطية ليبيا خسائر تصل لأكثر من 135 مليار دولار منذ عام 2014، كما أن "حفتر" تسبب في خسائر بقيمة 920 مليون دولار بسبب إغلاقه موانئ وحقول النفط في شرق ليبيا سنة 2018.[1]

وقد تأثرت الاستثمارات الأمريكية في النفط الليبي جراء مخلفات عدم الاستقرار الذي تعيشه ليبيا من غلق لحقول النفط والموانئ للتصدير، فالاستراتيجية الامريكية في ليبيا خلال تلك المرحلة من حكم أوباما ثم ترامب بنيت على الاهتمام أكثر بالاقتصاد وتأمين المصالح الأمريكية من النفط بعيدا عن التدخل العسكري المباشر مثلما حدث في العراق، وتعمل شركات الطاقة الأمريكية في ليبيا بمناطق واعدة تحتوي على خامات ذات جودة ، وذلك في الشرق والمنطقة الوسطى والجنوب الغربي والشرقي، وتتمتع هذه الشركات بحضور قوي رغم منافسة شديدة من شركات أوروبية وآسيوية، وبلغت واردات أمريكا من النفط الليبي سنة 2018 نحو 20.516 ألف برميل، وارتفع سنة 2019 ليصل إلى 23.092 ألف برميل ثم انخفضت واردات النفط سنة 2020 بسبب أزمة كورونا وانهيار الأسعار إضافة إلى الإغلاق الذي تسبب في تذبذب الصادرات، حيث لم تصدر إلى أمريكا سوى 3.118 ألف برميل، وفي سنة 2021 مع تحسن الوضع ارتفعت الواردات الأمريكية من النفط الليبي إلى 33.107 ألف برميل، وتحتل ليبيا المرتبة 13 من بين الدول المصدرة للنفط إلى أمريكا.[2]

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين تصدير النفط والغاز الطبيعي وكذا ضمان تأمين استثماراتها وذلك بمواجهة المخاطر التي تهددها خصوصا الحضور الروسي بفرقة "فاغنر" التي تتهمها بأنها المتسبب في توقيف تدفقات النفط الليبي، فهناك صراع جيواقتصادي على مسألة النفط مرتبط بالأزمة الأوكرانية وإ مدادات النفط فمن صالح روسيا تعطيل تدفق النفط الليبي لتعميق أزمة الدول الغربية خصوصا الأوروبية، وضمان ارتفاع الأسعار، وفي الجهة المقابلة تعمل أمريكا على إبعاد روسيا وتسوية

[1]– محمود محمد، **ما لا تعلمه عن ذهب ليبيا الأسود.. من يتحكم في النفط الليبي؟**، الجزيرة، في: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/12/30/، (30–111–2022).

[2]- World Population Review, **US oil imports by country,** sur: **https://worldpopulationreview.com/country-rankings/us-oil-imports-by-country,** (30-11-2022).

الخلاف السياسي بين الحكومتين المتصارعتين في الشرق والغرب، فليبيا أصبحت ميدان للصراع والتنافس على موارده النفطية وكل طرف يسعى لتأمين مصالحه بكل الطرق الممكنة.

2- الاستراتيجية الطاقوية الفرنسية في منطقة المغرب العربي.

تعتبر فرنسا دولة غير نفطية، حيث تعتمد في صناعاتها على استيراد البترول والغاز من دول مختلفة فإنتاجها من الطاقة يقتصر على الطاقة النووية والفحم، حيث وصلت نسبة إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية سنة 2020 إلى 75% من الكهرباء ما يعادل 1072 TWh(تيرا واط في الساعة) من مجموع 1423TWh تم إنتاجها سنة 2020 وتستخدم أساسا في توليد الطاقة الكهربائية، كما تعتمد على إنتاج الطاقات المتجددة (طاقة الرياح، الطاقة الكهرومائية، الطاقة الحيوية، الغاز الحيوي)، التي عرفت تطورا كبيرا منذ سنة 2000، وتمثل الطاقة النووية 40% من استهلاكها، ثم يليه البترول ب 28.1% ، الغاز الطبيعي 15.8%، الطاقات المتجددة 12.9%، الفحم 2.5%، وبلغت وارداتها من البترول 81.3 مليون طن سنة 2021.[1]

وتعمل فرنسا على تحقيق الإنتقال الطاقوي بالاعتماد على الطاقات المتجددة لتخفيض تكاليف استيراد البترول والغاز خصوصا مع الأزمة الأوكرانية حيث رفعت إنتاجها من الطاقة النووية، وبالمقارنة مع الدول الكبرى المستهلكة للطاقة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، ففرنسا مستهلك متواضع للمحروقات بالمقارنة مع هاتين الدولتين، حيث تستورد 99% من احتياجاتها بتكلفة حوالي 35 مليار أورو (9.4 مليار أورو للغاز الطبيعي، و 25.8 مليار أورو من البترول) سنة 2017.[2]

وتقوم الاستراتيجية الطاقوية الفرنسية والأوروبية حيث تتحرك فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي باعتبارها عضو فيها على ضمان تأمين الإمدادات من البترول والغاز بتنويع مصادر التموين بهاذين الموردين الحيويين خصوصا مع الأزمة الأوكرانية وتوقف الإمدادات الروسية التي تمثل أكثر من 25% من الإحتياجات الأوروبية والذي من الصعب تعويضه حتي خلال 30 سنة القادمة، فهذه المعضلة زادت من

[1]- Service des données et études statistiques, **Bilan énergétique de la France,** Chiffres clés de l'énergie édition 2021, sur : https://www.statistiques.developpement-durable.gouv.fr/edition-numerique/chiffres-cles-energie-2021/6-bilan-energetique-de-la-france#:~:text=La%20consommation%20primaire%20de%20la,d%C3%A9chets%20et%202%20%25%20de%20charbon., 02-12-2022).

[2]- Géraud Cazenave," La France face aux évolutions de la géostratégie des énergies fossiles"**,** **Revue Défense Nationale**, 69e session,(2020), p 08.

أزمة الطاقة في أوروبا مع ارتفاع الأسعار، ما ولد اضطرابات داخل الاتحاد، وجهود حثيثة لمواجهة هذه الأزمة بالتوجه نحو الخيار الأقرب وهو دول المغرب العربي (الجزائر وليبيا) بزيادة الطلب ورفع الواردات من هاتين الدولتين خصوصا الغاز الذي أصبح مطلوبا بقوة في أوروبا للتدفئة وتوليد الكهرباء.[1]

أ- الجزائر:

تربط فرنسا بالجزائر علاقات تاريخية مرتبطة بالاستعمار الذي دام 132 سنة، وهي من اكتشفت النفط في الصحراء الجزائرية، حيث بدأت عمليات التنقيب بعد الحرب العالمية الثانية 1945 وهذا إحساسا منها بأهمية هذا المورد في الثورة الصناعية وعملية بناء الاقتصاد الأوروبي المتهالك بعد الحرب، وكان أول إكتشاف في حوض حاسي مسعود سنة 1956، ولهذا عملت فرنسا على فصل الصحراء الجزائرية بمشروع ديغول وهذا ما رفضته جبهة التحرير الوطني، وبعد اتفاقيات إفيان التي أفضت إلى نيل الجزائر استقلالها السياسي سنة 1962، إلا أن مسألة السيادة على المحروقات لم تتحقق ومنحت الاتفاقيات الحق لفرنسا في استغلال البترول الجزائري من طرف شركاته وضمان إمداداتها ويكون التعامل بالفرنك الفرنسي.[2]

وفي سنة 1965 تم توقيع اتفاق التعاون البترولي والذي تم فيه مراجعة بنود اتفاقية إفيان وإعادة النظر في الامتيازات الكبيرة الممنوحة للشركات الفرنسية خصوصا مع إنشاء شركة سوناطراك سنة 1963، وسرعان ما تدهورت العلاقات بين الجزائر وفرنسا في مرحلة نهاية الستينات وبداية السبعينات، وقد دفعت علاقات التعاون ضريبة هذا الاختلاف وهذا ما أدى بالجانب الجزائري إلى إعادة الاستحواذ على مجمل الشركات الناشطة في قطاع المحروقات بموجب قانون تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971، وكان ذلك بمثابة نهاية للامتيازات الفرنسية فأصبح التعامل لا يتم عبر اتفاقيات ثنائية بين الدولتين وإنما عبر المؤسسات العاملة في المجال[3].

---

[1]- Phuc-Vinh Nguyen, « L'avenir énergétique de la France Quelle politique pour le nouveau quinquennat **?", Institue Jacques Delors**, N°280, Paris, (2022), p p. 11-12.

[2]- Mustapha Mkideche," Le secteur des hydrocarbures en Algérie (1958-2008) : problématiques, enjeux et stratégies"**, Paul hydrocarbures étude version finale**, (2009), p p. 5-6.

[3]– عميروش فتحي، **اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية**، أطروحة دكتوراه في القانون ، (جامعة بن يوسف بن جدة الجزائر1: كلية الحقوق، 2015–2016)، ص ص.56–58.

وتحتل الجزائر المرتبة الثانية في قائمة البلدان الإفريقية الشريكة في مجال التجارة مع فرنسا إذ تبلغ قيمة المبادلات بين الجزائر وفرنسا 8 مليار يورو عام 2021 وتمثل المحروقات نسبة 91% من الواردات الفرنسية حيث استوردت 4.8 مليون طن من البترول سنة 2017، وارتفع سنة 2019 إلى 5.7 مليون طن، لتنخفض سنة 2020 إلى 3.4 مليون طن بسبب أزمة كورونا، وفي 2021 وصلت إلى 3.9 مليون طن، ويمثل البترول الجزائري 11.6% من إجمالي واردات فرنسا من البترول سنة 2021 وهي أكبر نسبة من حيث الدول وتعتمد فرنسا أكثر على البترول الافريقي بنسبة 37.1%.[1]

وفيما يخص الغاز الطبيعي فالجزائر تحتل المرتبة الثالثة من بين الدول المزودة لها بالغاز بنسبة 8% بعد النرويج ب36%، ثم روسيا ب 17% وهذا في سنة 2020[2]، وتعتبر الجزائر من المزودين الرئيسيين لأوروبا بالغاز الطبيعي حوالي 12% من احتياجاتها عبر أنبوبين رئيسيين "ميد غاز" عبر إسبانيا الذي يعبر البحر الأبيض المتوسط، وأنبوب "ترانسميد" الذي يربطه بإيطاليا مرورا بتونس وتعمل على إنجاز خط أنبوب مباشر بين الجزائر وإيطاليا "غالستي" لتصدير الغاز والهيدروجين والأمونيا وحتى الطاقة الكهربائية إلى أوروبا، ورفعت الجزائر من صادراتها من الغاز إلى أوروبا سنة 2022 تزامنا مع الأزمة الأوكرانية وانقطاع الإمدادات الروسية من الغاز الذي تعتمد عليه معظم دول أوروبا خصوصا ألمانيا، وهذا ما جعل قادة الاتحاد الأوروبي يكثفون من الزيارات إلى الجزائر للتوصل لاتفاقات زيادة تدفقات الغاز ومنها زيارة الرئيس الفرنسي "إمانويل ماكرون " ورئيسة الوزراء الإيطالية " جورجيا ميلوني" ووصلت صادرات الغاز نحو أوروبا إلى 44 مليار متر مكعب سنة 2022، ويتوقع زيادة صادراتها الإجمالية من 53 مليار متر مكعب إلى 100 مليار متر مكعب حسب ما صرح به الرئيس عبد المجيد تبون.[3]

---

[1]- INSEE, **Provenances du pétrole brut importé en France,**
sur :https://www.insee.fr/fr/statistiques/2119697, (10/05/2022).

[2]- Service des données et études statistiques, **Bilan énergétique de la France,** Importation de gaz naturel par pays d'origine, sur : https://www.statistiques.developpement-durable.gouv.fr/edition-numerique/chiffres-cles-energie-2021/14-gaz-naturel#:~:text=Importations%20de%20gaz%20naturel%20par%20pays%20d'origine&text=La%20Norv%C3%A8ge%20demeure%20le%20principal,et%20le%20Qatar%20(2%20%25).

[3]– الميادين، **الجزائر تحقق رقما قياسيا في صادرات الغاز الطبيعي خلال 2022،**

في:

https://www.almayadeen.net/news/economic/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A

،(17 أفريل 2022).

وبالنسبة لاستثمارات الشركات الفرنسية في المحروقات في الجزائر فقد كان لها حضور قوي قبيل تأميم المحروقات حيث كانت فرنسا تمتلك السلطة الحقيقية في إدارة هذه الثروة عبر الشركة الفرنسية لأبحاث واستغلال البترول في الجزائر (SN REPAL)، إضافة إلى شركة توتال إنيرجي TOLAL ENERGIE وشركة" إلف" ELF وبعد التأميم فتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر خصوصا الأمريكية وهذا ما أنهى الهيمنة الفرنسية على استغلال النفط الجزائري، وبعد صدور العديد من القوانين التي تنظم نشاطات المحروقات عملت من خلالها على تنويع المستثمرين[1]

وتعتبر شركة توتال إنيرجي حاليا من أهم الشركات الفرنسية التي تشتغل في قطاع المحروقات من خلال عدة خدمات تشمل الاستكشاف والتصنيع مع مشاريع الغاز في محيط تين فوي، تابانكورت، تيميمون وأهنات بالشراكة مع سوناطراك، وفي سنة 2007 حصلت على شراكة مع سوناطراك لبناء مجمع ضخم للبتروكمياء في أرزيو وفي سنة 2022 على عقد مع سوناطراك إضافة لشركة " أوكسيدنتال" الأمريكية و"إيني" الإيطالية بقيمة 4 مليار دولار لإنتاج مليار برميل من النفط في حوض بركين.[2]

ب–ليبيا:

يشكل البترول الليبي أهمية استراتيجية بالنسبة لأوروبا بوجه عام ولفرنسا بوجه خاص هذا نظرا للقرب الجغرافي حوالي 320 كلم بين الضفتين، حيث تصدر 85% من نفطها إلى أوروبا حيث تحصل إيطاليا على 28%، وفرنسا على 15% وهذا سنة 2010 قبل بداية الحرب أين كان إنتاجها يصل إلى 1.6 مليون برميل يوميا، وفي وقت القذافي كانت تستحوذ على البترول مجموعة من الشركات الكبرى أهمها إيني ENI الإيطالية و توتال TOTAL الفرنسية، والشركات الأمريكية والبريطانية، ويمثل التواجد الأوروبي فيها 32% لإيطاليا، 13.4% لألمانيا و10% لفرنسا، فهناك منافسة كبيرة للحصول على استثمارات خصوصا مع إيطاليا التي تملك النفوذ الأكبر بحكم أنها مستعمرة سابقة لها والشركات الفرنسية والأمريكية.[3]

---

[1]– **الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات**، تطور القوانين المتعلقة بالمحروقات في الجزائر منذ الاستقلال، في:https://www.alnaft.dz/ar/687/evolution-depuis-lindependance-ar، (30-12-2022).

[2]- **TotalEnergies Algérie,** sur : **https://dz.totalenergies.com/fr/propos/totalenergies-en-algerie,** (30-12-2022).

[3]- Perspective Monde, **Les convoitises autour du pétrole libyen,** Ecole de politique appliquée, Université de Sherbrooke, Québec, Canada, (29 novembre 2011).

وتعتبر فرنسا من أهم الفواعل الدولية في المشهد الليبي منذ بداية الحرب فيها سنة 2011 ضد نظام القذافي، حيث كانت من الدول التي قادت عمليات التدخل التي شنها حلف الناتو وهذا راجع لتحقيق أهداف استراتيجية متعلقة أساسا بالمصالح الاقتصادية والرغبة في السيطرة على النفط الليبي وثرواتها حيث سبق ذلك تقارب كبير بين فرنسا وليبيا في فترة الرئيس ساركوزي والذي اتهم بتمويل حملته الانتخابية من طرف القذافي، فالرهانات والفرص التي توفرها ليبيا باحتياطاتها الضخمة من البترول ساهمت في لعبها دور رئيسي في المشهد الليبي والتنافس مع القوى الأخرى كإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا للحصول على استثمارات وتعزيز تواجدها في الميدان، فليبيا من أهم مموني فرنسا من البترول 9.9% من وارداتها الإجمالية سنة 2021 حيث جاءت في المرتبة الثالثة بعد الجزائر ونيجيريا، ف99%من الصادرات الليبية إلى فرنسا عبارة عن نفط.

كما تحوز أيضا على استثمارات مهمة في قطاعي النفط والغاز، حيث تستحوذ شركة توتال على حقوق التنقيب عن النفط على 75%من حقل الجرف، 30% من حقل الشرارة، 24% من حقل قاع مرزوق، 16% من حقل الواحة، كما حصلت على 16.33% من شركة الواحة وهي أهم شركة نفطية في ليبيا.[1]

3- مقارنة بين الاستراتيجية الطاقوية الأمريكية والفرنسية في المغرب العربي.

بعد عرضنا للاستراتيجية الطاقوية لكل من فرنسا وأمريكا في المغرب العربي، ودراسة استثمارات الشركات في كل من الجزائر وليبيا فنجد هناك تفوق وسيطرة للولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطاقة فهي أكبر دولة نفطية في العالم سواء في الإنتاج أو الاستهلاك بينما فرنسا تعاني من تبعية كبيرة لقطاع المحروقات حيث تعتمد على الواردات النفطية بنسبة كبيرة، وفيما يخص الاستثمارات فنجد تفوق الشركات الأمريكية العملاقة في مجال النفط خصوصا في الجزائر التي تعتبر أول مستثمر أجنبي فيما يخص المحروقات، أما في ليبيا فهناك تنافس كبير بين الدولتين خصوصا مع ما تشهده ليبيا من استقطاب وصراع للظفر بمشاريع جديدة، فالتنافس الفرنسي الأمريكي يظهر جليا في مجال الطاقة خصوصا البترول، ومحاولة كل دولة تأمين إمداداتها من الطاقة خصوصا بالنسبة لفرنسا التي تعاني من تبعية، فمنطقة المغرب العربي

[1]- عصام عبد الشافي، **خريطة الأهداف والمصالح ..ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟**، "العربي الجديد"، في: https://www.alaraby.co.uk/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-، (30-12-2022).

تشكل رهانا حقيقيا لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بفضل احتياطاتها الكبيرة خصوصا ليبيا التي لها أكبر احتياط من البترول غير المستغل في إفريقيا، ما يجعل المنطقة مسرحا للتنافس بين القوتين لتأمين مصلحهما.

خلاصة الفصل.

إن أهم ما توصلنا إليه في هذا الفصل هو بروز التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ومعها أوروبا بوجه عام على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، وهذا بعدما كان يسودها التوافق وترك منطقة المغرب العربي تحت السيطرة الفرنسية والمساهمة في مواجهة الخطر الشيوعي، وبعد زوال هذا الخطر وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم الذي أصبح ذو قطب أحادي، وبالمقابل ازدادت الوحدة الأوروبية من قوتها بعد إعلان قيام الاتحاد الأوروبي سنة 1992 والوحدة النقدية سنة 2002 باعتماد الأورو، هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تستشعر تنامي النفوذ والقوة الاقتصادية الأوروبية في منطقة المغرب العربي عبر إطلاقها لمشاريع للشراكة الاقتصادية مع دول المنطقة والحصول على امتيازات كبيرة ما دفع الولايات المتحدة إلى منافسة هذا النفوذ الأوروبي عبر مشروع إزنستانت الاقتصادي ثم مشاريع الشراكة مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإطلاق هذه المشاريع بين الطرفين يعبر عن تنافس اقتصادي حقيقي حول المصالح في المنطقة.

وتتجلي مظاهر التنافس الاقتصادي الفرنسي الأمريكي في حجم المبادلات التجارية التي تتم بين كل دولة مع دول المغرب العربي والتي نجد فيها تفوق فرنسا وهذا راجع لما يربطها مع دول المغرب العربي من علاقات تاريخية وقربها الجغرافي مما يسهل المبادلات بين الضفتين، أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية فهناك منافسة كبيرة بين الدولتين للظفر باستثمارات جديدة، فرغم الاسبقية الفرنسية وحصولها على امتيازات كبيرة وتموقعها في السوق المغاربية إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت منافستها ومزاحمتها، حيث تتفوق عليها فيما يخص الإستثمارات في مجال المحروقات في الجزائر وليبيا وتعمل على تنويع استثماراتها في المجالات الاقتصادية الأخرى التي تعرف تفوق فرنسا فيها.

ومن أهم مظاهر هذا التنافس الاقتصادي هو مجال الطاقة خصوصا البترول والغاز، الذي يشكل رهانا جيواقتصاديا كبيرا لكلا الدولتين، نظرا لأهميته الحيوية، فالتنافس للتزود بهذا المورد يظهر جليا في الجزائر وليبيا وبشكل أقل في موريتانيا مؤخرا عبر التنافس بين الشركات الفرنسية والأمريكية للضفر بعقود

للاستغلال، فالمنطقة غنية بالنفط وتحوز على احتياطات مهمة، والصراع الحاصل في ليبيا خير دليل على أهمتها، وتتفوق الولايات المتحدة الأمريكية على فرنسا في مجال الطاقة كونها أصلا دولة طاقوية وهي الأولى في العالم ورغم ذلك فالحضور الفرنسي يبقى كبيرا ومنافسا لأمريكا.

الفصل الثالث

التنافس الأمني الفرنسي–الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة

شهدت منطقة المغرب العربي تنافسا أمنيا كبيرا بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة نظرا لأهميتها الجيوسياسية، حيث تعددت المشاريع والاستراتيجيات الأمنية الموجهة إلى المنطقة التي تهدف في الأساس لحماية مصالح الدولتين في المنطقة، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 برزت تهديدات أمنية جديدة خصوصا انتشار الإرهاب وتحدي الهجرة غير الشرعية ما جعل درجة الاهتمام بالمنطقة تزداد وعملت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على تنبني استراتيجية أمنية لمواجهة هذه التهديدات والأزمات الأمنية التي شهدتها المنطقة، وتخللت هذه الاستراتيجيات جوانب من التنافس وأخرى من التعاون في سبيل السيطرة والتحكم في المنطقة.

وسنتناول في هذا الفصل التنافس الأمني الفرنسي الأمريكي في ثلاث مباحث كل مبحث مقسم إلى ثلاث مطالب، المبحث الأول ندرس فيه الاستراتيجية الأمنية الفرنسية، أما المبحث الثاني فخصصناه للاستراتيجية الأمنية الأمريكية، بينما المبحث الثالث سنتناول فيه الأزمات الأمنية في منطقة المغرب العربي وتعامل كل من فرنسا والولايات المتحدة مع هذه الأزمات.

المبحث الأول: الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة المغرب العربي.

تشكل منطقة المغرب العربي أهمية جيواستراتيجية بالنسبة لفرنسا، فالقرب الجغرافي والانتماء المشترك للفضاء المتوسطي فضلا عن الروابط التاريخية بالمنطقة المرتبطة بالاستعمار جعل فرنسا تنظر للمنطقة كفضاء حيوي لها، وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة يضمن تحقيقه في فرنسا وأوروبا عموما ولهذا عملت فرنسا على تبني استراتيجية أمنية خاصة بالمنطقة بفرض تواجدها المستمر عبر مجموعة من المبادرات والمشاريع الأمنية لمواجهة التهديدات التي تعرفها المنطقة المغاربية خصوصا الإرهاب والهجرة الغير الشرعية اللذان يشكلان تحدي كبير بالنسبة لفرنسا.

المطلب الأول: مضمون الاستراتيجية الأمنية الفرنسية.

عرفت الاستراتيجية الأمنية الفرنسية بعد الحرب الباردة تغيرات كبيرة واكبت التحولات التي شهدها العالم ومنها زوال الخطر الشيوعي وانهيار جدار برلين وتوحيد الألمانيتين، حيث كان التوجه الفرنسي منصبا على عملية البناء الأوروبي بإعلان قيام الاتحاد الأوروبي سنة 1992 والعمل على بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة، بالمقابل شهد العالم تحولا في بنيته بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية في قيادته ،وللتكيف مع هذه التحولات أصدرت فرنسا الكتاب الأبيض للدفاع Le Livre Blanc sur la Défense سنة 1994 والذي يتناول المضمون الاستراتيجي الذي يشهده العالم والمخاطر والتهديدات إضافة إلى أهداف سياسة الدفاع واستراتيجيات وقدرات الجيش الفرنسي.

وتتمثل أهداف سياسة الدفاع في: – حماية المصالح الوطنية، الدفاع عن ما وراء البحار الفرنسية l'outre–mer français(الأراضي الفرنسية خارج القارة الأوروبية)، – التخطيط الشامل للدفاع.

أما أولويات الدفاع الفرنسية فتكمن في الحفاظ على أمن الحدود الأوروبية خصوصا أوروبا الشرقية ومنطقة البلقان، ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل إضافة لمواجهة التهديدات الجديدة الغير عسكرية المتمثلة في الإرهاب، التطرف الديني والوطني وتجارة المخدرات، ولمواجهة هذه التهديدات والمخاطر تعمل فرنسا على بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة والعمل مع منظمة الأمم المتحدة في جهود

نشر السلام في العالم، ومواصلة التعاون الثنائي والاتفاقيات العسكرية مع الدول خصوصا في إفريقيا للحفاظ على مصالحها[1].

يشكل الإقليم المتوسطي أحد أهم المحددات التي تحكم الاستراتيجية الأمنية الفرنسية والذي يحتل فيه المغرب العربي موقعا استراتيجيا متميزا وعمق استراتيجي هام بالنسبة للمسائل والقضايا الأمنية الأورومتوسطية نظرا للتناقضات الموجودة بين الضفتين الشمالية والجنوبية (شمال متقدم ومتطور وجنوب متخلف)، وانتشار العديد من التهديدات (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، المخدرات)، والتي أصبحت تهدد أمن الضفة الشمالية وخاصة فرنسا، واعتمدت الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في مواجهتها لهذه التهديدات على مقاربة الأمن اللين أكثر من اعتمادها على الوسائل العسكرية نظرا لطبيعة هذه التهديدات، مع استثناء تدخلها العسكري في ليبيا سنة 2011[2].

تناول الكتاب الأبيض للدفاع والأمن الوطني لسنة 2008 الذي تضمن الاستراتيجية الأمنية الفرنسية والتهديدات الأمنية التي يواجهها، وتم الاشارة إلى منطقة المغرب العربي التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا(التاريخ، الجالية المغاربية، اللغة، الطاقة، التعاون الاقتصادي)، ولجنوب أوروبا عموما. وتعرف منطقة المغرب العربي تحولات كبيرة منها ما هو إيجابي كالتحول الديمغرافي، القدرات الاقتصادية، التعاون بين ضفتي المتوسط، وتخلى ليبيا عن برنامج أسلحة الدمار الشامل، وما هو سلبي ويشكل قلقا وتهديدا لأمن فرنسا وتتمثل هذه التهديدات في:

– عدم الاستقرار الاجتماعي (تنامي البطالة، نقص التنمية وعدم العدالة في التوزيع).

– نقص البرامج التعليمية.

– تنامي الهجرة غير الشرعية وتحول المغرب العربي إلى نقطة عبور للمهاجرين من الساحل والصحراء.

– عدم الاستقرار السياسي وتغذية التطرف.

– انتشار تنظيم القاعدة في منطقة المغرب العربي.

---

[1]- Bernard Chantebout, « Analyses et commentaires sur le livre blanc sur la défense », **Revue Droit et Défense,** N°2, (1994), p p. 23-34.

[2]– فاطمة بيرم، **دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2018)، ص. 259.

ولمواجهة هذه التحديات يجب بناء مقاربة فرنسية أوروبية شاملة في مجالات التعليم والانفتاح الاقتصادي لتحقيق التنمية والاندماج الاقليمي لتقريب الاقتصاديات المغاربية بالاقتصاد الأوروبي، والتعاون في مجال الهجرة والأمن[1] ، حيث تجسدت هذه الاستراتيجية مباشرة في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

1- محاربة الإرهاب:

تعتبر محاربة الإرهاب رهان كبير لاستراتيجية الأمن الوطني الفرنسي ويفرض عليها مستوى عال من اليقظة، وتتبع مقاربة شاملة في محاربة الإرهاب تهدف إلى:

- الوقاية ومنع المخاطر: وذلك بتحديد هذه المخاطر والقضاء عليها للحفاظ على الإقليم الفرنسي ضد التهديدات المعادية لها مع تطوير جهاز حكومي لمكافحة التطرف.
- حماية الفضاءات الحساسة مثل محطات النقل المختلفة والهياكل القاعدية الحيوية ونظام المعلومات الحساس.
- استحداث أساليب جديدة لمواجهة التهديدات الإرهابية فيما يخص مجال الكشف عن المتفجرات والاتصالات، المراقبة، حماية أنظمة الإعلام الآلي، الحماية ضد المخاطر النووية والبيولوجية.

تبنت الحكومة الفرنسية مخطط Vigipirate الذي يسمح باتباع مقاربة شاملة لمواجهة تهديد الإرهاب بالموازنة بين التراب الوطني والمصالح في الخارج، ويسمح بتعبئة مختلف الوزارات والجماعات المحلية والمجتمع المدني لتقوية مستوى الحماية والفعالية. كما تعتمد فرنسا على التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في محاربة الإرهاب بتبادل المعلومات والخبرات مع الدول التي تعاني من هذه التهديدات والتي تسمح بمواصلة التنسيق بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي[2].

عانت فرنسا من الهجمات الإرهابية الآتية من منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، حيث تنظر هذه الجماعات إلى فرنسا كعدو بسبب مشاركتها في الحرب ضد القاعدة في أفغانستان، وأنها دولة استعمار لمنطقة المغرب العربي والساحل يجب القضاء على تواجدها، حيث تعرض العديد من رعاياها للاختطاف في منطقة الساحل، وتم نقل التهديد إلى التراب الفرنسي وأبرزها تفجيرات باريس سنة 2015

[1]- **Livre Blanc Défense et Sécurité nationale 2008** (Paris : La documentation Française, 2008), p p. 47-48.
[2]- **Livre Blanc Défense et Sécurité Nationale 2013**, (Paris : Direction de l'information légale et administrative, 2013), p. 104.

ومن هذا المنطلق كثفت فرنسا جهودها في التعاون مع دول المغرب العربي بتبادل المعلومات عن الأشخاص المشتبه بهم حول هيكل وعمل المنظمات الإجرامية، إلى جانب التعاون الفني الذي يشمل عمليات التدريب وزيارات المسؤولين لتبادل الخبرات، والتنسيق الاستخباراتي خصوصا بعد الهجمات التي استهدفت باريس[1].

2- مكافحة الهجرة غير الشرعية:

شهدت أوروبا في السنوات الأخيرة تدفقا كبيرا للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من الضفة الجنوبية للمتوسط وخصوصا من دول المغرب العربي التي تعتبر دول مصدرة للمهاجرين وفي نفس الوقت منطقة عبور للمهاجرين القادمين من منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، وهذا بسبب الفقر والهروب من الحروب والنزاعات المنتشرة، التي زادت أكثر بعد التدخل العسكري في ليبيا وفى منطقة الساحل، ما خلق أزمة داخل الاتحاد الأوروبي، وشكل تهديدا للأمن الأوروبي.

وتعتبر فرنسا من الوجهات المفضلة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من جنوب المتوسط بسبب اللغة والتاريخ المشترك ما يسهل عيلهم عملية الاندماج، وللتحكم في الظاهرة والموازنة بين حاجاتها من اليد العاملة بحكم معاناة أوروبا من مشكل الشيخوخة والحد من هذه الظاهرة، أصدرت فرنسا عدة قوانين،ففي اطار العمل الأوروبي المشترك تم اتباع سياسة مشتركة للهجرة تجسدت بعدة اتفاقيات أهمها: اتفاقية شنغن سنة 1985 لإزالة الحدود داخل الاتحاد الأوروبي (باستثناء المملكة المتحدة، إيرلندا الدنمارك) وتقوية الحدود الخارجية، معاهدة دبلن لسنة 1990 حول طلب اللجوء، اتفاقيات لاهاي لسنة 2004 حول مكافحة الهجرة غير الشرعية وشروط الدخول للاتحاد الأوروبي وسياسة إعادة المهاجرين لبلدانهم الأصلية وشروط منح التأشيرة، وبعد أزمة المهاجرين سنة 2015 أين وصل العدد لأكثر من مليون مهاجر ،والخلافات بين دول الاتحاد حول استقبال المهاجرين وطرق التعامل مع هذه الظاهرة(التوزيع العادل للمهاجرين وطلبات اللجوء وعدم قدرة الدول المستقبلة على التحكم في أعداد المهاجرين) تم

[1]– منير تاوليليت، **السياسة الأمنية والدفاعية الفرنسية اتجاه الدول المغاربية 1990–2017**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022)، ص ص. 299–301.

سنة 2020 اعتماد ميثاق الهجرة واللجوء الذي يهدف إلى محاربة الهجرة غير الشرعية وتسريع عودة المهاجرين غير الشرعيين لبلدانهم الأصلية[1].

وطبقت فرنسا مجموعة من الاجراءات في إطار مكافحتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية الآتية من البلدان المغاربية والتي تتمثل في:

– تقديم مساعدات مالية لهذه الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية.

– اعتماد سياسة انتقائية للمهاجرين من خلال اختيار الأفراد الذين لهم مواصفات يمكن استضافتهم.

– عقد اتفاقيات ثنائية مع دول المغرب العربي لتسهيل عودة المهاجريين غير الشرعيين.

– الاعتماد على شرطة الحدود الفرنسية المنتشرة عبر التراب الفرنسي لتفكيك الهياكل الاجرامية التي تهرب المهاجرين[2].

3– تشكيل قوات الأوروفور EUROFOR وأورومارفور EUROMARFOR .

هي مبادرة فرنسية قامت بها سنة 1995 بتشكيل قوات عسكرية خاصة تضم فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال مهمتها حماية أمن الحدود لهذه الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط بتشكيل قوات برية وبحرية، لها قدرات على التدخل السريع، وهي غير دائمة ولها قيادة تسيرها وقدرات عسكرية للتدخل وقت الحاجة ومن مهامها الأساسية:

- القيام بالعمليات الإنسانية وعمليات الإجلاء في البحر المتوسط.
- عمليات تحقيق الأمن عبر الحدود.
- التدخلات لتسيير الأزمات وإعادة الاستقرار والأمن.[3]

[1]- Mustapha Harzoune, **Quel politique l'Europe mène-t-elle en matière d'immigration et d'asile ?,** Musée de l'histoire de l'immigration, sur : https://www.histoire-immigration.fr/politique-et-immigration/quelle-politique-l-europe-mene-t-elle-en-matiere-d-immigration-et-d-asile, (20 mars 2023).

[2]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص. 264.

[3]- Daniel Escher, « à quoi servent les Euroforces ?, **Revue Militaire Suisse,** N°143, (1998), p p. 17-18.

4- إنشاء الأوروبول Europol:

هي وكالة أوروبية للشرطة المختصة أنشئت سنة 1995 لمحاربة الإجرام بكل أشكله وتسهيل تبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتهدف إلى تحقيق الأمن في أوروبا، وتساعد هذه الوكالة الدول في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية (تجارة المخدرات، شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين، الإرهاب)[1]، وفي سنة 2016 أنشأت الأوروبول المركز الأوروبي لمكافحة تجارة المهاجرين والذي يعمل على البحث وإيقاف الشبكات الإجرامية التي تستغل المهاجرين الغير الشرعيين، ويقدم المركز تقرير كل عام عن حصيلة أعماله للحد من الهجرة غير الشرعية[2].

5- إنشاء وكالة فرونتاكس FRONTEX: تأسست سنة 2004 تحت إسم الوكالة الأوروبية لحراسة الحدود والسواحل هدفها مساعدة دول الاتحاد الأوروبي وفضاء شنغن في حماية الحدود الخارجية للاتحاد وذلك بمراقبتها ومواجهة الهجرة غير الشرعية، وتعمل على التنسيق العملياتي بين الدول الأعضاء في مجال تسيير الحدود وتدريب حرس الحدود والمشاركة في عمليات الانقاذ في البحر للمهاجرين، وبعد أزمة المهاجرين سنة 2015 تم تجديد وتقوية وكالة فرونتكس وزيادة عدد قوات التدخل إلى 3000 رجل وتعمل على تحليل المخاطر على الحدود وتحديد الثغرات الأمنية وتتدخل في حالة عدم قدرة الدولة على تسيير أعداد المهاجرين في منطقة المتوسط، كما تعمل على التنسيق والتعاون مع دول جنوب المتوسط والمساعدة في عملية إعادة المهاجرين لبلدانهم الأصلية عبر المتوسط[3].

وتدخل هذه الأدوات ضمن العمل الأوروبي المشترك كاستراتيجية لمواجهة التهديدات الأمنية التي تواجه الاتحاد الأوروبي، والتي تأتي بالخصوص من الضفة الجنوبية من المتوسط كالهجرة غير الشرعية،الإرهاب والجريمة المنظمة، ففرنسا تعتمد بشكل كبير على هذه الأدوات والآليات للعمل الأوروبي المشترك في تحقيق استراتيجيتها الأمنية باعتبارها عضو فعال في الاتحاد الأوروبي وأن أمن فرنسا يأتي من أمن أوروبا.

---

[1]- Rob Wainwright, **Compte-rendu d'EUROPOL,** (Luxembourg : Office des publications de l'Union européenne, 2012), p p. 05-07.

[2]- Jean-Baptiste Noé, **Le déclin d'un monde géopolitique des affrontements et des rivalités en 2023**, (Paris : Bernard Glovanangeli éditeur, 2022), p p. 78-79

[3]- Annabelle KARGL, FRONTEX, « symbole d'une gestion des frontières européennes en évolution », **Comité Europe de l'ANAJ-IHEDN,** 103e séminaire jeune, Paris, (2017), p p. 01-04.

المطلب الثاني: المبادرات الأمنية الفرنسية في منطقة المغرب العربي.

إن ما ميز الاستراتيجية الأمنية الفرنسية بعد الحرب الباردة اتجاه منطقة المغرب العربي ومنطقة المتوسط بصفة عامة هو ميزة "الأوربة "Européanisation، حيث أضفت بعد أوروبي على توجهاتها خصوصا مع توقيع اتفاقية مايستريخت سنة 1992 المنشأة للاتحاد الأوروبي، وتبني السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، حيث كان لفرنسا دور كبير في صياغة هذه المشاريع والتوجهات خصوصا ما تعلق بجنوب المتوسط ، فأمن فرنسا وكل أوروبا يتحقق بتحقيق أمن المتوسط ومعها أمن دول المغرب العربي، وهذا ما يشكل أهمية كبيرة لهذه المنطقة دفعت فرنسا ودول أوروبا للمبادرة بعدة مشاريع أمنية بهدف تحقيق الاستقرار ومنع التهديدات الآتية من الضفة الجنوبية للمتوسط.

1- مجموعة 5+5.

قبل ميلاد مجموعة 5+5 طرحت فرنسا مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط حيث ،اقترحها الرئيس الفرنسي "ميتران" خلال زيارته للرباط عام 1983 على أن تضم المغرب، الجزائر،تونس إيطاليا ، فرنسا وإسبانيا، إلا أن بعض الدول المغاربية مثل الجزائر عارضت هذه المبادرة لاستبعادها بعض البلدان مثل مالطا، يوغسلافيا وليبيا وكذا لتجاهلها للصراع العربي مع الكيان الصهيوني، لكن هذه المبادرة أعيد إحيائها في الثمانينات لتتوج بعقد اجتماع في روما في أكتوبر 1990 شاركت فيه كل من إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال ودول المغرب العربي الخمس(الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا) إلى جانب مالطا كعضو مراقب، وخلال هذا الاجتماع تم الإعلان عن تشكيل مجموعة 5+4 التي أصبحت مجموعة 5+5 بانضمام مالطا إليها فيما بعد، وعليه تم تبني فكرة غرب المتوسط كإطار للتعاون[1].

تقوم مبادرة 5+5 على الحوار بين دول الضفتين من خلال إجتماعات وزراء خارجية هذه الدول حول المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يتمحور الشق السياسي على مبدأ شمولية وعدم قابلية تجزئة المسألة الأمنية في المتوسط، وضرورة جعل حوض المتوسط فضاء للسلم والتعاون والأمن والاستقرار. وفي أكتوبر 1991 عقدت اجتماعها الوزاري الثاني في الجزائر والذي تمخض عنه

[1]– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة ،النشر و التوزيع، 2005)، ص. 99.

إعلان الجزائر الذي أكد ما جاءت به قمة روما، ونص على أهمية الديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية ، وترقية العلاقات بين الدول العضوة إضافة إلى إقرار مبادئ تعمل على تقليص الفجوة في التنمية بين الضفتين، والتأكيد على احترام ميثاق الأمم المتحدة وعدم اللجوء إلى القوة والحل السلمي للخلافات واحترام سيادة الدول بعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما تناولت مسألة الهجرة التي يجب أن تدرس بالحوار، لكن هذه المبادرة عرفت توقفا بعد اعلان الجزائر، حيث كان من المفروض عقد اجتماع على مستوى القمة في تونس سنة 1992، لكن بسبب الأحداث التي عرفتها المنطقة كعدم الاستقرار السياسي في الجزائر وأزمة لوكيربي في ليبيا، تفجيرات مراكش وانعكاساته على اتحاد المغرب العربي الذي أدى إلى تجميده وتوتر العلاقات الجزائرية المغربية بغلق الحدود، فضلا عن قضية الصحراء الغربية وحرب الخليج.[1]

تجمد الحوار في إطار مجموعة 5+5 لمدة عشر سنوات من 1991 إلى 2001، وتم التخلي عن هذه المجموعة في خضم عملية برشلونة، إلا أنه في مجال الأمن الداخلي لم يفقد إطار غرب المتوسط معناه حيث أنشأ مجلس وزراء داخلية دول غرب المتوسط (باستثناء ليبيا)، وتم إحياء حوار 5+5 في جانفي 2001 باجتماع لشبونة وبمشاركة ليبيا. ومن العوامل التي ساهمت في بعث هذا الحوار نجد: تراجع مسار برشلونة، إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية لمبادرة إزنستانت مع دول المغرب العربي فهو جاء كردة فعل لمواجهة التنافس الأمريكي، تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001، تزايد ظاهرة الهجرة السرية، تخوف الدول المغاربية من تجاهل الاتحاد الأوروبي لها خاصة بعد توسعه شرقا سنة 2004 كما دفعت فرنسا لإحياء هذه المبادرة كردة فعل وتوجسها من التوجهات الألمانية نحو شرق أوروبا وإهمال الضفة الجنوبية.[2]

شكلت قمة تونس سنة 2003 أهمية كبيرة بتناولها لظاهرة الإرهاب والتركيز أكثر على القضايا الأمنية خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر وتداعياته على الجانب الأمني فمن أبرز الملفات التي تم مناقشتها هي العمل على تطوير التنسيق لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، ثم جاء الاجتماع الوزاري العادي في الجزائر سنة 2004 الذي تأجل أكثر من مرة بسبب الخلاف مع

[1]- Musette Mohamed Said, « Le groupe 5+5 : un espace de dialogue durable au niveau de la Méditerranée occidentale ? », **CREAD**, (juin 2008), p. 02.

[2]– بن عنتر، **مرجع سابق**، ص. 100.

المغرب حول قضية الصحراء الغربية، وقد خرج وزراء خارجية الاتحاد من اجتماع الجزائر بتصور مشترك حول ضرورة التناول المشترك لمسائل الأمن والاستقرار والهجرة.[1]

2- مبادرة 5+5 دفاع.

هي مبادرة فرنسية تم إطلاقها في اجتماع باريس في 21 ديسمبر 2004 لوزراء الدفاع ل 10 دول غرب المتوسط (دول حوار 5+5)، فهي عبارة عن منتدى للتعاون والحوار متعدد الأطراف لتبادل المعارف والمعلومات والخبرات حول المسائل الأمنية المشتركة في حوض المتوسط(الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، المخدرات والجريمة المنظمة)، وتضم مبادرة 5+5 دفاع على سكريتارية دائمة مقرها باريس. وتقوم بمهام متعددة في التعاون الأمني المتعدد الأطراف (حوالي 40 نشاط في العام)، وتتوزع على 4 مجالات أمنية أساسية وهي:

- المراقبة البحرية.
- أمن الطيران.
- مساهمة قوات الجيش في الحماية المدنية(الكوارث الطبيعية، الحرائق...) .
- التكوين والبحث.[2]

تقوم هذه المبادرة على مبدأ عدم الإلزامية، فالأمر متروك لكل شريك أن يتعاون وفق احتياجاته وقدراته ،ويجتمع مرة كل سنة برئاسة دورية، وهذا ما جعله نشطا ومستمرا، حيث يعتمد على خطة عمل سنوية تشمل كل النشاطات المتعلقة بمجالات عمله مثل: المراقبة البحرية، الحماية المدنية مع مشاركة الجيش فيها، أمن الطيران، البحث والإنقاض في أعالي البحار، الصحة العسكرية في الحالات الإنسانية، مكافحة الهجرة غير شرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة والتهريب بمختلف أنواعه، والقيام بدورات تدريبية في الإنقاض، وتم تنظيم العديد من الملتقيات والندوات والمناورات العسكرية لتسهيل التعاون الأمني، كل هذه الأنشطة ترتكز على التوافقية والمساهمة المشتركة للإمكانيات الوطنية للدول العضوة.

[1]– برد رتيبة، **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(جامعة الجزائر بن يوسف ين خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2008)، ص ص. 167–168.

[2]- Ministère des armes française, Direction des relations internationales et de la stratégie, **L'initiative 5+5**, sur : https://www.defense.gouv.fr/dgris/enjeux-regionaux/linitiative-55, (25-02-2023).

كما تضم أيضا هذه المبادرة على هيئة رئاسية تجتمع مرتين في السنة، المركز الأورومغاربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية مقره في تونس، مركز لإزالة الألغام، مدرسة للدفاع لتكوين المدنيين والعسكريين للدول العضوة.[1]

تعتبر مبادرة 5+5 في إطار الحوار والدفاع من أنجح المبادرات في منطقة المتوسط التي تضم دول من الضفتين في غرب المتوسط، وهذا راجع إلى أنها محدودة العدد تضم فقط 10 دول من غرب المتوسط وبتوازن 5 دول من الشمال و5 من الجنوب، كما أنها بعيدة عن بؤر التوتر فغرب المتوسط أكثر استقرار من الشرق الأوسط، هذه المبادرة مرنة تقوم على التوافق والتشاور في اتخاد القرارات فهي غير مشروطة تعتمد على قدرات ومساهمات الدول وفق امكانياتها عكس المشاريع الأخرى وهذا ما جعلها تتطور وتستمر، كما أنها لا تعتمد على الاعتبارات السياسية فهي أكثر تقنية بنشاطاتها ما يجعها بعيدة على الخلافات السياسية خصوصا مبادرة 5+5 دفاع.

أما فيما يخص سلبيات هذه المبادرة هو عجزها عن حل النزاعات والتهديدات الأمنية في غرب المتوسط خصوصا قضية الصحراء الغربية وظاهرة الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى غياب مؤسسات وتموين كافي ساهم في تقليص قدراتها للقيام بمشاريع كبيرة واستثمارات قاعدية والتي لا تدخل في أجندتها.[2]

3– البعد الأمني لمسار برشلونة.

يهدف مسار برشلونة الأورومتوسطي في بعده الأمني إلى:

– إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن انطلاقا من مبدأ السلم، فإن استقرار وأمن حوض المتوسط هو غاية مشتركة تتحقق بالتشاور والحوار السياسي وفق احترام مبادئ القانون الدولي.

– ترقية الأمن الإقليمي: حيث تم وضع مجموعة من الاجراءات في ميدان ترقية الأمن الإقليمي مكملة للآليات التي جاء بها إعلان برشلونة والهدف هو منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية

[1]- Abdenour Benantar, « Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration », **Open Edition Journal,** N°9,(2013), p p. 67-68.
[2]- Institut Européen de la Méditerranée, **L'initiative 5+5 face au nouveau contexte en Méditerranée occidentale**, 28 juin 2012, sur : https://www.iemed.org/publication/linitiative-55-face-au-nouveau-contexte-en-mediterranee-occidentale/?lang=fr.

،وجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبناء نظام أمني إقليمي يقوم على مفهوم الأمن الشامل.[1]

وتتعهد الدول بالالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السلامة الترابية، وعدم استخدام القوة بالمقابل التعهد بالتسوية السلمية للنزاعات ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات، وتهدف هذه السلة الأمنية من مسار برشلونة إلى التوصل إلى إقامة ميثاق أورومتوسطي للسلم والأمن يكون بمثابة آلية لمواجهة التهديدات الأمنية وتسوية النزاعات في المتوسط.[2]

اعتبرت مسألة الأمن كرهان مستقبلي في المنطقة، وهذا ما أكدت عليه جل الاجتماعات في إطار الشراكة الأورومتوسطية ، ويتضح ذلك من خلال تحليل مختلف الوثائق التي ركزت في معظمها على أن مصادر التهديدات أصبحت لاتماثلية عابرة للحدود بعدما كانت مركزة على التهديدات العسكرية، فأصبح التهديد الأمني متعدد الجوانب والأشكال (الأمن الشامل)، ما استلزم بناء سياسة أمنية للمتوسط التي تشكل جوهر وأساس إقامة شراكة أورومتوسطية.[3]

كما كان لفرنسا دور محوري في دفع مسار العلاقات الأورومتوسطية وتبني تصور أمني شامل لمواجهة التهديدات التي تعرفها المنطقة، فالرهان كان مواجهة الأزمات المستعصية في حوض المتوسط (الصراع العربي الصهيوني، أزمة الصحراء الغربية، الأزمة القبرصية ...)، إضافة إلى مواجهة التهديدات الآتية من جنوب المتوسط أي من دول المغرب العربي خصوصا المتمثلة في الإرهاب والهجرة غير الشرعية.[4]

إن أهم ما عملت عليه أوروبا في الجانب الأمني من مسار برشلونة هو مشروع إقامة "الميثاق الأورومتوسطي للأمن والاستقرار" كآلية لبناء السلم والاستقرار في المتوسط، حيث عملت في الاجتماعات التي تلت قمة برشلونة على تجسيد هذا الميثاق في قمة مالطا سنة 1997 ثم قمة باليرمو سنة 1998

---

[1]– مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص ص. 97–98.

[2]- Sanae Kasmi, **Les 25 ans du processus de Barcelone,** regional program political dialogue south Mediterranean, **KONRAD ADENAUER STIFTUNG,** 2010, p. 3.

[3]– رقية العاقل، "المتوسط الغربي ضمن المقاربة الأمنية الشاملة للإتحاد الأوروبي– من المؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط إلى الاتحاد من أجل المتوسط–"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، العدد الرابع، (نوفمبر 2017)، ص. 84.

[4]- Jean-François Daguzan, La charte pour la paix et la stabilité **La fin des illusions de Barcelone ?**, **Confluences Méditerranée**, N°35, (Automne 2000), p. 50.

غير أن تداعيات مسار السلام في الشرق الأوسط أثر على تجسيد هذا الميثاق خصوصا بعد انتخاب "بنيامين نتنياهو" ما أدى إلى شلل ديناميكية العمل الأورومتوسطي، وتأجيل المرحلة الثانية لأشغال تجسيد الميثاق الأورومتوسطي للأمن والاستقرار بسبب مقاطعة بعض الدول العربية، وفي قمة شتوتغارت سنة 1999 تم التأكيد على تبني مقاربة أمنية شاملة كأساس لتحقيق الاستقرار ومواجهة الأزمات الأمنية،وهذا عنصر أساسي في تشكيل الميثاق الذي استأنفت المشاورات بشأنه، حيث تم الاتفاق على اعتباره كوثيقة سياسية لتطبيق مبادئ برشلونة وانتهاج الحوار السياسي في حل القضايا الأمنية[1].

تم التوصل في الندوة الأورومتوسطية " بمرسيليا" سنة 2000 إلى صياغة وتحرير نص الميثاق الأورومتوسطي، غير أن تداعيات الأوضاع في الشرق الأوسط وفشل عملية السلام حالت دون تبني الميثاق، والاتفاق على إعادة طرحه عندما تسمح الظروف السياسية بذلك، وهذا ما حدث في الندوات اللاحقة ولم يصادق عليه[2]، والفشل في تبني الميثاق الأورومتوسطي للأمن والاستقرار يؤكد صعوبة تبني تصور أمني مشترك بين الدول المتوسطية، فتحقيق الأمن الشامل والغير قابل للتجزئة بين الأمن الصلب والأمن اللين وبين التهديدات التقليدية والتهديدات الجديدة، وعدم الفصل بين جوانب الأمن المختلفة، كلها عوامل ساهمت في فشل مسعى مشروع برشلونة[3].

4- سياسة الجوار الأوروبي.

سياسة الجوار الأوروبي هي عبارة عن تكوين حلقة من الأصدقاء في جوار الاتحاد الأوروبي لإنشاء فضاء من الرفاهية والاستقرار والأمن تتقاسمه هذه الدول مع الاتحاد، في البداية كانت هذه السياسة موجهة إلى دول شرق أوروبا، ثم تم تمديدها بعد طلب من فرنسا إلى دول جنوب المتوسط ،وجاءت سياسة الجوار الأوروبي لتعزيز مسار برشلونة وتحقيق الاستقرار في المتوسط عبر تقوية الروابط

[1]- Jean-François Daguzan, « La charte Euro-méditerranéenne pour la paix et la stabilité, éléments juridiques et politiques », **Institue Affaires Internationales**, (Octobre 1999), p p. 2-4.

[2]– جويدة حمزاوي، **المغرب العربي بين الرهان الأمني المتوسطي وإشكالية التوازن الإقليمي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018)، ص ص.91–92.

[3]- Angela Di Stasi, « La sécurité régionale dans l'espace euro-méditerranéen. Processus de Barcelone et Union pour la Méditerranée », **Revue juridique de l'Ouest,** N°2, (Février 2010), p. 1998.

بين دول الاتحاد الأوروبي وشركائها في هذه السياسة التي ترتبط بها عبر اتفاقيات ثنائية مع كل دولة،وتقوم على الانتقائية والمشروطية في التعاقد[1].

تم التركيز أكثر في سياسة الجوار الأوروبي على مسألة الأمن، والسبل الكفيلة بتحقيق أمن الاتحاد الأوروبي عبر حدوده من خلال ربط شبكة من العلاقات مع جيرانها وتفعيل آليات اقتصادية لتحسين مستوى المعيشة وجوانب سياسية مرتبطة بمسائل تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحسين نظم الحكم، فكل هذا من ورائه تحقيق الأمن الأوروبي[2]، عبر وضع سياسة متعلقة بالهجرة وبحركة الأشخاص العابرة للحدود، والتعاون المكثف بغرض الوقاية ومكافحة الأخطار الإرهابية، التدخل للوقاية من النزاعات وتسيير الأزمات[3].

فالهدف الأساسي لسياسة الجوار الأوروبي هي خدمة المصالح الأوروبية وذلك بإعادة صياغة حدود الاتحاد الأوروبي وإبعاد مناطق الخطر واللايقين قدر الإمكان، ولتحقيق ذلك تقدم مجموعة من الحوافز على الدول الشريكة تتمثل أساسا في الجوانب الاقتصادية والدعم المالي ومختلف البرامج التي يقدمها الاتحاد الأوروبي وهذا مشروط بمدى استجابة هذه الدول لتنفيذ جملة من الاجراءات والسياسات التي تهدف أساسا لحماية الاتحاد الأوروبي ضد جملة من التهديدات كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، ويضغط الاتحاد الأوروبي على دول المغرب العربي لتنفيذ هذه الاجراءات بتعزيز وتقوية سياسات الرقابة والضبط بشكل استباقي على أراضيها وعند حدودها لمنع هذه التهديدات من الوصول إلى أوروبا ويجلى هذا أكثر في موضوع الهجرة غير الشرعية[4].

تمت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية سنة 2011 في أعقاب الثورات العربية، وتقوم هذه المقاربة الجديدة على المشروطية المدعمة "المزيد من أجل المزيد" حيث يتم زيادة الدعم المالي وفقا لتجسيد الدول الشريكة للإصلاحات المقررة، كما تمت مراجعتها سنة 2015 من قبل خدمة العمل الخارجي الأوروبية

---

[1]- Lilia Benmansour, « La politique Européenne de voisinage : une garantie pour l'UE, un besoin pour le Maghreb ? singularité de l'Algérie », **Revue Science Humains**, n°34, (Décembre 2010), p. 113.

[2]- Vivien Pertusot, « La politique européenne de voisinage : un phénix bureaucratique ? », **Note de l'IFRI,** (Novembre 2016), p. 7.

[3]– مهدي بوكعومة، **مرجع سابق**، ص. 326.

[4]– زهير بوعمامة، " السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، **مجلة المفكر**، المجلد 5، العدد1، (مارس 2010)، ص ص. 246–247.

وخدمات المفوضية الأوروبية، حيث تهدف هذه المراجعة إلى اقتراح لبناء الاتحاد الأوروبي وجيرانه وشراكات أكثر فاعلية في الحوار بالتركيز على أربعة مجالات أساسية: الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار، الأمن ، الهجرة والتنقل[1].

- **الحوار حول الهجرة:**

اقترح الاتحاد الأوروبي إقامة حوارات منظمة حول الهجرة والتنقل والأمن مع دول جنوب البحر المتوسط، تحت رعاية البرنامج الأوروبي للهجرة بما يضمن إدارة حركة الأشخاص بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة، وتشكل دول المغرب العربي مصدرا رئيسيا للهجرة في المتوسط، حيث ازداد تدفق المهاجرين بعد سنة 2011 نحو أوروبا مما استدعى القيام بإجراءات تهدف إلى الحد من الهجرة خصوصا الهجرة غير الشرعية عبر تقديم مساعدات مالية لدول الجوار لإقامة قواعد تستقبل المهاجرين[2]، كما تم تبني بلاغ مشترك حول الهجرة على طريق البحر المتوسط – إدارة التدفقات وإنقاد الأرواح في 2017، ففي إطار سياسة الجوار الأوروبي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى التعاون مع الدول المصدرة للهجرة لإيجاد آليات لتشديد الاجراءات ضد الهجرة غير الشرعية، وتنظيم التنقل داخل الاتحاد بالنسبة للهجرة النظامية بتقديم تسهيلات تصب في صالح هذه الفئة.

- **حوار حول الأمن والارهاب:**

تم التركيز على الأمن في مراجعة سياسة الجوار الأوروبي سنة 2015 بعد تصاعد التهديدات الأمنية التي أعقبت أحداث الربيع العربي خصوصا الإرهاب والجريمة المنظمة وعدم الاستقرار الأمني، حيث عملت على إصلاح القطاع الأمني وتكثيف العمل مع الشركاء للتصدي للإرهاب ومحاربة التطرف، وتم التأكيد على دور المجتمع المدني في الشراكة في المجال الأمني على المستوى القطري، حيث تم تنفيذ برنامج بقيمة 23 مليون أورو لدعم أنشطة إصلاح قطاع الأمن في تونس[3].

---

[1]- Stefan Seidendorf, « Politique européenne de voisinage, sécurité et stabilité dans le contexte de l'UE », **Institue franco-allemand** , (Octobre 2016), p p. 6-7.

[2]- Riadh Ben Khalifa, Mustapha Tlili, « Les politiques européennes en matière de migration et le droit à la mobilité dans les pays de la région du voisinage sud », **HAL open science**, (Aout 2019), p. 05.

[3]– عائشة قادة بن عبد الله ، محمد سمير عياد، " المقاربة الأمنية الأوروبية في المتوسط: السياسة الأوروبية للجوار الجديدة "، **الدراسات القانونية المقارنة**، المجلد 7، العدد 2، (ديسمبر 2021)، ص. 983.

5- الاتحاد من أجل المتوسط.

هو مشروع جاء به الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" سنة 2007 كمحاولة لتفعيل العلاقات الأورومتوسطية بعد نكسة مسار برشلونة الذي عجز عن تحقيق أهدافه، وتوجه الاتحاد الأوروبي نحو الشرق بتعزيز عضويته مقابل إهمال الضفة الجنوبية، فالمشروع الفرنسي يهدف إلى تعزيز الدور الفرنسي في المتوسط والمغرب العربي، وهذا ما توجست له ألمانيا وتخوفها من إنفراد فرنسا بقيادة المشروع المتوسطي، وهذا ما استدعى إعادة صياغته بتسميته الحالية ليضم كل دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية (42 دولة)[1].

ومن الأهداف الأمنية للاتحاد من أجل المتوسط نجد:

- إقامة منطقة تكون خالية من أسلحة الدمار الشامل.
- إحلال الاستقرار والأمن والازدهار.
- دعم عملية السلام بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني.
- إدانة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره والتصميم على القضاء عليه ومكافحة الذين يدعمونه.[2]

فالدوافع الرئيسية التي دفعت فرنسا لطرح هذه المبادرة المتوسطية فهي جاءت مرتبطة بالتغيرات الدولية المستجدة، التي حتمت القيام بتجديد وسد نقائص المشاريع المتوسطية، التي عجزت عن إيجاد حلول فعالة للمشاكل والأزمات الأمنية المنشرة في منطقة المتوسط لاسيما خطر الإرهاب وظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعرف تزايدا مضطردا، ضف إلى ذلك تردي الأوضاع الأمنية واستمرار الأزمات المستعصية خصوصا الصراع العربي والكيان الصهيوني وقضية الصحراء الغربية والأزمة القبرصية في شرق المتوسط وتبعات الخلاف التركي–اليوناني، كما تسعى فرنسا من خلال هذا المشروع إلى تقوية تواجدها في المتوسط وترتيب علاقاتها مع دول المغرب العربي في اتجاه جديد مبني على التكتل في

[1]– محمد سمير عياد، العلاقات الأوروبية المغاربية، **مرجع سابق**، ص ص. 310–316.

[2]– أحمد مختار الجمال، **الإتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله**،(القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008)، ص. 16.

اتحاد منظم بمؤسسات، ما يحقق التوازن في العلاقات، إضافة إلى مواجه المنافسة الأمريكية التي تغلغلت في المنطقة المتوسطية[1].

غير أن هذا المشروع صادفته العديد من المعوقات قوضت من فرص نجاحه أهمها الأزمة الاقتصادية سنة 2008 التي أثرت في عملية تموين المشاريع التي جاء بها، كما أن الخلاف مع ألمانيا وعدم تقبلها للمشروع في بدايته ساهم في تراجعه، إضافة إلى تصعيد الإحتلال في قطاع غزة سنة 2009 ما أدى إلى فتور في العلاقات بين الدول المغاربية وفرنسا خصوصا التي وقفت إلى جانب الكيان ولم تندد باعتداءاته المتكررة ، وهذا ما جعل هذه الدول غير متحمسة لهذا المشروع رغم تبنيها له[2].

ورغم الأهداف والطموحات التي جاء بها مشروع الاتحاد من أجل المتوسط إلا أنه عجز عن تسوية وإيجاد حل للأزمات الأمنية المنتشرة في المتوسط، فالتهديدات الأمنية تضاعفت مع مخلفات الربيع العربي من إرهاب والهجرة غير شرعية والمخدرات وغيرها، فالفجوة الموجودة بين دول جنوب المتوسط ودول شمال المتوسط أثرت في عملية بناء تصور أمني مشترك لمواجهة هذه التهديدات.

المطلب الثالث: العلاقات الأمنية الفرنسية مع دول المغرب العربي.

تربط فرنسا علاقات أمنية ثنائية مع دول المغرب العربي حيث يختلف تعاملها من دولة لأخرى حسب الظروف السائدة والمستجدة، وهذا ما سنحاول دراسته في هذا المطلب.

1- الجزائر:

تربط الجزائر بفرنسا علاقات تاريخية مرتبطة بماضي إستعماري مرير ودموي دام 132 سنة عرفت ثورة تحريرية سنة 1954 أفضت إلى استقلال الجزائر سنة 1962، وتميزت العلاقات الأمنية بعد

[1]- رتيبة برد، **السياسات الإقليمية للإتحاد الأوروبي وتفاعلها مع الوضع الدولي الراهن(فترة ما بعد الحرب الباردة)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015)، ص ص. 271-275.

[2]- جمال عبد الجواد جمال، **الدول العربية والاتحاد من أجل المتوسط**، (عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص. 73-74.

الاستقلال بالفتور، حيث رفضت الجزائر شراء السلاح من فرنسا وتوجهت إلى المعسكر الاشتراكي والتقارب مع روسيا التي تعد الممون الرئيسي لها بالسلاح[1]، وبعد الحرب الباردة دخلت الجزائر في أزمة سياسية وأمنية بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 الذي فازت به الجبهة الاسلامية للإنقاذ، حيث تم إعلان حالة الطوارئ ودخلت الجزائر في دوامة من العنف (العشرية السوداء) وتنامي التهديد الإرهابي[2]، فكان الموقف الفرنسي في الأول رافضا لتوقيف المسار الانتخابي إلا أنه في المقابل متوجس من فوز التيار الاسلامي حيث قامت بدعم الجيش والنظام السياسي، دون أن تعمل على إيجاد حل للأزمة وعرفت العلاقات بينهما خلال فترة العشرية السوداء بالتوتر جراء مخلفات هذه الأزمة التي مست فرنسا ومنها إختطاف الطائرة الفرنسية سنة 1994، اغتيال موظفين دبلوماسيين في سفارة فرنسا بالجزائر، تفجيرات باريس سنة 1995 ومقتل سبعة رهبان فرنسيين في تيبحيرين سنة 1996 ، حيث ربطت فرنسا هذه الأحداث بالأزمة الأمنية الجزائرية[3].

بعد سنة 1999 وانتخاب عبد العزيز بوتفليقة عادت العلاقات الفرنسية الجزائرية للتحسن والتقارب خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب بإنشاء لجنة مختلطة للتعاون تجتمع سنويا للتعاون في مكافحة الإرهاب خصوصا في منطقة الساحل[4]، إضافة إلى ملف الهجرة غير الشرعية الذي تضاعف في السنوات الأخيرة، وعمل فرنسا على ترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية هي مسألة خلافية مازالت بين الجزائر وفرنسا، وتكمن المسائل الخلافية بين الجزائر وفرنسا والتي لم تحل بعد والتي بسببها تتوتر العلاقات بينهما نجد مسألة الذاكرة والأرشيف الجزائري وتعويض ضحايا التجارب النووية .[5]

ورغم وجود تعاون في مجال مكافحة الإرهاب إلا أن الجزائر تختلف مع فرنسا في الاستراتيجية الموظفة في منطقة الساحل، حيث عارضت الجزائر التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا ثم في مالي

---

[1]-Sarah Hadjazi, « Histoire de la coopération France-Algérie depuis l'indépendance », **Revue Défense Nationale**, N°822, (juillet 2019), p. 102.

[2]– عبد الله هوادف، " أزمة العنف السياسي في الجزائر بين المقاربة الأمنية وسياسة المصالحة الوطنية "، **دار المنظومة**، (مارس 2008)، ص. 367.

[3]– منير تاوليليت، **مرجع سابق**، ص. 172.

[4]- Sarah Hadjazi, **Op. Cit,** p. 102.

[5]– خالد عمر بن قفه، " العلاقات الجزائرية– الفرنسية: دوافع الحاضر ورهانات المستقبل "، **تريند للبحوث والاستشارات**، (2023) ص. 10.

وعملت على حل هذه الأزمات بالطرق الدبلوماسية، ورغم إلحاح فرنسا على إشراكها في التدخل العسكري في منطقة الساحل إلا أنها رفضت الانضمام إلى مجموعة G5 للساحل لمكافحة الارهاب[1].

2- المغرب.

تعتبر المغرب حليف استراتيجي لفرنسا في منطقة المغرب العربي وتربطها علاقات اقتصادية وعسكرية قوية، كما تمثل فرنسا بالنسبة للمغرب الناطق الرسمي لها في مجلس الأمن في إبطال أي قرار يخالف التوجهات المغربية في قضية الصحراء الغربية التي تلقى دعما فرنسيا منذ بداية النزاع، كما ساندت المغرب التدخل الفرنسي في ليبيا وسوريا وفي شمال مالي، ورغم وجود خلافات سياسية من حين لآخر مرتبطة أساسا بالتنافس مع الجزائر والتوازن في العلاقات الفرنسية مع كل من الجزائر والمغرب، فكلما كان التقارب أكثر مع الجزائر تتوتر العلاقات مع المغرب كرد فعل منها.[2]

تربط فرنسا بالمغرب علاقات أمنية تتركز على التعاون والتنسيق الأمني في مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية، خاصة بعد مساعدتها في إلقاء القبض على منفذ هجوم باريس سنة 2015 عبد الحميد أبا عود من أصول مغربية، وهذا ما تناولته اتفاقية التعاون الأمني الفرنسي المغربي الموقعة سنة 2013 التي تم من خلالها الاتفاق على تبادل المعلومات حول التهديدات الإرهابية المتوقعة واتباع الاجراءات الوقائية إزائها ومحاربة التطرف[3].

فيما يخص الجانب العسكري فقد ارتفعت ميزانية الجيش المغربي في السنوات الأخيرة، لتحديث وتجهيز الجيش المغربي لمواجهة التحديات التي تواجهها وأهمها مكافحة الإرهاب ومواجهة جبهة البوليساريو والسباق نحو التسلح مع الجزائر، فحسب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام SIPRI لسنة 2017 فإن المملكة المغربية تعتبر ثاني أكبر مستورد للسلاح في إفريقيا بعد الجزائر الأولى، وتستورد

[1]- Axel Carrot, Dissonances franco-algériennes dans la lutte contre le terrorisme sahilo-saharien, **les yeux du monde,** sur : **https://les-yeux-du-monde.fr/actualites-analysees/33533-dissonances-franco-algeriennes-lutte-contre-terrorisme-sahelo-saharien/, (** 15 mars 2023).

[2]- Tancrède Wattelle, « Dans quelle mesure le Maroc a- t-il les moyen de ses ambitions régionales ? », **Revue Défense Nationale**, N°778, (mars 2015), p p. 97-98.

[3]– خيرة حلوي، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الحركات الاسلامية في المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018)، ص. 333.

47% من السلاح من الاتحاد الأوروبي وتعد فرنسا الأولى بنسبة 53% من وارداتها لسنة 2018[1]، وفي سنة 2020 احتلت المغرب المرتبة الأولى في قائمة زبائن فرنسا في شراء الأسلحة، واشترت ما يعادل 8% من إجمالي مبيعات فرنسا من الأسلحة للعالم وأكثر من 50 % للصادرات نحو إفريقيا وبلغت الصفقة 427 مليون أورو [2]

3- تونس.

تربط فرنسا بتونس علاقات تاريخية ومصالح استراتيجية، فهي أول شريك تجاري لتونس ولها نفوذ سياسي واقتصادي كبيرين فيها، وحافظت فرنسا على نسق عالي من التعاون والشراكة منذ استقلال تونس،وطيلة فترة بورقيبة من سنة 1956 إلى 1987 كانت العلاقات الفرنسية التونسية جيدة في كل المجالات وكان التقارب كبير بسبب التوجهات الليبرالية لبورقيبة الذي تأثر بالنموذج الغربي، حيث درس في فرنسا الأمر الذي أثر على خياراته، ومع وصول زين العابدين بن علي للحكم لم تتغير العلاقات الفرنسية التونسية وظلت فرنسا الحليف الاستراتيجي الأول، وخلال ثورة الياسمين التونسية سنة 2011 التي أدت لتنحية بن على لم تقف فرنسا مع هذه الثورة وكان موقفها غامضا بالرغم مما كانت تدعوا إليه من حرية وديمقراطية، حيث ساند "ساركوزي" "بن علي" في بداية الانتفاضة، هذا الموقف جعل العلاقات بين الدولتين تمر بفترة فراغ جعلت دول أخرى تغتنم الفرصة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبح لها نفوذ كبير خصوصا في الجانب الأمني والعسكري[3].

وترتبط تونس بفرنسا اتفاقيات تعاون في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية ،وتتلقى مساعدات مالية من أجل مواجهة السلفية الجهادية والتنظيمات الإرهابية على أراضيها وفي الحدود مع ليبيا، إضافة إلى الدعم اللوجستيكي الفرنسي والتدريب الأمني لمكونين تونسيين لمحاربة تهريب الأسلحة عبر الحدود ومراقبة الوضع الأمني في جنوب الصحراء وليبيا لحماية المصالح الفرنسية [4].

---

[1]- Maria Camello, « Exportations d'armes au Maghreb :Quelle conformité avec la position commune ? », **Les rapports du GRIP,** (juin 2018), p p. 16-19.

[2]– حسين مجدوبي، **المغرب الأول إفريقيا في اقتناء الأسلحة الفرنسية بأكثر من 50% والثالث عالميا ب8%**، القدس العربي، في: https://www.alquds.co.uk/ ، (10 مارس 2023).

[3]– محمد بالطيب، **العلاقات التونسية–الفرنسية: هل تصلح زيارة جمعة ما أفسدته الثورة؟**، بوابة إفريقيا الاخبارية، في: https://www.afrigatenews.net/article/، (10 مارس 2023).

[4]– خيرة حلوي، **مرجع سابق**، ص. 332.

بعد أحداث باريس سنة 2015 توسع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتوقيع رسالة تفاهم للتعهد الثنائي لمحاربة الإرهاب على المدى البعيد، ففي سنة 2019 تم القيام بأكثر من 200 عملية سنوية تركزت أساسا على مهام التدريب ومواجهة المتفجرات وبمشاركة القوات الخاصة والاستخبارات، كما تقوم البحرية الفرنسية والتونسية بمناورات عسكرية سنوية لتبادل الخبرات وأيضا في إطار مهام مجموعة 5+5 دفاع[1].

4- ليبيا.

تميزت العلاقات الفرنسية–الليبية بالتذبذب بين العداء أحيانا والتقارب أحيانا أخرى خاصة في فترة حكم معمر القذافي، وكانت فرنسا أول دولة اعترفت باستقلال ليبيا عام 1951 ووقفت إلى جانب الملك إدريس السنوسي، وبعد الانقلاب عليه سنة 1969 عارضت فرنسا تغيير النظام الملكي ورغم ذلك كان هناك تقارب فرنسي مع ليبيا من خلال صفقات شراء السلاح وابرام عقود شراء واستغلال النفط، وتدهورت العلاقات في الثمانينات بسبب الحرب التشادية والتدخل الليبي فيها حيث جرت معارك بين الجيش الفرنسي والليبي، بعد ذلك جاءت قضية لوكيربي واتهام ليبيا بامتلاك أسلحة الدمار وفرض عقوبات اقتصادية وعزل دبلوماسي على ليبيا، ثم عادت العلاقات في سنة 2003 تدريجيا مع بداية رفع العقوبات المفروضة عليها وتطورت أكثر في عهد ساركوزي أين شهدت تقارب كبير بين الرئيسين، وبعد الثورة سنة 2011 شهدت التدخل العسكري لفرنسا بقيادة حلف الناتو[2].

تعتبر فرنسا من أهم الفواعل الدولية في الساحة الليبية الذي يشهد حربا أهلية وتدخلات دولية حيث تسعى فرنسا لإقامة قاعدة عسكرية في ليبيا لحماية مصالحها في ليبيا ومنطقة الساحل والصحراء،إضافة إلى تعزيز التعاون الأمني مع الحكومة الليبية وبالأخص في مجالات التدريب وأمن الحدود والتعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

[1]- Ambassade de France en Tunisie, **Mission de défense,** sur : **https://tn.ambafrance.org/Mission-de-defense#.** (10 mars 2023).

[2]– مفيد كاصد الزيدي، " العلاقات الفرنسية– الليبية: خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية "، **دراسات دولية**، العدد 55، (2013)، ص ص. 39–46.

5- موريتانيا.

رغم معاناتها من الاستعمار الفرنسي لغاية سنة 1960 تاريخ استقلالها، إلا أنها بقيت تحت النفوذ الفرنسي، حيث وقعت اتفاقيات التعاون التي شملت تقريبا كل المجالات سنة 1961، كانت هذه الاتفاقيات حيوية بالنسبة لموريتانيا خصوصا منها اتفاقية الدفاع لحمايتها من الأطماع المغربية التي كانت تطالب بأراضيها[1]، حيث تدخلت فرنسا سنة 1977 في موريتانيا لصد هجمات جبهة البولساريو بإطلاق عملية لامنتين Lamentin والإفراج عن الرهائن الفرنسيين، فطيلة فترة الحرب الباردة ساندت فرنسا النظام العسكري الموريتاني والانقلابات العسكرية بما يخدم مصالحها[2].

بعد الحرب الباردة اتبعت فرنسا سياسة فرض الاصلاحات الديمقراطية على الأنظمة السياسية الإفريقية، حيث هددت النظام الموريتاني بقطع المساعدات عنه في حال عدم القيام بالإصلاحات، لكن تواصلت الانقلابات العسكرية (وصول محمد ولد عبد العزيز للحكم عن طريق انقلاب عسكري سنة 2008) إلا أن فرنسا تساند هذه الأنظمة الانقلابية رغم أنها في الجانب الرسمي تعلن رفضها لهذه الانقلابات بدواعي الديمقراطية، فالمصالح الاقتصادية الفرنسية كبيرة في موريتانيا خصوصا بعد الاكتشافات النفطية لذا عملت على دعم الأنظمة السياسية المتعاقبة خدمة لمصالحها[3].

وعانت موريتانيا من الهجمات الإرهابية من الجماعات الاسلامية وتنظيم القاعدة بعد تشديد الجزائر الخناق على هذه الجماعات لجأت إلى موريتانيا أين استهدفت ثكنة عسكرية سنة 2005 خلفت مقتل 15 عسكري ومقتل 4 سياح فرنسيين سنة 2007، وهذا ما أدى لتعزيز التعاون والتنسيق الأمني بين فرنسا وموريتانيا، حيث عمل محمد ولد عبد العزيز على تحديث الجيش وزيادة ميزانيته التي ارتفعت من 123 مليون دولار سنة 2008 إلى 200 مليون دولار سنة 2020، و منذ 2011 نجحت موريتانيا في محاربة

[1]- François Constantin et Christian Coulon, « Les relations internationales de la Mauritanie », **Open Edition Books,** (Mai 2013), p. 13.

[2]– منير تاوليليت، **مرجع سابق**، ص. 156.

[3]– بتار ولد إسلك، " المكانة الديمقراطية في العلاقات الموريتانية الفرنسية "، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 14، (يناير 2018)، ص ص. 101–110.

الارهاب حيث لم تتعرض لهجمات إرهابية، أين ساهمت في محاربة الارهاب في منطقة الساحل بجانب فرنسا عبر إنشائها لمبادرة G5 الساحل والمشاركة في عملية برخان التي قادتها فرنسا[1].

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة المغرب العربي.

تشكل منطقة المغرب العربي أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نظرا لموقعها الاستراتيجي المهم، حيث ازدادت أهمية المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث تبنت استراتيجية أمنية شملت منطقة المغرب العربي عبر مبادرات أمنية مختلفة تهدف أساسا لمكافحة الإرهاب وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث الذي قسمناه إلى ثلاث مطالب تشمل الاستراتيجية الأمنية الأمريكية والمشاريع الأمنية وأخيرا العلاقات الأمنية الثنائية مع دول المغرب العربي.

المطلب الأول: مضمون الاستراتيجية الأمنية الأمريكية.

بعد نهاية الحرب الباردة لم تهتم الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا بدول المغرب العربي، بسبب التركيز على الصين وجنوب شرق آسيا ودول شرق أوروبا، فهدف الاستراتيجية الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وقيادتها للنظام الدولي الجديد القائم على الأحادية القطبية هو الحفاظ على هيمنتها كقوة عظمى تقود العالم، ويظهر ذلك جليا من خلال الاستراتيجية المتبعة في دوائر صنع القرار الأمريكي كوزارتي الدفاع والخارجية ومجلس الأمن القومي، التي تعتمد بشكل أساسي على تعظيم القوة العسكرية، ونشرها واللجوء إليها عند الحاجة بالتدخل في أي مكان تمس المصالح الأمريكية، مع السعي دائما لمواجهة القوى المناوئة وحصرها ونزع سلاحها، لتأكيد هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي[2].

فخلال هذه المرحلة كان الاهتمام الأمريكي تجاه المغرب العربي منصب على الجانب الاقتصادي من خلال مبادرة إزنستانت التي تتمثل في إقامة تحالف اقتصادي بين أمريكا ودول المغرب العربي،وتهدف إلى تقوية الروابط بينها وبين الدول المغربية (الجزائر، المغرب وتونس)* في مجال التجارة

[1]- Anouar Boukhars, « Contrer le terrorisme en Mauritanie », **Africa Center for Strategic Studies,** (25 juin 2020), p p. 01-07.

[2]– كفاح عباس رمضان الحمداني، " الاستراتيجية الأمريكية في دول المغرب العربي "، **مركز الدراسات الإقليمية**، المجلد 8، عدد 23، (2011)، ص. 7.

*– استثنت ليبيا بسبب قضية لوكيربي واتهامها بدعم الارهاب، أما موريتانيا فتعتبرها أكثر من ضمن دول الساحل.

والاستثمارات فهذه المبادرة شكلت إعلانا مباشرا للتوجهات الأمريكية في المنطقة وأنها دائما متواجدة كأول قوة في العالم ومنافسة النفوذ الأوروبي وخاصة الفرنسي في المنطقة[1].

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تغيرت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية مع بروز تهديد الإرهاب حيث أعلنت حربا عالمية على الإرهاب، والتي جاءت لتخدم الإدارة الأمريكية في سياستها الداخلية كمبرر لنفقاتها العسكرية الكبيرة وحماية المواطنين، وخارجيا كان الإرهاب بمثابة مبرر للحفاظ على سياسة التسلح واستخدام القوة للسيطرة على المناطق الاستراتيجية، فخطر الإرهاب عوض الخطر السوفياتي.

ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر على تبني مبدأ الدبلوماسية الوقائية والتدخل الوقائي لمواجهة التهديدات الأمنية، وذلك بالسعي لتحقيق مجموعة من الأهداف:

- تحويل الاستراتيجية العسكرية من سياسة الردع إلى الضربة الاستباقية والهجوم السريع على العدو.
- السعي للمحافظة على مركز ومكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى مسيطرة على العالم.
- محاربة الإرهاب في أي مكان ومنع حصولهم على أسلحة الدمار الشامل.
- تكييف المصالح القومية الأمريكية بإقرارها حق التدخل للقضاء على كل مصدر تهديد أينما كان.[2]

وقد نصت الوثيقة الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة لسنة 2002 على أبرز الأهداف الرئيسية للأمن القومي الأمريكي التي تتمثل في ضمان تدفق النفط وفرض النظام الغربي على دول العالم لأنه يحقق الأمن والسلام ويمكن الغرب بقيادة الولايات المتحدة من بسط نفوذه العالم، والقيام بحرب استباقية لمحاربة القادة أو الجماعات التي تحاول تهديد نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها في أي مكان والتي أطلق عليها اسم "محور الشر"[3].

---

[1]- Yahia H. Zoubir, « Les Etats-Unis et le Maghreb : primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie », **Journal d'étude des relations internationales au Moyen-Orient**, Vol 1, N°1(Juillet 2006), p. 116.

[2]– أمينة حلال، " الاستراتيجية الأمنية الأمريكية المفهوم والتيارات الفكرية "، **المعهد المصري للدراسات**، (16 سبتمبر 2022)، ص ص. 06–07.

[3]– نور الدين حشود، " الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990–2012 "، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد التاسع، (جوان 2013)، ص ص. 387–388.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تغيرت النظرة الأمريكية إلى منطقة المغرب العربي بعد إعلانها للحرب على الإرهاب وظهور تهديد القاعدة في بلاد المغرب ومنطقة الساحل، ما دفع الولايات المتحدة لتعزيز تعاونها مع دول المغرب العربي خصوصا الجزائر، وتلحق الادارة الأمريكية دول المغرب العربي من الناحية الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقياMENA، وأيضا إلى منطقة إفريقيا الساحل بالتحديد Zone sahélienne، يظهر هذا جليا في الخطابات والمشاريع الأمنية الأمريكية التي تضمن هذه الدول في المناطق الجغرافية المذكورة[1].

فالهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية هو تطوير العلاقات مع دول المغرب العربي بتعاون ثنائي في المجال العسكري والاقتصادي المرتبط بالأمن، فبمتابعة خطابات المسؤولين الأمريكيين ومختلف الوثائق تبين أنها تسعى إلى إقامة نظام أمني يربط بين دول المغرب العربي بالتركيز على ثنائية محاربة الإرهاب وتأمين مصادر الطاقة.[2]

بعد انتخاب الرئيس الديمقراطي "باراك أوباما "سنة 2008، حدث تحول في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية التي كانت مبنية على التدخل الاستباقي والوقائي في أي بقعة من العالم تهدد الولايات المتحدة ،وشن حرب شاملة على الإرهاب وعلى الإسلام، ما خلف ردود أفعال مستنكرة واضطراب في علاقات الولايات المتحدة مع العالم بسبب الهيمنة الأمريكية، فعمل الرئيس الجديد على تصحيح أخطاء الإدارة السابقة بالتركيز أكثر على التعاون الدولي والتوجه لاستخدام القوة اللينة والذكية أكثر من الاعتماد على القوة الصلبة، وبناء تحالفات لمحاربة الإرهاب والتصدي للتغيرات المناخية ومراقبة التسلح وتحقيق التنمية بالاعتماد على المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة، حلف الناتو...).

هذا ما تناولته استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2010 بإشراك العالم في حل القضايا المستعصية، والتركيز على محاربة القاعدة لتحقيق الأمن الأمريكي الداخلي والخارجي والحد من انتشار السلاح النووي ونشر الديمقراطية وتقوية الاقتصاد الأمريكي[3]، أما وثيقة استراتيجية الأمن القومي لسنة

[1]- IREMMO , **Etude Etats-Unis/Maghreb**, sur : https://iremmo.org/wp-content/uploads/2020/11/EU-Maghreb-pdf.pdf, (27-02-2023).
[2]- Yahia H. Zoubir, Op.Cit, p. 123.
[3]- Seal of the president of the United States, **NATIONAL SECURITY STRATEGY**, (May 2010), in: https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf.(25-02-2023).

2015 والتي جاءت في 32 صفحة، فقد تناولت في الفصل الأول المتعلق بالأمن إلتزام الولايات المتحدة الأمريكية بضمان الأمن الدولي بالتعاون مع حلفائها وشركائها، وتخفيض عدد القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان، وإعطاء الأولوية للعمل الجماعي في مواجهة التهديد المستمر للإرهاب خاصة تنظيم القاعدة وداعش والجماعات التابعة لهما وذلك ببناء قدرات الآخرين لمنع هذه التهديدات وتشمل مواجهة الإيديولوجيات المتطرفة، إضافة إلى منع انتشار الأسلحة النووية (الاتفاق التاريخي مع إيران)، وتعبئة المجتمع الدولي لمواجهة تغير المناخ والأمراض المعدية[1].

ارتكزت سياسة أوباما تجاه منطقة المغرب العربي على التعاون في مكافحة الإرهاب خصوصا مع الجزائر بالاستفادة من تجربتها في مكافحة الإرهاب، إضافة إلى التنسيق الأمني والاستخباراتي مع الدول المغاربية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل، وتميزت فترة أوباما بالتدخل العسكري في ليبيا بتشكيل تحالف دولي بقيادة حلف الناتو، ما جعل الجانب الأمني يطغى على هذه العلاقات، إضافة إلى النفط الذي يبقى من أهم دوافع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة.

بعد وصول "دونالد ترامب " إلى سدة الحكم سنة 2017 تغيرت ملامح الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بتوجيه اهتمامها لمنطقة الهندو–باسيفيك ومواجهة المنافسة الصينية والروسية، فالتهديد الكبير للمصالح الأمريكية وحلفائها الأوروبيين في جنوب شرق آسيا ومنطقة الخليج يأتي من التوسع الصيني المتنامي من خلال سياستها التجارية وطريق الحرير، حيث أعلن ترامب حربا تجارية على الصين، بالمقابل محاصرة روسيا بحلف الناتو، وتميزت فترته بالتناقض والاضطراب والانفراد بالقرار بالتخلي عن ما بناه أوباما من تحالفات ومعاهدات (عدم الاعتراف بالاتفاق النووي مع إيران، الطعن في مصداقية المنظمات الدولية، الانسحاب من اتفاقية المناخ ...)[2].

ركزت وثيقة استراتيجية الأمن القومي لسنة 2017 على حماية الشعب الأمريكي ونمط الحياة الأمريكية بحماية الحدود ومواجهة أي تهديد يمكن أن يمس مصالحها(أمريكا أولا) ورد الاعتبار للقومية

[1]- Seal of the president of the United States, **NATIONAL SECURITY STRATEGY,** (February 2015), in: https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy_2.pdf. (25-02-2023)

[2]- Pascale Ausseur et autre, **Atlas stratégique de la Méditerranée et du Moyen-Orient**, (Paris : FMES, 2022), p. 75.

الأمريكية، ووضعت التحدي الصيني والروسي على رأس الأولويات ثم بعدها مواجهة تهديد الإرهاب والحفاظ على السلام باستخدام القوة، إضافة إلى تعزيز الرخاء الأمريكي ببناء اقتصاد قوي[1].

ركز في استراتيجيته لمكافحة الإرهاب على تجنب التدخلات العسكرية المكلفة وتحميل الحلفاء مسؤولية مكافحة الإرهاب وتقاسم الأعباء مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي منطقة المغرب العربي شهد التواجد الأمريكي تراجعا كبيرا ما فسح المجال لقوى دولية(الصين وروسيا) وإقليمية أخرى (تركيا والإمارات) بتسيد المشهد وهذا ما يفسر اعتمادها على حلفائها في تنفيذ أجندتها في المنطقة، وأهم حدث في فترته تمثل في الاعتراف بمغربية الصحراء الغربية، بالمقابل اعترفت المغرب بالكيان الصهيوني وأقامت معها علاقات دبلوماسية.

أما في فترة الرئيس "جو بايدن" الذي انتخب رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية سنة 2021 فقد تناولت وثيقة استراتيجية الأمن القومي التي صدرت سنة 2022 التوجهات الاستراتيجية الأمريكية في العقد الحالي والتي تهدف إلى مواصلة الولايات المتحدة لقيادة العالم وحاجة العالم لهذه القيادة في ظل المنافسة الكبيرة على إعادة تشكيل النظام الدولي ومواجهة الأنظمة المستبدة التي تنافس الديمقراطيات والتعاون لمواجهة التحديات المشتركة في عصر المنافسة، فمن التحديات الأمنية التي تم إقرارها هو مواجه الصين وروسيا وأمن المناخ والطاقة، الأوبئة والدفاع البيولوجي، الأمن الغذائي، الحد من التسلح وعدم انتشاره، الإرهاب... وتصدرت منطقة الهندو–باسيفيك قائمة الأولويات الأمريكية، فالملاحظ في التوجهات الجديدة أن مكافحة الإرهاب أصبح لا يشكل أولوية في السياسة الأمنية الأمريكية مقابل بروز تهديدات أكثر أهمها الصين وروسيا، أما منطقة المغرب العربي فلم تعد تمثل نفس الأهمية التي حظيت بها في الفترات التي سبقته[2].

المطلب الثاني: المبادرات الأمنية الأمريكية في منطقة المغرب العربي.

لقد تنوعت المبادرات الأمنية الأمريكية الموجهة لمنطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة فمنها ما هو مرتبط بمنطقة المتوسط كالأسطول الأمريكي السادس والحوار الأطلسي، وما هو مرتبط بالشرق

[1]- Seal of the president of the United States, **NATIONAL SECURITY STRATEGY,** (December 2017), in: https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf. (25-02-2023).

[2]- The white house, **NATIONAL SECURITY STRATEGY**, (October 2022), in: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/10/Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf.(25-02-2023).

الأوسط الذي شمل منطقة المغرب العربي (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، وأخيرا المبادرات الموجهة إلى الساحل والتي تغطي دول المغرب العربي من الناحية الأمنية (مبادرة بان الساحل، مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ، الأفريكوم)، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا المطلب.

1- الأسطول الأمريكي السادس في المتوسط:

يتمركز هذا الأسطول في البحر الأبيض المتوسط، وتتوزع قواعده على عدة مناطق بدول الحوض المتوسطي خاصة إسبانيا وإيطاليا أين يوجد مقر قيادته في مدينة نابولي، ويصل تعداده البشري إلى 21 ألف عسكري، ويتوفر على حوالي 40 قطعة بحرية، وثلاث غواصات نووية، 170 طائرة وعدد من الطرادات والمدمرات والفرقاطات الحاملة للصواريخ الموجهة التي تبلغ حوالي 20 طائرة، ويشمل هذا الأسطول على حاملة طائرات أو حاملتين حسب التطورات السياسية أو العسكرية في المنطقة، ، كما يتوفر الأسطول السادس على قطع بحرية تشرف على عمليات الاستطلاع والتأمين ومروحيات وطائرات النقل الثقيل والمتوسط وطائرات بدون طيار[1].

وكانت مهام الأسطول السادس خلال فترة الحرب الباردة هو مواجهة الاتحاد السوفياتي في منطقة المتوسط، ضمن سياسة ملأ الفراغ وصد أي هجوم محتمل على حلفائها الأوروبيين، كما ساهم الأسطول في بعض المهام المتمثلة في مواجهة الأزمات، كتدخلها في الأزمة الداخلية في لبنان سنة 1982،وتدخلها في ليبيا سنة 1986، كما يعمل على تحقيق أمن الكيان الصهيوني في شرق المتوسط.

بعد نهاية الحرب الباردة عدلت مهامه لتتوافق مع المستجدات الحاصلة بزوال الخطر السوفياتي،فأصبحت مهامها تتمثل في:

– تأمين الإمدادت النفطية للسفن الآتية من الشرق الأوسط نحو الولايات المتحدة الأمريكية التي تعبر المتوسط عبر مراقبة المضائق الاستراتيجية(قناة السويس، مضيق جبل طارق، البوسفور والدردنيل) ،

– دعم القواعد العسكرية الأمريكية في المتوسط بأجهزة المراقبة والتجسس والإنذار المبكر.[2]

[1]– **الجزيرة، الموسوعة**، الأسطول الأمريكي السادس، في: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2011/3/1/%، (2023-02-25).

[2]- Suzan Bénédicte, **La présence de la VI^e flotte américaine en Méditerranée, une remise en question ?** , (Paris : Edition La découverte, 2001), p p. 45-50.

– مراقبة تحركات القوى النووية (كفرنسا، روسيا) خصوصا فرنسا التي لها طموح في المتوسط، وتتطلع لمنافسة أمريكا باتباعها سياسة الكبرياء العالمية التي إلتزمتها في عهد "ديغول" ومحاولة استقلالها أمنيا عن المظلة الأمريكية الأطلسية.

– مراقبة النزاعات الإقليمية المنتشرة في حوض المتوسط.

– مراقبة البحر المتوسط والتصدي لخطر الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[1].

ويمثل الأسطول السادس أهمية استراتيجية كبيرة للولايات المتحدة في تأكيد حضورها في المنطقة وفرض قوتها لمواجهة التحديات الأمنية خصوصا تلك التي تعرفها منطقة المغرب العربي بعد سنة 2011 على إثر الربيع العربي وما خلفه من عدم الاستقرار في ليبيا، فقد ساهم الأسطول السادس في إجلاء الرعايا الأمريكيين من ليبيا، وساهم أيضا في التحالف الدولي الذي قاده حلف الناتو ضد ليبيا، كما يشكل دورا رئيسيا في عملية التعاون الأمني والعسكري مع دول المغرب العربي كالقيام بالمناورات العسكرية المشتركة[2].

كما يعمل على تأمين الطرق التجارية البحرية العابرة للمتوسط حيث تشكل 26% من النفط المستورد من الشرق الأوسط الذي يعبر قناة السويس وكذا النفط المستورد من الجزائر وليبيا، إضافة إلى 50% من تجارتها مع آسيا، ورغم تخفيض قدراتها العسكرية في المتوسط بعد الحرب الباردة وتوجهها لتعزيز تواجدها في الهندو–باسيفيك (المحيط الهادئ والمحيط الهندي) لمواجهة الصين في جنوب شرق آسيا وروسيا في الباسيفيك، إلا أنه مع المستجدات الأخيرة التي تعرفها منطقة المتوسط بعد الأزمة الليبية والحرب في أوكرانيا دفعها إلى تقوية تواجدها عبر قواعدها العسكرية في إيطاليا وإسبانيا[3].

2– مشروع الشرق الأوسط الكبير:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت منطقة الشرق الأوسط عنوان للأزمات وعدم الاستقرار واستفحال الظاهرة الإرهابية، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور المتدخل والدركي في المنطقة

[1]– رتيبة برد، **مرجع سابق**، ص ص. 73–74.

[2]- Alexis Debroise, **Géopolitique des forces navales en Méditerranée**, Master en droit public parcours Sécurité et défense, Université Panthéon Assas, Paris, (2021), p p. 42-44

[3]- Fernando del pozo, Patrick Hebrard, « Les diplomaties navales en Méditerranée », **IFRI** , N°4, Paris, (2016), p p. 55-56.

باستعمال القوة العسكرية في أفغانستان والعراق، دون إغفال تواجدها الدائم في منطقة المتوسط ومراقبة ما يحدث في منطقة المغرب العربي التي انتشر فيها تهديد القاعدة ومخلفات عدم الاستقرار في منطقة الساحل، ففي خضم هذه الأحداث والتدخل المباشر الأمريكي، استلزم عليها شرعنة تدخلها بإقامة مشروع سياسي "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي وسعت من مفهومه ليمتد من باكستان إلى موريتانيا، ما يجعل دول المغرب العربي معنية بهذا المشروع.[1]

تم الاعلان عن هذا المشروع سنة 2004 من طرف "جورج بوش الإبن"، ولهذا المشروع دوافع سياسية وأمنية خفية عكس ما يصرح به علنا، فحسب "فرانسيس فوكوياما" فإن الديمقراطية الغربية أصبحت تواجه تحدي الإسلام ما يستلزم مواجهته من خلال:

- تطويق واحتواء المنطقة العربية والعالم الاسلامي.
- اختراق وطمس مقومات الهوية العربية–الإسلامية.
- دمج الكيان الصهيوني لتحقيق أمنه.

فأصبح الإرهاب مرتبطا بالإسلام "الإرهاب الإسلامي" وتجريم الحركات الإسلامية المتطرفة، فهذا المشروع جاء لتغيير الوضع السائد في المنطقة وفقا للمصالح الاستراتيجية الأمريكية وما يتطلبه تحقيق الأمن القومي، وهذا بتلميع الصورة الأمريكية في نظر شعوب المنطقة بتبني نشر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والمرأة كشعارات سياسية تغطي على الواقع المرير الذي خلفه التدخل الأمريكي في المنطقة[2].

كما جاء هذا المشروع كرد فعل عن مشروع الشراكة الأورومتوسطية والتنافس مع أوروبا في المنطقة، خصوصا بعد الخلاف الذي ظهر في الحرب على العراق والرفض الفرنسي الألماني لهذا الاجتياح، كما تسعى الولايات المتحدة إلى تطبيع العلاقات العربية مع الكيان الصهيوني، فتسمية الشرق الأوسط الكبير تضم كل الكيانات سواء العربية وغير العربية ومنها الكيان الصهيوني، وهذا ما نجحت فيه في الأخير.

---

[1]- Schmid Dorthée, **Européens et Américains face aux crises du Moyen-Orient, entre impuissance et réaction**, (Bruxelles: IFRI, 2006), p. 3.

[2]– أمينة رياحي، " مبادرة الشرق الأوسط الجديد"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 4، العدد1، (جوان 2013)، ص ص. 57–58.

فما تتميز به المبادرة الشرق أوسطية هو تركيزها على الأهداف السياسية والأمنية أكثر من الأهداف الاقتصادية، لأن هذه المبادرة جاءت لإحتواء المنطقة والتحكم في الإرهاب[1].

فالولايات المتحدة تسعى إلى إسقاط الأنظمة التي تعارض لسياستها (إيران، لبنان، سوريا) وتفتيت الكيانات الحالية إلى كيانات أصغر تحت ذرائع حماية حقوق الأقليات، وهذا ما يسهل عملة السيطرة على الدول العربية بخلق خلافات داخلية فيما بينها، مما يعزز تحقيق أمن الكيان الصهيوني، ويشرعن تدخلها في أي دولة بذريعة محاربة الإرهاب.[2]

ويركز المشروع في جانبه السياسي على ترقية المجتمع المدني وتعزيز دولة القانون، تشجيع الديمقراطية، مكافحة الفساد، إضافة إلى بناء مجتمع معرفي بتغيير المناهج التربوية، فهذه هي الأهداف المعلنة للمشروع، إضافة إلى توسيع الفرص الاقتصادية الذي تم التطرق له في الفصل الثاني.

وتباينت مواقف الدول العربية بين مؤيد ورافض للمشروع الأمريكي، وتعوز الدول الرافضة إلى اعتبار المشروع جاء مفروضا عليها من الخارج دون مشاورتها، كما تجاهل القضايا الأساسية التي تشغل العرب وهي القضية الفلسطينية والحرب في العراق.[3]

3- الحوار الأطلسي.

منظمة حلف الشمال الأطلسي:

هي عبارة عن تحالف عسكري تأسس في 4 أفريل سنة 1949، ويضم حاليا 29 دولة، ويعتبر التحالف الأكثر ديمومة في التاريخ المعاصر، رغم الأزمات التي عرفها إلا أنه استطاع الصمود، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيسه لضمان أمن أوروبا وحمايتها من الخطر الشيوعي للاتحاد السوفياتي في مواجهة حلف وارسو، وبعد نهاية الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفياتي وجد الحلف نفسه في أزمة وجوديه وواجه خطر الزوال بنهاية المهمة التي أسس من أجلها، ولكن سرعان ما زال هذا الخطر بظهور النزاع في منطقة البلقان وتدخله في البوسنة سنة 1993 سجلت بداية تحول الحلف إلى تحقيق الاستقرار

[1]- رتيبة برد، " مبادرة الشرق الأوسط الكبير وتأثيراتها على تصدع التوافق الاستراتيجي الأمريكي الأوروبي"، **مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية**، المجلد 04، العدد 02، (نوفمبر 2021)، ص ص. 83-84.

[2]- لامية زكري، مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الدوافع، الخلفيات والمخاطر، **مرجع سابق**، ص. 138.

[3]- عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص ص. 63-78.

وترقية الديمقراطية في المنطقة الأورو–أطلسية، بتدخله في البلقان ضد صربيا ثم في كوسوفو سنة 1999. وفي نفس السنة تبنى الحلف استراتيجية تقوم على إلتزامه بحفظ السلم وإدارة الأزمات دون تحديد المجال الجغرافي لهذه المهام، أي تدخلها خارج المنطقة الأورو–أطلسية، بإقرار مهام جديدة للحلف كالتدخل الإنساني والإغاثة ومحاربة الإرهاب وغيرها وهذا ما تجلي في تدخله في أفغانستان سنة 2001،ثم العراق سنة 2003، وأخيرا في ليبيا سنة 2011[1].

تشكل منطقة المغرب العربي أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للحلف الأطلسي خصوصا بعد الحرب الباردة، والتحول الجديد لمهام الحلف بتوسيع دائرة مهامه لمواضيع جديدة كالمشاورات والتعاون والشراكة،وهذا للتكيف مع التغيرات التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة بظهور تهديدات جديدة، حيث قام بتوسيع عضويته إلى دول شرق أوروبا، وتبني الحوار مع دول المتوسط، فدول المغرب العربي تدخل في الدائرة الاستراتيجية للحلف الأطلسي في البحر المتوسط، ويفسر هذا التقارب بين الحلف الأطلسي ودول المغرب العربي بالقرب الجغرافي بين أوروبا ودول المغرب العربي، فأمن أوروبا لا يتحقق إلا بأمن المتوسط والولايات المتحدة الأمريكية تقود الحلف لتحقيق الأمن لأوروبا وحماية مصالحها في المنطقة[2].

بدأ الحوار الأطلسي–المتوسطي في نهاية سنة 1994 مع دول جنوب المتوسط، وكانت المبادرة باقتراح من إيطاليا و إسبانيا، وشرع الحوار مع كل من: الكيان الصهيوني، مصر، والأردن وهي الدول التي تمثل شرق المتوسط، والمغرب، تونس وموريتانيا التي تمثل المغرب العربي، وقد استثنيت الجزائر من هذا الحوار بسبب الأوضاع الأمنية الداخلية التي كانت تشهدها، كما استبعدت ليبيا بسبب اتهامها بالإرهاب، إلتحقت الجزائر بالحوار بشكل رسمي سنة 2000 [3].

يهدف هذا الحوار إلى:

- إقامة علاقات مبنية على الثقة المتبادلة والدائمة وتعزيز الحوار السياسي مع دول الضفة الجنوبية.
- المساهمة في الأمن والاستقرار في المنطقة.

[1]- Olivier Schmitt, « L'Organisation du traité de l'Atlantique Nord », **Revue Québécoise de droit international**, Hors-série, (2021), p p. 269-274.
[2]- Brahim Saidy, « Le rôle de l'OTAN en Méditerranée et au Moyen-Orient », **Revue Internationale et Stratégique**, N°73,(Janvier 2009), p. 44.
[3]– عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص ص. 166–167.

- التعاون الأمني والعسكري.
- التعريف بالحلف الأطلسي ودوره ومهامه لتبديد مخاوف الدول المنخرطة في الحوار.
- التكوين في المخطط المدني الاستعجالي للإنقاذ والتكوين ذو الطابع العلمي[1].

خلال قمة مدريد سنة 1997 تقرر إعطاء بعد آخر للحوار الأطلسي مع دول جنوب المتوسط ليصبح أكثر ديناميكية بإنشاء مجموعة التعاون المتوسطية التي تتكفل بقيادة الحوار ومدى تقدمه، وفي قمة واشنطن في أفريل 1999 قرر مسؤولي دول الحلف تقوية هذا الحوار ليصبح أحد ركائز الحلف، وتم في هذه القمة تبني "المفهوم الاستراتيجي" الذي يعتبر كأساس للتعاون مع الناتو في المجال الأمني.[2]

بعد أحداث 11 سبتمبر أصبح الحوار الأطلسي كأرضية لتبادل الآراء حول منهجية مكافحة الإرهاب الشامل، وساهمت هذه الأحداث في عملية التحول التنظيمي والعملياتي للحلف، وشكلت المسألة المرتبطة بمواجهة العدو الغير التقليدي تحدي له في منطقة المتوسط، ووجد الإجابات الأولى في المواجهة في أعالي البحار بالاستناد إلى المادة 5 من معاهدة واشنطن، وعزز الناتو تواجده في المتوسط بإقرار عملية بحرية دائمة سميت ب "المسعى النشط" تهدف إلى استشعار التهديد الإرهابي ومواجهته، إضافة إلى مرافقة مرور السفن المدنية والنفطية في مضيق جبل طارق[3].

أكدت دول الحلف الأطلسي في قمة براغ سنة 2002 مرة أخرى على الترابط بين الأمن في أوروبا والأمن والاستقرار في المتوسط، وقررت تدعيم أبعاده السياسية والعملياتية خاصة في قضايا الأمن ذات المصلحة المشتركة وبالخصوص الإرهاب، وهذا ما سمح بتعزيز التعاون في المجال العسكري الذي يقدم فيه الحلف إضافة كبيرة، وكذا المجالات التي طرحتها الدول المشاركة في الحوار، وتم التأكيد على تعزيز الحوار المتوسطي بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث شدد الحلفاء على التعاون في مجال محاربة الإرهاب وعلى إمكانية إشراك الشركاء المتوسطيين في الخطة (تزود بالمعلومات، مساعدة تقنية لتسهيل مراقبة الحدود تحليل صور الأقمار الصناعية).[4]

---

[1]- Kassim Bouhou, « L'OTAN et le monde arabe : peur, dialogue et partenariat », **IFRI,** (janvier 2008), p p. 120-121.

[2]- Brahim Saidy, **Op.Cit,** p. 47.

[3]- Kassim Bouhou, **Op.Cit,** p. 126.

[4]– عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص. 170.

تطور الحوار الأطلسي–المتوسطي ليتحول من الحوار إلى الشراكة في قمة إسطنبول سنة 2004 وهي الذكرى العاشرة لانطلاق الحوار، حيث تبنوا وثيقة بعنوان "أجندة أكثر طموحا وتوسيعا للحوار المتوسطي"، وهذا قصد المساهمة في الأمن الإقليمي والاستقرار على أن يتم الاتفاق على ذلك مع الدول المتوسطية الشريكة على أساس كل حالة على حدى، وتهدف هذه الشراكة إلى: تعزيز الحوار السياسي، تحقيق التحرك العملياتي المتبادل، المساهمة في مكافحة الإرهاب، وتم الاتفاق على أن اللقاءات بين قادة الجيوش تتناول الجانب العملياتي بينما اللقاءات بين القادة السياسيين تتناول مسألة مكافحة الإرهاب[1].

شكل الحلف الأطلسي أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية للتحكم في المنطقة المتوسطية ومنطقة المغرب العربي عبر الحوار والشراكة، لتعزيز أمنها في المنطقة في مواجهة التهديدات المحتملة لمصالحها ومصالح حلفائها الأوروبيين، كتدخلها العسكري في ليبيا بقيادة الحلف الأطلسي، كما تسمح لها هذه الشراكة مع الدول المغاربية بمراقبة جيوشها ومعرفة تحركاتها وقدراتها العسكرية، عبر المناورات العسكرية المشتركة والعمليات التدريبية والتكوينية، فهذا الحوار يخدم بشكل أساسي دول الحلف والولايات المتحدة أكثر من الدول الشريكة، فهذه الشراكة لا ترقى إلى مستوى العضوية مثل دول شرق أوروبا، كما نجد أن الحوار الأطلسي عجز عن مواجهة التهديدات الإرهابية في المنطقة واقتصر دوره على التدخل المباشر والذي لا يخدم أمن الدول المغاربية.

4- المبادرات الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي كإقليم مجاور لمنطقة المغرب العربي وامتداد جغرافي لها في عمقها الجنوبي، فما يحدث في الساحل له انعكاسات مباشرة على دول المغرب العربي، كما تؤثر السياسات والمبادرات الأمنية التي توظفها أمريكا في الساحل عليها بشكل مباشر.

بدأ الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل بعد الحرب الباردة في فترة حكم " بيل كلينتون" بالتركيز على الجانب الاقتصادي، من خلال مشروع " إزنستانت" الموجه لدول شمال إفريقيا لتعزيز المبادلات التجارية ،بعد أحداث 11 سبتمبر قررت الإدارة الأمريكية بقيادة "بوش" إدراج المنطقة في مخطط الحرب على الإرهاب، وتبني سياسة جديدة تقوم على ثلاث اتجاهات: الأمنية، الطاقوية والاقتصادية، عبر المبادرات

[1]- Kassim Bouhou, **Op.Cit,** p. 127.

التي طرحتها في منطقة الساحل، فالهدف منها هو تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة وهذه الدول خصوصا في مكافحة الإرهاب مع إشراك دول المغرب العربي في هذا المسار[1].

- ✓ **مبادرة عموم ساحل Pan-Sahel Initiative(PSI)**

جاءت هذه المبادرة لتعزيز مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل وأمننة المنطقة، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وهذا بعد زيارة مسؤولين أمريكيين للتشاد والنيجر وموريتانيا ومالي سنة 2002، حيث اعتبرت هذه المنطقة فضاء غير آمن ومكان لانتشار الجماعات الإرهابية و الجريمة المنظمة.[2]

تقوم هذه المبادرة على عمليات تكوين وتدريب عسكرية لجيوش دول المنطقة لتقوية قدراتها العسكرية وذلك بإنشاء قوات للعمليات الخاصة لتمويل الدعم اللوجستيكي العسكري من أجل تأمين حدود المنطقة من الهجمات الإرهابية، فإدارة " بوش" ترى أن السبيل لمكافحة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء يقوم على تقوية جيوش المنطقة كخطوة أولى، وحماية المصالح الأمريكية في الجزائر ونيجيريا وغيرها من الدول التي تستطيع التصدي للإرهاب، وقام الجيش الأمريكي بتدريب وتجهيز وحدة للتدخل السريع مكونة من 150 فرد في كل من موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد بهدف تقوية مراقبة الحدود الشاسعة والتصدي للجماعات الإرهابية المتنقلة والتي تمارس مختلف الأعمال الإجرامية كالتهريب والمخدرات[3].

وبعد احتجاز الرهائن في الصحراء الجزائرية سنة 2003 تم التركز أكثر على محاربة الإرهاب[4] بالإضافة إلى المساعدات العسكرية بالسلاح، حيث خصصت لهذه المبادرة مبلغ 8 مليون دولار لتكوين هذه الجيوش لمحاربة الإرهاب[5].

---

[1]- Bérangère Rouppert, « Les Etats Sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux», **Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité(GRIP)**, (Décembre 2012), p p. 4-5.
[2]- Yousra Hamdaoui, « La sécuritisation de la guerre contre le terrorisme au Sahel », **Afrique en mouvement**, N°3, (Décembre 2020), p. 33.
[3]- Stephen Burgess, « L'intervention militaire en Afrique .Analyse comparée de la France et des Etats-Unis », **ASPJ Afrique et Francophonie**, (2e trimestre 2018), p p. 17-18
[4]- Denis Retaillé, Olivier Walther, « Guerre au Sahel : la reconversion des savoirs nomades », **Information géographique**, Vol 75, N°3, (2011), p. 54.
[5]- Yahia H. Zoubir, The United States and Maghreb–Sahel security, Blackwell Publishing, **International Affairs**,(2009), p. 989.

- ✓ **مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء Tans-Sahara Counterterrorism Initiative(TSCTI)**

جاءت سنة 2005 لتعويض مبادرة عموم الساحل من طرف البنتاغون والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حيث تم إدراج الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس) وبوركينافاسو، نيجيريا والسنغال، للمبادرة إضافة لدول عموم الساحل أما ليبيا فقد رفضت المشاركة في المبادرة[1].

تهدف المبادرة إلى تعزيز قدرات دول المنطقة في مواجهة التنظيمات الإرهابية ومنع تجنيد مقاتلين جدد وخلق مناطق لجوء للإرهابيين وكذا مكافحة التطرف وتم إدراج هذه الدول لتعزيز التعاون بين دول الساحل وجمعها مع الدول المغاربية وتكوين مؤسسات دولة قادرة على وقف التنظيمات الإرهابية على أراضيها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في الجانب الاستخباراتي بتبادل المعلومات بين جيوش هذه الدول والقيام بالمناورات العسكرية المشتركة بتعزيز التعاون الأمني بين هذه الدول، خصصت لهذه المبادرة تمويل يقدر ب 100 مليون دولار سنويا واتخذت من واغادوغو مقرا لها.[2]

فهذه المبادرة هي توسعة لمبادرة "بان ساحل" ،حيث عملت الولايات المتحدة على تبني مقاربة شاملة للأمن الإقليمي في منطقة الساحل لا تنحصر فقط في محاربة الإرهاب بل تمتد إلى التهديدات الأمنية الأخرى كالجريمة المنظمة، التهريب بمختلف أنواعه، تبييض الأموال، كما تعمل على تشجيع محاربة الإرهاب على المستوى المحلي بتقوية قدرات مصالح الأمن المحلية، وجعل هذه المبادرة متعددة الأطراف خاصة في المجال العسكري.

أما في سنة 2007 تم تغيير تسميتها لتصبح " الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب" (TSCTP)، تهدف إلى تبادل المعلومات وتركيب أجهزة التنصت في الصحراء، وتدريب الجيوش من طرف الضباط الأمريكيين والتعاون الثنائي(السماح بالتحليق فوق المجال الإقليمي، استغلال بعض المطارات...)، والقيام بالتمارين والمناورات العسكرية التي تجمع العديد من الدول عرفت باسم "fintlock"[3].

---

[1]- Maya Kandel, « La stratégie américaine en Afrique », **Etudes de l'IRSEM**, N°36,(2014), p. 17.

[2]-كريم مصلوع، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص ص. 134-135.

[3]- Alain Antil, **Le Sahel : une zone grise aux portes du Maghreb**, (Paris : CNRS éditions, 2011), p p. 302-304.

✓ القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا AFRICOM.

تم إنشاء القيادة العسكرية في إفريقيا **Africa Command** التي يشار إليها باسم **AFRICOM** من قبل الرئيس الأمريكي " جورج دابليو بوش" في 6 فيفري 2007 ، وبدأ تفعيله رسميا في 1 أكتوبر 2008، ومجال اختصاصه يشمل كل الدول الإفريقية، ما عدا مصر التي بقيت تحت إشراف القيادة المركزية CENTCOM، وقبل استحداث الأفريكوم كانت إفريقيا تابعة إلى ثلاث قيادات عسكرية: القيادة الأوروبية EUCOM ، القيادة المركزية CENTCOM، وقيادة المحيط الهادئ PACOM،[1].

رفضت الدول الإفريقية استضافة مقر الأفريكوم على أراضيها، وعبرت عن قلقها وخوفها من عسكرة العلاقات الأمريكية– الإفريقية بتواجد هذه القيادة الجديدة وتنفيذ الولايات المتحدة استراتيجيتها العسكرية في مكافحة الإرهاب، حيث عرضت على العديد من الدول لاستضافة مقر الأفريكوم ومنها الجزائر ودول المغرب العربي إلا أنها رفضت، ما دفعها إلى إتخاذ مدينة "شتوتغارت" الألمانية كمقر للقيادة[2]، والدافع لتأسيس الأفريكوم هو حماية مصالحها في إفريقيا من التهديدات العابرة للحدود وخطر الإرهاب خصوصا بعد تزايد الأخطار التي تهدد السفارات الأمريكية كالهجوم على سفارتها في نيروبي ودار السلام عام 1997 وتفجير السفينة الأمريكية في خليج عدن عام 2000 وتزايد نشاط الجماعات الإرهابية في القرن الإفريقي والساحل،[3] ويعمل على تحقيق الأمن والاستقرار في إفريقيا من خلال عمليات التدريب والتنسيق مع الشركاء وتبادل المعلومات لتشكيل بيئة آمنة، بمواجهة ليس فقط خطر الإرهاب وإنما حتي التهديدات البيئية والأوبئة، كما يقوم الأفريكوم بمهمة التنسيق بين الوكالات الحكومية الأمريكية وسفاراتها في الدول الإفريقية، فضلا عن مهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وقيادة القوات الأمريكية في إفريقيا.[4]

---

[1]- Alex Amaechi Ugwuja, " The United States'Africa Command (AFRICOM) and Africa's security in the twenty-first century", **Renaissance university journal of management and social science**, Vol 4. N° 1, (July 2018), p p. 3-4.

[2]- Robert B. Munson, « Première lettre à AFRICOM (Sécurité environnementale et coopération en Afrique) », **ASPJ Afrique et Francophonie**, (2e trimestre 2010), p p. 6-7.

[3]– عبد الرزاق خيري جاسم، " قيادة عسكرية لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 21، (2009)، ص. 99.

[4]- Alex Amaechi Ugwuja, **Op. Cit**, p. 4.

تهدف الولايات المتحدة من إنشاء هذه القيادة إلى مواجهة المنافسة الصينية لها في إفريقيا التي توغلت في القارة وأصبح نفوذها كبير خصوصا في الجانب الاقتصادي، وتسعى أيضا لتأمين مصادر الطاقة من القارة خصوصا في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، ومواجهة المنافسة الفرنسية فيها رغم وجود تنسيق أمني بينهما إلا أن ذلك لا يمنع وجود تنافس على قيادة المنطقة وفرض وجودها بهذه القيادة العسكرية الجديدة.[1]

تحتوي هذه القيادة عند تأسيسها على 2000 شخص 40 بالمئة منهم مدنيين، وارتفع عدد الجنود الأمريكيين في الأراضي الإفريقية سنة 2014 إلى ما بين 5000 و6000 جندي، ليصل العدد إلى 7200 عنصر سنة 2018، وتعمل قيادة الأفركوم في الساحل بإنشاء وحدات صغيرة للقوات الخاصة لتقديم توجيهات وتدريب للجيوش المحلية في الميدان في محاربة الجماعات الإرهابية المتطرفة المختلفة وتزويد هذه الجيوش بمعلومات استخباراتية ومساعدات لوجستية، وفي هذا الصدد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء قاعدة عسكرية جوية في النيجر سنة 2019 على مقربة من الحدود الجزائرية وهذا لمراقبة كل المنطقة ورصد تحركات الجماعات الإرهابية الناشطة خصوصا مع تنامي للاستقرار الناجم عن مخلفات الحرب الليبية وفي شمال مالي، قدرت تكلفة هذه القاعدة بحوالي 100 مليون دولار كإحدى أكبر القواعد الجوية العسكرية الأمريكية.[2]

المطلب الثالث: العلاقات الأمنية الأمريكية مع دول المغرب العربي.

تربط أمريكا بدول المغرب العربي علاقات ودية تاريخية، وارتكزت أكثر على الجوانب الأمنية خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ضمن استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب، عملت على التنسيق الأمني والعسكري مع دول المغرب العربي لمواجهة هذا التهديد.

1- الجزائر:

تشكل الجزائر أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا في الجانب الأمني والطاقوي لهذه العلاقات، وعرفت العلاقات بين الطرفين عدة مراحل تطورت أكثر بعد الحرب الباردة وخصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فقبل الحرب الباردة لم يكن هناك تقارب بين الدولتين

[1]- Stephen Burgess, **Op. Cit**, p p. 8-11.
[2]- Ahmet Berat Conkar, « Développement et sécurité dans la région du Sahel », **Assemblée parlementaire de l'OTAN. GSM**, (2020), p. 13-16.

اقتصرت العلاقات على الجانب الطاقوي فقط بحكم أن الجزائر كانت تابعة للمعسكر الاشتراكي، فتميز مسار هذه العلاقات بالتذبذب، وبعد الحرب الباردة عرفت العلاقات بين الجانبين تطورا بعد الأزمة الاقتصادية الجزائرية واضطرارها للتعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ثم جاءت الأزمة الأمنية الداخلية والحرب ضد الإرهاب ما شجع على التقارب الأمني بين الجانبين[1]،

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب، أصبحت العلاقات الأمنية محورا أساسيا للتقارب بين الجانبين، وذلك للاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب والتنسيق الأمني بين الجانبين، حيث تجسد هذا التقارب الأمني بزيارة الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة" لواشنطن سنة 2001 وهي الزيارة التي جاءت بعد آخر زيارة قام بها الرئيس " الشاذلي بن جديد" سنة 1985، والتي تناولت موضوع الحرب الدولية ضد الإرهاب، إضافة لزيارة مدير" أف بي أي FBI " "لويس فري Luis Freeh" سنة 2001 بهدف الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، وزيارة سكريتير الدولة المكلف بالدفاع " دونالد رامسفيلد Donald Ramsfeld " للجزائر سنة 2006 الذي أكد على استعداد بلاده لمساعدة الجزائر بتزويدها بالسلاح والمعدات المتطورة للقضاء على الإرهاب،[2] حيث حصلت الجزائر على معدات عسكرية مخصصة لمكافحة الإرهاب بقيمة تتراوح من 2 إلى 3 مليار دولار بين سنتي 2008–2009.[3]

تم إقامة الحوار الاستراتيجي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية سنة 2012 لإضفاء الطابع الرسمي للعلاقات الجزائرية الأمريكية خصوصا في الجانب الأمني والتعاون المشترك في مكافحة الإرهاب، فالجزائر أصبحت تلعب دورا كبيرا في المنطقة في مواجهة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالتعاون مع الولايات المتحدة، خصوصا في منطقة الصحراء والساحل وذلك بالتنسيق الأمني وتبادل المعلومات، عبر دعم لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي أنشئت سنة 2010 والتي تضم قادة جيوش كل من الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر، حيث تتكفل بالتنسيق الأمني والاستخباراتي لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.

[1]- William Zartman, **Op. Cit**, p p 236-239.
[2]- Yahia H. Zoubir, « Les Etats-Unis et le Maghreb : primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie, **Op. Cit**. p p. 125-130.
[3]- William Zartman, **Op. Cit**, p. 239.

إضافة إلى مشاركة الجزائر الفعالة في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء والاستفادة من التدريبات العسكرية التي يقدمها الجيش الأمريكي،[1] ويتجسد التنسيق الأمني من خلال الزيارات المتتالية التي يقوم بها قادة الأفريكوم إلى الجزائر، فعند إستحداث هذه القيادة سنة 2007 عرفت اعتراض الجزائر على تواجدها في إفريقيا ورفضت استقبال مقرها في الجزائر وفي كل القارة الإفريقية، ورغم ذلك فالتنسيق والتعاون الأمني كبير بين الجيش الجزائري والأفريكوم الذي يمثل القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا،فزيارة قائد الأفريكوم للجزائر عرفت انتظاما للزيارات منذ سنة 2012 وآخر زيارة كانت سنة 2023 للجنرال " Micheal Langley " والتي تناولت مسألة مكافحة الإرهاب والتطرف في منطقة الساحل والصحراء والتعاون العسكري بين البلدين.[2]

2- المغرب:

تربط المغرب بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات تاريخية فهي أول دولة في العالم التي اعترفت بأمريكا سنة 1787، فاتفاق الصداقة بين البلدين هو الأقدم والذي مازال حتي الآن، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تدعمت العلاقات الأمنية بين الدولتين بإعلان الملك " محمد السادس" دعمه للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، وتجسد ذلك بتكثيف التعاون الأمني والعسكري بتبادل المعلومات ومحاربة الإرهاب في منطقة الساحل، ومشاركتها الفعالة في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء لمواجهة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.[3] كما إخطار الرئيس الأمريكي "جورج دابليو بوش" سنة 2004 المغرب حليفا رئيسيا من خارج حلف الناتو وفي نفس السنة أبرمت إتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وفي عهد الرئيس "باراك أوباما" تواصلت العلاقات الوثيقة بين الدولتين من خلال تبني الحوار الاستراتيجي والمبادرات الأخرى، على الرغم من الانتقادات الأمريكية فيما يخص مسألة حقوق الانسان، والإختلاف حول قضية الصحراء الغربية التي لم تعترف الولايات المتحدة بمغربيتها في تلك الفترة.

[1]- Jean-François Daguzan, « La politique étrangère de l'Algérie : Le temps de l'aventure ? », **IFRI,** N°3, (Automne, 2015), p. 38.
[2]- **Algérie Presse Service**, sur : https://www.aps.dz/algerie/151550-le-general-d-armee-said-chanegriha-recoit-le-commandant-de-africom, (8 février 2023).
[3]- William Zartman, **Les enjeux de la relation avec les Etats-Unis,** dans « Le Maghreb dans l'espace international », (Paris : CNRS édition, 2011), p p. 220-236.

أما في عهدة حكم الرئيس " دونالد ترامب" عرفت العلاقات المغربية الأمريكية تقاربا كبيرا تجسد في الخصوص بالإعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية سنة 2020 وإعادة رسم الخرائط الأمريكية، وتزامن ذلك مع إعلان المغرب التطبيع الدبلوماسي الرسمي لعلاقاتها مع الكيان الصهيوني ولعب "ترامب" دورا كبيرا في ذلك. أما في فترة حكم الرئيس الحالي "جو بايدن" ففي البداية تراجعت عن الاعتراف الذي منحه ترامب إلا أنها لم تغيره، وأشادت إدارة بايدن بالمغرب واعتبرته شريكا استراتيجيا، وتلعب دورا رئيسيا في تعزيز الاستقرار في المنطقة[1].

تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب بشراكة أمنية استراتيجية لإدارة التهديدات والعمل بشكل حاسم للتصدي للمخاطر المشتركة، تنعكس هذه الشراكة في خارطة الطريق للتعاون الدفاعي 2020–2030 الذي يحدد الأهداف المشتركة على المستويين العملياتي والتكتيكي، وتهدف إلى المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين من خلال تعزيز قدراتها الدفاعية والتعاون العسكري المشترك، بصفة المغرب حليفا رئيسيا خارج الناتو فهي دولة موثوقة، وشريكا رئيسيا في تعزيز المصالح الأمريكية في إفريقيا وتصدير الأمن في المنطقة، حيث تساهم في المشاركة في عمليات حفظ السلام في القارة، وتتلقى للتدريب العسكري الأمريكي، أين قام المغرب بنشر 9710 عنصرا ، مما يجعلها ثاني أكبر مساهم بالقوات من بين 122 دولة[2].

وفي الجانب العسكري تربط المغرب بالولايات المتحدة علاقات قوية تعززت أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث شاركت المغرب في مختلف برامج التدريبات الأمريكية الموجهة إلى المنطقة مثل برنامج « Flintlock » بين سنة 2005–2007، ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الذي تخلله تدريبات عسكرية أمريكية لجيوش المنطقة ومنها المغرب بهدف مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، كما يعتبر المغرب شريكا فعالا في مبادرة " الأسد الإفريقي" وهي عبارة عن مناورات عسكرية ينظمها "الأفريكوم" بهدف تعزيز الاستقرار الإقليمي ومعاينة جاهزية الجيوش المشاركة والشريكة مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما يعتبر المغرب زبونا مهما للسلاح الأمريكي ففي عام 2019 وصلت مبيعات

[1]- Alexis Arieff, « Morocco : Background and U.S. Relation », **Congressional Reseach Service ,** version 6, (September 2021), p. 4.
[2]- United States of America, Department of state, **Integrated Country Strategy Morocco,** (April, 2022), p p. 04-05.

الأسلحة الأمريكية للمغرب إلى 10 مليار دولار، بما فيها 25 طائرة عسكرية من نوع F–16 و 36 مروحية هجومية من طراز Apache [1].

3– تونس.

تحتل تونس مكانة خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فهي شريك مرغوب فيه تجسد التصورات الأمريكية بفضل الخطوات المتقدمة التي حققتها فيما يخص الاصلاحات الاقتصادية والسياسية، تحرير الأسواق، العلمانية وترقية مكانة المرأة، وهذا ما جعل علاقاتها بالولايات المتحدة جيدة، فتونس تنفذ الإملاءات الأمريكية، رغم أن أهمتها أقل من دول المغرب العربي الأخرى (الجزائر والمغرب)، فالرهان الأمريكي يقل مع تونس، ولكن هذا لا ينفي أهميتها الاستراتيجية بحكم موقعها، ما جعلها تلقى دعما أمنيا وعسكريا تجسد في المساعدات العسكرية والمناورات العسكرية المشتركة خصوصا بعد فترة الحرب الباردة فخلال الأزمة الأمنية الجزائرية عملت الولايات المتحدة على دعم تونس أمنيا لتفادي انتشار الحركة الإسلامية المتشددة في تونس وخطر الإرهاب[2].

بعد أحداث 11 سبتمبر أعلن الرئيس "بن علي" انضمام بلاده للحرب ضد الإرهاب ووقوفه إلى الجانب الأمريكي وهذا ما ساهم في تقوية العلاقات الأمنية والتنسيق الأمني في مكافحة الإرهاب، حيث انخرطت تونس في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وتلقت تدريبات ومساعدات من الجيش الأمريكي، حيث تربط تونس بالولايات المتحدة العديد من الاتفاقيات للتعاون العسكري[3].

توسع التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية وتونس بعد الثورة التونسية سنة 2011، حيث تلقت دعما عسكريا أمريكيا وإصلاح لمؤسساتها الأمنية لمواجهة التهديدات الإرهابية، أين رصد الكونجرس 85 مليون دولار سنويا كمساعدات تمويل عسكري أجنبي لتونس، كأكثر تمويل من باقي الدول

[1]- Alexis Arieff, **Op. Cit**, p p. 09-12.

[2]- Yahia H. Zoubir, **Op. Cit**. p p. 131-132.

[2]– إيهاب العاشق، " العلاقات التونسية الأمريكية قراءة في واقع الأزمة الراهنة وانعكاساتها المستقبلية"، **المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات**، (سبتمبر 2022)، https://afropolicy.com/details//928/ar .

في إفريقيا، إضافة إلى 13 مليون دولار سنويا قدمتها وزارة الخارجية كمساعدات أمنية داخلية إضافية في إطار صندوق شراكات مكافحة الإرهاب[1].

وصنفت الولايات المتحدة تونس سنة 2015 على أنها حليفة رئيسية لها خارج حلف الناتو، ما يؤكد طبيعة العلاقات الأمنية القوية، حيث تمتلك واشنطن نفوذا وتأثيرا كبيرا على المؤسسة العسكرية التونسية فهي الممول الرئيسي لها، أين بلغت الميزانية التي خصصتها لتونس بين عامي 2011 و 2020 حوالي 160 مليون دولار، كما وقعت اتفاقية في أكتوبر 2020 لمدة عشر سنوات تشمل تسليح الجيش وتدريب الجيش التونسي وخدمات صيانة الأسلحة، إضافة إلى التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والمناورات العسكرية[2].

4- ليبيا.

عرفت العلاقات الأمريكية الليبية توترات كبيرة وعدم استقرار بسبب قضية لوكربي واتهام ليبيا بإسقاط الطائرة الأمريكية، كما تم إعتبار ليبيا دولة إرهابية بسبب دعمها للجماعات الإرهابية حسب التصور الأمريكي واتهامها بامتلاكها للسلاح الدمار الشامل، حيث تم قطع العلاقات الدبلوماسية وفرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على ليبيا، وبعد سنة 2003 بدأت العلاقات تعود تدريجيا بين الدولتين بعد الاتفاقية التي قدمت من خلالها ليبيا تعويضا لضحايا حادثة لوكربي وتقديم المتهمين للعدالة إضافة إلى تخليها عن برنامج أسلحة الدمار الشامل، وشملت علاقات التعاون حول مكافحة الإرهاب في إفريقيا، باستغلال النفوذ الليبي في إفريقيا لخدمة المصالح الأمريكية ودورها في تحرير الرهائن، حيث تم الإعلان رسميا على عودة العلاقات الدبلوماسية بشكل رسمي سنة 2006 [3].

بعد سنة 2011 واندلاع الحرب في ليبيا تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة حلف الناتو بهدف حماية المدنيين، وهي أول حرب بالنسبة للرئيس الديمقراطي " باراك أوباما" بالاستناد إلى قرار مجلس الأمن رقم 1973 وشاركت قيادة الأفريكوم في العملية بإسم "Odyssey Dawn " ، كما لعبت القيادة العسكرية الأمريكية دورا كبيرا في قيادة عمليات الناتو باستغلال القاعدة البحرية الأمريكية في

[1]- Alexis Arieff, « Tunisia : Examining the State of Democracy and next steps for U.S policy", **Congressional Research Service**, (October, 2021), p. 9.

[2]- إيهاب العاشق، **مرجع سابق**.

[3]- Yahia H. Zoubir, **Op. Cit**. p p. 133.

البحرين وكذا الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط[1]. وهذا ما أدى إلى الإطاحة بالقذافي ودخول البلاد في حرب أهلية بين مختلف الجماعات، مما خلق فوضى كبيرة وانتشار للجماعات الإرهابية المسلحة على غرار داعش وانتشار السلاح ما هدد أمن واستقرار كل المنطقة، هذه الأحداث أدت إلى مقتل السفير الأمريكي في ليبيا سنة 2014. ويتركز عمل القوات الأمريكية المتواجدة في ليبيا والممثلة في عناصر الأفريكوم في محاربة تنظيم " داعش " ومختلف التنظيمات الإرهابية الأخرى المنتشرة خصوصا في جنوب ليبيا، كما تسعى لحماية مصالحها النفطية في ليبيا بتأمين عمل الشركات الأمريكية وضمان تدفق النفط[2].

5- موريتانيا.

تعتبر موريتانيا من أضعف دول المغرب العربي نظرا لإمكانياتها المحدودة ما جعلها بؤرة للتهديدات الأمنية، حيث تتميز بشساعة مساحتها أكثر من 1 مليون كلم و حدود تصل ل 5000كلم، ما صعب عليها مراقبة كل هذه المساحات بسبب افتقادها للوسائل التكنولوجية واللوجستية والأقمار الصناعية إضافة إلى جهاز الاستخبارات الفعال، وهذا ما جعلها ملاذا للجماعات المسلحة ومعبرا آمنا للجريمة المنظمة نحو الدول المغاربية ومنه إلى أوروبا[3].

غير أن لموريتانيا أهمية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة من الناحية العسكرية والأمنية فمن الناحية الاستراتيجية تعتبر هي الأقرب في إفريقيا إلى أمريكا مما يجعلها رهانا كبيرا للولايات المتحدة في مواضيع التعاون العسكري، عدم الاستقرار السياسي (الانقلابات العسكرية) وتجارة الرق وأيضا مسألة الطاقة، كما تسعى لإقامة قاعدة عسكرية على الأراضي الموريتانية إلا أنها قوبلت بالرفض،وتشكل مسألة مكافحة الإرهاب الذي عانت منه موريتانيا في منطقة الساحل وبالخصوص تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، مجالا للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في الساحل بمشاركتها في المبادرات الأمريكية " عموم الساحل" ومكافحة الإرهاب عبر الصحراء"، كما تعتبر عنصر

[1]- Pierre Razoux, « Réflexions sur la crise Libyenne », **Etude de l'IRSEM,** N°27, (2013), p p. 28-30.
[2]- Thomas Hill , Sarah Yerkes, « A New Strategy for US Engagement in North Africa: A Report of the North Africa Working Group'', **United States Institute of Peace**, (February, 2021), p p. 23-33.
[3]- Helmut Reifeld**, La crise sécuritaire au Sahel Quelles répercussions sur les pays du Maghreb arabe ?** , (Rabat : Le Centre Maghrébin d'Etudes Stratégiques, 2015), p p. 47-48.

فاعل في مجوعة الخمس G5 لمكافحة الإرهاب في الساحل والتي تضم موريتانيا، مالي، النيجر ، التشاد وبوركينافاسو، فتنظر الولايات المتحدة لموريتانيا على أنها مفتاح المنطقة في مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار الإقليمي بحكم موقعها الجغرافي الذي تتوسط فيه بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء فهي بوابة للتصدي للتهديدات حتى لا تصل إلى أوروبا [1].

وازداد التعاون الأمني والعسكري بين موريتانيا وأمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتلقت دعما ماليا كبيرا لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل، ففي إطار مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء تحصلت بين سنتي 2009 و 2013 على مبلغ 40.6 مليون دولار[2].

جدول رقم 22 يوضح حجم المساعدات العسكرية الأمريكية لدول المغرب العربي:

البلد	السنة	مساعدات مكافحة الإرهاب	مساعدات وزارة الدفاع
الجزائر	2020	426 ألف دولار	20 ألف دولار
	2016	958 ألف دولار	1.428 مليون دولار
	2010	950 ألف دولار	1.080 مليون دولار
	2006	823ألف دولار	823 ألف دولار
المغرب	2020	43ألف دولار	4.2 مليون دولار
	2016	4.2 مليون دولار	50 مليون دولار
	2010	10 مليون دولار	15 مليون دولار
	2006	1.9 مليون دولار	18 مليون دولار
تونس	2020	2.1 مليون دولار	4.2 مليون دولار
	2016	1 مليون دولار	29 مليون دولار
	2010	1.9 مليون دولار	20 مليون دولار
	2006	33 ألف دولار	10 مليون دولار
ليبيا	2020	14 مليون دولار	14 مليون دولار
	2016	9.4 مليون دولار	8.098 مليون دولار

[1]- Isabel Wade, « Burning Bridges: American Security Assistance and Human Rights in Mauritania", **Claremont McKenna College**, (April 25, 2016), p p. 40- 44.
[2]- Isabel Wade, **Ibid**, p. 50.

	2010	1.2 مليون دولار	469 ألف دولار
	2006	/	/

المصدر: USAID,U.S.foreign aid by country
https://explorer.usaid.gov/cd/MAR?fiscal_year=2016&measure=Disbursements

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم المساعدات العسكرية الأمريكية الموجهة للمغرب هي الأعلى نسبة مقارنة بالدول الأخرى، هذا ما يوضح عمق العلاقات التي تربط بين البلدين في الشؤون العسكرية والأمنية خصوصا سوق السلاح، ثم تأتي تونس أيضا التي حصلت على مساعدات مهمة خصوصا بعد الثورة التونسية ومساعدتها في عملية الانتقال الديمقراطي وحماية حدودها من مخلفات الحرب الليبية، أما ليبيا التي تعيش في حرب أهلية فالمساعدات الأمريكية تركزت على محاربة الإرهاب وتأهيل الجيش الليبي، وتأتي الجزائر في آخر مرتبة في سلم المساعدات العسكرية الأمريكية وترتكز أساسا العلاقات الأمنية والعسكرية على التنسيق الأمني وتبادل المعلومات الاستخباراتية ودورات التدريب أما سوق السلاح فالجزائر تبقي زبونا لروسيا بالدرجة الأولى.

المبحث الثالث: الأزمات الأمنية في منطقة المغرب العربي.

شهدت منطقة المغرب العربي بروز عدة أزمات أمنية أدت إلى تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة، وشكلت حاجزا أمام تطور المنطقة، واتبعت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية عدة استراتيجيات لمواجه هذه الأزمات الأمنية التي تشكل تهديدا لمصالحهما في المنطقة، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث بالتطرق إلى هذه الأزمات (نزاع الصراء الغربية، الأزمة في ليبيا والأزمة في الساحل) وإبراز موقف وتعامل كل من فرنسا والولايات المتحدة مع هذه الأزمات.

المطلب الأول: نزاع الصحراء الغربية.

يعتبر نزاع الصحراء الغربية من النزاعات المستعصية التي تعاني منها المنطقة المغاربية والتي لم تعرف طريقها نحو الحل، وظل شكل هذا النزاع أحد التهديدات الأمنية التي تهدد استقرار المنطقة، وتمنع أي جهود لتسوية الخلافات الثنائية بين الجزائر والمغرب التي وصلت إلى قطع العلاقات الديبلوماسية بينها، فتمسك المغرب بسيادته على الإقليم ومساندة الجزائر لجبهة البوليساريو في قضيته التحررية ومساندة المساعي الأممية في تنظيم استفتاء تقرير المصير، مع دور الأطراف الخارجية في تعميق هذه الأزمة، كل هذا جعل هذا النزاع مستمرا ومعقدا.

1- جذور نزاع الصحراء الغربية.

تعود جذور نزاع الصحراء الغربية إلى الفترة الاستعمارية حيث تعرضت للاحتلال الإسباني منذ اتفاق برلين سنة 1884 الذي أقر منح سيادة الصحراء الغربية لإسبانيا، وقد تعرضت لمقاومة الصحراويين ما أدى لخلافات مع فرنسا التي طالبتها بفرض سيطرتها الفعلية على منطقة الصحراء، ولم تتوقف مطالب الصحراويين بالاستقلال خصوصا بعد استقلال دول الجوار آخرها الجزائر سنة 1962،حيث اندلعت انتفاضة الزمالة سنة 1970 في العيون عاصمة الصحراء الغربية والتي أدت إلى تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب المعروفة ب " البوليساريو" وقيادة العمل المسلح ضد المستعمر الإسباني، ما دفع إسبانيا للتفاوض مع البوليساريو سنة 1975، ورفعت قضية الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية التي أصدرت قرار اعتبرت فيه الصحراء ملكا لأهلها[1] ، حيث تطالب المغرب بسيادتها على الصحراء الغربية بالاستناد إلى التاريخ والدين والولاء للملك وتقديمها لوثائق قانونية تدعي بأنها تشهد على وجود روابط بين القبائل الصحراوية والعرش الملكي المغربي، وهذا ما رفضته محكمة العدل الدولية، كما أقرت الأمم المتحدة بضرورة تصفية الاستعمار وتقرير المصير[2]، تجلت محاولات المغرب في السيطرة على الصحراء الغربية بإرساله في شهر أكتوبر سنة 1975 حوالي 350000 مواطن مغربي في إطار ما يعرف بالمسيرة الخضراء لإظهار الارتباط بين المغرب والأقاليم الصحراوية ، وبعد تأكدها من تمسك البوليساريو بالاستقلال أقدمت على عقد اتفاقية مدريد الذي تنازلت بموجبه إسبانيا عن الصحراء الغربية لصالح موريتانيا والمغرب مقابل إشراكها في استغلال مناجم الفوسفات وبقاء أسطول صيدها البحري.

رفضت جبهة البولساريو هذا الاتفاق وواصلت كفاحها المسلح بدعم من الجزائر، حيث أعلنت سنة 1976 عن قيام دولتها المستقلة بالجزائر تحت إسم جمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية وأصبح النزاع

[1]– شهرة زروق، " جهود الأمم المتحدة لحل النزاع في الصحراء الغربية: بين تنوع المقترحات واستعصاء الحل" ، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 06، (جوان 2019)، ص. 220.

[2]– مجموعة الأزمات الدولية، **الصحراء الغربية: تكاليف النزاع**، تقرير الشرق الأوسط رقم 65، (يونيو 2007)، ص. 03.

بينها وبين الاحتلال المغربي (موريتانيا انسحبت من القسم الذي احتلته سنة 1979) وأصبحت المغرب هي المسيطر على كل إقليم الصحراء الغربية[1].

رغم جهود منظمة الأمم المتحدة لتسوية النزاع بسعيها لتنظيم استفتاء تقرير المصير، وإنشاء بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم الاستفتاء المعروفة باسم " المينورسو " بتاريخ 30 أوت 1988 بقرار من مجلس الأمن الدولي يحمل رقم 1991/690 ويحمل الاستفتاء اقتراحين إما الانضمام إلى المغرب أو الاستقلال عنه، ولقيت الخطة قبول الطرفين في البداية والموافقة على وقف إطلاق النار سنة 1991 إلا أن المغرب تراجعت عن لائحة الأشخاص اللذين يحق لهم التصويت، ما حال دون تنظيم الاستفتاء. وفشلت كل مشاريع التسوية التي بادرت بها بسبب تمسك المغرب بخيار الحكم الذاتي لتسوية النزاع ورفض جبهة البوليساريو لهذا المقترح وإصرارها على تنظيم إستفتاء تقرير المصير[2].

خريطة رقم 6 توضح موقع الصحراء الغربية.

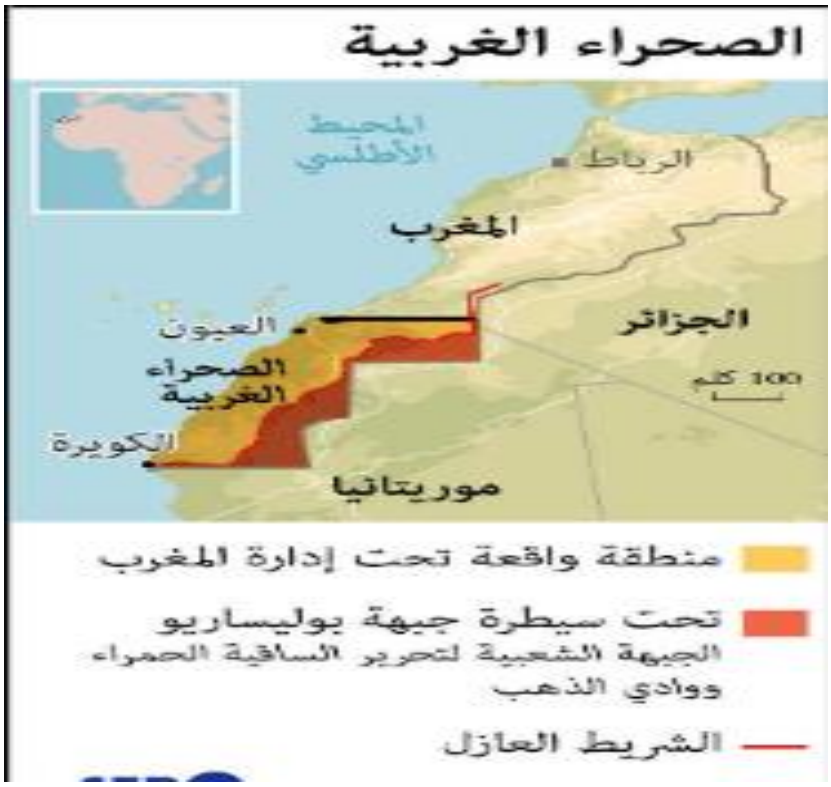

المصدر: https://www.alhurra.com/morocco/2020/11/1.

[1]– رحيمة لدغش، " أبعاد قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت"، **مجلة آفاق للعلوم**، المجلد 05، العدد 03، (2020)، ص. 287.

[2]– شهرة زروق، **مرجع سابق**، ص ص. 221–223.

2- الموقف الفرنسي من نزاع الصحراء الغربية.

منذ بداية النزاع في الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو أي تحديدا بعد المسيرة الخضراء سنة 1975 ساندت فرنسا المغرب في صراعها على إستعادة أقاليمها الجنوبية (توحيد الأقاليم) كما تدعي المغرب، وتلقت الدعم على اختلاف رؤساء فرنسا من " فاليري جيسكارد ديستان" إلى إمانويل ماكرون أي سواء من اليمين أو السيار، حيث صرح الرئيس جاك شيراك " تبقى المملكة المغربية في نظرنا الضامن الوحيد للاستقرار ... ولهذا لم نتوقف عن تقديم الدعم للملك محمد السادس ونؤيد الطرح المغربي لمسألة الصحراء كجزء من المملكة " ، فهذا التصريح يعبر عن الموقف الفرنسي الصريح الداعم لمطالب المغرب بالصحراء الغربية، وساهمت فرنسا على اعتبار أنها عضو دائم في مجلس الأمن في تبني الطرح المغربي والاعتراض على أي مشروع أممي لا يخدم التصور المغربي ويتضمن تقرير المصير مثل خطة " جيمس بيكر " المبعوث الأممي للصحراء الغربية الذي قدم حلا وسطا يتمثل في حكم ذاتي لمدة تتراوح بين 4 إلى 5 سنوات، وتنظيم استفتاء لتحديد مصير السكان بعد هذه الفترة وقد حظي هذا المقترح بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية وجبهة البوليساريو والجزائر بينما تم رفضه من المغرب وفرنسا[1].

وتدعم فرنسا مشروع " الحل الثالث" أو التوجه الثالث الذي يتمثل في منح الحكم الذاتي للصحراء الغربية في إطار السيادة المغربية، وتحاول إقناع الصحراويين بقبول هذا المقترح وحتى الولايات المتحدة الأمريكية قبلت بهذا المشروع، وتم رفضه من قبل جبهة البوليساريو والجزائر التي تتمسك بقرار الأمم المتحدة في تنظيم استفتاء تقرير المصير وهو المبدأ الذي تمسكت به الجزائر إضافة لمبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار وهو السبب الرئيسي للخلاف مع المغرب.

فالنظرة الفرنسية للقضية الصحراوية تعتبر أن انتصار الصحراويين سيزعزع استقرار المغرب وعاهله محمد السادس الذي تعتبره محدثا بمقدوره إدخال المملكة عهد التحرير الاقتصادي والسياسي[2]، ففرنسا تعتبر كفاعل تاريخي في المنطقة المغاربية تعمل على إدارة التوازنات في المنطقة بين محوري الجزائر والرباط، واتخذت موقف دعم خيار الحكم الذاتي الذي ترى أنه يحقق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في

[1]- Yahia H. Zoubir, « Manœuvres géopolitiques et facteurs de blocage » dans Sahara Occidental, **Open Edition Books,** (2018), p p 130-132.

[2]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، **مرجع سابق**، ص ص. 83-84.

الاحتفاظ بالدور الرئيسي في إدارة موازين القوى الاقليمية في المنطقة بدعم المغرب دبلوماسيا وعسكريا واقتصاديا لتحقيق التوازن مع الجزائر[1].

2–الموقف الأمريكي من نزاع الصحراء العربية.

رغم مساندة الولايات المتحدة الأمريكية لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها مثلما أقره ميثاق الأمم المتحدة إلا أنها لم تطبقه في قضية الصحراء الغربية، وفي نفس الوقت دعمت تيمور الشرقية وجنوب السودان في حق تقرير المصير، وهذا ما يبين أن المبادئ لا تعكس دائما توجهات السياسة الخارجية وإنما المصالح هي الأساس، فالمصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية هي التي حددت توجه الولايات المتحدة بمساندتها للمغرب الذي يعتبر شريكا موثوق فيه في العالم العربي.

وإبان الحرب الباردة قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم الاقتصادي والعسكري للمغرب في حربها ضد جبهة البوليساريو في إطار الصراع الايديولوجي مع الاتحاد السوفياتي، حيث كانت جبهة البولساريو تتلقى الدعم من كوبا وليبيا والجزائر والتي تحسب مع المعسكر الاشتراكي بينما المغرب كانت قريبة جدا من الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يفسر دعمها لها، وتواصل الموقف الأمريكي الداعم للمغرب بعد الحرب الباردة[2].

خلال فترة جورج بوش الإبن تغير الموقف الأمريكي وجاء مخالفا لتوجهات المغرب حيث وافقت على خطة بيكر سنة 2003 التي تتضمن حكم ذاتي لمدة 4 إلى 5 سنوات ثم ينظم استفتاء تقرير المصير غير أن المغرب لم توافق على هذا المقترح وقابله رفض فرنسي وهدد باللجوء لحق الفيتو خصوصا أن علاقاتها بالولايات المتحدة في تلك السنة كانت متوترة بسبب رفض فرنسا المشاركة في غزو العراق[3]، وتعمل الولايات المتحدة على لعب دور الوسيط وإيجاد توازن في علاقتها بالمغرب والجزائر حيث تدعم خيار الحكم الذاتي وفي نفس الوقت تسعى لإيجاد حل للقضية الصحراوية، فحالة اللاحرب واللاسلم Statut quo تخدمها بالنظر إلى علاقاتها الجيدة مع كل من الجزائر والمغرب فبقاء الوضع على حاله

[1]– إبراهيم تيقامونين، " المواقف الأمريكية والفرنسية إزاء بدائل إدارة النزاع في الصحراء الغربية "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد السادس، (ديسمبر 2016)، ص. 50.

[2]- Yahia H. Zoubir, **Op. Cit**, p p. 135-137.

[3]- Lucile Martin, « Le dossier du Sahara occidental », **Les cahiers de l'Orient,** N°102, (février 2011), p. 55.

أحسن من تأزمه أكثر إذا تم تنظيم الاستفتاء واستقلال الصحراء الغربية قد يؤدي إلى حرب في المنطقة ما يهدد المصالح الأمريكية فيها[1].

بعد تولي ترامب الرئاسة الأمريكية أعلن عن اعتراف بلاده بسيادة المغرب على الصحراء الغربية سنة 2020 وجاء ذلك بالتوازي مع تطبيع العلاقات المغربية مع الكيان الصهيوني، ما شكل تحول كبير في القضية الصحراوية، حيث تم اعتماد خريطة المغرب شاملة الصحراء الغربية وتنظيم مناورات عسكرية "الأسد الافريقي" لأول مرة في منطقة المحبس الصحراوية وفتح تمثيلية قنصلية في مدينة الداخلة، هذا التحول في الموقف الأمريكي جاء نتيجة التقارب المغربي مع الكيان الذي دعمه ترامب واعترافه بمغربية الصحراء هو بمثابة هدية قدمها للمغرب جزاء خطوتها التاريخية، وبعد انتخاب بايدن تميز الموقف الأمريكي بالضبابية بين الاعتراف الذي أقره ترامب واعادة النظر فيه، مع تأكيدها الدائم بمساندة المغرب في مخطط الحكم الذاتي[2].

المطلب الثاني: الأزمة الليبية

اجتاحت الدول العربية موجة من الاحتجاجات عرفت " بالربيع العربي" سنة 2011 بدأت شرارتها من تونس، ثم انتقلت إلى مصر، ليبيا ثم سوريا، وتتمثل هذه الاحتجاجات في انتفاضة الشعب ضد الأنظمة الحاكمة للمطالبة بتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة لتتطور لمطالب بإسقاط الأنظمة الحاكمة، فالتجربة التونسية والمصرية عرفت تغيرا بسقوط نظام " بن علي" و"مبارك" وخوض مسار للانتقال الديمقراطي دون قيام الحرب والمواجهة المسلحة، بينما العكس في الانتفاضة في سوريا وليبيا التي أدت إلى قيام حرب أهلية ودولية مازالت إلى يومنا هذا.

1- أسباب قيام الانتفاضة في ليبيا.

ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية والدولية التي سادت في فترة حكم " معمر القذافي " في قيام الثورة الليبية، والتي يمكن تقسيمها إلى:

[1]– محمد بلخيرة، " حالة اللاسلم واللاحرب في الصحراء الغربية...إلى أين؟ "، **مجلة أكاديميا**، العدد 05، (جوان 2016)، ص ص. 55–57.

[2]- International Crisis Group, **Réengager des efforts internationaux au Sahara Occidental, N°** 82, (11mars 2021), p p. 12-15.

- **الأسباب السياسية:**

تتمثل أساسا في طبيعة حكم القذافي الذي وصل إلى السلطة عبر إنقلاب عسكري سنة 1969 ضد الملك " إدريس السنوسي" ، وطيلة فترة حكمه الذي دام 42 سنة عمل على شخصنة السلطة، حيث تفتقد ليبيا لمؤسسات تسيرها ودستور وقوانين التي تشكل الأساس في بناء الدولة، فقد اقتصر على إختزال الدولة في الكتاب الأخضر الذي يعتبر بمثابة دستور للجماهرية، كما تميز حكمه بقمع المعارضة وغياب الديمقراطية فلم يكن هناك أي حزب سياسي سواء وفي السلطة أو في المعارضة متبعا نظام " اللجان الشعبية" بحجة إعطاء الحكم للشعب، وإرتكز على القبيلة والولاءات في منح المناصب والثروة[1]، كما أن تقلبات التوجهات الخارجية الليبية بين السعي للوحدة الإفريقية تارة والعربية تارة أخرى وتشجيع مشاريع وحدوية، إضافة إلى دعم العديد من المنظمات وحركات التمرد، خلفت تذمرا لدى فئة كبيرة من الشعب بسبب تبديد ثروات البلاد في قضايا لا تعنيهم على حساب التنمية، فكل هذه الظروف السياسية ساهمت في دفع الشعب الليبي للانتفاض للمطالبة بحقوقه السياسية[2].

- **الأسباب الاقتصادية:**

تعتبر ليبيا دولة نفطية بامتياز، حيث تعتمد على أكثر من 95% من عائداتها الاقتصادية، وتقوم بتوزيع الثروة على الشعب في ظل غياب استثمارات ومشاريع منتجة، مما خلق عدم التوازن الاقتصادي والتفاوت في التوزيع بسبب الطابع القبلي وغياب المؤسسات، حيث لم يستفد فئة كبيرة من الشعب الذي يعاني من الفقر، وانحصرت دائرة المستفيدين على أبناء القذافي وأبناء عشيرته والموالين للنظام، فضلا عن استفحال ظاهرة الفساد في تبديد المال العام، كما أثر الحصار الاقتصادي الذي تعرضت له ليبيا ما كلفها أكثر من 30 مليار دولار من الخسائر[3]، ورغم التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة التي تشير أن ليبيا من الدول المتقدمة في مجال التنمية البشرية خلال مرحلة 2000–2010 (المرتبة 64 سنة 2001، المرتبة 52 سنة 2010)، إلا أن الواقع عكس ذلك بسبب التفاوت بين المناطق في التنمية وحرمان فئة كبيرة من

[1]– عبد الله حيرز، " أثر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد عام 2011 "، **المجلة السياسية والدولية**، المجلد 35، العدد 36، (2017)، ص ص. 912–914.

[2]– أحمد خليف عفيف، " الثورة الليبية شباط 2011–2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية "، **دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد 42، العدد 03، (2015)، ص. 666.

[3]– عبد الله حيرز، **مرجع سابق**، ص. 916.

الشعب خصوصا في الشرق من التنمية ما أدى لانتشار الفقر والحرمان، فهذه الظروف والأسباب دفعت الشعب الليبي للانتفاض لتحسين مستوى معيشته[1].

- **الأسباب الخارجية:**

تعتبر الانتفاضة في ليبيا امتداد للانتفاضات العربية خصوصا أن الجوار الجغرافي لليبيا سبقها في إلى ذلك الثورة التونسية في الغرب والمصرية في الشرق، وهذا ما دفع الشعب الليبي يتحمس ويستلهم من هاتين التجربتين للخروج بدوره للمطالبة بإسقاط نظام القذافي، كما لا يخفى على أحد وجود عوامل خارجية خفية عملت على تحريك ودفع الشعب للانتفاض لخدمة مصالحها والتي كانت السبب الرئيسي في التدخل العسكري في ليبيا عام 2011 من أجل النفط خصوصا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى التي تحالفت ضد القذافي، إضافة إلى الرغبة في التواجد العسكري وإيجاد موطئ قدم في شمال إفريقيا، وهذا ما تبحث عنه أمريكا فموقع ليبيا الاستراتيجي يشكل رهانا كبيرا لفرض سيطرتها على منطقة الساحل والمغرب العربي بإنشاء قواعد عسكرية للأفريكوم[2].

2- تطور الأزمة الليبية.

في 15 فيفري 2011 نزل الليبيون إلى الشوارع مطالبين بإسقاط نظام القذافي، وكانت البداية من بنغازي ثاني أكبر المدن الليبية ، ثم انتشرت الانتفاضة إلى كل أنحاء الشرق الليبي وإلى بعض أجزاء الغرب، وعلى عكس ما حدث في تونس ومصر فقد رفض القذافي التنحي من السلطة وأنه سيقاتل حتى النهاية للحفاظ على السلطة،[3] حيث قام القذافي بقمع المتظاهرين باستخدام القوة العسكرية، كما استعان بمرتزقة من الأصول العربية والإفريقية المقيمة في ليبيا للاعتداء على المتظاهرين، واتهم القذافي في خطاب له أنظمة عربية بالوقوف وراء الاضطرابات التي تشهدها ليبيا ووصف المتظاهرين بالجرذان ما ساهم في تأزم الوضع بين السلطة والمعارضة.[4]

---

[1]- أحمد خليف عفيف، **مرجع سابق**، ص.. 665.

[2]- بلقاسم فرحاتي، نادية رازي، " التدخل العسكري في ليبيا ودوره في انهيار الدولة "، **مجلة المعيار**، المجلد 25، العدد 62، (2021)، ص. 874.

[3]- مجموعة الأزمات الدولية، **الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا**، تقرير الشرق الأوسط رقم 107، (يونيو 2011)، ص. 6.

[4]- منى حسين عبيد، " أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، **دراسات دولية**، العدد 51، (2012)، ص. 40.

إن تعامل النظام العنيف مع المتظاهرين، دفع بالمعارضين الليبيين في الداخل والخارج لإدانة نظام القذافي ودعم الانتفاضة الشعبية، حيث تم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي كناطق رسمي باسم الثوار والمكلف بحشد الدعم الدولي ضد النظام،[1] ومع تزايد العنف في ليبيا وسقوط الضحايا طالب المجلس الوطني الانتقالي وجامعة الدول العربية من الأمم المتحدة التدخل لحماية المدنيين، حيث أصدر مجلس الأمن القرار 1970 الذي ينص على فرض منطقة حضر جوي الذي أوكلت مهمته لحلف الناتو، كما تم حضر الأسلحة وتجميد الأرصدة الليبية في الخارج مع إصدار محكمة الجنايات الدولية مذكرات توقيف في حق المسؤولين الليبيين واستند في ذلك إلى احترام حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني(التدخل الإنساني)[2].

وشرع الناتو في تطبيق القرار الدولي رقم 1970 في 28 أفريل 2011 باستهداف القواعد الجوية والمنشآت الحيوية والقوات البرية للعقيد معمر القذافي مما أدى إلى إضعاف قدرات قواته وإتاحة الفرصة لقوات الثوار للتقدم غربا والسيطرة على العديد من المدن، وبعد سيطرتها على طرابلس تمكن الثوار في 20 أكتوبر 2011 بمساعدة من قوات الناتو من القضاء على القذافي وقتله[3].

3- الأزمة الليبية بعد سقوط القذافي.

شهدت الأزمة الليبية بعد سقوط نظام القذافي حالة من الانشقاق السياسي والصراع على السلطة وسط استقطاب أجنبي كبير، وفي الشق الأمني أدى التدخل الأجنبي لحلف الناتو إلى تعميق الأزمة الأمنية بحدوث فوضى كبيرة وانتشار جماعات مسلحة تحاول السيطرة على المناطق الاستراتيجية خصوصا النفطية منها، ما حول ليبيا إلى مسرح للإقتتال المسلح وحرب أهلية أدت لانتشار السلاح ومختلف التهديدات الأمنية التي إنعكست تداعياتها على دول الجوار والمنطقة المغاربية والساحل الإفريقي بصفة عامة.

[1]– أسماء رسولي، " إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية "، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 06، العدد 01، (جانفي 2021)، ص. 280.

[2]- Julien Pomarède, « Des maux guerriers aux mots interventionnistes Une analyse des mécanismes de légitimation de l'opération militaire internationale en Libye (2011) », **Études internationales,** Vol 45, N° 2, (juin 2014), p. 39.

[3]– منى حسين عبيد، **مرجع سابق**، ص ص. 46–47.

أ– الوضع السياسي:

أدى فشل الدولة الليبية إلى صعوبة بناء الدولة بسبب طغيان الطابع القبلي الذي عرفته دولة نظام القذافي وغياب مؤسسات سياسية قادرة على قيادة المرحلة الانتقالية والتحكم في زمام الأمور[1] ، وقاد المجلس الانتقالي التسيير والتحضير لانتخابات تشريعية لاختيار أعضاء المؤتمر الوطني العام الذي يمثل الجهة الدستورية والمكلف بكتابة الدستور في غضون سنة واحدة إلا أنه فشل في ذلك وساهم في تزايد الانقسامات خصوصا بعد اعتماده "قانون العزل السياسي" على القيادات السابقة لمدة 10 سنوات، وفي خضم تمديد فترة قيادته للبلاد شهدت سنة 2014 احتجاجات مطالبة بتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية،وبعد انتخاب مجلس النواب الذي اختار مدينة طبرق مقرا مؤقتا له بسبب سيطرة الجماعات المسلحة على طرابلس مما منعه من عقد جلساته فيها، وفي المقابل أنشئ المؤتمر العام برلمان موازي في طرابلس ورفض الاعتراف ببرلمان طبرق وشكك في نتائج الانتخابات، وهكذا ظهرت حكومتين وبرلمانين واحدة في الشرق وواحدة في الغرب، وأمام هذا الوضع المتأزم وتزايد المواجهات العسكرية بين الجهتين قادت الأمم المتحدة مفاوضات للوساطة بين الفرقاء الليبيين أثمرت باتفاق " الصخيرات" سنة 2015 وتعيين حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج لتنظيم مرحلة انتقالية ثالثة والتمهيد لصياغة الدستور وإنهاء الوجود العسكري في البلاد، غير أن هذا الاتفاق عقد أكثر الأوضاع بسبب تداخل الصلاحيات بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام خصوصا قيادة الجيش التي منحها مجلس نواب طبرق للمشير " خليفة حفتر" بينما تمسكت حكومة الوفاق بمنح قيادة الجيش لرئيس الحكومة فايز السراج[2].

هذه الوضعية ساهمت في إدخال ليبيا في حرب أهلية وانقسام بين الشرق والغرب، وصراع حول السيطرة على المناطق وحقول النفط، واشتداد المواجهة بإعلان حفتر الزحف لتحرير طرابلس سنة 2019 واسقاط حكومة السراج المنتهية صلاحياتها، وأمام هذه الأوضاع توصلت الأمم المتحدة بعد إطلاق حوار "منتدى الحوار الوطني" أين توصلوا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية بقيادة " عبد الحميد دبيبة " وتم تحديد تاريخ 24 ديسمبر 2021 لإجراء انتخابات رئاسية، وأمام غياب قاعدة دستورية وسيطرة التشكيلات

---

[1]– كريستوفر س. شيفيس، جيفري مارتيني، **ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل**، (واشنطن: مؤسسة راند، 2014)، ص. 35.

[2]– على القماطي، **ليبيا: اثنا عشر عاما من المراحل الانتقالية التي لم تنتهي**، بي بي سي عربي، في: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-64648425، (17 فيفري 2023).

المسلحة على السياسيين عجزت الحكومة على إجراء هذه الانتخابات في وقتها، ما دفع مجلس النواب في طبرق بتشكيل حكومة موازية بقيادة "فتحي باشاغا" التي تحظي بدعم حفتر وتحاول انتزاع السلطة من حكومة الوحدة الوطنية[1].

ب– الوضع الأمني:

تتوزع التشكيلات المسلحة في مختلف مناطق ليبيا وتنشط تحت عدد من التسميات ومن أبرزها:

– القوات التي قادت عملية فجر ليبيا: وهي تشكيلات مسلحة من الثوار من 23 مدينة ليبية تمكنت من السيطرة على مدينة طرابلس، وبسطت نفوذها على معظم الغرب الليبي وهي موالية لحكومة الوفاق الوطني.

– القيادة العامة للجيش الليبي: وهي تسمية أطلقها اللواء خليفة حفتر على المجموعات التي تقاتل معه، وأغلب عناصرها من قبائل الشرق(العبيدات، العواقير، الفرجان، البراعة وغيرها)، وهي قبائل تستوطن مدن بنغازي والمرج والبيضاء وطبرق.

– قوات القعقاع والصواعق والمدني: وهي تشكيلات عسكرية من ثوار الزنتان وضمت إليها عناصر اللواء 32 معزز التابعة سابقا لخميس القذافي، وتقاتل ضد القوات التي قادت عملية فجر ليبيا.

– كتائب الطوارق في الجنوب الليبي: وهي كتائب مسلحة موالية لحكومة الوفاق الوطني تحرس الحدود الجنوبية مع التشاد والنيجر وهي في صراع مع مكون التبو المدعوم من الزنتان وفرنسا.

– تنظيم أنصار الشريعة في منطقة شرق ليبيا، إضافة إلى تنظيم داعش الذي إلتحق فيما بعد.

– جيش القبائل: وهم مجموعات مسلحة من الموالين لنظام القذافي وتلقي الدعم من قوات حفتر وتقاتل في الغرب الليبي[2].

---

[1]– زايد هدية، **بعد عقد من الثورة... ليبيا عالقة في دوامة المراحل الانتقالية**، أندبيندنت عربية، في: https://www.independentarabia.com/node/303736[1]، (14 فيفري 2022).

[2]– فريق الأزمات العربي، " الأزمة الليبية إلى أين؟ "، **مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن**، العدد 18، (مارس 2017)، ص ص. 12–13.

خريطة رقم 7 توضح القوات المسيطرة في ليبيا

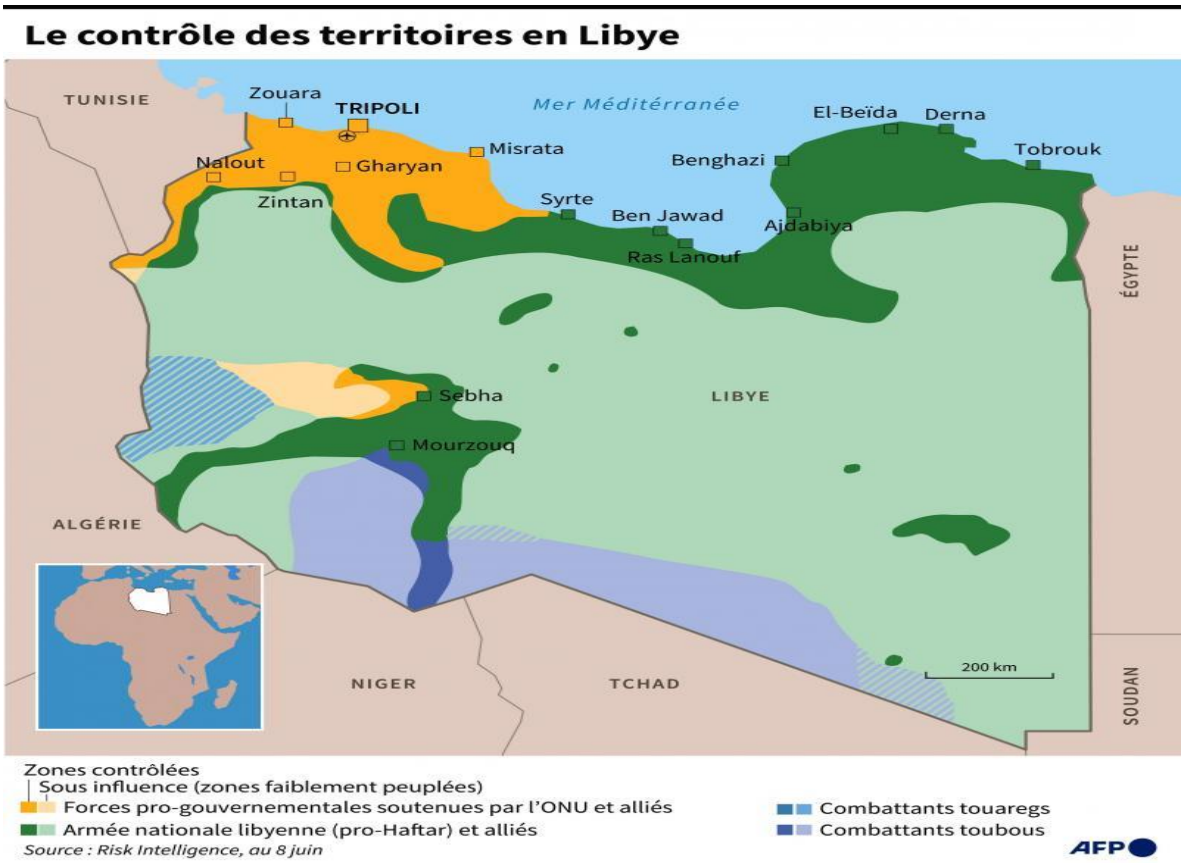

Source : https://www.lavoixdunord.fr/768545/article/2020-06-23/situation-explosive-en-libye-tensions-croissantes-entre-la-turquie-et-l-egypte, (02-03-2023).

إشتد الصراع العسكري المسلح حول السلطة في ليبيا سنة 2014 بين كيانين واحد في الشرق (عملية كرامة ليبيا)، وآخر في الغرب (عملية فجر ليبيا)، حيث قام "خليفة حفتر" بإطلاق عملية عسكرية (كرامة ليبيا) لمحاربة الجماعات الإسلامية في بنغازي والتقدم نحو الغرب لتعليق عمل المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته[1] ، وتتكون القوات التابعة للكرامة من ضباط سابقين في الجيش الليبي وكتائب تابعة للجيش(قوات رئاسة أركان الجيش، قوات حرس المنشآت النفطية ...)، إضافة إلى كسب تأييد القبائل الكبرى في الشرق (العبيدات، البراعصة، العواقير...)، وقبائل في الجنوب (التبو، القذاذفة، الطوارق)، أما عملية فجر ليبيا فيطغى عليها التوجه الإسلامي حيث قادت عملية لاستعادة مطار طرابلس الدولي من القوات التابعة للجيش الليبي وتضم ميليشيات من مناطق غرب ليبيا (مصراتة، غريان، الزاوية

[1]– منى بومعزة، " الصراع المسلح في ليبيا: الأسباب ومسارات التسوية "، **مجلة التواصل**، المجلد 25، العدد 04، (ديسمبر 2019)، ص ص. 123-124.

،طرابلس...)، وغرفة عمليات ثوار ليبيا وعدة كتائب (17 فبراير، عمر المختار) وتحضى بتأييد قوى إسلامية إتحدت معها (درع الغربية، تنظيم أنصار الشريعة، مجلس شورى ثوار بنغازي، كتيبة الفاروق)[1].

وما زاد من تأزم الوضع الأمني في ليبيا هو التدخلات الخارجية فكل معسكر له دول تدعمه فحفتر وجبهة الشرق تدعمها مصر، الإمارات وروسيا أما جبهة الغرب فتدعمها تركيا وقطر (دعم الجماعات الإسلامية ذات التوجه الإخواني)، دون نسيان دور القوى الأخرى المتواجدة لحماية مصالحها على غرار فرنسا، أمريكا، بريطانيا وإيطاليا، فكل هذه الأحداث والتفاعلات التي ما تزال مستمرة رغم جهود التسوية الدولية لإعادة الإستقرار الذي بدأ يعود نسبيا إلا أن الأزمة لم تعرف إنفراجا والصراع مازال قائما على السلطة، وتداعياته كبيرة على أمن واستقرار المنطقة بانتشار مختلف التهديدات كالجماعات الإرهابية والسلاح والمخدرات والاتجار بالبشر، الهجرة غير الشرعية وغيرها.

4- الاستراتيجية الفرنسية اتجاه الأزمة في ليبيا.

في بداية الأزمة الليبية أدانت فرنسا القمع العسكري للمتظاهرين وكانت من الدول الأولى التي دعت إلى تنحي القذافي وهذا رغم العلاقة الوثيقة التي كانت تربط فرنسا بليبيا خصوصا الرئيس ساركوزي بمعمر القذافي والزيارة التاريخية التي قام بها القذافي إلى باريس كنقطة تحول لإزالة الجمود الدبلوماسي الذي كان يفصله عن الغرب، ضف إلى ذلك الصفقات العسكرية بقيمة 300 مليون أورو سنة 2007 وفي أواخر السنة نفسها أعلنت باريس على التصديق على اتفاقيات مع طرابلس بقيمة 3.2 مليار أورو وموافقة ليبيا على شراء 21 طائرة من نوع إيرباس وغيرها من الاتفاقيات الاقتصادية التي استفادت منها فرنسا التي أصبحت حليف لليبيا[2]، وحتى الحملة الانتخابية للرئيس ساركوزي كانت ممولة من طرف القذافي، ورغم ذلك فإن منطق المصلحة لا يعترف بالصداقة الدائمة مثلما تنص عليه النظرية الواقعية.

ومن الأسباب التي دفعت فرنسا للتدخل ضد القذافي نجد:

[1]- عمر خيري، " ليبيا: الكيانات السياسية والعسكرية في الصراع السياسي "، **منتدى العلاقات العربية والدولية**، (أفريل 2014)، ص ص. 10-14.

[2]- مفيد كاصد الزيدي، " العلاقات الفرنسية- الليبية: خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية "، **دراسات دولية**، العدد 55، (2013)، ص. 43.

– معاناة فرنسا من الأزمة المالية سنة 2008 وانعكاساتها على شعبية ساركوزي، فكانت الأزمة الليبية كفرصة لرد الاعتبار لشخصه وتنشيط السياسة الخارجية لكسب تأييد الداخل الفرنسي.

– شكلت الأزمة الليبية دافع لفرنسا لتدارك موقفها الداعم لنظام بن علي ومبارك بالتدخل في ليبيا لإسقاط نظام القذافي.

– جاءت الأزمة الليبية كفرصة لتنشيط الدبلوماسية الفرنسية وفرض نفسها كفاعل دولي رئيسي[1].

– رفض ليبيا لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط وبداية توتر العلاقات الفرنسية الليبية.

– معارضة ليبيا للوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا وعرقلته لمشاريعه في إفريقيا، خصوصا عند دعوة القذافي لإقامة عملة إفريقية والتخلص من الفرنك الفرنسي.

– التأخر والتباطؤ في تنفيذ العقود والاتفاقيات المبرمة مع فرنسا حيث لم تدفع ليبيا سوى 3 مليار دولار من أصل 10 مليار دولار وقعتها مع فرنسا.[2]

هذا ما يبين من جهة الطابع الشخصي للخلاف بين القذافي وساركوزي ومن جهة أخرى هناك المصالح والأهداف الاقتصادية المتمثلة في النفط الليبي وضمان تدفق النفط والحصول على استثمارات ضخمة للشركات الفرنسية في النفط وفي إعادة إعمار ليبيا التي قدرتها الحكومة الفرنسية بنحو 200 مليار دولار سنة 2011، وتأمين مصالحها الاقتصادية في منطقة الساحل والصحراء التي لها حدود مع ليبيا عبر سعيها لإنشاء قاعدة عسكرية في ليبيا لحماية الثروات النفطية وتأمين تواجدها العسكري في منطقة الساحل.[3]

فعند بداية الاحتجاجات كانت فرنسا بقيادة ساركوزي أكثر الدول إصرارا على التدخل العسكري في ليبيا بحجة حماية المدنيين وعملت على حشد المواقف الدولية حتى استصدر القرار الأممي رقم 1970 الذي يبيح التدخل لحماية المدنيين، حيث قادت فرنسا التدخل العسكري تحت مظلة حلف الناتو، وكانت

[1]– منى حسين عبيد، **مرجع سابق**، ص. 45.

[2]– مفيد كاصد الزيدي، **مرجع سابق**، ص ص. 44–45.

[3]– عصام عبد الشافي، **خريطة الأهداف والمصالح ..ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟**، العربي الجديد، في: https://www.alaraby.co.uk/% ، (10 مارس 2023).

أول الداعمين للثوار بالسلاح، فهذا التحمس من ساركوزي مرده محاولة منه للتستر عن صفقاته المشبوهة مع القذافي خصوصا تمويل حملته الانتخابية والتي ظهرت فيما بعد ومتابعته قضائيا[1].

وفي ظل غياب استراتيجية مضبوطة لما بعد سقوط القذافي تحولت ليبيا إلى ساحة للخراب والدمار والحرب الأهلية، وظهرت تداعياتها جلية على الأمن والمصالح الفرنسية فمن جهة برزت مشكلة المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط الفارين من تداعيات الحرب بأعداد هائلة نحو إيطاليا ومن ثم إلى الدول الأوروبية الأخرى وبالخصوص فرنسا، ما تسبب في أزمة داخل الاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى أدت الحرب داخل ليبيا إلى تغلغل الجماعات الإرهابية وسهولة الحصول على السلاح(حوالي 40 مليون قطعة سلاح متواجدة في ليبيا حسب تقرير للأمم المتحدة سنة 2014) وانتشارها في منطقة الساحل والصحراء ومن أبرزها تنظيم أنصار الشريعة والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهذا ما هدد المصالح الفرنسية في المنطقة الأمر الذي دفعها إلى التدخل في منطقة الساحل وشمال مالي عبر عملية "برخان " و"سرفال "[2].

فالموقف الفرنسي بقي غامضا خصوصا بعد سنة 2014، حيث تبنت سياسة اللعب على الحبلين فمن الناحية الرسمية تساند حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا، حتى لا تظهر مخالفة للشرعية الدولية وتعمل على إيجاد حل دبلوماسي للأزمة والتسريع في توحيد الفرقاء الليبيين والوصول لإقامة إنتخابات والابتعاد عن الحل العسكري وهذا ما صرح به الرئيس " إيمانويل ماكرون " عند إستضافته لفايز السراج في قصر الإليزيه سنة 2019[3].

وبشكل غير رسمي تساند فرنسا " خليفة حفتر " كحليف استراتيجي يخدم مصالحها لأنه يسطر على مساحات شاسعة ويتحكم في الجيش الوطني الليبي ما يساهم في تحقيق نوع من الاستقرار خصوصا في جنوب ليبيا ومحاربة الجماعات الإرهابية ومنعها من التقدم إلى منطقة الساحل، وفي هذا الصدد قدمت فرنسا دعما عسكريا في عملية الكرامة التي قادها حفتر سنة 2014 بتوظيف قوات خاصة وضربات جوية ضد الجماعات الإرهابية، حيث قتل 3 أفراد من المديرية العامة للأمن الخارجي الفرنسية

[1]– محمد بالطيب، " ساركوزي وليبيا...لعبة الرهانات "، **بوابة إفريقيا الإخبارية**، العدد 31، (ماي 2018)، ص ص. 39-40.

[2]- Cyril Blanchard, Adrien Sémon , « Libye : vers une réunification bien fragile », **Revue Défense Nationale**, N°857, (mars 2022), p p. 50-52.

[3]- Wilma Ailet, « Etat des lieux, dynamiques actuelles et perspectives futures :quel avenir pour la Libye ? », **Association Internationale des Soldats de la paix**, (juin 2019), p. 25.

(DGSE)، في بنغازي سنة 2016، وهذا ما فضح التواجد العسكري الفرنسي على الأراضي الليبية حيث اعتبر وزير الخارجية الفرنسي " جون إيف لودريان " أن التواجد الفرنسي موجود فقط لمحابة الإرهاب وضمان أمن دول الجوار، ويفسر أيضا هذا الدعم الفرنسي لقوات حفتر على أن الجماعات الإسلامية والجهادية تحارب إلى جانب حكومة الوفاق الوطني، ومعروف على فرنسا محاربتها لكل ما له علاقة بالتنظيمات الإسلامية التي تعتبرها مصدرا أساسيا للتطرف والإرهاب[1].

5- الاستراتيجية الأمريكية اتجاه الأزمة في ليبيا.

عرفت العلاقات الأمريكية الليبية عدة تحولات كما تم الإشارة إليه سابقا، فعند بداية الأزمة الليبية اقتصرت العلاقات بينهما على محاربة الإرهاب وضمان تدفق النفط بعودة الشركات الأمريكية إلى ليبيا، ومع بداية الاحتجاجات وقمع نظام القذافي لها، صرح الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " أن هذه التصرفات غير مقبولة، وقام كخطوة أولى بإجلاء الأمريكيين المتواجدين في ليبيا مع تردي الأوضاع، ثم قام بتجميد الأصول الليبية في أمريكا، بالموازاة مع ذلك كثف الدبلوماسيين الأمريكيين عملهم في الأمم المتحدة وفي أوروبا لتسيير الأزمة الليبية، حيث رفض أوباما تدخل الولايات المتحدة لوحدها وعدم تكرار التجربة الأفغانية والعراقية، فبالنسبة له دعم جامعة الدول العربية للتدخل ومنح الشرعية من طرف مجلس الأمن عاملين ضروريين لقبول التدخل الأمريكي، كما تنظر الولايات المتحدة للتدخل في ليبيا ببرغماتية، وذلك باعتماد عملية محدودة في التدخل وتقديم الدعم للحلفاء الرئيسيين فرنسا وبريطانيا المبادرين بالعملية[2].

حيث تقوم استراتيجية أوباما في السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة على قيادة الولايات المتحدة ليس عبر الهيمنة وإنما عبر الشراكة والتعاون، وهذا ما يفسر السلوك الأمريكي تجاه الأزمة في ليبيا بقيادة تحالف دولي مشترك بعيدا عن الهيمنة العسكرية الأحادية التي كانت تتبناها سابقا في عهد سلفه بوش،فالتدخل العسكري في ليبيا هي أول حرب للرئيس أوباما، إستعمل خلالها القوة الأمريكية بتوظيف

[1]- Oren Chauvel, « Libye : entre rivalités internes et ingérences étrangères (2011-2021) », **GEOSTRATEGIA**, (13 Avril 2022),sur : https://www.geostrategia.fr/libye-rivalites-internes-ingerences-etrangeres/., (03-04-2023).
[2]- Pierre Razoux, **Op. Cit**, 29-30.

الأسطول الأمريكي السادس في البحر المتوسط، واقتصر دور الولايات المتحدة على البدئ بالهجمات بتدمير الدفاعات الجوية الليبية، ثم يتحرك حلف الناتو بقيادة فرنسا وبريطانيا لإكمال المهمة. [1]

تكمن الدوافع الحقيقية للتدخل الأمريكي في ليبيا في تأمين مصالحها الاستراتيجية بالحفاظ على إمدادات الطاقة والغاز وحفظ الأمن الحيوي لها ولحلفائها الأوروبيين في مواجهة النفوذ الصيني والروسي الذي يمارس ضغطا على حلفائها الأوروبيين، والهدف الثاني يتمثل في الحفاظ على استقرار ليبيا ومنطقة المغرب العربي حتى لا تتأثر مصالحها في المنطقة خصوصا بوجود تهديد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما يرتبط بهذا الاستقرار التأكيد على أمن الكيان الصهيوني الذي يعتبر عنصرا ثابتا في أجندة السياسة الأمريكية، مع التصريح علنا بأن التدخل يهدف لحماية المدنيين(التدخل الإنساني) والديمقراطية باعتبار ليبيا دولة دكتاتورية يستوجب نشر الديمقراطية فيها وحماية حقوق الإنسان، وهي نفس الشعارات التي تبرر بها الإدارات الأمريكية سواء الديمقراطيين أو الجمهوريين في تدخلاتهم الخارجية المختلفة[2].

حيث أدى التدخل الأجنبي إلى تعميق الأزمة الليبية أين تحولت إلى حرب بالوكالة وميدان للصراعات على ثروات البلاد خاصة النفط والغاز شرق المتوسط بين القوى المتدخلة مقابل فشل الدولة الليبية التي عجزت على إيجاد حلول سياسية وأمنية لإعادة الاستقرار ما فسح المجال لانتشار الجماعات المتطرفة والإرهابية التي وجدت أرضية خصبة ساعدها على الانتشار توفر السلاح وشساعة مساحة ليبيا وتضاريسها الصحراوية المساعدة[3]، أمام هذه التطورات عرفت في المقابل غياب دور فعال للولايات المتحدة الأمريكية فتدخلها كان محدود واقتصر على القضاء على القذافي، ولكن تبعاته انعكست سلبا على الأمن في المنطقة، بتزايد خطر الإرهاب بانتشار الجماعات الجهادية المختلفة الذي يهدد المصالح الأمريكية، أدى إلى مقتل السفير الأمريكي في ليبيا وثلاثة موظفين من السفارة الأمريكية في بنغازي بعد

[1]- IREMMO, Etude Etats-Unis/Maghreb, sur : https://iremmo.org/wp-content/uploads/2020/11/EU-Maghreb-pdf.pdf(27-02-2023), p. 05.

[2]– محمد صالح أشرف نايف، **الموقف الأمريكي تجاه تطورات الأزمة الليبية 2011–2020**، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية(كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأقصى–غزة، 2022)، ص ص. 97–103.

[3]– كشان رضا، " التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 07، العدد 02، (2020)، ص ص. 19–21.

هجوم من جماعة أنصار الشريعة التي تعتنق أفكار القاعدة، وانتشار الأسلحة في يد الجماعات الإرهابية ما يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة[1].

بعد هذه الحادثة عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إثبات وجودها العسكري الاستخباراتي في ليبيا لمحاربة الإرهاب والضغط على أطراف الصراع الليبي بتوظيف القوات الخاصة الأمريكية حيث قامت باعتقال الإرهابي " أبو أنس الليبي" المنتمي لتنظيم القاعدة وهو من المسؤولين المبحوث عنهم في تفجير السفارات الأمريكية في كل من كينيا وتنزانيا حسب ما أعلن عنه كاتب الدولة للشؤون الخارجية "جون كيري " سنة 2013[2] ، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ غارتين جويتين استهدفتا كبار المسؤولين في تنظيم القاعدة وتنظيم داعش، إضافة إلى قصف المعسكرات التدريبية في مدن أجدابيا في شرق ليبيا في جوان 2015، وصبراتة في غرب ليبيا في فيفري 2016.[3]

تركز التواجد العسكري الأمريكي في ليبيا على محاربة الإرهاب خصوصا تنظيم داعش والقاعدة في سنة 2016، حيث يقود هذه العمليات قيادة الأفريكوم وهذا بطلب رسمي من حكومة الوفاق الوطني،أين قام فايز السراج بزيارة للمقر العام للأفريكوم في شتوتغارت الألمانية في 24 أوت 2016، أين طالب بتقديم المساعدة للجيش الليبي وتبادل المعلومات وتدريب الجيش، حيث نفذ الأفريكوم منذ 1 أوت 2016 أكثر من 550 غارة جوية ضد تنظم الدولة الاسلامية في سرت[4].

وبوصول " دونالد ترامب" للسلطة عمل على تقوية الاقتصاد الأمريكي باتباع استراتيجية براغماتية تقوم على البحث عن المصلحة الأمريكية أولا دون الأخذ بعين الاعتبار الشركاء والمؤسسات الدولية والقانون الدولي، كما بني سياسته الخارجية على مواجهة الصعود الصيني والاندفاع الروسي حيث اعتبر أن سياسة أوباما قد سببت أضرارا كبيرة للمصالح الأمريكية بإحجامها عن التحرك لكبح هذا النفوذ المتصاعد للصين وروسيا.

---

[1]- Julien Milquet, **La politique des Etats-Unis envers la crise Libyenne** , (Bruxelles : CPCP, 2011), p p. 10-11.

[2]-Mark Hosenball, Ghaith Shennib, **Intervention des forces spéciales US en Libye et Somalie,** REUTERS, sur : https://www.reuters.com/article/ofrtp-usa-afrique-securite-20131006-idFRPAE99500020131006, (2 mars 2023).

[3]- Mohamed Eljarh, « Etude sur la situation sécuritaire en Libye », **FRIDRICH EBERT STIFTUNG**, (2016), p. 05.

[4]- Moncef Djaziri, En Libye, **l'implication croissante des Américains au risque de l'engrenage**, The CONVERSATION,sur : https://theconversation.com/en-libye-limplication-croissante-des-americains-au-risque-de-lengrenage-69674, (2 mars 2023).

تقوم سياسته تجاه الأزمة في ليبيا على المصالح النفطية حيث يعتبر ليبيا من أهم مصادر النفط في شمال إفريقيا وبالتالي يجب حماية مصالحها من سطوة تنظيم داعش،[1] واتسمت سياسة ترامب بالتقلب فغياب الولايات المتحدة كطرف فاعل فسح المجال لقوى جديدة لفرض تواجدها على الأراضي الليبية كروسيا وتركيا، ففي الأول قام ترامب بدعم الجنرال حفتر في الحرب ضد داعش وزحفه نحو طرابلس، ولكن بعد تعاظم النفوذ الروسي وتدخلها العسكري بعناصر" الفاغنر" ودعمها للجنرال حفتر، تحول ترامب إلى دعم تركيا التي تساند حكومة الوفاق الوطني لمواجهة النفوذ الروسي[2].

كما عملت إدارة ترامب على إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية وإنهاء التواجد العسكري الأجنبي لإستعادة السيادة الليبية وضمان تدفق النفط الليبي عبر تمكين مؤسسة النفط الليبية من استئناف عملها الحيوي، وشددت على ضرورة احترام حظر السلاح ودعمه للمحادثات العسكرية 5+5 التي تقودها الأمم المتحدة للتوصل إلى هدنة بين الأطراف المتصارعة[3].

بعد وصول" جون بايدن " للسلطة حاول ترتيب السياسة الخارجية الأمريكية وإصلاح الاختلالات التي تسبب فيها ترامب خصوصا الملف الليبي الذي كانت فيه الولايات المتحدة تقريبا في الهامش وتركت المبادرة لقوى أخرى مما أدى لتعاظم الدور الروسي والتركي بحضورهما العسكري، ويتجلى هذا الاهتمام الأمريكي الجديد بليبيا بإرسال مبعوث خاص إلى ليبيا " ريتشارد نورلند" وهو المنصب الذي كان شاغرا منذ سنة 2016 وكذا زيارة كاتب الدولة المكلف بالشرق الأوسط " جوي هود" إلى ليبيا[4] ، حيث تعمل الولايات المتحدة على تكثيف جهودها الدبلوماسية لإنهاء التواجد العسكري الأجنبي لإعادة الاستقرار إلى ليبيا، وإقامة نظام ديمقراطي يساند حقوق الإنسان وقادر على محاربة الإرهاب[5].

---

[1]– محمد صالح أشرف نايف، **مرجع سابق**، ص ص. 34–36.

[2]– جو معكرون، **سياسات متقلبة لترامب في ليبيا: تعميق الصراعات شرقي المتوسط**، العربي الجديد، في: https://www.alaraby.co.uk/، (2 مارس 2023).

[3]– الجزيرة، **أزمة ليبيا.. مستشار ترامب يدين التدخل الأجنبي ويدعو الليبيين لاستعادة سيادتهم**، في: **https://www.aljazeera.net/news/2020/8/5**، (2 مارس 2023).

[4]- Hicham Mourad, **Les Etats-Unis de retour en Libye**, Alahram,sur : https://hebdo.ahram.org.eg/NewsContent/4/132/35429/Opinion/D%C3%A9bats/-Les-EtatsUnis-de-retour-en-Libye.aspx, (03 Mars 2023).

[5]- Mostefa Zeghlache, **Le Moyen-Orient dans la stratégie de politique internationale de Joe Biden,** Le Soir d'Algérie ,sur : https://www.lesoirdalgerie.com/contribution/le-moyen-orient-dans-la-strategie-de-politique-internationale-de-joe-biden-90381, (03-03-2023).

المطلب الثالث: أزمات الساحل كمصدر تهديد لمنطقة المغرب العربي.

تعددت التعريفات التي أطلقت على المنطقة (الساحل، بلاد السودان،...) كما اختلفت الرؤى حول النطاق الجغرافي والدول التي تشملها وعموما تمتد منطقة الساحل من الناحية الجغرافية على شكل شريط يقع بين جنوب الصحراء الكبرى في الشمال وإفريقيا جنوب الصحراء جنوبا على مسافة أكثر من 3 ملايين كلم^2 يمتد من موريتانيا في المحيط الأطلسي غربا حتي السودان في البحر الأحمر غربا، ويظم دول كل من السودان، إريتيريا، التشاد، النيجر، مالي، بوركينافاسو، السنغال، موريتانيا، ليبيا والجزائر ،وتعرف المنطقة بمناخها الجاف والصحراوي قليل التساقط للأمطار[1]، وتتميز المنطقة بطابعها القبلي وانتشار البدو الرحل فحدود المنطقة مفتوحة، كما تعرف أيضا بأنها قوس للأزمات وعدم الاستقرار[2].

خريطة رقم 8 توضح موقع دول الساحل

Source : L'humanitaire dans tous les Etats, Sahel : les problèmes de sécurité occultent une grave crise humanitaire dans cinq pays, https://blogs.icrc.org/hdtse/2017/11/15/sahel-les-problemes-de-securite-occultent-une-grave-crise-humanitaire-dans-cinq-pays/.

[1]- Mathieu Pellerin, Yves Trotignon, « Les enjeux sécuritaires du rivage Sahélien », **Sécurité et stratégie,** N°4, (novembre 2010), p. 43.
[2]- Didi Ould salek, « La crise de l'intégration de l'Etat et la crise sécuritaire au Sahel : quelle relation ? », **Konrad Adenauer Stiftung, (**2015), p p. 11-12.

وقد ساهم الاستعمار في تعميق الأزمة في منطقة الساحل وذلك بتغذية الصراعات بين مختلف الإثنيات، فالتقسيم الجغرافي الاستعماري لم يراعي الطابع القبلي والإثني الذي يميز المنطقة ما أدى إلى تقسيم قبائل وإثنيات بين دول مختلفة وبعد استقلالها وترسيم الحدود انتشرت النزاعات الداخلية بين مختلف الإثنيات داخلة الدولة الواحدة، كما أثرت هذه الحدود على استقرار المنطقة فسكان الساحل معروف عنهم التنقل والترحال وبترسيم هذه الحدود أدى لخلافات على الحدود بين الدول[1]، وتعاني دول منطقة الساحل من أزمات متعددة أهمها:– فشل الدولة الذي انعكس على عملية بناء الدولة بسبب نظامها العشائري القبلي ودور الاستعمار في تكريس الانقسامات، وكذا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي تعيشها هذه الدول كرس من تعميق الأزمات السياسية والصراع على السلطة عبر الانقلابات العسكرية.

– مشكل التنمية: تعاني دول الساحل من أزمات إنسانية مرتبطة بغياب التنمية، فهذه المنطقة تعد من أفقر مناطق العالم بسبب جغرافيتها ومناخها الذي يقل فيه معدل تساقط الأمطار وموجات الجفاف ما ولد نقص كبير في المحاصيل الزراعية ونقص في التغذية، وهذه الوضعية أدت إلى نزوح السكان والهجرة بحثا عن سبل عيش أفضل.[2]

– عدم الاستقرار الأمني: تعيش منطقة الساحل حالة من التدهور الأمني مرده فشل دول المنطقة في التحكم في مختلف التهديدات الأمنية بسبب ضعف قدراتها على المواجهة، ما أدى بالنتيجة لانتشار الجماعات الإرهابية بمختلف توجهاتها (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بوكوحرام، أنصار الشريعة وغيرها)، حيث ساعدتها تضاريس المنطقة والفراغ الأمني، إضافة إلى الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها (تجارة السلاح، المخدرات، تجارة البشر)، يضاف لها مشكلة الهجرة غير الشرعية التي تتخذ منطقة المغرب العربي كنقطة عبور للضفة الشمالية من البحر المتوسط (أوروبا)[3].

وقد انعكس التدخل الأجنبي في ليبيا على الوضع الأمني في منطقة الساحل الذي هو أصلا هش وذلك بفرار الآلاف من المقاتلين والمرتزقة والتنظيمات الإرهابية وانتشار السلاح، ما عقد من الوضعية

[1]- Mehdi Taje, « Les défis sécuritaires au Sahel : une analyse géopolitique », **Centre Français sur le Renseignement**, N°39, (Novembre 2013), p. 02.
[2]- Conseil de sécurité des Nations Unies, « **Rapport du secrétaire général sur la situation dans la région du sahel »,** (14 juin 2013), p p. 02-04.
[3]- Aomar Baghzouz, « La nouvelle géopolitique du Sahel , une opportunité pour refonder le partenariat euro-maghrébin ? », **Cahiers de la Méditerranée**, N°89, (2014), p. 196.

الأمنية في المنطقة، وكانت أزمة شمال مالي أولى تبعات الحرب في ليبيا، ما أدى فيما بعد للتدخل الأجنبي في المنطقة.[1]

1- الأزمة في شمال مالي:

تعود جذور الأزمة في مالي إلى القضية التارقية التي عرفت أربع إنتفاضات ضد الحكومة المالية بسبب الظروف المعيشية المزرية والتهميش الذي عان منه شمال مالي الذي يمثل 75% من مساحة البلاد، والتي تسكنها قبائل وإثنيات العرب، المور، البيولس، السونغاي والطوارق، ويمثلون 10 % من سكان مالي، ويمثل الطوارق 3 % من سكان البلاد ويتوزعون في مدن تومبوكتو، غاو، كيدال، ويطلق على هذه المنطقة "الأزواد" وهي غنية بالموارد المعدنية إلا أنها فقيرة من حيث التنمية[2].

تعود الانتفاضة التارقية الأولى إلى سنة 1963 مباشرة بعد إستقلال مالي من الاستعمار الفرنسي ضد نظام موديبو كايتا أول رئيس للبلاد، بينما الانتفاضة الثانية حصلت ما بين سنتي 1990و1996 وانتهت بتوقيع اتفاقية بين الطوارق وحكومة موسى تراوري في تمنراست بالجزائر سنة 1991 والتي استكملت بملحقات سميت بالميثاق الوطني، ثم في 23 ماي 2006 اندلعت الانتفاضة الثالثة بعد إعلان كل من الزعيمين التارقيين إبراهيم آغ باهانغا والحسن فاغاغا الحرب من جديد ضد الحكومة المالية وانتهى النزاع بتوقيع اتفاقية السلام في الجزائر في جويلية 2006، أما الانتفاضة الرابعة حدثت سنة 2012[3].

ومن الأسباب التي ساهمت في تجدد الأزمة في شمال مالي هو ضعف الدولة المالية التي تصنف من الدول الفاشلة التي أنهكتها الانقلابات العسكرية المتكررة وعجزها على تحقيق الأمن، إضافة إلى الفقر الذي تعاني منه خصوصا في الشمال الذي يضم مناطق صحراوية قاحلة وغياب التنمية عكس الجنوب الذي فيه العاصمة باماكو فهذا التقسيم الجغرافي والعرقي أدى إلى توليد نزعة ثورية في نفوس الطوارق

[1]- Mohamed Eljarh, **Les défis et enjeux sécuritaires dans l'espace sahelo-saharien, la perspective de la Libye**, (Bamako :Friedrich- Ebert- Stifung, 2016), p p. 12-13.

[2]- Catherine Choquet, « Mali :aux origines de la crise », **Monde Afrique**, N°161, (Mars 2013), p. 28.

[3]– الحاج ولد إبراهيم، "أزمة شمال مالي..انفجار الداخل وتداعيات الإقليم "، **مركز الجزيرة للدراسات**، (12 فيفري 2012)، ص ص. 03–04.

وشعورهم بالتهميش وأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، ضف إلى ذلك الاختلافات الاجتماعية والاثنية بين شمال بيض وجنوب سود، وطابع معيشة الطوارق الذي له ولاء للقبيلة أكثر من ولائه للدولة[1].

تجدد هذا الصراع بهجوم الحركة الوطنية لتحرير أزواد في 17 جانفي 2012 على القوات المالية في مدينة مناكا وهي ثالث أهم مدينة في إقليم أزواد بعد تمبكتو وغاو، وتعتبر هذه الحركة أكبر تجمع مسلح للطوارق اندمج فيه العرب مع الطوارق تحت لواء تنظيم واحد "أزواد" والتي تظم كل من كيدال، غاو وتمبكتو ، وارتفع سقف مطالب الحركة إلى المطالبة باستقلال إقليم أزواد، ما خلف ردود فعل ومخاوف من دول الجوار من تداعيات هذه المطالب على استقرارها الداخلي والمطالبة باستقلال الطواق وإقامة دولتهم وهم الذين يتوزعون بين دول النيجر، مالي، الجزائر، ليبيا وبوركينافاسو[2].

وقد أدت الحرب في ليبيا وسقوط القذافي إلى عودة الآلاف من المقاتلين الطوارق الذين كانوا يحاربون إلى جانبه إلى شمال مالي وتزودهم بالأسلحة المنتشرة بمنطقة الساحل مع انتشار تنظيمات إرهابية مختلفة كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، جماعة أنصار الدين، الحركة الوطنية لتحرير أزواد، الجبهة الوطنية لتحرير أزواد، وغيرها من التنظيمات المحلية، وفي بضعة أسابيع تمكنت هذه الجماعات على احتلال شمال مالي (غاو، تمبوكتو، كيدال) سنة 2012، وفي جانفي 2013 زحف المقاتلون باتجاه باماكو، وهنا تدخلت فرنسا بعملية " سرفال " بمنع تقدم المتمردين ومحاربتهم[3].

2- الاستراتيجية الأمنية الفرنسية تجاه الأزمة في الساحل.

تربط فرنسا بمنطقة الساحل علاقات تاريخية فتواجدها في المنطقة مرتبط بالإستعمار، أين إستعمرت المنطقة ابتداء من سنة 1900 حيث سقطت ممالك وقبائل الساحل وقامت بإنشاء دول الساحل المعروفة حاليا ولم تراعي في ذلك البعد الاثني والقبلي بل قسمتها وفق ثرواتها الطبيعية ومصالحها في المنطقة، وبعد إستقلال هذه الدول بدءا من سنة 1960 حافظت على نفوذها الاقتصادي والعسكري

[1]– عبد الوهاب غربي، عبد الكريم شكاكطة، " تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي "، **حوليات جامعة الجزائر 1**، المجلد 35، العدد 3، (2021)، ص ص. 601–602.

[2]– الحاج ولد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص. 06–07.

[3]- Frank Tétart, **GRAND ATLAS 2023**, (Paris : Courrier international/Franceinfo, 2023), p. 42.

بتواجد قواتها الدائم في المنطقة واستغلالها لثرواتها خاصة اليورانيوم في النيجر الضروري لصناعتها النووية، وإبقاء تداول عملتها "الفرنك الفرنسي " الذي يطبعه بنك فرنسا[1]، كما عملت من الناحية السياسية والثقافية على بسط نفوذها بدعم أنظمة الحكم الديكتاتورية الموالية لها(علاقة الأبوية) وزرع سياسة فرق تسد لخدمة مصالحها، مع استغلال الفرانكفونية لتمرير مخططاتها في المنطقة[2].

وتقوم الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل بعد استقلال دول الساحل على تواجدها العسكري الدائم لضمان الاستقرار في المنطقة من خلال معاهدات الدفاع الثنائية (الغابون سنة 1964) التشاد(1969)، موريتانيا(1977) وقدرت عدد القوات المتواجدة في المنطقة حتى سنة 1990 ب 10000 جندي ويتوزعون في القواعد العسكرية في كل من التشاد، إفريقيا الوسطى، الكاميرون جيبوتي،جزر القمر، السنغال والغابون، وتقوم فرنسا بدعم أنظمة الحكم الديكتاتورية والعسكرية مقابل الحصول على إمتيازات اقتصادية واستثمارات، وبعد سنة 1990 تغيرت الاستراتيجية الفرنسية لتبرير تواجدها فرضت على هذه الدول التحول الديمقراطي كشرط لمساندتها غير أنها فشلت بسبب طبيعة الأنظمة السياسية الإفريقية التي يغلب عليها الفساد والانقلابات العسكرية فهي مجرد ديمقراطية الواجهة وفرنسا ضلت تخدم فقط مصالحها، ومنذ سنة 1990 بدأت تقلص تواجدها العسكري ومراجعة الاتفاقيات العسكرية[3]، حيث قلصت من عدد قواتها بنسبة 40% وخفضت القواعد العسكرية الدائمة إلى ثلاث قواعد في كل من (الغابون، السنغال، جيبوتي) مع الاحتفاظ بقوات عسكرية محدودة في (إفريقيا الوسطى، كوت ديفوار والتشاد)، كما اعتمدت فرنسا الأطر الأوروبية الجماعية للتدخل في القارة وحفظ السلام يكون بجهود الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية الإفريقية لتقليص أعبائها المادية مع المحافظة على وجودها ونفوذها في القارة[4].

---

[1]- Stephen Burgess, **Op. Cit**, p. 11.

[2]– زهيرة مزارة، ميلود حاج عامر، " السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية "، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، العدد 18، (جوان 2017)، ص ص. 260–262.

[3]- Laurent Bansept, Elie Tenenbaum, « Après Barkhane repenser la posture stratégique française en Afrique de l'Ouest », **Etudes de l'IFRI (Focus stratégique)**, N°109, (Mai 2022), p p. 14-23.

[4]– توفيق راوية، " السياسة الفرنسية في إفريقيا "، **قراءات إفريقية**، العدد 20، (أفريل 2014)، ص. 30.

ومن الاستراتيجيات الأمنية التي تبنتها فرنسا لمواجهة التهديدات في منطقة الساحل نجد تدخلها العسكري في ليبيا الذي تطرقنا إليه وتدخلها في المنطقة بعد الأزمة في شمال مالي، وتتمثل المبادرات الفرنسية في:

- عملية سرفال Opération Serval:

التدخل الفرنسي في شمال مالي مرتبط بالروابط التقليدية والمصالح الفرنسية في مالي، وسعيها لتفادي نشر قوات أجنبية في المنطقة خصوصا الأمريكية التي تنافسها في منطقة الساحل والتي تسعى لإقامة قاعدة عسكرية دائمة ومقر للأفريكوم، وكذا رد الإعتبار لغياب دورها في الأزمة المالية خصوصا الانقلاب العسكري في 22مارس 2012 الذي قاده النقيب أمادو سونغو والذي تلقى تدريبا عسكريا في الولايات المتحدة الأمريكية وأنهى حكم الرئيس أمادو توماني توري، فخشيتها من الدور الأمريكي المتصاعد حفزها على التدخل عسكريا، كما ساهم تصاعد نفوذ الجماعات المسلحة في منطقة الساحل بعد التدخل في ليبيا واختطاف الرهائن الفرنسيين وتهديد مصالحها في المنطقة إلى إعادة النظر في مراجعة استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب ليكون فعالا عبر التدخل العسكري ولعب دور مهم في المنطقة والذي أصبحت الولايات المتحدة هي الفاعل الرئيسي عبر مكافحة الإرهاب[1].

أمام سيطرت الجماعات الجهادية على شمال مالي وزحفها نحو العاصمة باماكو في الجنوب قامت فرنسا بعملية "سرفال" العسكرية في 11 جانفي 2013 بعد قرار مجلس الأمن رقم 20171 الذي يحدد طبيعة التدخل الدولي في الأزمة المالية، كما استجاب هذا التدخل لطلب الرئيس المالي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي طالبت بالتدخل، مع دعم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ويهدف التدخل الفرنسي إلى إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب والحفاظ على الدولة المالية واستعادة وحدتها الترابية، والتحضير لنشر قوة التدخل في إفريقيا مرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن[2]

ساهمت الضربات الجوية للمقاتلات الفرنسية في وقف زحف الجهاديين وحرمانهم من الدعم اللوجستيكي وتدخلت القوات الخاصة الفرنسية على الأرض(4500 جندي) لحماية الرعايا الفرنسيين

[1]– علي أبو فرجة، " التدخل العسكري في مالي.. تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها "، **قراءات إفريقية**، العدد 16، (جوان 2013)، ص. 43.

[2]- Renard Adam, « Mali de l'intervention militaire Française à la reconstruction de l'état », **Les rapports de GRIP,** (Mars 2013), p. 05.

والأوروبيين في باماكو، هذا كمرحة أولى أما المرحلة الثانية فتمثلت في تحرير مدن شمال مالي وتطهيرها من الإرهابيين وتحرير الرهائن المحتجزين من طرف القاعدة، حيث تمكنت من تحرير معظم شمال مالي مع بقاء بعض المقاتلين الذين لجؤو إلى الجبال في أقصى الشمال (أذرار إفوقاس)[1].

خريطة رقم 9 توضح التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي.

Source : Martin Verlet, La crise malienne est celle d'un Etat en faillite, **l'Humanité**, sur : https://www.humanite.fr/monde/developpement-durable/la-crise-malienne-est-celle-dun-etat-en-faillite-492277, (25 Mars 2023).

وتكمن أهمية هذه العملية العسكرية بالنسبة لفرنسا في حماية المصالح الأمنية والاقتصادية في منطقة الساحل خصوصا مناجم اليورانيوم في النيجر وضمان استقرار باقي دول الساحل وحمايتها من

[1]- Antoine d'Evry, « L'opération Serval à l'épreuve du doute : Vrai succès et fausses leçons », IFRI, (juillet 2015), p. 22.

تمدد النشاط الإرهابي حيث صرح " جون إف لودريان " وزير الدفاع الفرنسي أن تهديدات إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا هي التي دفعت بلاده للتدخل في مالي" .[1]

- عملية برخان Opération Barkhan.

تعتبر هذه العملية استمرار لعملية سرفال وتطوير لها بتوسيع نطاقها الجغرافي وإشراك دول الساحل في العملية مع تحسين القدرات الهجومية لمواجهة التنظيمات الإرهابية التي انتشرت في كل منطقة الساحل.

بدأت هذه العملية في 1 أوت 2014 وهي استمرار لعملية سرفال وتهدف إلى مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل بالتنسيق مع مجموعة G5 Sahel التي تظم كل من بوركينافاسو، مالي، موريتانيا والنيجر والتشاد، ولم تحدد أهداف دقيقة لهذه العملية، حيث تقوم على تقديم الدعم والتنسيق العسكري مع الشركاء في منطقة الساحل الصحراوي في عملياتها ضد الجماعات الإرهابية ومنعها من الاستقرار في المنطقة،تم توظيف 4000 جندي فرنسي في هذه العملية[2]، وتجهيز فوجين تكتيكيين تحت اسم "الصحراء" ب 14 هيلوكوبتر، 200 سيارة لوجيستية، 200 مدرعة، 8 طائرات حربية، 4 (Mirage2000) في النيجر و4 Rafale في التشاد، 5 درون وعشرات من طائرات النقل، وتعد هذه العملية كهجوم استباقي في مواجهة الإرهاب باستعمال القوة العسكرية، وركزت على استهداف المناطق الحساسة، غير أن شساعة المساحة التي تغطيها هذه العملية بعدد قليل من الجنود صعب عليها أن تنجح فالتدخل الميداني للقضاء على الإرهاب في هذه المناطق الصحراوية الشاسعة وصعوبة التضاريس أثبت فشله مثلما حدث في أفغانستان،ورغم ذلك تمكنت من قيادة 150 عملية سنة 2015 واكتشاف المئات من مخابئ الأسلحة والقضاء على العديد من القادة (أحمد التلمساني أمير جماعة المرابطون في مالي) و 165 إرهابيا[3].

[1]– عبد النور بن عنتر، " التدخل في مالي نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي" ، **مركز الجزيرة للدراسات**، (جانفي 2013)، ص ص. 02–03

[2]- Emmanuel R. Goffi, « Opération Barkhane : Entre victoires tactiques et échec stratégique », **Centre Francopaix en résolution des conflits et missions de paix**, N°3, (Juin 2017), p p. 22-23.

[3]- Olivier Hanne, « Barkhane : succès, atouts et limites d'une opération originale dans la Bande sahilo-saharienne », **Hal open science,** (juin 2017), p p. 03- 06.

خريطة رقم 10 توضح تمركز القوات الفرنسية في منطقة الساحل.

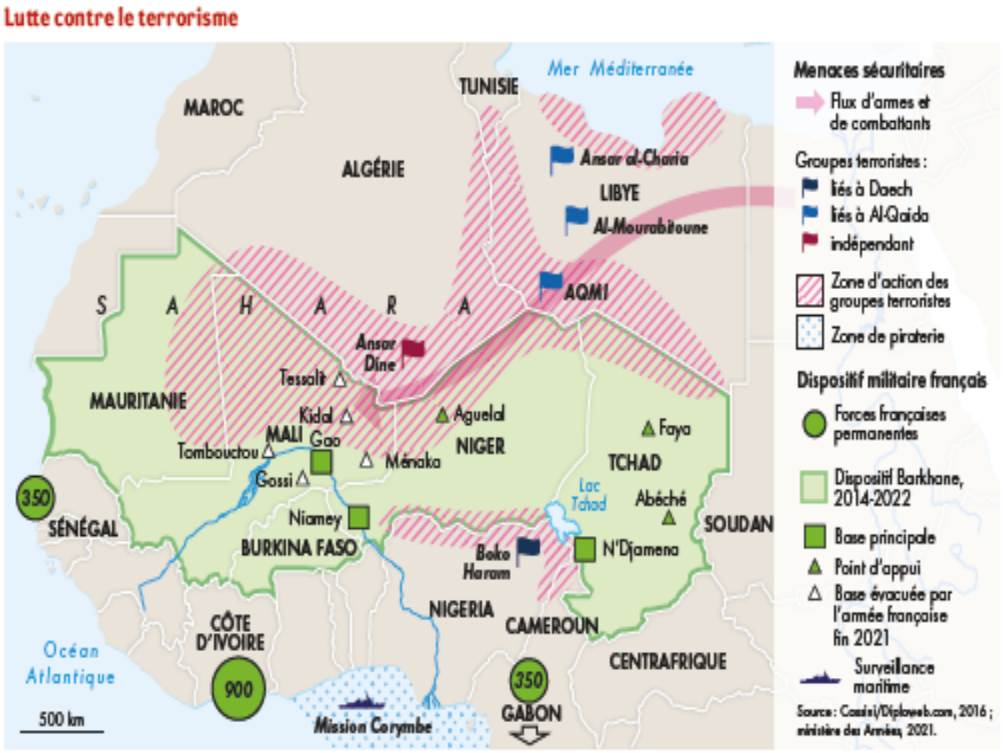

Source : Frank Tétart, **GRAND ATLAS 2023**, (Paris: Courier International, 2023), p. 42.

2– الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل.

تزايد الاهتمام الأمريكي بإفريقيا ومنطقة الساحل بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبروز خطر الإرهاب حيث أعلنت حربا عالمية على الإرهاب، وقامت بمراجعة نوعية المخاطر التي تهدد أمنها القومي ،فقد تم التركيز على محاربة المخاطر والتهديدات الآتية من الدول الفاشلة وعلى رأسها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء والساحل، حسب ما ورد في وثيقة الأمن القومي لسنة 2002 ، ولمواجهة هذه التحديات والمخاطر الأمنية أكدت الوثيقة أن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية يجب أن تركز في أمن الأفارقة وفق منطق التعاون الاستخباراتي والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف[1]، وتجسد ذلك بمبادرة عموم الساحل سنة 2002 ومكافحة الإرهاب عبر الصحراء سنة 2005، وأهم تحول في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية هو إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا سنة 2008 كإعلان رسمي على التواجد العسكري

[1]– عربي بومدين، " الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية "، **قراءات إفريقية**، العدد 19، (يناير 2014)، ص ص. 41–42.

الأمريكي في إفريقيا لمكافحة الإرهاب وحماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية خصوصا النفط، وفي استراتيجية الأمن القومي لسنة 2018 تم تحديد هدفين رئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا الأول يتمثل في محاربة التهديد الإرهابي للجماعات الاسلامية والثاني إحتواء ومراقبة التواجد الصيني والروسي في إفريقيا[1].

ومن أهم دوافع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي نجد:

– استغلال المخزونات النفطية المكتشفة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا.

– المزايا التي يتيحها النفط الإفريقي للولايات المتحدة الأمريكية الذي تحصل عليه بتكاليف منخفضة بسبب قرب المسافة بين مناطق النفط في غرب إفريقيا ومصافي البترول على الساحل الشرقي لأمريكا مقارنة بالمناطق الأخرى ما يخفض تكاليف الشحن، كما أنها طريق آمنة عبر المحيط الأطلسي ما يجنبها مخاطر النقل كما هو الحال في الشرق الأوسط، أين تكون عرضة لبؤر التوتر.

– مواجهة النفوذ الأوروبي، خاصة التنافس الفرنسي وتقليص الدور المتنامي للصين في منطقة الساحل عبر زيادة المبادلات التجارية والاستثمارات مع دول المنطقة[2].

تقوم الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في إفريقيا عموما ومنطقة الساحل بالخصوص على التدخل غير المباشر في مكافحة الإرهاب وذلك من خلال تقديم الدعم لشركائها من الدول في محاربة الإرهاب بالتنسيق والدعم العسكري بإطلاقها لمبادرة عموم الساحل سنة 2002 لمساعدة دول الساحل على تقوية جيشها للحفاظ على سيادتها وتأمين حدودها من خطر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحماية المصالح الأمريكية والأوروبية في المنطقة، وتركز هذا البرنامج على تكوين جيوش المنطقة وإنشاء وحدة للتدخل السريع مكونة من 150 عسكري في كل من موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد وذلك لتعزيز حماية الحدود ومواجهة تهريب الأسلحة والمخدرات والجماعات المسلحة العابرة للحدود.

[1]- Aline Leboeuf, **La compétition stratégique en Afrique Approche militaires américaine, chinoise et russe**, (Paris : IFRI, 2019), p. 17.

[2]– سمير قلاع الضروس، " التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي: قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي "، **قراءات إفريقية**، العدد 24، (أفريل 2015)، ص ص. 38–39.

وفي سنة 2005 جددت إدارة بوش استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب في الساحل عبر إطلاق مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، والتي تقوم على تقديم الدعم للدول وتقوية قدراتها ومساعدة شعوب المنطقة في مجال التنمية من أجل القضاء على الجماعات المسلحة في الساحل ومحاربة التطرف وانتشاره، ومنحت هذه المهمة للوكالة الأمريكية الدولية التنمية (USAID) ومجلس الدولة الأمريكية، وتتولي قيادة أوكوم EUCOM الدعم اللوجستيكي وتدريب جيوش الساحل لمحابة الإرهاب، وإطلاق عملية Flintlock للتعاون العسكري والمناورات العسكرية المشتركة، وتم تخصيص 500 مليون دولار لهذه المبادرة من سنة (2005 إلى2010) [1].

في سنة 2007 تم تأسيس القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا "أفريكوم "ما يوضح الإهتمام الأمريكي المتزايد بإفريقيا وسط تزايد التهديدات الإرهابية لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل والصحراء وملأ الفراغ الموجود في إفريقيا من الناحية التنموية والدبلوماسية والعسكرية، فمهمة الأفريكوم لا تقتصر على التواجد العسكري بل تتعدى إلى التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمريكية المتواجدة في إفريقيا، ويعمل الأفريكوم على حماية المصالح الأمريكية بالتدخل المحدود في مناطق الأزمات بالاعتماد على التعاون والتنسيق مع جيوش المنطقة في الساحل في مكافحة الإرهاب، وأكبر عملية قام بها الأفريكوم في الساحل هو التدخل في ليبيا سنة 2011 بقيادة حلف الناتو حيث كان له دور حاسم، وتواصل تدخل الناتو في منطقة الساحل خصوصا بعد مقتل السفير الأمريكي في بنغازي سنة 2012، حيث تم توظيف قيادة خاصة من الأفريكوم في ليبيا لمحاربة داعش والقاعدة[2].

رغم الجهود الأمريكية والمبادرات التي أطلقتها في منطقة الساحل إلا أن التهديد الإرهابي يبقى قائم فبعد التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011 كانت عواقبه وخيمة على الاستقرار في الساحل وأبرز تداعياته الأزمة في شمال مالي التي عرفت التدخل الفرنسي عبر عملية سرفال ثم برخان، ولم تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا في شمال مالي وتركت المبادرة لفرنسا، وقدمت دعما عملياتيا ولوجيستيا بتزويد

[1]- Stephen Burgess, **Op. Cit,** p p. 17-19.
[2]- Maya Kandel, « Le dilemme sécurité-libertés : les contradictions de la politique américaine en Afrique », **Politique Américaine**, N°24, (Février 2014), p p. 133-135.

الطائرات الفرنسية وعمليات النقل ودور الدرون الأمريكي في تحدد الأهداف ومواقع الجهاديين، فهذا الدعم كان له دور كبير في تحرير شمال مالي[1].

وتختلف الاستراتيجية الأمريكية عن الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل حيث تقوم الاستراتيجية الأمريكية على التدخل الغير مباشر وتقديم الدعم والتعاون العسكري مع دول الساحل خصوصا الجزائر في مكافحة الإرهاب وإطلاق مبادرات تهدف لتدريب جيوش المنطقة وتقديم مساعدات لمحاربة التطرف في الساحل، بينما تقوم الإستراتيجية الفرنسية على التدخل المباشر في منطقة الساحل وتجلى ذلك في ليبيا وعمليتي سرفال وبرخان، و يكون التدخل الفرنسي في وقت الأزمات (الأزمة في ليبيا وشمال مالي)، ورغم التنسيق والتعاون العسكري والاستخباراتي بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب، إلا أن التنافس بينها قائم على المصالح في منطقة الساحل خصوصا على الموارد الطبيعية والنفط، فمنطقة الساحل ذات نفوذ فرنسي تاريخي ظلت مسيطرة عليها لسنوات، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 دخلت الولايات المتحدة الأمريكية خط المنافسة مع فرنسا من بوابة محاربة الإرهاب وتأمين مصالحها النفطية في المنطقة عبر المبادرات التي طرحتها وتأسيس الأفريكوم[2].

[1]- Jérôme Pigne, « L'approche indirecte des Etats-Unis au Sahel : évolution de la stratégie et approche comparative avec l'union européenne », **Etudes de l'IRSEM,** N°36, (Décembre 2014), p. 82.
[2]- Stephen Burgess, **Op. Cit,** p p. 09-11.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا للاستراتيجيتين الأمنيتين الفرنسية والأمريكية في المغرب العربي نستنتج أن هناك جوانب من التنافس وجوانب أخرى من التوافق والتعاون، فخلال فترة الحرب الباردة كان منطق التعاون هو السائد حيث ظلت منطقة المغرب العربي تحت النفوذ الفرنسي وتركت لها الولايات المتحدة الأمريكية زمام المبادرة، ولكن بعد الحرب الباردة تغيرت المعطيات بزوال الخطر الشيوعي وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، حيث بدأت تزاحم التواجد الفرنسي في المغرب العربي على إطلاق مشاريع ومبادرات أمنية خاصة بها تنافس بها المشاريع الفرنسية والأوروبية، وهي بمثابة رسالة واضحة على أنها لا تفرط في المنطقة وبدأ هذا التوجه في مشروع الحوار الأطلسي مع دول المغرب العربي الذي جاء كرد على مشروع الشراكة الأورومتوسطية الذي اعتبرته أمريكا بمثابة استبعاد لها في المنطقة وتفرد أوروبي في قيادة المنطقة، فاختلاف المبادرات الأمنية الفرنسية والأمريكية يعبر عن هذا التنافس الكبير.

ففرنسا تركز أكثر على التنسيق الأمني مع دول المغرب العربي في إطار ضيق (مبادرة 5+5 و5+5 دفاع) بجانب دول غرب المتوسط وهي المبادرة التي لقيت نجاحا مقارنة بالمبادرات الأخرى الواسعة النطاق التي طرحها الاتحاد الأوروبي (المشروع الأورومتوسطي، سياسة الجوار، الاتحاد من أجل المتوسط).

بينما الولايات المتحدة الأمريكية تركز في استراتيجيتها الأمنية على مشاريع ومبادرات موسعة تلحق بها منطقة المغرب العربي وفق ثلاث فضاءات إقليمية (الفضاء الشرق أوسطي، الفضاء المتوسطي والفضاء الإفريقي)، وهذا مبرر بحكم البعد الجغرافي فالولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن المنطقة مقارنة بفرنسا التي تشترك مع دول المغرب العربي في إقليم المتوسط بالقرب الجغرافي أين يفصلهما فقط البحر الأبيض المتوسط، فاختلاف هذه المشاريع يعبر عن التنافس الموجود بينهما أكثر من التعاون.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ازداد أكثر الإهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب بعد إعلانها الحرب ضد الإرهاب وهذا ما تجسد بتقاربها الكبير مع دول المنطقة خصوصا الجزائر لمحاربة الإرهاب والتنسيق الأمني والاستخباراتي، كما شكل التعاون العسكري وبيع السلاح أهم ما ميز التوجه الأمريكي الجديد، أين أصبحت منافسا كبيرا لفرنسا وقلصت من النفوذ الفرنسي الذي كان سائدا من قبل، وتأكد هذا التراجع بعد أحداث الربيع العربي سنة 2011، مقابل التواجد الأمريكي الدائم خصوصا بعد إستحداث قيادة الأفريكوم

في إفريقيا ودورها المتزايد في منطقة الساحل، وهذا ما جعل فرنسا تشعر بتراجع مكانتها وتهديد مصالحها في المنطقة ولهذا سارعت إلى التدخل في ليبيا ومنطقة الساحل لحماية مصالحها من الهيمنة الأمريكية.

ومقابل هذا التنافس هناك جوانب من التنسيق والتعاون الأمني بينهما في المنطقة المغاربية خصوصا في التعاطي مع أزمات المنطقة أين نلمس هناك تقارب كبير في المواقف والتعامل مع هذه الأزمات، ففي قضية الصحراء الغربية تدعم كلا من فرنسا والولايات المتحدة المغرب في خيار الحكم الذاتي لحل هذه القضية، وفي الأزمة الليبية كان التدخل العسكري مشترك بالتنسيق بينهما، رغم وجود إختلاف في التعاطي مع تطور الأزمة فيما بعد وسعي كل طرف لخدمة مصالحه، أما في الأزمة في منطقة الساحل فرغم إختلاف الاستراتيجية الأمنية المتبعة خصوصا بعد التدخل العسكري الفرنسي إلا أنه هناك تنسيق أمني ودعم عسكري أمريكي للقوات الفرنسية، فالأهداف هي دائما خدمة مصالح كل طرف.

الفصل الرابع

انعكاسات وتحديات التنافس الفرنسي–الأمريكي على منطقة المغرب العربي.

لقد عرف التنافس الفرنسي– الأمريكي في منطقة المغرب العربي انعكاسات على دول المنطقة بما أنها المعنية بهذا التنافس والذي يقع على أراضيها، وبالتالي تأثرت هذه الدول من تبعات هذا التنافس،فعدم التكافئ الاقتصادي بين دول المغرب العربي والطرف الفرنسي والأمريكي أدى إلى تقلص المكاسب التي من الممكن أن تجنيها دول المغرب العربي في تعاملها مع هذا التنافس، يضاف إلى ذلك ضعف التنسيق فيما بينها على المستوى السياسي والاقتصادي، خاصة تأثير الخلافات الثنائية بين الجزائر والمغرب الأمر الذي لا يدفع المشروع التكاملي المغاربي للتحقيق، والذي كان يمثل الأمل بالنسبة لشعوب المنطقة في تحقيق التقدم والتنمية، فانقسام هذه الدول فوت عليها عدة فرص، وقلص من قدرتها على المواجهة والتفاوض ككتلة لتحقيق التوازن في تعاملها مع كل طرف، فانعكاسات هذا التنافس يتمثل في تبعيتها الاقتصادية والتداعيات الأمنية التي أتت كنتيجة للسياسات الفرنسية والأمريكية في المنطقة ودول الجوار ومنها خطر الإرهاب والمخدرات والهجرة غير الشرعية.

كما يشكل هذا التنافس عدة رهانات وتحديات اقتصادية وأمنية سواء على دول المغرب العربي أو على كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والتي هي كنتيجة مباشرة لهذا التنافس والتي تستدعى بناء مقاربات جديدة لمواجهتها، كما شهدت المنطقة دخول منافسين جدد ما يشكل تحدي كبير لكل من فرنسا والولايات المتحدة، وتهديد لمصالحهما في المنطقة، وعلى دول المغرب العربي التعامل بذكاء للاستفادة من هذا التنافس الجديد على المنطقة.

المبحث الأول: إنعكاسات التنافس الفرنسي الأمريكي على دول المغرب العربي.

أدى التنافس الفرنسي– الأمريكي إلى عدة انعكاسات على دول المغرب العربي، وفي مجملها انعكاسات سلبية أثرت على دول المنطقة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث بتناول الانعكاسات السياسية والإقتصادية والأمنية على دول المغرب العربي وانعكاسها أيضا على كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية

وجدت دول المغرب العربي نفسها منقسمة تجاه التفاعلات الاستراتيجية التي ترسم في المنطقة ،ففيما يخص علاقتها مع الاتحاد الأوروبي حاولت الاستفادة من صيغ الشراكة والتعاون التي تربطها بها وبالمقابل تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية لتجاوز الإخفاق وخيبة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فدول المغرب العربي عرفت انقسام بتبني استراتيجية كل لنفسه، فكل دولة تبحث من جهتها الاستفادة من التنافس الفرنسي–الأمريكي لصالحها، وهذا ما أدى إلى تنافس ما بين الدول المغاربية دون محاولتهم تسيير هذا التنافس بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لخدمة مصالحهم الجماعية، وهذا ما أدى إلى انعكاسات سياسية ألقت بضلالها على سبل التعاون والتنسيق السياسي فيما بينها.[1]

1– انعكاسات التنافس الفرنسي– الأمريكي على مشروع التكامل المغاربي.

أ– جذور مشروع التكامل المغاربي:

تعود جذور الوحدة المغاربية إلى التاريخ المشترك لأقطار هذه المنطقة في محاربتها للاحتلال الأجنبي، وكانت البداية بظهور حركات شبانية لأقطار المغرب العربي، حيث نشأت حركة الشباب التونسي سنة 1907، حركة الشباب الجزائري سنة 1914 وحركة الشباب المغربي سنة 1919 وكان هدفها بعث مشروع استقلال جمهورية شمال إفريقيا، وفي بداية عشرينيات القرن العشرين ظهرت حركات التحرير الوطني (الدستور التونسي 1920، نجم شمال إفريقيا 1926، حزب الاستقلال المغربي سنة 1943)، وكان الهدف مكافحة المستعمر وبناء مغرب كبير.

[1]– آمال حجيج، " لعبة القوى الكبرى في المغرب العربي : الرهانات الاستراتيجية للتنافس الأوروبي–الأمريكي وموقف الدول المغاربية منه"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجد 06، العدد 01، (ماي 2013)، ص ص. 268–270.

وفي سنة 1947 عقد القادة الوطنيون من تونس والجزائر والمغرب "مؤتمر المغرب العربي" تحت رعاية الأمين العام لجامعة الدول العربية "عبد الرحمان عزام"، وتم خلال هذا المؤتمر تنصيب مكتب دائم في القاهرة يدعى مكتب المغرب العربي ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا المكتب:

- تحرير أقطار المغرب العربي من الاستعمار.
- التنسيق بين الحركات الوطنية المغاربية.
- تمثيل قضايا المغرب العربي في المؤسسات الدولية.
- توحيد جهود المكاتب المغاربية بالقاهرة.

وقد تأسست بعد ذلك لجنة مغاربية سميت لجنة تحرير المغرب العربي بقيادة عبد الكريم الخطاب [1] سنة 1948 التي ضمت معظم القوى السياسية الوطنية في المغرب العربي وحثت على استقلال المغرب العربي التام لكافة أقطاره عن طريق العمل الوحدوي. وتجسدت محاولات التنسيق والتشاور بين الحركات الوطنية في المغرب العربي بعد استقلال كل من تونس والمغرب في مؤتمر طنجة سنة 1958 الذي اعتبر بمثابة شهادة ميلاد حقيقية للمسعى التكاملي المغاربي، وشهد حضور ممثلين عن الأحزاب المغاربية (جبهة التحرير الوطني من الجزائر، الحزب الدستوري من تونس وحزب الاستقلال من المغرب)، وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعة من القرارات أهمها:

- اختيار الشكل الفدرالي كإطار لوحدة المغرب العربي.
- إنشاء جمعية استشارية تأسيسية تختص بالنظر في مسائل المصلحة المشتركة وتقدم توصيات للأجهزة الأخرى لاتحاد المغرب العربي.
- إنشاء أمانة عامة دائمة ومتكونة من ستة أعضاء تقوم بتنفيذ قرارات الأجهزة العليا.
- عقد لقاءات دورية بين قادة البلدان الثلاثة في كل مرة تقتضي الضرورة من أجل التشاور.
- اعتبار الوحدة المغاربية مشروطة باستقلال الجزائر، والعمل على مساعدتها في كفاحها المسلح.

ورغم أهمية التوصيات التي خرج بها المؤتمر إلا أن تطبيقها على أرض الواقع صادفته مجموعة من العراقيل منها عدم استقلال الجزائر، وبعد استقلالها طفى إلى السطح مشكل الحدود بين الدول المغاربية

[1]– عبد الوهاب بن خليف، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، (الجزائر: دار طليطلة، 2010)، ص ص. 12–13.

خاصة بين الجزائر والمغرب الذي وصل إلى حد المواجهة المسلحة سنة 1963، كما برزت مشكلة الصحراء الغربية سنة 1975 التي أدت إلى توقف العمل الوحدوي المغاربي.[1]

ب– نشأة اتحاد المغرب العربي:

رغم الخلافات التي كانت قائمة بين دول المغرب العربي إلا أن الظروف الداخلية والدولية حتمت عليها التوجه نحو التكتل، حيث شهدت نهاية الثمانينات محاولات للخروج من المأزق المتعدد الجوانب ،من خلال لقاءات ومشاورات أهمها مؤتمر زرالدة بالجزائر في جويلية 1988 وتقرر تشكيل لجنة تتولى وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي وتضبطها وتم الاتفاق على عقد قمة تأسيسية والتي تبلورت في القمة المغاربية بمدينة مراكش في 17 فيفرى 1989 أين تم عقد معاهدة اتحاد المغرب العربي، حيث وقع قادة المغرب العربي الخمسة: الرئيس الشاذلي بن جديد(الجزائر)، الملك الحسن الثاني (المغرب) ، الرئيس زين العابدين بن علي(تونس)، العقيد معمر القذافي(ليبيا)، والعقيد ولد سيد أحمد الطالع(موريتانيا) على هذه المعاهدة .

ونصت المعاهدة على البناء الهيكلي للاتحاد وتضمنت إنشاء مجلس الرئاسة وحددت مهامه، ومجلس وزراء الخارجية، ولجنة المتابعة، والأمانة العامة(الكتابة الدائمة) للاتحاد، ومجلس شورى الاتحاد والهيئة القضائية وحددت لكل منهما صلاحياته ومهامه.[2]

ج– أهداف اتحاد المغرب العربي:

يهدف الاتحاد إلى:

– تمتين أواصل الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض، تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

– المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والانصاف.

– نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

[1]– حسين بوقارة، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**، (الجزائر: دار هومه، 2010)، ص ص. 19–25.

[2]– محمد علي داهش، **اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص ص. 63–65.

- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وتهدف السياسة المشتركة المشار إليها أعلاه إلى تحقيق الأغراض التالية:

في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام وذلك بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.[1]

2- فشل مشروع اتحاد المغرب العربي.

انعقدت ست قمم مغاربية خلال المدة من 1990 إلى 1994، وصدر عنها 36 اتفاقية في مختلف المجلات وجل هذه الاتفاقيات بقيت حبرا على ورق، حيث لم يستطع الاتحاد المحافظة حتى على المظهر الشكلي منذ مطلع عام 1995، إذ اعتذرت ليبيا عن عدم استضافة الدورة السابعة للاتحاد بسبب القرار رقم 748 الصادر عن مجلس الأمن والخاص بفرض الحصار على ليبيا على خلفية أزمة لوكيربي وهذا ما اعتبرته خروجا على نصوص معاهدة اتحاد المغرب العربي وعدم وقوف دول الاتحاد معها، إلى جانب الأزمة الأمنية الداخلية في الجزائر والخلاف مع المغرب ما أدى لغلق الحدود، كل هذا انعكس على اتحاد المغرب العربي الذي أصيب بشلل تام[2].

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى فشل المشروع التكاملي المغاربي يمكن إجمالها في:

---

[1]- **الموقع الرسمي لإتحاد المغرب العربي**، الأهداف والمهام، في: https://maghrebarabe.org، (28مارس 2023).

[2]- محمد علي داهش، **مرجع سابق**، ص ص. 65-66.

– إعتماد قاعدة الاجماع في التصويت أدى في بعض الأحيان إلى الشلل الشبة التام لمسار اتحاد المغرب العربي، إضافة إلى الانقطاع وعدم الاستمرارية في عمل هذه الأجهزة وغموض مهامها وأهدافها جعلها بدون استراتيجية واضحة[1].

– اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة في أقطار المغرب العربي بعضها عن بعض والتباين في سياساتها الاقتصادية وتوجهاتها الاجتماعية ساهم في تعطيل الاتحاد بسبب انعدام عامل الثقة بين هذه الأقطار ومحاولة كل قيادة تزعم الاتحاد، إضافة إلى استبداد الطبقة الحاكمة وحرمان النخب من المشاركة في العملية السياسية وفق الآليات الديمقراطية لبناء الاتحاد والمرتبط بغياب المشاركة السياسية الحقيقية والآليات الديمقراطية الضرورية لنجاح إي تجربة تكاملية[2].

– غياب الإرادة السياسية عند قادة المغرب العربي حيث لم تكن واعية تماما بأهمية المشروع الوحدوي المغاربي، بل كان هذا التوجه نحو التكتل مواكب للتغيرات الدولية والعولمة والاقليمية، إضافة لحل المشاكل الداخلية، وهذا ما يفسر تجميد الاتحاد مع أول خلاف بين دوله[3].

– اختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة بين دول المغرب العربي فتونس والمغرب اتبعتا سياسة الاقتصاد الحر بينما الجزائر وليبيا اتبعتا النهج الاشتراكي مما صعب عملية تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها، ضف إلى ذلك مشكل التنمية الذي تعاني منه دول المغرب العربي، ما ألقى بضلاله على عملية التكامل الاقتصادي.

– أزمة الصحراء الغربية التي ما تزال لم تحل بعد، والتي تعد من الأسباب الرئيسية لفشل وشلل اتحاد المغرب العربي وقد تأزم الوضع أكثر مع قطع العلاقات بين الجزائر والمغرب.

– ضعف التنسيق الخارجي بين دول المغرب العربي في تعاملها خصوصا مع دول الاتحاد الأوروبي، والذي تجلى في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية والتعامل مع كل دولة على حدى مما أضعف قدراتها التفاوضية بسبب التفاوت في القوة بين الطرفين، إضافة لعدم تضامنها وتقيدها بقواعد التعاون المشترك في

---

[1]– حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص. 39.

[2]– عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**، ص ص. 123–125.

[3]– توفيق المدني، **اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006)، ص ص. 13–14.

مجال الأمن الاقليمي حيث لم يكن لها رد فعل عقب النزاع الذي وقع بين موريتانيا والسنغال، وكيفية التعامل مع ليبيا بسبب قضية لوكيربي[1].

كان للتنافس الفرنسي–الأمريكي تداعيات سلبية على بناء اتحاد المغرب العربي حيث ساهم هذا التنافس في انخراط دول المغرب العربي مع المشاريع الفرنسية (الأوروبية) والأمريكية على حساب اتحاد المغرب العربي فهذا الاستقطاب الاقتصادي والأمني ساهم في تجزئة الدول المغاربية عوض اتحادها فكل دولة تسعى لتحقيق مكاسب، والتقرب أكثر من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية سواء مكاسب اقتصادية أو حتي كسب الشرعية السياسية لهذه الأنظمة السياسية التي تستمدها في الغالب من الخارج الذي يتعامل مع هذه الأنظمة وفق منطق المصلحة، فانخراط الدول المغاربية مع هذه المشاريع في إطار شمال–جنوب وعدم التكافئ بين الطرفين جعل المكاسب المحققة تنعكس سلبا على دول المغرب العربي، فعوض جعل عملية التكامل جنوب –جنوب كأولوية بتفعيل اتحاد المغرب العربي وجعله كتكتل إقليمي قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية، إلا أن دول المغرب العربي انقسمت وتشتت وأصبحت تتنافس فيما بينها حول جذب وكسب المشاريع الفرنسية والأمريكية ما ساهم في توسيع الهوة بينها وظهور خلافات ثنائية أدت إلى فشل مشروع اتحاد المغرب العربي[2].

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية

إن التبعية الاقتصادية لدول المغرب العربي لأوروبا وخصوصا فرنسا جعلها تعجز عن تبني سياسات اقتصادية مستقلة عن الدائرة الأوروبية خصوصا بعد إمضائها لاتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث أن أكثر من 60 %من مبادلاتها التجارية تتم مع أوروبا[3]، كما أن 80 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب العربي تأتي من أوروبا، وفي القطاع السياحي نجد أن تونس والمغرب تعتمد على حوالي 90 % من عائداتها السياحية من السواح الأوروبيين، بالإضافة إلى تحويلات المهاجرين التي تتدفق أساسا من المهاجرين المستقرين في أوروبا خصوصا في فرنسا، فهذه التبعية

[1]– عبد العظيم أحمد عبد العظيم، **اتحاد المغرب العربي بين طموحات الانشاء ومعوقات التنمية**، ندوة التنمية البشرية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، (مارس 2003)، ص ص17–20.

[2]– سمير حمياز، " الرهانات الاقتصادية للتنافس لأورو–أمريكي في منطقة المغرب العربي: دراسة من منظور جيواقتصادي"، **أبعاد إقتصادية**، المجلد 04، العدد 01، (ديسمبر 2014)، ص. 269.

[3]-Ahmed Mahiou, et autre, « L e Maghreb avec ou sans l'Europe ?échanges, réseaux, nouvelles dynamiques infra et supra nationales, **Open Edition Journal**, (2013), pp. 11-15.

الاقتصادية الكبيرة لدول المغرب العربي لأوروبا يقابلها ضعف كبير للمبادلات التجارية البينية بين دول المغرب العربي التي لا تتعدى 2 %، وهذا ما يفقدها عدة مكاسب اقتصادية، فتأثير الشراكة الأورومتوسطية كان سلبيا على دول المغرب العربي بسبب التفاوت الاقتصادي مع الطرف الأوروبي وضعف القدرة التنافسية للطرف المغاربي.

فطرح هذا المشروع من جانب أحادي (أوروبي) على دول المغرب العربي دون إشراك حقيقي لدول المغرب العربي لا يعبر على شراكة حقيقية متكافئة، في المقابل ساهم المشروع الأوروبي للشراكة الأور–متوسطية واتفاقيات الشراكة الأوروبية مع دول المغرب العربي في تقويض مشروع اتحاد المغرب العربي، فليس في صالح أوروبا قيام تكتل مغاربي ففي حالة نجاحه خصوصا في الجانب الاقتصادي سيأدي إلي تقلص النفوذ الاقتصادي الأوروبي على دول المغرب العربي ويصبح التعامل مغاربي–مغاربي عوض مغاربي –أوروبي، فمن هذا المنطلق جاء التحرك الأوروبي لاستغلال ضعف قدرات دول المغرب العربي الاقتصادية في تحريك مشروعها التكاملي وتبعيتها الكبيرة لأوروبا، إضافة للخلافات السياسية بين الدول المغربية (الجزائر والمغرب) ففرنسا عملت على تعميق هذا الخلاف بتشجيع الاستقطاب والتنافس،فالمشروع الأوروبي كان بمثابة الطعم الذي وقعت فيه دول المغرب العربي، حيث تعاملت معه كبديل على انتكاسة اتحاد المغرب العربي، ما جعلها عوض أن تكون ككتلة واتحاد له قدرة على التفاوض مع الطرف الأوروبي القوي اقتصاديا، إلا أنها تفرقت كل دولة على حدى تتنافس فيما بينها في التفاوض مع الطرف الأوروبي ما قلص من مكاسبها التي تجنيها من هذه الشراكة[1].

فهدف دول المغرب العربي من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هو الاستفادة من المميزات التي طرحتها هذه الشراكة والتي ستساهم في تحقيق التنمية في دول المغرب العربي عبر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا والخبرات من خلال تحرير المبادلات وحرية التنقل، وتصدير المنتجات المغاربية إلى أوروبا، وأيضا الإستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي[2]، غير أن هذه

[1]- Abdewahab Biad, « La construction du Maghreb au défi du partenariat euro-méditerranéen de l'Union européenne », **L'année de Maghreb, Open Edition Journal**, (2013), p p. 105-120.

[2]– عابد شريط، " واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي"، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 22، (جوان 2004)، ص ص. 117–118.

الطموحات قابلها ضعف في اقتصاديات الدول المغاربية ما انعكس سلبا عليها وتتجلى أهم الانعكاسات السلبية على اقتصادياتها في:

- تضرر اقتصاد الدول المغاربية نتيجة تخفيض الرسوم والتعريفات الجمركية والجبائية التي تم اقرارها في مشاريع الشراكة، حيث تمثل مداخيل الرسوم على التجارة الخارجية مساهمة كبيرة في إيرادات الدولة، وبإلغاء وتخفيض هذه الرسوم ستفقد مداخيل كبيرة ما ينعكس على اقتصادها سلبا.
- انفتاح أسواق الدول المغاربية على الصناعات الأوروبية يؤدي لنتائج سلبية على الصناعات الوطنية بسبب ضعف قدراتها التنافسية للمنتجات الأوروبية من حيث الجودة، ما يؤدي لغلق العديد من المؤسسات الصناعية.
- ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية الأوروبية الموجهة لدول المغرب العربي بمقارنتها مع تلك الموجهة لدول شرق أوروبا.
- ممارسة الاتحاد الأوروبي سياسات حمائية في مواجهة بعض المنتوجات الزراعية للدول المغاربية التي تتمتع فيها بمميزات نسبية، بينما يمارس سياسات تحريرية مع منتجات أخرى، إضافة لإقرار نظام الحصص في التصدير، ما يحد من حجم صادرات الدول المغاربية.
- فرض قيود كبيرة على صادرات الدول المغاربية إلى الاتحاد الأوروبي ومنها قواعد المنشأ، معايير الصحة والسلامة، وهذا ما يقلص من حجم صادراتها خصوصا بسبب عدم قدرتها على التقيد بهذه المعايير وضعف قدراتها التنافسية أمام المنتجات الأوروبية.
- ضعف التعاون العلمي والتقني، اقتصر على تكوين العمال ولم يشمل نقل التكنولوجيا والتحكم في أساليب الإنتاج المتطورة.
- ضعف حجم المساعدات المقدمة وربطها بمشروطية القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية مرتبطة باقتصاد السوق ومزيد من التحرير ورفع القيود والديمقراطية.
- عدم إدراج المحروقات في مشاريع الشراكة الأورومغاربية.[1]

وفي المقابل نجد المنافسة الأمريكية للمشاريع الاقتصادية الأوروبية خصوصا مشروع إزنستانت الذي جاء كرد فعل على مشروع برشلونة الأورومتوسطي، والذي يهدف لمنافسة فرنسا وأوروبا في منطقة

[1]– زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية–المغاربية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية،(جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ، 2011)، ص ص. 100–103.

المغرب العربي عبر تشجيع المبادلات التجارية بين الشركات الأمريكية والدول المغاربية الثلاث (الجزائر، المغرب وتونس)، والقيام بإصلاحات اقتصادية لإقامة منطقة للتجارة الحرة، وتركز المشاريع الاقتصادية الأمريكية على ضرورة قيام دول المغرب العربي بالإنفتاح الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع المبادرة الخاصة، وهي من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الأمريكي[1].

والمشروع الأمريكي مرتبط بمجموعة من الشروط السياسية والاقتصادية التي يجب على دول المغرب العربي توفيرها حتى تستفيد منه وتتمثل هذه الشروط في:

- تطوير القطاع الخاص كشريك هام للدولة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية و ضرورة تسهيل فتح البنوك الخاصة لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات.
- القيام بإصلاحات اقتصادية للتأقلم مع العولمة باستصدار قوانين تقدم تسهيلات جمركية وجبائية وامتيازات لخدمة الاستثمار.
- القيام بإصلاحات سياسية بالانفتاح السياسي وترقية الديمقراطية وحقوق الانسان.
- ضرورة تجاوز الخلافات السياسية لتحقيق الوحدة الاقتصادية وتنشيط التبادل التجاري[2].

فهذه الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية تخدم أكثر مصالح الشركات الأمريكية، فالهدف الأساسي من هذه المشاريع هو الحصول على استثمارات جديدة، حيث أصبحت الولايات المتحدة المستثمر الأول في المغرب العربي في مجال الطاقة خصوصا في الجزائر وليبيا، حيث تمكنت من إزاحة فرنسا في هذا المجال، كما شهدت المبادلات التجارية مع دول المغرب العربي تطورا كبيرا خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين كان الحضور الأمريكي في المنطقة مكثفا تكلل بتوقيع اتفاقية التبادل الحر مع المغرب سنة 2004، ما سمح بدخول المنتجات الأمريكية بقوة للأسواق المغاربية.

في المقابل الدول المغاربية بقيت عاجزة عن الاستفادة من هذه المشاريع الاقتصادية بسبب ضعف قدراتها التنافسية للولوج للسوق الأمريكية، حيث تقتصر صادراتها على البترول والغاز وبعض المنتجات والمواد، كما أن فشل مشروع اتحاد المغرب العربي والخلافات المستمرة بين دول المغرب العربي جعلها

[1]- Kassim Bouhou, **Stratégie et présence économiques des Etats-Unis au Maghreb, Op. Cit**, p p. 04-12.

[2]– الجيلالي شقرون، " الشراكة الأمريكية– الشمال إفريقية"، **مجلة القرطاس**، العدد 10، (نوفمبر 2018)، ص ص. 117–119.

تفوت على نفسها فرصة الاستفادة من هذه المشاريع خصوصا مشروع ازنستانت، الذي أكد على ضرورة تحقيق تكامل اقتصادي فيما بين الدول المغاربية لتسهيل المبادلات بين المغرب العربي والولايات المتحدة الأمريكية وجذب أكبر للشركات الأمريكية للاستثمار في المنطقة، ولكن استمرار الانقسام المغاربي واختلاف التوجهات والرؤى جعلها في موقف ضعف إزاء التوجهات الاقتصادية الأمريكية التي تعمل على تحقيق مصالحها مع كل دولة مغاربية، فمكاسب دول المغرب العربي ضئيلة جدا مقارنة مع ما تحصل عليه الولايات المتحدة من هذه العلاقات.

فالتنافس الاقتصادي الفرنسي– الأمريكي في منطقة المغرب العربي كانت له انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول المغاربية حيث كرست من تبعيتها لكل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ولم يحقق لها التنمية، فجل هذه المشاريع الاقتصادية تنظر للمنطقة كسوق استهلاكية واسعة هدفها تعظيم المبادلات التجارية التي هي في صالح هذه القوى المتنافسة التي تعمل على إزالة الحواجز الجمركية لتبادل السلع عبر انشاء منطقة للتبادل الحر وهو محور للتنافس الأوروبي الأمريكي فكل طرف يهدف لإنشاء منطقة للتبادل الحر، حيث سبقت الولايات المتحدة الأمريكية في تجسيدها مع المغرب سنة 2004، وكرد فعل بادرت أوروبا لإنشاء منطقة للتبادل الحر سنة 2010 مع دول المغرب العربي، غير أن الصعوبات التي تكمن في ضعف الاصلاحات الاقتصادية داخل الدول المغاربية وضعف تحرير السوق والمبادلات البينية جعل تجسيدها يتعثر[1]، كما أن هذه المبادرات الموجهة للمنطقة المغاربية هي مبادرات أحادية لا تشرك دول المغرب العربي في صياغتها ولا تعتبره كشريك حقيقي، فهي مفروضة عليه بشروط تستهدف حماية المصالح الغربية بالأساس ويتم قبولها من طرف الدول المغاربية لأنها لا تملك البديل فتحاول الاستفادة من هذه المشاريع كل دولة على حدى ما يقلص من مكاسبها المتوقعة.

فغياب سياسة اقتصادية مشتركة فوت على دول المغرب العربي الاستفادة من هذا التنافس، فوجود تكتل اقتصادي مغاربي يكون له القدرة التفاوضية مع كل طرف ويسمح بمعاملة دول المغرب العربي كشريك حقيقي وبالنتيجة الحصول على مكاسب اقتصادية يعود بالفائدة على دول المغرب العربي، غير أن هذا الطموح صعب التحقيق في ظل الخلافات بين دول المغرب العربي واستمرار قضية الصحراء الغربية كحجر عثرة في وجه أي مبادرة تكاملية.

[1]– أمال حجيج، **مرجع سابق**، ص. 271.

المطلب الثالث: الانعكاسات الأمنية.

لقد كان للتنافس الفرنسي– الأمريكي في منطقة المغرب العربي انعكاسات أمنية، حيث أصبح ينظر لمنطقة المغرب العربي كمصدر تهديد للمصالح الفرنسية والأمريكية بعد الحرب الباردة وخصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ما جعل المنطقة مسرحا لمختلف المبادرات والمشاريع الأمنية التي استهدفت مواجهة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وكذا الأزمات التي عرفتها المنطقة.

فمن الأسباب الرئيسية التي دفعت أوروبا لطرح مبادرات الشراكة مع دول المغرب العربي هو مواجهة التهديدات الآتية من الضفة الجنوبية من المتوسط، وهذا ما ركز عليه مسار برشلونة في شقه الأمني وسياسة الجوار ثم الاتحاد من أجل المتوسط، ومبادرة 5+5، ففرنسا ركزت في مختلف المبادرات الأوروبية التي طرحت على دول المغرب العربي على منع وصول التهديدات اللاتماثلية (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، المخدرات) إليها وإلى أوروبا ودفع دول المغرب العربي على محاربتها لحماية أمن أوروبا.

1–الهجرة غير الشرعية:

فيما يخص الهجرة غير الشرعية تعتبر دول المغرب العربي كمنطقة تصدير وعبور في نفس الوقت للمهاجرين القادمين من إفريقيا نحو أوروبا، وتمارس أوروبا ضغوطات كبيرة على دول المغرب العربي للتعامل الأمني مع هذه الظاهرة لمنع وصول المهاجريين غير الشرعيين إليها بجعل حدودها تبدأ من الضفة الجنوبية للمتوسط، وأصبحت دول المغرب العربي كدركي يسهر لتحقيق أمن أوروبا، وكانت لهذه الضغوطات والسياسات المتبعة ضد الهجرة آثار سلبية على سيادة الدول المغاربية من خلال إرغامها على تبني قانون تجريم الهجرة غير الشرعية عبر تشريعاتها الوطنية وعقد اتفاقيات ثنائية مع دول جنوب أوروبا لترحيل المهاجرين غير الشرعيين، إضافة لحث دول المغرب العربي على إقامة مراكز لإيواء المهاجرين القادمين من إفريقيا بهدف منعهم من التقدم نحو أوروبا، فجل المشاريع الأمنية الأوروبية ركزت على موضوع الهجرة الغير الشرعية دون الأخذ بعين الاعتبار متطلبات دول المغرب العربي التي تعاني من تداعيات هذه الظاهرة، والتي تستلزم تبني مقاربة تنموية لضمان استقرار المهاجرين في بلدانهم الأصلية.

وانعكست اجراءات أمننة أوروبا للهجرة على دول المغرب العربي التي تواجه عدة مخاطر كخطر تواجد وكالة فرونتكس Frontex بالقرب من سواحل الدول المغاربية في البحر الأبيض المتوسط، حيث

يتركز دورها في مراقبة وإدارة الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي ومحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المتوسط، فامتلاكها لوسائل إتصال وتجسس متطورة يهدد أمن الدول المغاربية خصوصا أنها تعمل على تنسيق جهودها مع دول المغرب العربي في محاربة الهجرة غير الشرعية في المتوسط ما يعني قربها من سواحل دول المغرب العربي[1].

وسجل عدد المهاجرين الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط خصوصا بعد الحرب في ليبيا أعدادا قياسية، ما خلف تداعيات كبيرة على دول المغرب العربي بحكم أنها منطقة عبور رئيسية نحو أوروبا، حيث وصل عددهم سنة 2018 إلى 141500 مهاجر وتراجع العدد بعد جائحة كورونا ليصل سنة 2021 إلى 123300 مهاجر، ويعرف مسار المهاجرين للوصول إلى أوروبا عدة مخاطر تؤدي للعديد من الوفيات سواء في مرحلة عبور الصحراء للوصول إلى دول المغرب العربي في الشمال تتمثل هذه المخاطر في مواجهة جماعات الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها واحتجاز المهاجرين، كما يتعرض هؤلاء المهاجرين لخطر الموت في عرض البحر، حيث تم تسجيل 2277 مهاجر متوفي أو مفقود سنة 2018 و 1881 سنة 2020[2]، فالسياسات التي اتبعها الاتحاد الأوروبي لم تمنع من تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بل أصبح لها انعكاسات خطيرة على دول المغرب العربي، فمجمل هذه السياسات تهدف إلى ضمان منع وصول المهاجرين إلى أوروبا واستقرارهم في دول المغرب العربي، دون العمل على تبني مقاربة تعالج مصدر الظاهرة بمساعدة الدول المصدرة للهجرة في إفريقيا لضمان استقرار سكانها.

فالتدفق المستمر للمهاجرين يعتبر مصدر تهديد للأمن المغاربي لأنه يرتبط بعصابات تهريب البشر ومختلف أشكال الجريمة المنظمة (السرقة، المخدرات، القتل، الاعتداءات، الاغتصاب،التزوير...)، وهذا ما يشكل تهديدا أمنيا كبيرا ومصدرا لممارسة كل أشكال التهريب التي يقوم بها المهاجرين الأفارقة

[1]– سهام يحياوي، **أمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية: دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورومتوسطي،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة مولود معمري : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2014)، ص ص. 184–187.

[2]- **UNHCR l'agence des nations unis pour les réfugiés,** les statistiques du HCR sur les traversées de la Méditerranée révèlent un nombre croissant de morts et de tragédies en mer, sur : https://www.unhcr.org/fr/actualites/briefing-notes/les-statistiques-du-hcr-sur-les-traversees-de-la-mediterranee-revelent-un, (10 juin 2022).

عند عبورهم نحو أوروبا أو استقرارهم في دول المغرب العربي، إضافة إلى تهديد الأمن الصحي عبر خطر انتشار الأمراض والأوبئة، وإثارة المشاكل بين السكان[1].

2- الإرهاب:

شكل الإرهاب أحد أكبر التهديدات التي عرفتها منطقة المغرب العربي، حيث عانت الجزائر من تداعياته بعد الأزمة الأمنية الداخلية في التسعينات طيلة عشرية كاملة (العشرية السوداء)، والتي أدت إلى بداية انتشار الحركات الإرهابية في المنطقة، وتوفر ظروف أخرى مساعدة ساهمت في ظهور تنظيمات إرهابية أهمها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، وحركة التوحيد والجهاد ومن هذا المنطلق كانت مختلف المشاريع والمبادرات الأمنية الفرنسية والأمريكية تركز على مسألة مكافحة الإرهاب خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين أصبح الإهتمام الأمريكي كبيرا بالمنطقة وأصبحت فاعلا رئيسيا في مسار مكافحة الإرهاب، ما أدى لتعدد المبادرات الأمنية والتنافس الأمني بين فرنسا والولايات المتحدة حول استراتيجيات مواجهة الإرهاب، فالهدف الأساسي من هذه المبادرات الأمنية هو حماية مصالحها بالدرجة الأولى وتحقيق أمن أوروبا وذلك بإقحام دول المغرب العربي في الحرب ضد الإرهاب واستنزاف قواها مقابل مساعدات مالية ضعيفة، كما أدى التهديد الإرهابي إلى رفع ميزانيات التسلح لدول المغرب العربي ما يعود بالفائدة على فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في سوق السلاح فدول المغرب العربي من الزبائن خصوصا المغرب باستثناء الجزائر التي تتزود بنسبة كبيرة من احتياجاتها من روسيا، حيث وصلت واردات المغرب من الأسلحة الفرنسية سنة 2020 إلى 425.9 مليون أورو[2] ، وتحصل على 90% من الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن التنسيق الأمني والاستخباراتي بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي يسمح لهذه الدول بالحصول على معلومات عسكرية حساسة قد تمس بسيادتها الوطنية، فمختلف المشاريع والاتفاقيات تنص على عمليات التدريب والقيام بمناورات عسكرية مشتركة، فهي وسلة أيضا لاختراق الفضاء الاقليمي المغاربي، كما تسعى كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال تنافسها الأمني

[1]– بدر الدين العيفاوي، **الرهانات الأمنية في المنطقة المغاربية 2011–2019**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ، 2021)، ص ص. 81–82.

[2]- **La Tribune,** Armement : Arabie Saoudite, Etats-Unis, Maroc, les trois principaux clients de la France en 2020 , sur : https://www.latribune.fr/entreprises-finance/industrie/aeronautique-defense/armement-arabie-saoudite-etats-unis-maroc-les-trois-principaux-clients-de-la-france-en-2020-885972.html, (03 avril 2023).

إلى محاولة التموقع على الحدود وإقامة قواعد عسكرية بداعي محاربة الإرهاب ونشر طائرات بدون طيار للاستطلاع والتجسس[1]، وهذا ما يفرض على دول المغرب العربي تحديات أمنية كبيرة وضرورة التعامل بكل حذر مع التوجهات الفرنسية والأمريكية في المنطقة التي تشهد حدودها تواجدا عسكريا فرنسيا وأمريكيا بعد التدخل في ليبيا ومالي، فغياب تنسيق أمني بين دول المغرب العربي في منطقة الساحل ولمواجهة الإرهاب – باستثناء التنسيق بين الجزائر وتونس– يشكل عبئا إضافيا على عاتق دول المغرب العربي.

3– تداعيات نزاع الصحراء الغربية:

يعتبر نزاع الصحراء الغربية من النزاعات المستعصية والقديمة التي ترتبط بتصفية الاستعمار ،فالاحتلال المغربي مستمر في مخططه الاستعماري بمباركة القوى الدولية على غرار فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وكان لهذا النزاع انعكاسات سلبية على الأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية، خصوصا على العلاقات الجزائرية المغربية التي وصلت إلى القطيعة بسبب التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني ومنحه موطئ قدم في المنطقة، فوجود هذا الكيان يعتبر أكبر تهديد للمنطقة خصوصا على مقربة من الحدود مع الجزائر، فهذا التطور الجديد في نزاع الحراء الغربية يمثل تحولا استراتيجيا للأمن الاقليمي المغاربي[2] وتحديا كبيرا يواجه دوله خصوصا مع الاتجاه الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية نحو تطبيع العلاقات العربية مع دولة الكيان المحتل ما يزيد من الضغوطات المفروضة عليها.

كما ساهم هذا النزاع في إختلال التوازنات الإقليمية السائدة بين الجزائر والمغرب فأي خطوة تصعيدية من تأدي إلى خطر اندلاع الحرب، وهذا ما لا يصب في صالح كلا الدولتين نظرا لتداعيات ذلك على الأمن في المنطقة وعلى شعوبها، ويتجسد هذا التصعيد في ارتفاع وتيرة التسلح بين الطرفين والتي تعتبر الأعلى في إفريقيا، فالإحتلال المغربي أصبح لا يعترف بأي حل سلمي للقضية، ورفض كل الجهود الأممية الداعية لتسوية النزاع بإقرار حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ما يساهم أكثر في إطالة أمد هذا النزاع وجعل الشعب الصحراوي يعاني من ويلات الإستعمار.

[1]- Antonin Tisseron, « Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahel », **La Découverte,** N°142, (mars 2011), p p. 100-107.

[2]– ناصر بوعلام، " التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية والتوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 09، العدد 01، (2022)، ص ص. 40–42.

كما ساهمت القوى المؤثرة في الملف الصحراوي في تعميق حجم الأزمة باعترافها بمغربية الصحراء الغربية التي جاء كمكافئة نظير تطبيعها مع الكيان الصهيوني، فهذه الخطوة ستصعب من الوضع الأمني السائد، وتزيد من حجم التهديدات والتحديات الأمنية، وتقليص محاولات بناء فضاء إقليمي مغاربي يسوده الأمن والاستقرار، ما يحتم على الدول المغاربية التعاون والتنسيق بينها دون الطرف المغربي، وهو الاتجاه الذي تبنته بعقد لقاءات دورية بين كل من الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا.

3- تداعيات الأزمة الليبية:

لقد شكل التدخل العسكري في ليبيا إلى تفكك الدولة الليبية ودخولها في حرب وفوضى كبيرة فالتدخل العسكري بقيادة حلف الناتو والدور الكبير الذي لعبته فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في إسقاط نظام القذافي، ومن ثم التنافس الكبير على تقاسم مناطق النفوذ في ليبيا كانت له تداعيات سلبية على أمن واستقرار دول المغرب العربي، حيث أصبحت عرضة لمختلف التهديدات المنتشرة وأهمها الإرهاب وتجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية، فدول المغرب العربي كانت ضد التدخل الأجنبي خصوصا الجزائر التي تشترك مع ليبيا في حدود شاسعة حوالي 1000 كلم فليس من مصلحتها تواجد عسكري أجنبي على حدودها [1]، وهذا يهدد أمنها الوطني إضافة إلى تمكن الجماعات الإرهابية من الحصول على السلاح وقيامها بعمليات إرهابية مثل حادثة تيغنتورين في الجزائر وأحداث جبل الشعانبي بتونس، فأصبحت مسألة تأمين الحدود تمثل تحديا كبيرا لدول جوار ليبيا لأنها تمثل طريقا لتهريب السلاح والتوجه به نحو منطقة الساحل والقيام بعمليات إرهابية تؤدي لتدهور الوضع الأمني خاصة مع ضعف دول الساحل وعدم استقرار أنظمتها جراء الانقلابات العسكرية[2].

كما أدت الأزمة الليبية إلى تعاظم مشكلة المهاجرين والإتجار بالبشر والذي كانت له تداعيات على دول المغرب العربي خصوصا تونس والجزائر، فتونس بحكم ضعف قدراتها الدفاعية مقارنة بالجزائر هي الأكثر تضررا من تدفق المهاجرين والإرهابيين الذين استهدفوا تونس ما أثر على قطاعها السياحي

[1]- Flavien Bourrat, « L'impact de la crise libyenne sur les autres pays du Maghreb », **Etudes de l'IRSEM** , N°27, (2013), p p. 39-41.

[2]– لبنى جصاص، " الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنية "، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 06، العدد 02، (أكتوبر 2022)، ص ص. 211–212.

الذي يعد المورد الرئيسي لاقتصادها، فحسب تقرير منظمة الأمن الغذائي العالمي فإن نحو 991 ألف شخص دخلوا من ليبيا إلى تونس ما شكل تحديا كبيرا للدولة التونسية[1].

تقهقر الأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا أدى إلى انتشار الجريمة المنظمة التي وجدت المناخ المناسب لممارسة مختلف الجرائم العابرة للحدود كالتهريب بمختلف أنواعه وتجارة المخدرات، أدت هذه الأوضاع لانتشار ظاهرة الاختطافات التي تمارسها الجماعات الإرهابية حيث اختطف السفير الجزائري في طرابلس وعدد من الدبلوماسيين، ما حتم على الجزائر اتخاذ جملة من التدابير الوقائية والأمنية وتعزيز التواجد العسكري على الحدود، كما زاد حجم الإنفاق العسكري، حيث تم رفع ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الأمن إلى 15 مليار دولار في قانون المالية التكميلي، أي بزيادة 06 مليار دولار سنة 2015[2]،

فمن هنا نستنتج أن التدخل العسكري الفرنسي والأمريكي في ليبيا كانت له تداعيات سلبية على أمن واستقرار دول المغرب العربي، فالاستراتيجية المتبعة لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لم تراعي خطورة هذا التدخل وتداعياته بل كان منطق المصلحة هو الفاصل، فالمصالح الأمنية والرغبة بالإطاحة بالقذافي الذي لا يخدم مصالح الغرب في المنطقة وإفريقيا عموما وكذا استهداف النفط الليبي شكل أهم أسباب هذا التدخل، ما أدى في نهاية المطاف إلى تحول ليبيا إلى ساحة للقتال والدمار بين مختلف الجهات والتنظيمات الإرهابية، وما زاد الوضع سوءا هو التواجد الأجنبي الذي يغذي الصراع أكثر للاستئثار بالثروات الليبية.

4- تداعيات الأزمة في مالي على دول المغرب العربي.

هناك ترابط كبير بين ما يحدث في منطقة الساحل ومنطقة المغرب العربي فالأزمات التي تعاني منها منطقة الساحل لها تداعيات مباشرة على دول المغرب العربي، فبعد الأزمة في شمال مالي سنة 2012 التي كانت انعكاسا مباشرا للتدخل العسكري في ليبيا وفرار الطوارق المستقرين في ليبيا إلى شمال مالي مدججين بالأسلحة مع تنظيمات إرهابية متشددة قادت هجوم على شمال مالي أدي إلى سقوطها[3]

---

[1]– كمال مهني، " الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار"، **بحوث جامعة الجزائر1**، المجلد 15، العدد 02، (ديسمبر 2021)، ص. 29.

[2]– مصطفى شرفاوي، " تعزيز الأمن الحدودي(ليبيا والجزائر)"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد08، العدد 01، (مارس 2023)، ص. 1279.

[3]- Frank Tétart, **Op. Cit**, p. 43.

هذا ما أدى لانتشار مختلف التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل خصوصا المنظمات الإرهابية التي وجدت أرضية خصبة للتمدد بالحصول على السلاح من ليبيا والتحرك واستغلال عدم الاستقرار في مالي وساعدها في ذلك المساحات الصحراوية الشاسعة وتضاريس المنطقة، إضافة إلى شساعة الحدود التي تربط بين منطقة الساحل ومنطقة المغرب العربي ما يصعب عملية مراقبتها، فتردي الأوضاع الأمنية في شمال مالي وفشل الدولة انعكس على استقرار منطقة المغرب العربي بتنامي التهديدات الإرهابية ونشاط الشبكات الإجرامية التي تمارس كل أشكال التهريب وتجارة المخدرات والأسلحة وتجارة البشر.[1]

تمثل منطقة الساحل الحزام الأمني للجنوب الجزائري والعمق الاستراتيجي بالنسبة للأمن القومي الجزائري نظرا للمميزات التي تطبع المنطقة المرتبطة بفشل الدول وهشاشة أنظمتها ما يصعب عليها تحقيق الأمن، فالأزمة في شمال مالي وفي ليبيا جعلت الحدود الجزائرية ملتهبة ودرجة التهديد مرتفعة وما حادثة تقنتورين سنة 2013 أكبر دليل على هذا التهديد والذي تعاملت معه بحنكة وخرجت منه بأخف الأضرار[2].

شكل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل تداعيات على أمن واستقرار منطقة المغرب العربي، فتعدد المبادرات الأمنية الموجهة نحو منطقة الساحل والتنافس الأمني بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ساهم في تزايد حجم التهديدات، فكل هذه المبادرات تهدف لحماية المصالح الفرنسية والأمريكية في المنطقة خصوصا المصالح الاقتصادية وهذا ما يفسر التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي بعملية " سرفال" ثم توسيع نطاقها في الساحل عبر عملية " برخان" فالمنطقة غنية بالثروات الطبيعية التي تستغلها فرنسا (اليورانيوم في النيجر، الذهب، والامكانيات النفطية المكتشفة)، والأحداث في شمال مالي هددت التواجد الفرنسي والشركات الفرنسية في المنطقة ما دفعها لخيار التدخل العسكري، كما تتواجد الولايات المتحدة الأمريكية عبر قيادة الأفريكوم وطرحها مبادرات موجهة للساحل تهدف لمحاربة الإرهاب وحماية المصالح الأمريكية في الساحل خصوصا النفطية منها.

[1]- Helmut Reifeld, **Op. Cit,** p p. 140-147.

[2]– على مدوني، " التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات"، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد 08، العدد03، (أكتوبر 2020)، ص ص. 140–141.

بعد التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي سنة 2013 فر العديد من الإرهابيين للحدود مع الجزائر ما شكل عبئا كبيرا على الجيش الجزائري لتأمين حدوده[1]، فالجزائر كانت ضد التدخل العسكري الفرنسي في مالي وضد تواجد القيادة الأمريكية "أفريكوم"، فالتواجد الأجنبي على مقربة من حدودها يمثل تهديدا لأمنها القومي، فهي ضد أي تدخل أجنبي وهذا من مبادئها الثابتة في سياستها الخارجية وعقيدتها الأمنية، حيث فضلت المسار السلمي عبر محاولة تسوية الأزمة بجمع الفرقاء الماليين، أين توصلت إلى توقيع اتفاقية السلم والمصالحة سنة 2015.

أدت الأزمة المالية إلى انتعاش النشاط الإرهابي في منطقة الساحل، حيث تحولت مالي إلى نقطة انطلاق للجماعات الإرهابية ومعقلا للتدريب، أين استغلت هذه التنظيمات هشاشة الدولة المالية وتحكمها في شمال مالي ساعدها على ممارسة مختلف النشاطات الإجرامية لتموين عملياتها والتي تتمثل أساسا في تجارة الأسلحة والمخدرات، التهريب وإختطاف الرهائن للحصول على الفدية، وتجارة البشر بتهريب المهاجرين، ومن أهم التنظيمات التي انتشرت في المنطقة نجد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ،حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، جماعة أنصار الدين، تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، جماعة النصرة وغيرها من التنظيمات الإرهابية، وكان لانتشارها تداعيات على دول المغرب العربي، حيث تعرضت لعدة هجمات في تونس والجزائر وموريتانيا، كما أدت بهذه الدول إلى تغيير سياستها الأمنية بزيادة التواجد العسكري على الحدود لتأمينها وبالتالي زيادة الإنفاق العسكري ما يأثر سلبا على اقتصادياتها، كما أدت أزمة مالي لظهور خطر التواجد العسكري الأجنبي على مقربة من حدود المنطقة المغاربية ما يرفع من حجم التهديد على أمنها القومي[2].

كما أدى التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي إلى تفاقم أزمة المهاجرين الغير الشرعيين، فقد تدفق الماليون عبر الحدود، وأصبح عشرات الآلاف منهم لاجئين في البلدان المجاورة ومنها موريتانيا والجزائر، وتعتبر مالي الدولة التي تعرف أكبر معدلات للهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل ب 12 مليون أي ما يعادل 3% من السكان، ووجهتهم الرئيسية هي أوروبا وتحديدا إلى فرنسا أين يوجد حوالي

[1]- Mahdi Taje, « Les défis sécuritaires au Sahel : une analyse géopolitique », **Tribune Libre,** N° 39, **(**novembre 2013), p p. 10-14.

[2]– بنجامين نيكلز، " مالي والتداعيات الإقليمية "، **مركز كارنيغي لأبحاث السلام الدولي**، في: https://carnegieendowment.org/sada/52019، (28-03-2023).

50000 مهاجر في فرنسا[1]، وأصبحت دول المغرب العربي منطقة عبور لأغلبية المهاجرين للوصول إلى أوروبا، ويستقر المهاجرون الذين لم يستطيعوا العبور لأوروبا في دول المغرب العربي ما يشكل تحديا كبيرا وخطرا على أمنها نظرا لضلوع شبكات إجرامية في تهريب المهاجرين، وممارستهم للتسول والتهريب والتزوير وغيرها من الممارسات التي تهدد الأمن الوطني والمجتمعي لدول المغرب العربي.

المبحث الثاني: رهانات وتحديات التنافس الفرنسي–الأمريكي في منطقة المغرب العربي.

تشكل المنطقة المغاربية عدة رهانات اقتصادية وطاقوية وأمنية بالنسبة لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ما أدى للتنافس بينها لتحقيق هذه الرهانات التي تبنى عليها استراتيجية كل طرف. وتواجه عدة تحديات في تحقيق رهاناتها والمرتبطة بالتغيرات التي تشهدها المنطقة المغاربية، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث حيث سنتطرق إلى الرهانات والتحديات الاقتصادية، والتحديات الأمنية وكذا تحدي القوى الجديدة في المنطقة وهي الصين وروسيا.

المطلب الأول: الرهانات والتحديات الاقتصادية.

تمثل الرهانت الاقتصادية في منطقة المغرب العربي أهمية كبيرة لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، نظرا للثروات الطبيعية والفرص الاقتصادية التي تمتلكها والتي كانت موضوع تنافس بين الدولتين في مختلف الجوانب الاقتصادية والتي سبق التطرق إليها، فالرهانات الطاقوية والتجارية الكبيرة تقابلها تحديات تواجهها كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وأيضا دول المغرب العربي التي يتوجب عليها رفع التحدي للاستفادة من هذا التنافس الاقتصادي ويكون في صالحها وأن يساهم في تطورها الاقتصادي.

1- الرهانات الاقتصادية:

تشكل الثروات الطبيعية صدارة الاهتمامات الفرنسية والأمريكية في منطقة المغرب العربي خصوصا الطاقوية منها (البترول والغاز) نظرا للامكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها المنطقة خصوصا الجزائر وليبيا، حيث قدرت احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي سنة 2020 ب 4.504.000 مليار

[1]– نجية صخري، فيصل بن زحاف، " تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي"، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، المجلد 09 ، العدد 01، (جوان 2021)، ص. 222.

متر مكعب، أما الغاز الصخري فتملك احتياطات ضخمة تصل إلى 20 ترليون متر مكعب، لتحتل المركز الثالث عالميا بعد الصين والأرجنتين حسب تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، أما ليبيا فقدرت ب: 1.504.900 مليار متر مكعب، بينما تونس فوصلت إلى 65000 مليار متر مكعب[1]، فهذه الاحتياطات الكبيرة تجذب الشركات الفرنسية والأمريكية للاستثمار والتنافس فيما بينها للحصول على مشاريع استثمارية وأيضا التزود بالغاز الطبيعي، فبعد الأزمة الأوكرانية وتراجع الصادرات الروسية عززت الجزائر موقعها بصفتها ثاني أكبر مورد للغاز عبر الأنابيب إلى أوروبا بمعدل 75 مليون متر مكعب يوميا[2]، وعززت الجزائر قدراتها من خلال إعلان شركة سوناطراك تحقيق 6 إكتشافات نفطية وغازية جديدة في بداية سنة 2023، حيث تم اكتشاف حقلين نفطيين في حوض أمقيد مسعود في منطقة تقرت الواقعة شرق حقل حاسي مسعود الذي يعد الأكبر في البلاد.

أما الحقلين الثالث والرابع فكانا بحوض بركين ويحتويان على غاز وبترول ومكثفات، وجاء الاكتشاف الخامس الغازي بمنطقة " أوهانت" بحوض ولاية إليزي في الجنوب الشرقي ، أما الاكتشاف الأخير فتحقق في " حوض واد ميا " جنوب شرق حقل حاسي الرمل الذي يعد أكبر حقل غازي في الجزائر.

وإجمالا بلغ حجم الغاز عبر الاكتشافات الستة نحو 1.4 مليون متر مكعب يوميا، و16 ألف برميل منفط خام تقريبا[3].

كما تملك دول المغرب العربي إحتياطات كبيرة من النفط كما هو موضح في الجدول التالي:

---

[1]– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، في:
http://oapecdbsys.oapecorg.org:8081/ords/f?p=100:20:7140895700001. (15 أفريل 2023).

[2]– ياسر نصر، الجزائر تعزز موقعها ثاني أكبر مصدر للغاز في أوروبا، **الطاقة**، في:
https://attaqa.net/2023/01/04/، (15 أفريل 2023).

[3]– **العربي الجديد**، التفاصيل الكاملة لستة اكتشافات جزائرية من النفط والغاز خلال 3 أشهر، في:
https://www.alaraby.co.uk/economy/، (15 أفريل 2023).

جدول رقم 23 إحتياطات النفط في دول المغرب العربي: الوحدة: مليار برميل

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021
الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
ليبيا	48.4	48.4	48.4	48.4	48.4
تونس	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، https://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Secretary-General-Annual-Report.

فنلاحظ من خلال الجدول أن ليبيا تملك إحتياطات كبيرة من النفط، ما يشكل رهانا كبيرا بالنسبة لفرنسا والولايات المتحدة، حيث يشهد قطاع النفط في ليبيا تنافسا كبيرا بين القوى الكبرى، خصوصا بعد بداية عودة الاستقرار جزئيا وسعي ليبيا إلى رفع إنتاجها إلى 2 مليون برميل من النفط يوميا، حيث رفعت الولايات المتحدة الأمريكية حجم استثماراتها في النفط في ليبيا، أين وقعت شركتي " هاليبرتون" و "هانيويل إنترناشيونال" صفقات تصل قيمتها 1.4 مليار دولار مع المؤسسة الوطنية للنفط الليبية[1].

في المقابل يشكل النفط الليبي أهمية كبيرة لفرنسا حيث استورد 9.9% من احتياجاتها النفطية من ليبيا و 11.4% من الجزائر سنة 2021 [2] وهي من أعلى النسب ومن المزودين الرئيسيين لفرنسا بالنفط ، وتعمل الشركات الفرنسية على التموقع في ليبيا خصوصا شركة "توتال " Totalحيث أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد دبيبة في حوار مع وكالة بلومبيرغ Bloomberg الأمريكية أن شركة توتال ستستثمر مبلغ 2 مليار دولار في ليبيا وحصلت شركة إيني Eni الإيطالية على أكبر استثمار حيث أعلن استثمارها 10 مليار دولار في مختلف حقول النفط الليبية[3]،

وتعتبر موريتانيا أيضا رهانا كبيرا في المستقبل في مجال الغاز والبترول فحسب أحدث التقديرات تقدر احتياطاتها من النفط بحوالي 400 مليون برميل و 100 تريليون متر مكعب من الغاز، حسب ما جاء في ورشة العمل التي قامت بها وزارة البترول الموريتانية في فيفري 2023، وتستهدف رفع إنتاجها

[1]- صغير الحيدري، هل تستأثر الولايات المتحدة بالنفط الليبي تحديا لتركيا وروسيا؟، **INDEPENDENT عربية**، في: https://www.independentarabia.com/node/446961/، (15 أفريل 2023).

[2]- https://www.insee.fr/fr/statistiques/2119697, (16-04-2021).

[3]- **Libyan News Agency,** PM/secteur de pétrole/investissements/projets, sur : https://lana.gov.ly/post.php?lang=fr&id=210640, (16-04-2023).

وعمليات الاستكشاف، وتعزيز جاذبية الدولة لجذب المستثمرين الأجانب[1] ، وقد تمكنت الشركة الأمريكية " كوسموس "Kosmos من اكتشاف ضخم للغاز في الساحل الموريتاني سنة 2019 بقدرات تصل إلى 50 ترليون قدم مكعب وهو من أهم الإكتشافات في العالم في مجال الغاز[2]، كما يوجد حقل السلحفاة الذي تتقاسمه موريتانيا مع السنغال والذي تقدر احتياطاته ب 25 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي العالي الجودة، حيث يرى مختصون أنه مع بدئ استغلال احتياطات الغاز المكتشف، ستصبح موريتانيا ثالث دولة في إفريقيا في تصدير الغاز بعد نيجيريا والجزائر، وتشكل هذه الاكتشافات رهانا كبيرا للشركات الفرنسية والأمريكية، حيث تمكنت شركة توتال الفرنسية وكوسموس إنيرجي وإكسون موبيل الأمريكية من الضفر بعقود مع الحكومة الموريتانية، كما قد يشكل الغاز الموريتاني بديل محتمل للغاز الروسي في أوروبا مستقبلا مع بداية تصديره بعد الاكتشافات الكبيرة التي حصلت عليها[3].

وتمثل دول المغرب العربي رهانا تجاريا كبيرا لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتوفر على أكثر من 100 مليون مستهلك، فهي سوق فتية لتصريف المنتجات، خصوصا بعد عمليات التحرير الاقتصادي التي اتبعتها دول المغرب العربي في سياق العولمة الاقتصادية العالمية، والاتفاقيات التجارية التي تربطها بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فهذه العوامل تجعل من المنطقة مقصدا مهما للتنافس على الأسواق فيها، فالموقع الجغرافي المهم المطل على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والذي يشكل طريقا تجاريا رئيسيا، يسهل عملية الولوج للأسواق المغاربية، يضاف إليها القرب الجغرافي مع أوروبا، وفي الواجهة الأطلسية مع الولايات المتحدة، ما يمثل رهانا كبيرا من الناحية الاقتصادية والتجارية[4].

---

[1]– **الطاقة**، اعلان أحدث أرقام احتياطات النفط والغاز في موريتانيا، في: https://attaqa.net/2023/02/09/، (16 أفريل 2023).

[2]- **Jeune afrique,** Mauritanie : Kosmos découvre un important gisement gazier offshore de 50 billions de pieds cube, Ur : https://www.jeuneafrique.com/850185/economie/mauritanie-kosmos-decouvre-un-important-champs-gazier-a-2-500-metres-sous-le-niveau-de-la-mer/, (16-04-2023).

[3]– محمد البكاي، غاز موريتانيا المكتشف.. هل بروي ظمأ أوروبا؟، **وكالة الأناضول، في:** https://www.aa.com.tr/ar/، (16أفريل 2023).

[4]- Hakim El Karoui, **La stabilité du Maghreb un impératif pour l'Europe,** (Paris : INSTITUT MONTAIGNE , 2021), p p. 06-07.

كما تعمل دول المغرب العربي على تشجيع عمليات الإستثمار الأجنبي المباشر وجذب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال العديد من الاجراءات مست القوانين والتشريعات والهيئات الخاصة بالإستثمار، وهذا ما يشجع كل من فرنسا والولايات المتحدة على الاستثمار،فإمكانيات الاستثمار موجودة في مختلف القطاعات رغم وجود عراقيل تقف في موجه المستثمرين لكن تبقى هذه الدول مقصدا مهما للاستثمار الأجنبي.

جدول رقم 24 يوضح مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي.

الدولة	عدد المشاريع لعام 2020	التكلفة الرأسمالية /مليون دولار	الوظائف الجديدة لعام 2020
المغرب	54	2402	11813
تونس	9	482	3707
الجزائر	6	77	251
موريتانيا	1	11	14
ليبيا	1	/	7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية،(2021)، ص. 37.

من خلال الجدول نلاحظ أن المغرب هي الدولة الأولى من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحتل المراتب الأولى من بين الدول العربية في الاستثمارات الأجنبية، فمناخ الاستثمار في المغرب يقدم تحفيزات للمستثمرين الأجانب ولديها إنفتاح أكبر مقارنة مع دول المغرب العربي الأخرى،كالجزائر التي تملك امكانيات غير أن العراقيل البيروقراطية والقانونية تجعل قدوم المستثمرين الأجانب محدود، ورغم ذلك تحاول تحسين ظروف الاستثمار من خلال إصدار قانون استثمار جديد (القانون رقم 22–18) الصادر سنة 2022 الذي قدم تسهيلات وتحفيزات للمستثمرين الأجانب لجذبهم والمساهمة في تجسيد المشاريع الاستثمارية وخلف فرص جديدة للعمل.

2– التحديات الاقتصادية:

يشكل التنافس الاقتصادي الفرنسي–الأمريكي في منطقة المغرب العربي تحديات كبيرة بالنسبة لكل منهما في سعيهما لاستغلال الامكانيات الاقتصادية التي تعرفها المنطقة.

أ– التحديات الاقتصادية لفرنسا:

تكمن التحديات الفرنسية في المحافظة على وجودها الاقتصادي في دول المغرب العربي الذي عرف تراجعا في السنوات الأخيرة، حيث فقدت مركزها كأول متعامل اقتصادي في المغرب العربي، ففي تونس أصبحت إيطاليا هي المتعامل الاقتصادي الأول، وفي المغرب نجد إسبانيا هي الأولى، أما في الجزائر التي اتبعت أسلوب تنويع المتعاملين الاقتصاديين ففرنسا ليست في المرتبة الأولى منذ سنوات مقابل صعود الصين وإيطاليا وتركيا، ونفس الشيء بالنسبة لموريتانيا وليبيا، فرغم فقدانها المرتبة الأولى إلا أنها تبقي من المتعاملين الاقتصاديين الأوائل مع دول المغرب العربي والمستثمر رقم واحد في المغرب وتونس.

ويرجع تراجع النفوذ الفرنسي في المغرب العربي إلى:

– المنافسة الكبيرة التي تواجهها من الناحية الاقتصادية من طرف دول عديدة خصوصا الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وحتى من الدول الأوروبية وبالخصوص جيرانها إيطاليا وإسبانيا.

– السبب الثاني يكمن في قرار دول المغرب العربي تنويع معاملاتها التجارية مع دول أخرى واستقطاب استثمارات جديدة، وبالخصوص الجزائر التي اتبعت استراتيجية تنويع المتعاملين التجاريين.

– السبب الثالث يرجع إلى توتر العلاقات بين فرنسا والجزائر والمغرب التي أثرت سلبا على التواجد الاقتصادي الفرنسي في هذه الدول، فلعبة توازن المصالح بين الجزائر والمغرب أدت لخلق أزمات في علاقاتها مع هذه الدول، كما أثرت القضايا السياسية على العلاقات الاقتصادية، فكرد فعل من الجزائر على المواقف السياسية الفرنسية قامت بتقليص التواجد الفرنسي خصوصا في قطاع الخدمات الذي استحوذت عليه فرنسا لسنوات حيث أنهت العديد من العقود لشركات فرنسية[1]

ب– التحديات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية:

تمثل منطقة المغرب العربي أهمية استراتيجية لها، وتعمل على التواجد الاقتصادي فيها خصوصا في مجال الطاقة الذي لها مصالح كبيرة في الجزائر وليبيا و مؤخرا في موريتانيا، ومن التحديات التي

[1]- **ALIFPOST,** Un précédent historique, la France n’est plus le partenaire commercial d’aucun pays du Maghreb, sur : https://alifpost.org/un-precedent-historique-la-france-nest-plus-le-partenaire-daucun-pays-du-maghreb/, (17-04-2023).

تواجه الولايات المتحدة هو عملية تحول دول المغرب العربي إلى الاقتصاد الحر وتشجيع المبادرة الخاصة ومزيد من الانفتاح الاقتصادي والتجاري، والقيام بإصلاحات اقتصادية وقانونية تساعد في تعزيز المبادلات التجارية مع دول المنطقة وتشجع الشركات الأمريكية على الاستثمار فيها، فالتحدي الذي تواجهه الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في المنطقة هو ضعف الاندماج الاقتصادي لدول المنطقة وغياب التنسيق والتبادل التجاري فيما بينها، ما يصعب عملية التعامل معها ككتلة واحدة ولهذا كانت اتفاقية التبادل الحر فقط مع المغرب سنة 2004 بالنظر للخصوصية التي تتميز بها والقرب الجغرافي مقارنة مع باقي دول المغرب العربي[1].

كما يشكل التنافس مع فرنسا تحديا تواجهه الولايات المتحدة في المنطقة المغاربية، فالمنطقة كانت لسنوات عديدة منطقة نفوذ فرنسية ، فدخول أمريكا للمنطقة كمنافس لها يشكل تحديا كبيرا خصوصا في الاستحواذ على السوق والتبادل التجاري الذي هو في صالح الاتحاد الأوروبي بسبب الروابط التاريخية والقرب الجغرافي، فبعد تموقعها في مجال الطاقة تعمل على رفع مبادلاتها التجارية مع دول المغرب العربي ومواجهة المنافسة الكبيرة مع الدول الأخرى المتواجدة في المغرب العربي.

ج– التحديات الاقتصادية لدول المغرب العربي:

تتمثل التحديات في استغلال التنافس الفرنسي–الأمريكي ليكون في صالحها فوجود التنافس الاقتصادي يدفع كل طرف لتقديم الأفضل وتقديم تنازلات، غير أن ذلك مرتبط بمدى قوة دول المغرب العربي وقدراتها التفاوضية، ولكن للأسف الانقسام الكبير بينها وفشل محاولات الوحدة الاقتصادية حال دون قدرتها على لعب دور فاعل ومؤثر في مواجهة هذا التنافس، فهي تستقبل المبادرات والمشاريع الفرنسية(الأوروبية) والأمريكية دون أن يكون لها دور في صياغتها ما يقلل من فرص نجاحها، فالتحدي الكبير يكمن في بناء اقتصاديات قوية قادرة على فرض نفسها في إقليمها ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تكتلها كقوة إقليمية،وتجاوز الخلافات السياسية و لما لا طرح مبادرة بديلة لاتحاد المغرب العربي بتسمية أخرى تجمع دول شمال إفريقيا من خلال تكتل اقتصادي بعيدا عن الحساسيات السياسية.

[1]- Kassim Bouhou, **Op.Cit,** p. 26.

المطلب الثاني: الرهانات و التحديات الأمنية.

في ظل الرهانات الأمنية لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وضعت كل منهما أهداف أمنية تسعى لتحقيقها، لخدمة استراتيجيتهما في المنطقة وحماية مصالحهما، وتواجه هذه الدول تحديات حقيقية في تحقيق هذه الأهداف خصوصا بعد سنة 2011 أين كانت تداعيات الانتفاضات العربية وخيمة على أمن المنطقة خصوصا الحرب في ليبيا التي أدت إلى زعزعة استقرار المنطقة وتعظيم التهديدات الأمنية المختلفة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات، الهجرة غير الشرعية)، كما أدت إلى تحول منطقة الساحل إلى بؤرة لتصدير مختلف التهديدات الأمنية، تزامنا مع الأزمة في شمال مالي والتدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل عبر عمليتي "سرفال" و"برخان".

1– الرهانات الأمنية.

تتمثل الرهانات الأمنية لفرنسا في منطقة المغرب العربي في سعيها لضمان تواجدها الأمني وتقوية علاقاتها الأمنية مع دول المنطقة عبر التنسيق الأمني والعسكري، وتشمل هذه الرهانات مكافحة الإرهاب والتطرف لمنع انتقال الإرهابيين إلى فرنسا وأوروبا عموما، وكذا مواجهة الهجرة غير الشرعية التي تأتي من المنطقة، فرهان فرنسا يكمن في الحد من عدد المهاجرين الذي يتزايد عام بعد آخر، فتحقيق أمن فرنسا يبدأ من مواجهة المخاطر خارج حدودها، كما يشكل الوضع في ليبيا رهانا أمنيا لفرنسا تسعى من خلاله لحماية مصالحها في المنطقة وضمان الاستقرار والأمن لأن تواصل التهديدات والمواجهات العسكرية لا يخدمها والدليل على ذلك ما حدث في الساحل الذي كان نتيجة مباشرة للحرب في ليبيا والذي أدى إلى إنقلابات عسكرية عجلت من إنهاء التواجد العسكري الفرنسي في دول الساحل.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فرهانها الأمني في منطقة المغرب العربي يكمن في مكافحة الإرهاب وحماية مصالحها في المنطقة وتعمل على تعزيز تعاونها الأمني مع دول المنطقة للتحكم بها عبر حضورها العسكري من خلال قيادة الأفريكوم، وقواعدها العسكرية في المغرب وفي النيجر التي تعتبر كقواعد للتجسس، كما يعتبر الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط بمثابة مراقب لكل ما يحدث في المنطقة، وفيما يخص دول المغرب العربي فالرهان الأمني يكمن في تحقيق الاستقرار للمنطقة في ظل الانقسام بين دولها (المغرب والجزائر)، والأزمات التي تعرفها المنطقة (الأزمة في ليبيا وأزمة الصحراء

الغربية، وأزمة الساحل) ومواجهة التهديدات المختلفة كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، فتجاوز هذه الأزمات والتهديدات هو الرهان الحقيقي الذي تراهن عليه دول المنطقة.

2- التحديات الأمنية.

إن تحقيق الأهداف المرتبطة بالرهانات الأمنية في منطقة المغرب العربي لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وكذا الدول المغاربية تواجهه تحديات أمنية مختلفة تستلزم مواجهتها للوصول لتحقيق هذه الأهداف لكل طرف.

أ- التحديات الأمنية لفرنسا :

تشكل التهديدات الأمنية تحديات كبيرة لفرنسا ومعها أوروبا عموما فهي الأكثر عرضة لتداعيات عدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي والساحل الصحراوي، كما أنها تمثل منطقة نفوذها التقليدي وتتركز فيها مصالحها الاقتصادية المهمة خصوصا في دول الساحل، وهذا ما يفسر تدخلها العسكري في ليبيا ثم بعدها في مالي وعموم منطقة الساحل لمواجهة خطر الإرهاب ومختلف تنظيمات الجريمة بمختلف أنواعها التي تهدد مصالحها، فقد استهدفت فرنسا أكثر من مرة داخل التراب الفرنسي فمنذ سنة 2012 أدت الهجمات الإرهابية إلى مقتل 271 شخص وأكثر من 1200 مصاب، وتمكنت من إحباط 71 عملية إرهابية[1] ، أو في منطقة الساحل أين تعرض رعاياها للاختطاف.

رغم التدخل العسكري الفرنسي في الساحل إلا أنها لم تتمكن من القضاء على الإرهاب بل زادت مخاطر التهديد، فبعد 9 سنوات من تدخلها في الساحل أعلن الرئيس "ماكرون" في 9 نوفمبر 2022 عن نهاية عملية برخان ومغادرة القوات الفرنسية مالي مع بقاء 3000 عسكري مجهز ب 300 مدرعة وسلاح الدرون و6 طائرات حربية في الساحل لمحاربة الجماعات الإرهابية في كل من النيجر والتشاد وبوركينافاسو ، وخلف هذا التدخل مقتل 58 عسكري.

وعند تقييم العملية العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل فإنها سلبية لم تحقق الأهداف المرجوة فباستثناء عملية سرفال التي نجحت فقط في تحرير العاصمة باماكو وحماية مالي من الانهيار، وهي

[1]- Ministère de l'intérieur et des outre-mer, Direction générale de la sécurité intérieure, **L'état de la menace terroriste en France,** sur : **https://www.dgsi.interieur.gouv.fr/la-dgsi-a-vos-cotes/lutte-contre-terrorisme/letat-de-la-menace-terroriste-en-france, (03-04-2023).**

جاءت كحتمية لتقليل الأضرار التي خلفها تدخلها العسكري في ليبيا الذي هو نتيجة مباشرة لما يحدث في الساحل، ولكن عملية برخان وقعت على بداية نهاية النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل، فمن المستحيل مواجهة الإرهاب في مساحة شاسعة حوالي 5 مليون كلم^2 (عملية برخان) ب 5000 رجل، فالولايات المتحدة الأمريكية فشلت في أفغانستان ب 100000 رجل وفي مساحة 600000 كلم^2، فما بالك بفرنسا بهذه الامكانيات فالتهديدات الإرهابية اللاتماثلية من الصعب مواجهتها من خلال التدخل العسكري فالحصيلة تبقي سلبية فرغم القضاء على بعض القيادات من الجماعات الإرهابية(عبد المالك دودكال زعيم تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي،باه آغ موسي زعيم تنظيم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين) والذي تعتبره فرنسا نجاحا لها في منطقة الساحل، إلا أن حجم التنظيمات الإرهابية وأعداد الجهاديين إزداد سنة 2023 مقارنة مع بداية التدخل الفرنسي سنة 2013[1].

فخطر الإرهاب مازال يهدد المصالح الفرنسية في منطقة المغرب العربي والساحل ويمثل تحديا كبيرا لفرنسا والدول الأوروبية فأمنها يبدأ من محاربة الجهاديين في معقلهم لمنعهم من الوصول لأوروبا، حيث أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية في 7 أفريل 2023 أن التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل مرتفعة جدا وخطر استهداف المصالح الأوروبية والاختطاف من أجل دفع الفدية يبقى وارد في منطقة الساحل، وتدعوا مواطنيها الفرنسيين باتباع التعليمات والحذر، وتجنب السفر لهذه المناطق لأغراض سياحية[2]، فهذا البيان يوضح مدى خطورة الوضع ودرجة التهديد للمصالح الفرنسية في المنطقة.

كما تواجه فرنسا تحديات كبيرة في منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل تتمثل في تراجع نفوذها ومطالبة شعوب المنطقة بطرد القوات الفرنسية وإنهاء تواجدها في المنطقة، فالبداية كانت في مالي التي أجبرت القوات الفرنسية على الإنسحاب من مالي وانهاء نفوذها، فبعد الانقلاب العسكري سنة 2020 وتحكم المجلس العسكري في السلطة بقيادة العقيد "آسيمي غويتا" وبالموازات مع الاحتجاجات الشعبية ضد فرنسا، أعلت مالي نهاية النفوذ الفرنسي فيها واتهمت فرنسا بدعم الجهاديين ومقابل ذلك تقربت من روسيا التي تنامى نفوذها في المنطقة وأصبحت حليف استراتيجي لمالي وتدعمها سياسيا وعسكريا بتواجد قوات

[1]- **TV5 MONDE,** Dix ans de l'opération Serval ou comment la France a perdu le Sahel, sur : https://information.tv5monde.com/afrique/dix-ans-de-loperation-serval-ou-comment-la-france-perdu-le-sahel-1618797, (17-04-2023).

[2]- Ministère de l'Europe et des affaires étrangères, France Diplomacie, **Sécurité au Sahel, conseils aux voyageurs,** sur : **https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/conseils-aux-voyageurs/informations-pratiques/article/securite-au-sahel-07-04-2023, (** 17-04-2023).

"الفاغنر"، كما خرجت احتجاجات أخرى من النيجر والتشاد مطالبة بمغادرة القوات الفرنسية[1]، وفي بوركينافاسو شهدت البلاد موجة من الاحتجاجات المطالبة برحيل الجنود الفرنسيين فحسبهم لم تقم فرنسا بمساعدتهم بما يكفي لمواجهة الجماعات الارهابية المسلحة التي استهدفت البلاد وخلفت الآلاف من القتلى، وبعد الانقلاب العسكري الأخير سنة 2022 ضد " بول هنري داميبا" الموالي لفرنسا أعلن النقيب "إبراهيم تراوري" نفسه زعيما للبلاد وقام بإنهاء التواجد الفرنسي في بوركينافاسو في جانفي2023 [2].

وتأتي هذه الانتفاضات ضد التواجد الفرنسي ونظام الأبوة الذي ساد المستعمرات الفرنسية ،فالتدخل العسكري الفرنسي في الساحل وتردي الأوضاع الأمنية وانتشار الإرهاب والفقر دفع شعوب المنطقة للانتفاض لإنهاء هذا التواجد والنفوذ الذي لم يأتي بالفائدة ولم تحقق التنمية التي يناشدها شعوب المنطقة،وهذا ما يشكل تحديا كبيرا لفرنسا في المنطقة من الناحية الأمنية بالنظر لعلاقتها المتردية مع هذه الدول.

تواجه فرنسا تحديات مرتبطة بالهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي التي تأخذ منحى تصاعدي وهي نتيجة مباشرة لتدخلها العسكري في ليبيا وفي مالي أين إزدادت أعداد المهاجرين نحو فرنسا العابرين للبحر الأبيض المتوسط بطريقة غير شرعية، فحسب "باتريك ستيفانيني" Patrick Stefanini الأمين العام السابق لوزارة الهجرة فيوجد في فرنسا حوالي 000 900 مهاجر غير شرعي سنة 2020 [3]ما يشكل تحدي كبير لمواجهة هذا العدد المتزايد وصعوبة التعامل مع ملف الهجرة خصوصا بعد الخلافات مع إيطاليا في مسألة إستقبال المهاجرين غير الشرعيين العالقين في البحر المتوسط أين رفضت إيطاليا استقبال سفينة " l'ocean viking " التي تقل 230 مهاجر ما تحتم على فرنسا استقبال السفينة، ما أدى لتوتر العلاقات بينهما وعجز الاتحاد الأوروبي في إيجاد حل لمسألة الهجرة غير الشرعية التي تتزايد، حيث أعلنت وكالة فرونتكس Frontex الأوروبية لحرس الحدود والسواحل دخول 330000مهاجر غير شرعي لحدود الاتحاد الأوروبي سنة 2022 بزيادة 64 % مقارنة بسنة 2021

[1]– **الجزيرة**، مأزق فرنسا بالساحل.. مالي تتهمها بالتجسس ودعم المسلحين وتطالب باجتماع مجلس الأمن واحتجاجات بالنيجر على استقبال قواتها، في: https://www.aljazeera.net/news/2022/8/17/، (17 أفريل 2023).

[2]- Jean-Marc Gravellini, « Retrait des forces armées françaises au Burkina Faso : quelles conséquences sur la stratégie française au Sahel ?, **IRIS**, sur : **https://www.iris-france.org/173426-retrait-des-forces-armees-francaises-au-burkina-faso-quelles-consequences-sur-la-strategie-francaise-au-sahel/,** (17-04-2023).

[3]-Mathias Zomer, **«** l'immigration illégale en France », **Observatoire de l'immigration et de la démographie**, (aout 2021), p. 03

وهذا يمثل أكبر عدد منذ سنة 2016 ونصفهم جاء عبر البحر المتوسط[1] ، وهذا ما يمثل تحديا أمنيا كبيرا على فرنسا في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ب– التحديات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية:

تمثل مواجهة التحديات الأمنية أولوية في توجهاتها في المنطقة المغاربية، خصوصا مكافحة الإرهاب، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 واعلانها الحرب على الإرهاب، كثفت من حضورها وتنسيقها الأمني والعسكري مع دول المنطقة وبالخصوص مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب وتنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي[2] الذي اتخذ من المنطقة ملاذا للقيام بعمليات إرهابية، فوجود تهديد الإرهاب في المنطقة يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تحاربه بالإعتماد على التعاون مع دول المنطقة لحماية مصالحها، فالتحديات الأمنية التي تواجهها في المنطقة حاليا والمرتبطة بالإرهاب تتمثل في الوضع الأمني في ليبيا ومنطقة الساحل والتداعيات التي تشكلها على دول المغرب العربي وبدرجة أقل مسألة الصحراء الغربية والخلاف الجزائري المغربي.

ففي ليبيا بعد تدخلها العسكري في إسقاط نظام القذافي وتحول ليبيا إلى ساحة للمعركة بين مختلف التنظيمات، سجلت حضورها العسكري في محاربة الإرهاب خصوصا بعد مقتل السفير الأمريكي في طرابلس، ثم سجلت تراجعا في عهد الرئيس "دونالد ترامب" الذي همش المنطقة مقارنة بسابقه، وبعد وصول الرئيس "جو بايدن" سنة 2018 عاد الاهتمام الأمريكي بالأزمة الليبية وتمثلت توجهاتها في البحث عن حلول للأزمة بما يخدم مصالحها وضرورة استقرار ليبيا بجمع الأطراف المتخاصمة وحضر الأسلحة والتي لم يتم التقيد بها، فالتحدي الكبير يكمن في مواجهة روسيا التي تدخلت عسكريا في ليبيا عبر قوات الفاغنر وارسالها طائرات حربية لحفتر سنة 2019، فتزايد النفوذ الروسي في ليبيا جعل الولايات المتحدة ترد لمواجهة هذا التواجد العسكري الروسي الذي يهدد مصالحها، بتكثيف زيارات المسؤولين العسكريين الأمريكيين إلى ليبيا، أين قام قائد الأفريكوم "ستيفان تاونسند" Stephen Townsend بزيارة إلى ليبيا سنة 2020، قابل فيها رئيس حكومة الوفاق الوطني "فايز السراج" أين طالب بإنهاء العمليات العسكرية

[1]- **EURONEWS,** Les chiffres clés de l'immigration vers l'UE en 2022, sur : https://fr.euronews.com/my-europe/2023/03/14/les-chiffres-cles-de-limmigration-vers-lue-en-2022, (18-04-2023).
[2]- Kassim Bouhou, **Op. Cit**. p p. 07-08.

ودفع العملية السياسية للحوار الذي تقوم به الأمم المتحدة وأيضا التعاون الاستراتيجي في مكافحة الإرهاب[1].

وفي مطلع سنة 2023 قام رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA " وليام بيرنز" William Burns بزيارة إلى ليبيا إلتقى خلالها في طرابلس برئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد دبيبة" و في الشرق مع " قائد الجيش المشير "خليفة حفتر" وتأتي هذه الزيارة لإحتواء التواجد الروسي، حيث أكد على ضرورة المحافظة على وحدة الأراضي الليبية وحذر حفتر من محاولات تقسيم البلاد[2] وهو التوجه الذي يخدم روسيا في شرق ليبيا، فالملف الليبي يشكل حاليا تحديا كبيرا للولايات المتحدة في صراعها مع روسيا وحماية مصالحها في المنطقة.

كما تمثل منطقة الساحل تحديا أمنيا للولايات المتحدة الأمريكية نظرا للتطورات التي تشهدها المنطقة من انعدام للاستقرار وتنامي انتشار الإرهاب والجماعات الاسلامية المتطرفة ، والتي تهدد المصالح الأمريكية، فالاستراتيجية الأمنية الأمريكية في مواجهة هذه التهديدات هي استراتيجية وقائية ولا تمثل أولوية مقارنة بمناطق أخرى أكثر أهمية مثل الشرق الأوسط، وتنامى الاهتمام الأمريكي بما يحدث في الساحل بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين تبنت أسلوب التدخل غير المباشر في التعامل مع التهديدات الأمنية وذلك بتقديم المساعدات ورفع القدرات العسكرية والدفاعية لدول المنطقة ببرامج التدريب والتسليح (مبادرة بان الساحل، مبادرة محاربة الإرهاب عبر الصحراء)، وبعد اندلاع الأزمة في شمال مالي وعجزها على مواجهة الجماعات الإرهابية الجهادية بسبب فشل الدولة، حيث تدخلت فرنسا عسكريا، ومن هنا غيرت أمريكا من استراتيجيتها وقلصت من المساعدات المقدمة لمالي وتبنت أسلوب التدخل المباشر لمحاربة الإرهاب وذلك من خلال دعم القوات الفرنسية في عملية "سرفال" ثم برخان" بالدعم الجوي واللوجيستيكي والقيام بضربات محدودة ضد التنظيمات الإرهابية بالاعتماد على القاعدة العسكرية

[1]- **Le Point,** Libye : le chef du commandement militaire américain en Afrique à Tripoli, sur : https://www.lepoint.fr/afrique/libye-le-chef-du-commandement-militaire-americain-en-afrique-a-tripoli-23-06-2020-2381276_3826.php, (17-04-2023).

[2]- Yakoota Al Ahmad, Libye : Le directeur de la CIA s'entretient avec Abdulhamid Dbeibah et Khalifa Haftar, **Anadolu Agency ,** sur : **https://www.aa.com.tr/fr/afrique/libye-le-directeur-de-la-cia-s-entretient-avec-abdulhamid-dbeibeh-et-khalifa-haftar/2786439, (** 17-04-2023).

الأمريكية للدرون في النيجر التي ساهمت في تحديد مواقع الإرهابيين، فالتدخل الأمريكي محدود لا يعتمد على نشر الجنود على الأرض مثل التدخل الفرنسي[1].

وتشكل التطورات الأخيرة بتزايد المخاطر الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل والصحراء المرتبطة باستفحال الهجمات الإرهابية خصوصا في مالي وبوركينافاسو وتوسعها في الدول المجاورة، فحسب التقرير السنوي لمعهد إفريقيا للدراسات الاستراتيجية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية فقد ارتفعت الخسائر التي تتكبدها إفريقيا جراء الهجمات الإرهابية، حيث وصلت حصيلة الأحداث الإرهابية إلى 4161 حدثا عنيفا عند نهاية عام 2020 بعدما كانت محصورة في 673 حادث سنة 2017[2]، وتعد منطقة الساحل أكبر بقعة لهذه الهجمات، وهذا ما يشكل تحديا كبيرا لأمريكا في مواجهة هذه التهديدات الإرهابية خصوصا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وداعش وبوكوحرام وغيرها من التنظيمات الارهابية المتطرفة المنتشرة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، ومواجهة المنافسة الأجنبية الحادة في منطقة الساحل بدخول روسيا بقوة في السنوات الأخيرة وتواجد قوات الفاغنر، هذا ما دفع إدارة بايدن للتحرك وذلك بزيارة كاتب الدولة للشؤون الخارجية "انتوني بلينكن" Antony Blinken إلى النيجر في مارس 2023 أين أعلن عن تقديم مساعدات إنسانية لدول الساحل تقدر ب 150 مليون دولار[3]، وهي الدولة الأولى التي تقدم أكبر مبلغ للمساعدات الإنسانية في منطقة الساحل، بالإضافة إلى تعظيم التنسيق الأمني مع النيجر في مكافحة الإرهاب فهي تضم القاعدة الجوية الأمريكية في الشمال (أغاديز) لبرنامج الدرون والمراقبة التي تضم 800 عسكري أمريكي، وهي نقطة انطلاق للعمليات العسكرية ضد الإرهاب في الساحل[4].

ج– التحديات الأمنية لدول المغرب العربي:

تشكل مختلف التهديدات الأمنية تحديا كبيرا لها في مواجهتها، فتعقد وتشعب هذه التهديدات التي تواجهها المنطقة يجعل التعاطي مها صعبا ويستدعى إمكانيات كبيرة، فبعد أحداث الربيع العربي أصبح

---

[1]- Stephen Tankel, « US counterterrorism in the Sahel :from indirect to direct intervention", **International Affairs**, Vol 96, N°04, (july 2020), p p. 882-890.

[2]– عبد الباقي محمد خضر، "منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: نحو منظور أمني مستدام"، **ترند للبحوث والاستشارات**، (فيفري 2022)، 2–22–2، https://trendsresearch.org/ar/insight/sahel–africa–22–2/.

[3]- **Le Point**, Washington a plus à offrir au Sahel que Moscou, selon Blinken à l'AFP, sur : https://www.lepoint.fr/monde/washington-a-plus-a-offrir-au-sahel-que-moscou-selon-blinken-a-l-afp-18-03-2023-2512564_24.php, (18-04-2023).

[4]- Pathé Dieye, Washington, comme une main invisible au Sahel, **Wathi**, sur : https://www.wathi.org/washington-comme-une-main-invisible-au-sahel/, (18-04-2023).

خطر الهجمات الإرهابية يلاحق حدود دول المغرب العربي، خصوصا بعد الحرب في ليبيا وكذا تداعيات الأزمة في مالي ومنطقة الساحل، فهذه التحولات خلفت انتشارا كبيرا لمختلف التهديدات اللاتماثلية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات، الهجرة غير الشرعية)، ولمواجهة هذه التهديدات يستدعى بناء مقاربة جماعية مشتركة وهذا ما تفتقد له دول المغرب العربي في ظل الإنقسام الذي تعاني منه وتداعيات أزمة الصحراء الغربية المستعصية التي جعلت الخلاف بين الجزائر والمملكة المغربية يصل إلى نقطة اللاعودة بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وهذا ما يزيد من حجم التحديات التي تقع على عاتق دول المغرب العربي لتحقيق أمنها، فحالة عدم الاستقرار والشك بين دول المغرب العربي تزيد من تعقيد الوضع الأمني وكيفية مواجهة هذه التهديدات.

وتعاني دول المغرب العربي من ضعف التنسيق الأمني فيما بينها مما يزيد من الأعباء التي تتكبدها كل دولة في تأمين حدودها وبالتالي تزايد حجم الانفاق العسكري وبالموازاة مع ذلك تصاعدت وتيرة السباق نحو التسلح بين المغرب والجزائر مما قد يؤدي لتبعات سلبية على استقرار المنطقة، ويقتصر التنسيق الأمني بين دول المغرب العربي على التنسيق بين الجزائر وتونس في تأمين الحدود ومحاربة الإرهاب، حيث تم سنة 2013 وضع لجنة عسكرية مشتركة بين الجيش الجزائري والجيش التونسي مكلفة بمراقبة حركة الجماعات الإرهابية والتهريب بمختلف أنواعه على مستوى الحدود إضافة إلى تقديم مساعدات بتدريب الجيش التونسي وتقديم مساعدات مالية[1].

كما وقعت الجزائر وليبيا على مذكرة تفاهم حول التعاون في قضايا الدفاع وتأمين الحدود ومكافحة تهريب الأسلحة والمهاجرين غير القانونيين سنة 2013 [2]، ورغم الظروف الأمنية التي تعيشها ليبيا، إلا أن التنسيق الأمني بينها وبين الجزائر وتونس سيبقي قائم بحكم الحدود الشاسعة المشتركة بين الدول الثلاث الذي يحتم عليها التعاون لمواجهة مختلف التهديدات العابرة للحدود.

وفي إطار التعاون الإقليمي مع دول الجوار في منطقة الساحل وقعت اتفاقية تمنراست سنة 2010 لمبادرة دول الميدان، التي تضم كل من الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا، وتهدف هذه المبادرة لإرساء التعاون الأمني بين هذه الدول خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث

[1]- Abdenour Benantar, « Sécurité aux frontières : portée et limites de la stratégie algérienne », **L'année de Maghreb**, N° 14, (2016), p p. 152-157.

[2]– **الجزيرة**، الجزائر وليبيا توقعان اتفاقا للتعاون الأمني، في: https://www.aljazeera.net/news/2013/12/30/، (18–04–2023).

زودت هذه المبادرة بقيادة أركان مشتركة مقرها مدينة تمنراست تحت اسم لجنة الأركان العملياتية المشتركة، كما تم الاتفاق على إنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك، بالإضافة إلى قوة مشتركة مكونة من دول المنطقة للقيام عمليات عسكرية ضد مواقع الجماعات الإرهابية وملاحقة عناصر القاعدة، إضافة إلى استحداث خلية استخباراتية مهمتها التنسيق بين قادة أجهزة الأمن والاستخبارات لرصد نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة العابرة للحدود، وتبادل المعلومات الأمنية بين قادة هذه الدول[1].

تبقى هذه المحاولات محدودة وغير كافية لمواجهة التهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة المغرب العربي، ما يستلزم مزيد من التعاون والتنسيق ومحاولة تجاوز الخلافات البينية لبناء فضاء مغاربي يسوده الأمن والاستقرار.

المبحث الثالث: تحدي القوى الجديدة في المنطقة.

يواجه التنافس الفرنسي–الأمريكي في منطقة المغرب العربي مزاحمة كبيرة وتنافس من قوى جديدة استطاعت فرض نفسها كلاعب مهم في الساحة المغاربية ونذكر بالخصوص الصين وروسيا وتركيا حيث استطاعت هذه القوى اختراق المنطقة وبناء علاقات قوية مع دول المغرب العربي، وتمكنت من فرض نفسها في القارة الإفريقية والمنطقة المتوسطية، فهذا الحضور القوي يشكل تحديا كبيرا لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في المحافظة على مصالحهما ومواجهة المنافسة الشرسة من الصين وروسيا وتركيا في السنوات الأخيرة.

المطلب الأول: التواجد الصيني في منطقة المغرب العربي.

تربط الصين بدول المغرب العربي علاقات تاريخية، فهي أول دولة غير عربية التي اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958، وأقامت علاقات دبلوماسية مع دول المغرب العربي بعد استقلالها، المغرب سنة 1958، مع تونس سنة 1964، مع موريتانيا سنة 1965، أما ليبيا فقد تأخرت العلاقات الدبلوماسية حتى سنة 1978 بسبب قضية اعترافها بتايوان[2].

---

[1]– حسام الدين زيوش، " استراتيجيات الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 06، العدد 02، (ديسمبر 2021)، ص ص. 721–722.

[2]- François Lafargue, « La présence économique de la Chine au Maghreb : ambitions et limites », **Fondation pour la recherche stratégique**, (Octobre 2018), p. 03.

وفي فترة الحرب الباردة تميزت العلاقات الصينية المغاربية بالطابع الايديولوجي بتوجهها الاشتراكي فكان التقارب أكثر مع الجزائر التي تتقاسم معها نفس التوجه عكس المغرب وتونس اللتان اختارتا التوجه الغربي، وبعد وصول الرئيس " دونغ كيوبينغ" Deng Xiaoping إلي السلطة سنة 1978 غير من التوجه السياسي للصين بالتخلي عن الإيديولوجية التي بناها ماوتسي تونغ Mao Zedong والتوجه نحو دبلوماسية براغماتية ترتكز على الاعتبارات الاقتصادية وتبني استراتيجية "رابح رابح" في علاقاتها الثنائية مع دول المغرب العربي[1]، حيث شكلت تحولات ما بعد الحرب الباردة نقطة تحول في سياسة الصين الداخلية والخارجية بالانفتاح الاقتصادي النشيط على مختلف مناطق العالم بما فيها المنطقة المغاربية، فالطموح الصيني يكمن في بناء قوة اقتصادية تضاهي القوى الغربية، وقد أحدثت الاصلاحات الاقتصادية تغيرات جذرية في الاقتصاد الصيني، حيث اقتحمت الصين دائرة التقسيم الدولي الجديد للعمل والمرتكز على تصدير المواد المصنعة ونصف المصنعة واستيراد المزيد من المواد الأولية وخاصة النفط[2].

تعزز التعاون الاقتصادي بين الصين ودول المغرب العربي مع إنشاء منتدى التعاون الصيني–الإفريقي سنة 2000 كإطار ينظم العلاقات بين الصين ودول إفريقيا وينعقد هذا المنتدى كل ثلاث سنوات ويهدف إلى تعزيز الحوار والتعاون ودفع التنمية الاقتصادية ومواجهة تحديات العولمة، ومنذ إنشاء هذا المنتدى أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا متفوقة على فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان كانتا تحظيان بحصة الأسد من التجارة الخارجية لدول إفريقيا، وارتفعت تجارة الصين مع إفريقيا بنسبة 14%على أساس سنوي لتصل إلى 170 مليار دولار سنة 2017، وفي عام 2020 بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين نحو 187 مليار دولار رغم جائحة كورونا ونفس الشيء بالنسبة للإستثمار حيث بلغ الاستثمار الصيني السنوي المباشر في إفريقيا نحو 4.2 مليار دولار سنة 2020[3].

---

[1]- Yahia H. Zoubir, « Les reations de la Chine aves les pays du Maghreb : la place prépondérante de l'Algérie », **Confluences Méditerranée,** édition **l'Harmattan**, N° 109,(février 2019), p p. 93-94.

[2]– جميلة طيب، " العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد05، العدد01، (جوان 2018)، ص. 08.

[3]– جيهان عبد السلام عباس، " العلاقات الصينية الإفريقية: دراسة تحليلية "، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، المجلد 06، العدد15، (يوليو 2022)، ص. 167.

وفي سنة 2004 تم إنشاء منتدى التعاون الصيني–العربي لدعم العلاقات بين الصين والدول العربية ومنها دول المغرب العربي، ومن هنا يتضح حجم الاهتمام المتزايد للصين بمنطقة المغرب العربي وإفريقيا عموما وكل الدول العربية، وتركز الصين على التعاون التجاري والاقتصادي والاستثمار بعيدا عن أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفي سياستها التنموية واحترام اختيار الدول الإفريقية لطريق التنمية الملائم لها، وهذا عكس السياسات الغربية في المنطقة التي ركزت على مشروطية المساعدات الاقتصادية والاستثمارات بضرورة القيام بإصلاحات سياسية مثلما تقوم عليه السياسة الفرنسية والأمريكية في المنطقة، فالسياسة الناعمة للصين وجدت قبولا كبيرا لدى دول المغرب العربي وشجعها على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع الصين كبديل لتنويع سياساتها الاقتصادية[1].

ارتفعت المبادلات التجارية بين الصين ودول المغرب العربي الخمس من 13.3 مليار دولار سنة 2008 إلى حوالي 17 مليار دولار سنة 2016، وتمثل 15 % من حجم تجارة الصين مع إفريقيا وأكثر من نصف هذه المبادلات يتم مع الجزائر، وتمكنت الصين من إزاحة فرنسا لتصبح الممون الأول للجزائر والثالث بالنسبة للمغرب وتونس سنة 2016، حيث ارتفعت الصادرات الصينية إلى الجزائر بنسبة 90% و20% إلى المغرب بين سنتي 2010 و 2016.[2]

شكل رقم 2 يمثل الصادرات الصينية لدول المغرب العربي(2008–2016).

[1]– حسين قوادرة، " الدور الصيني في منطقة شمال إفريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة: الواقع والتحديات"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد 06، (جويلية 2018)، ص ص. 18–19.

[2]- François Lafargue, **Op. Cit**, p. 04.

Figure n° 1 : Les exportations de la Chine vers les pays du Maghreb (2008-2016) en milliards de dollars[4]

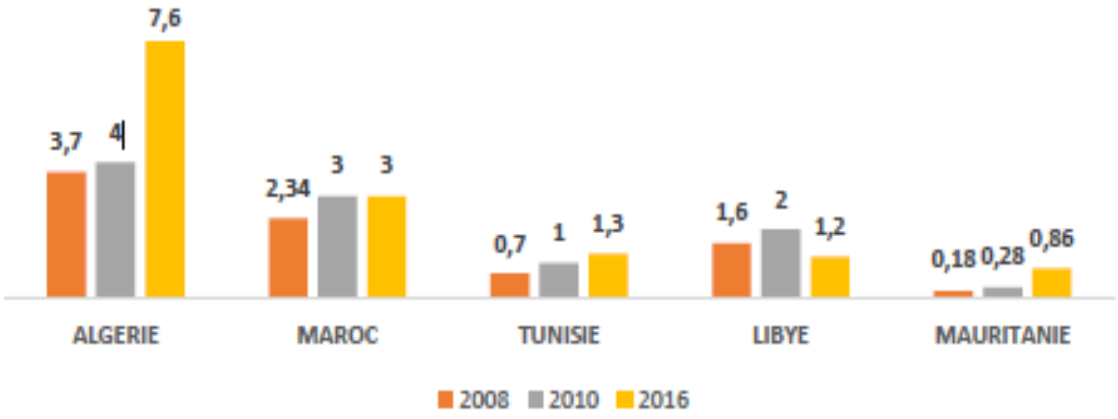

source : François Lafargue, « La présence économique de la Chine au Maghreb : ambitions et limites », **Fondation pour la recherche stratégique**, (Octobre 2018), p. 04.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن الجزائر تعتبر الزبون الأول للصين في المغرب العربي ثم تأتي المغرب ثانية.

أما واردات الصين من دول المغرب العربي فتتمثل أساسا في المحروقات (البترول والغاز) والمعادن وتتم بشكل أساسي مع الجزائر وليبيا وموريتانيا، فالميزان التجاري في صالح الصين.

شكل رقم 3 يمثل صادرات الدول المغاربية إلى الصين.

Figure n° 2 : Les exportations des pays du Maghreb vers la Chine (2008-2016) en milliards de dollars

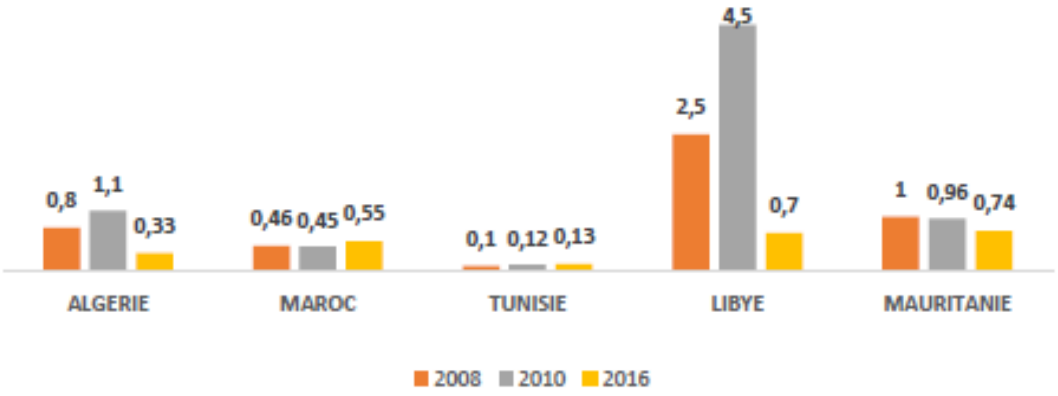

source : François Lafargue, **Op. Cit**, p. 05.

أما في مجال الاستثمارات فتتبوأ الصين مكانة كبيرة بين دول المغرب العربي، فالشركات الصينية تقدم عروض محفزة للاستثمار ومنافسة للشركات الفرنسية والأمريكية ما جعلها من المستثمرين الرئيسيين في المنطقة، وفي القارة الإفريقية عموما، إذ بلغ حجم تدفق الاستثمار الصيني في القارة نحو 5.2 مليار دولار سنة 2020، وحسب مجلس الأعمال الصيني– الإفريقي فقد بلغ رصيد الاستثمار المباشر للشركات الصينية في إفريقيا 56 مليار دولار سنة 2020 [1]، ومن أهم قطاعات الاستثمار الصيني في المغرب العربي نجد السكن، مشاريع البنية التحتية(الطرقات، المطارات...)، قطاع السيارات، النسيج الطاقة،الصناعة، الاتصالات وغيرها من القطاعات، ومن بين المشاريع الضخمة التي تم تجسيدها في الجزائر نجد: مشروع الطريق السيار شرق غرب (1200 كلم)، مسجد الجامع الكبير، ملعب وهران،مطار الجزائر الجديد، المشاريع السكنية، مشروع ميناء الحمدانية كأكبر ميناء في إفريقيا[2]، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة بالجزائر 10 مليار دولار سنة 2019، ولتعزيز شراكتها الاستراتيجية مع الصين التي وقعت سنة 2014 ، أعلنت الجزائر عن توقيعها على الخطة الخماسية الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل مع الصين (2022–2026)، وفيها حصلت الصين على استثمارات جديدة أهمها استثمار 7 مليار دولار في قطاع الفوسفات، وشروع استغلال منجم غار جبيلات لاستخراج الحديد[3]، أما في المغرب فقد عرفت الاستثمارات الصينية توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة وبلغت قيمة الاستثمار المباشر للصين في المغرب 380 مليون دولار سنة 2022 ومن أهم الاستثمارات الصينية في المغرب: مشروع إنشاء شركة مختصة بإنتاج قطع الغيار، مشروع بناء مدينة "طنجة تيك"، مشروع خط القطار السريع البراق بين الدار البيضاء و أكادير[4].

---

[1]– جيهان عبد السلام عباس، **مرجع سابق**، ص. 184.

[2]- Yahia H. Zoubir, « Les reations de la Chine aves les pays du Maghreb : la place prépondérante de l'Algérie, **Op. Cit,** p. 98.

[3]– عبد الحكيم حذاقة، خطة خماسية بين الجزائر والصين.. ماذا سيجني البلدان من التعاون الاستراتيجي؟، **الجزيرة**، في: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/11/15/، (21–04–2023).

[4]– **سبوتنيك**، استثمارات صينية واعدة في المغرب...هل تزعج الغرب، في:
https://sputnikarabic.ae/20220821/% 1066697940.html، (21–04–2023).

في سنة 2013 أطلق الرئيس الصيني "شي جي بينغ"Xi Jinping مشروعا اقتصاديا استراتيجيا كبيرا وهو مشروع البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين المعروف باسم "الحزام والطريق" فهو مشروع القرن بالنسبة للصين، يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، والتوزيع الفعال للموارد وتوسيع التكامل بين الأسواق ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية، بما يعود بالفائدة على جميع الدول المشاركة، ومن الأسباب التي دفعت الصين لطرح هذه المبادرة هو:

- زيادة الصادرات الصينية.
- تقليص مدة نقل البضائع.
- تأمين إمدادات الطاقة.
- تعزيز مكانة العملة الصينية "اليوان" عالميا.
- زيادة النفوذ الصيني على المستوى الاقليمي والعالمي[1].

أما فيما يتعلق بمسار ونطاق الحزام والطريق فإنه يمر على أكثر من 100 دولة، كما يشمل 63% من سكان العالم، ويتجسد في خمس طرق رئيسية، ثلاثة برية وطريقان بحريان:

– طريق الحرير الوسطى: تمتد من الصين عبر آسيا الوسطى مرورا بغيران وشبه الجزيرة العربية وصولا إلى أوروبا.

– طريق الحرير الشمالية: تمتد من الصين إلى أوروبا مرورا بسيبيريا جنوب روسيا نحو بحر البلطيق.

– طريق الحرير الجنوبية: تمتد من الصين جنوب آسيا وصولا إلى الهند.

– الطريق البحرية الغربية: تمتد من بحر الصين نحو المحيط الهندي مرورا ببحر العرب والبحر الأحمر وصولا إلى البحر المتوسط.

– الطريق البحرية الجنوبية: تمتد من بحر الصين الجنوبي إلى جنوب المحيط الهندي[1].

[1]– شريفة كلاع، " مبادرة الحزام والطريق الصينية: الدوافع، الامتداد والتحديات"، **مجلة أبحاث**، المجلد 06، العدد 02، (ديسمبر 2021)، ص ص. 156–158.

انضمت الجزائر إلى مبادرة طريق الحرير رسميا سنة 2019 ، أما المغرب فقد انضمت سنة 2017،وفي سنة 2018 انضمت تونس وليبيا، أما موريتانيا فمازالت لم تنضم للمبادرة، وستسمح هذه المبادرة لدول المغرب العربي من الاستفادة من مشاريع تنموية كبيرة بما أن الطريق تمر عبر سواحلها،حيث شيدت ميناء الصداقة في موريتانيا وتستعد لتشييد ميناء الحمدانية بالجزائر وميناء طنجة بالمغرب[2]، وهذا ما يدعم المشاريع الاستثمارية الصينية في منطقة المغرب العربي.

فالتواجد الصيني القوي في منطقة المغرب العربي خصوصا في الجانب الاقتصادي والتجاري يشكل تحديا كبيرا لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في المحافظة على موقعها ونفوذها في المنطقة فمن الناحية التجارية فقد تمكنت الصين من تجاوز فرنسا والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة في كل من الجزائر وليبيا وموريتانيا، فالغزو الصيني للأسواق المغاربية التي تقدم عروض مغرية مكنها من منافسة الوجود الفرنسي والأمريكي وحتى التفوق عليهما، ولم يستثني الحضور الصيني الجوانب الاقتصادية فقط، ولكن حتى في المجال العسكري تعتبر من المصدرين الرئيسيين للسلاح إلى الجزائر والمغرب، فالوجود الصيني يعتبر فرصة لدول المغرب العربي للاستفادة من العروض التي تقدمها والخروج من التبعية لدول الاتحاد الأوروبي، كما سيساهم هذا التقارب الصيني– المغاربي في دفع كل من فرنسا والولايات المتحدة إلى تقديم تنازلات وعروض أفضل لدول المغرب العربي لمواجهة المنافسة الصينية ما قد يكون في صالح دول المغرب العربي، شريطة أن تتعامل بذكاء مع هذا التنافس.

المطلب الثاني: التواجد الروسي في منطقة المغرب العربي.

يعود التواجد الروسي في منطقة المغرب العربي إلى حقبة الاتحاد السوفياتي والتنافس على مناطق النفوذ مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد دعم الاتحاد السوفياتي حركات التحرر في إفريقيا عموما ومعها دول المغرب العربي التي تبنت النهج الإشتراكي بعد استقلالها وهما الجزائر وليبيا اللتان تلقتا الدعم من الاتحاد السوفياتي وبناء علاقات قوية خصوصا في الجوانب العسكرية، أما المغرب وتونس وحتي موريتانيا فكانت توجهاتها مع المعسكر الغربي في ظل الصراع الايديولوجي في فترة الحرب الباردة.

---

[1]– لمياء مخلوفي، " استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا"، **مجلة مدارات سياسية**، عدد ديسمبر، (2017)، ص ص. 178–179.

[2]– **وكالة الأناضول**، شراكات تجارية.. زحف الصين إلى المغرب العربي(تحليل)، في: https://www.aa.com.tr/ar/، (21–04–2023).

وبعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت روسيا الوريث للاتحاد السوفياتي فقد تراجع دورها في العالم بسبب تداعيات هذا الانهيار والمشاكل الاقتصادية الكبيرة التي كانت تعاني منها،حيث فرضت على السياسة الخارجية الروسية الانعزال والانكفاء على سياسة البناء الداخلي، وهذا ما ألقى بضلاله على علاقاتها بدول المغرب العربي وإفريقيا عموما بتراجع حضورها الدبلوماسي وتقلص حجم المبادلات التجارية، وسط المنافسة الفرنسية والأمريكية الكبيرة التي سيطرت على المنطقة[1].

وفي سنة 2000 وصل " فلاديمير بوتين" Vladimir Poutine إلى السلطة في الكريملن خلفا للرئيس "بوريس إلستن" Boris Elstine ، حيث عمل على استعادة قوة الدولة ببناء اقتصاد قوي داخليا وتنشيط السياسة الخارجية الروسية، وذلك بتبني مقاربة براغماتية والتخلي عن الايديولوجية في العلاقات الخارجية[2]، باتباع نظرة واقعية وإعطاء الأولوية للمصالح القومية، حيث استهدف بوتين استعادة التأثير الروسي في المجال الاقليمي السوفياتي السابق كطريقة لتحسين المكانة الروسية عالميا، وتطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة (الولايات المتحدة الأمريكية)[3].

تجلت عودة روسيا إلى الساحة الدولية بالتقرب من الغرب كمرحلة أولى والدخول في مجموعة الثمانية G8، وبعد تحليلها لرؤية الغرب تجاه روسيا واستشعارها بخطر تمدد الغرب أكثر إلى حدودها من خلال توسع الحلف الأطلسي إلى شرق أوروبا والجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي، جاء التحرك الروسي عبر التدخل في جورجيا سنة 2008 ثم ضم شبة جزيرة القرم في أوكرانيا سنة 2014، وأخيرا التدخل العسكري في أوكرانيا منذ سنة 2022.

وبالنسبة لمنطقة المغرب العربي ازداد اهتمام روسيا بهذه المنطقة منذ مجيئ بوتين إلى السلطة سنة 2000، حيث عمل على تحسين العلاقات بين روسيا ودول المغرب العربي وتجلى ذلك بزيارة الرئيس الجزائري " عبد العزيز بوتفليقة" إلى موسكو سنة 2001 حيث تم توقيع بيان حول الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين، وفي سنة 2005 قام وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بجولة مغاربية،وبعد ذلك زيارة

---

[1]– هشام صميض، " روسيا والعودة إلى إفريقيا: المحددات والأبعاد"، **مركز الدراسات والأبحاث**، العدد 8/7، (2017)، ص ص. 02–04.

[2]- Xavier Follebouckt, " La politique étrangère russe à l'épreuve du poutinisme ", **Géopolitique et politique étrangère,** Note d'analyse 54, (Mars 2017), p p. 05-06.

[3]– حسني عماد حسني العوضي، **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص. 23.

لبوتين إلى الجزائر في سنة 2006 أين وقع البلدان على صفقات سلاح كبيرة بقيمة 7.5 مليار دولار وشطب الديون الجزائرية التي قدرت ب 4.7 مليار دولار[1]، وتعد روسيا المورد الأول للأسلحة للجزائر، والزبون رقم واحد في إفريقيا، وثالث مستورد للسلاح الروسي في العالم بعد الصين والهند، ومن هنا تظهر الأهمية الاستراتيجية التي تحتلها الجزائر بالنسبة لروسيا، حيث وقعت الجزائر سنة 2021 عقود أسلحة مع روسيا بقيمة 7 مليار دولار لشراء مقاتلات Su–57، وأنظمة دفاع جويS–500، وقاذفات قنابلSu–34M، دباباتT–14، وتحديث مقاتلات Su–30MKI[2]، إضافة إلى تكوين الجيش الجزائري من خلال التعاون العسكري الثنائي، والمناورات العسكرية المشتركة .

أما فيما يخص المبادلات التجارية فتعتبر الجزائر الشريك التجاري الثاني لروسيا في إفريقيا بحجم مبادلات 3 مليار دولار سنة 2021[3]، حيث تعبر روسيا منذ سنة 2016 الممون الأول للجزائر بالقمح متجاوزة فرنسا، وفي مجال المحروقات هناك عدة اتفاقيات للشراكة والاستثمار للشركات الروسية على غرار Transneftو Gazprom [4] .

تعززت العلاقات بين روسيا مع دول المغرب العربي بعد أحداث ما يعرف بالربيع العربي سنة 2011 ، حيث وقعت المغرب عام 2016 الشراكة الاستراتيجية العميقة مع روسيا، كما وقعت موسكو والدار البيضاء العديد من الاتفاقيات ففي إطار القمة الروسية– الإفريقية بمدينة سوشي الروسية سنة 2019 تم التوقيع مع المغرب على اتفاقية لبناء مجمع للبتروكمياء بقيمة 2 مليار أورو بمدينة الناضور،وفي زيارة سيرغي لافروف إلى المغرب سنة 2017 تم الاتفاق على استثمار شركة "روساتوم" في مجال الطاقة النووية المدنية، وبلغ حجم التبادل التجاري حوالي 3 مليار دولار سنة 2017 وتتمثل الصادرات الروسية في الغاز والكبريت والقمح، أما الواردات فتتمثل أساسا في السلع الزراعية.

---

[1]– محمد لكريني، " سياسة روسيا والتغيرات في شمال إفريقيا "، **منتدى السياسات العربية**، (يناير 2020)، ص. 06.

[2]– **موقع الدفاع العربي**، سو–57 وأس 500 الجزائر توقع عقود أسلحة مع روسيا بقيمة 7 مليارات دولار عام 2021، في: https://www.defense-arabic.com/2022/09/17/، (24–04–2023).

[3]– وكالة الأنباء الجزائرية، الدورة العاشرة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية–الروسية للتعاون الاقتصادي، في: https://www.aps.dz/ar/economie/132018-2022-09-26-13-31-02(25–04–2023).

[4]- Flavien Bourrat, Nawel Djaffar, « Le réinvestissement de la Russie au Maghreb enjeux et perceptions croisés », **IRSEM,** Note de recherche N°91, (février 2020), p p. 07-09.

ومع تونس فعلاقاتها ضعيفة مقارنة بدول المغرب العربي الأخرى وتتمثل أساسا في قطاع السياحة والتعاون في الطاقة النووية السلمية، وارتفع عدد السياح الروس إلى أكثر من 600 ألف سائح سنة 2016 وبلغت المبادلات التجارية بين البلدين 1.2 مليار دولار [1].

أما فيما يخص العلاقات الروسية مع ليبيا فقبل الحرب تركزت العلاقات على بيع الأسلحة لنظام القذافي والاستثمار في مجال البترول والغاز أين دخلت شركة "غازبروم" للاستثمار في ليبيا سنة 2005،أما المبادلات التجارية فهي ضعيفة جدا[2]، وبعد اندلاع الانتفاضة في ليبيا سنة 2011 والتدخل العسكري الغربي كان الموقف الروسي غامضا في البداية حيث امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن ولم تعارض التدخل، ولكن بعد مقتل القذافي نددت بالطريقة التي تم فيه التدخل الأجنبي وتداعيات على الأمن واستقرار ليبيا وانتشار الإرهاب، كما أن مصالح روسيا كبيرة في ليبيا فهي كانت الممون الرئيسي للقذافي بالسلاح حيث خسرت حوالي 4 مليار دولار في صفقات السلاح بسبب هذا التدخل إضافة إلى الاستثمارات الكبيرة في البترول والغاز، ولهذا قامت سنة 2014 بمساندة حكم عبد الله الثني المنبثقة عن برلمان طبرق في الشرق الذي قام بزيارة إلى موسكو سنة 2015 والاتفاق على تكوين الشرطة الليبية،وفي سنة 2016 بعد تعيين خليفة حفتر قائدا للجيش الليبي قام بزيارة إلى روسيا التي دعمته سياسيا وعسكريا،وتجلى ذلك بتواجد قوات فاغنر وهي شركة عسكرية خاصة تحارب إلى جانب قوات حفتر فحسب تقرير للأمم المتحدة يوجد حوالي 1200 عنصر فاغنر يحارب في ليبيا وشاركت في دعم حفتر في الهجوم على طرابلس سنة 2019 [3]، وفي الخطاب الرسمي الروسي نفت وجود هذه العناصر.

ازداد نفوذ روسيا في الدول الإفريقية في السنوات الأخيرة خصوصا بعد سنة 2020، حيث أصبحت تربطها علاقات عسكرية قوية مع دول الساحل التي تعتبر ممونها الرئيسي بالسلاح وتعتمد على الشركة العسكرية الخاصة " الفاغنر" في تنفيذ سياستها الخارجية، والتي لها نفوذ كبير واستطاعت التموقع في العديد من الدول على غرار إفريقيا الوسطي، السودان، ليبيا، مالي، بوركينافاسو، ويحارب عناصرها

[1]– محمد لكريني، **مرجع سابق**، ص ص. 06–10.

[2]- Abdallah Saaf, « La Russie et le Maghreb », **OCP Policy Center**, N°5, (Juin 2016), p p. 15-16.

[3]- Adlene Mohammedi, « La stratégie Russe en Libye : entre biais inavoués et perspectives de médiation », **Fondation Méditerranéenne d'études stratégiques (FMES),** 17-07-2020, https://fmes-france.org/la-strategie-russe-en-libye-entre-biais-inavoues-et-perspectives-de-mediation-par-adlene-mohammedi/.

إلى جانب القوات العسكرية لهذه الدول في محاربة الإرهاب وتقديم الدعم العسكري والمالي[1]، وتقوم روسيا بالدعم السياسي للأنظمة الفاشلة وتقديم مساعدات إنسانية مقابل الحصول على امتيازات لاستغلال الثروات الطبيعية والحصول على عقود، وتمثل قمة روسيا–إفريقيا سنة 2019 بسوشي التي ترأسها بوتين والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وبحضور 43 دولة إفريقية تجسيدا للاستراتيجية الروسية الجديدة في إفريقيا وتمكنت من توقيع العديد من الاتفاقيات مع الاتحاد الإفريقي والدول الإفريقية(92 إتفاقية بقيمة 1400 مليار روبل) وكذا مسح الديون الموروثة عن الاتحاد السوفياتي، حيث تضاعف حجم التبادل التجاري بين روسيا وإفريقيا منذ سنة 2015 ليصل إلى حوالي 20 مليار دولار سنة 2021، مع حضور قوي ولافت للشركات الروسية على غرار (Rusal, Rosatom, Alrosa, Gazprom)[2].

ويأتي هذا التوجه الجديد لروسيا نحو إفريقيا كبديل عن العقوبات الغربية المفروضة عليها عقب ضم شبة جزيرة القرم سنة 2014 والتي تضاعفت بعد التدخل العسكري في أوكرانيا سنة 2022،وساعدت عدة عوامل في تقوية الحضور الروسي منها إعتماد أغلبية الأنظمة في إفريقيا على تسلحها من روسيا وتوقيع اتفاقيات عسكرية، وكذا اعتماد عدة دول على القمح الروسي، يضاف لها استراتيجية روسيا في تقديم المساعدات (خاصة في جائحة كورونا) ومسح الديون.

كما استغلت فرصة تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا خصوصا في دول الساحل ودفعها للانسحاب العسكري من إفريقيا الوسطى ومالي وبوركينافاسو أين أصبحت روسيا حليفا جديدا للقيادة الجديدة لهذه الدول عبر مجموعة قوات الفاغنر ، إضافة لدور الدعاية الاعلامية الروسية في كسب التأييد وهذا ما ظهر في المظاهرات التي شهدتها عدة عواصم في دول الساحل التي رفعت العلم الروسي ونددت بالتواجد العسكري الفرنسي والمطالبة بإنهاء النفوذ الفرنسي في إفريقيا[3].

وأصبحت روسيا تشكل تحديا كبيرا لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي وإفريقيا عموما، بتنامي وجودها العسكري في ليبيا ومالي وبوركينافاسو باعتمادها على الشركة

[1]- Julia Stanyard, « L'engagement militaire, mercenaire et criminel de la Russie en Afrique », **Global Initiative Against Transnational Organized Crime,** (Février 2023), p p. 06-09.
[2]- Kohnert Dirk, « L'impact de la présence russe en Afrique », **SSOAR Open Access Repository** , (2022), p p. 04-11.
[3]- Aurélie Vittot, « Le retour de la Russie en Afrique : une menace pour l'influence Française sur le continent ? », **Institut des Hautes Etudes de Défense Nationale (IHEDN),** Note d'analyse n° 1, (Novembre 2022), p p. 03-14.

العسكرية الخاصة "الفاغنر" وهذا ما يهدد أمن ومصالح فرنسا والولايات المتحدة في إفريقيا،فالتراجع الفرنسي ساهم في تمدد النفوذ الروسي التي نجحت في استعادة مكانتها كقوة عالمية وأصبحت منافسا قويا للولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المناطق في العالم ومنها إفريقيا التي تحولت إلى ساحة للتنافس الدولي على ثرواتها، ويمكن استشافة النفوذ الجديد لروسيا و ما يمثله من تحدي كبير للمصالح الفرنسية والأمريكية في:

- تمكنها من الضفر بالعديد من الصفقات الاقتصادية(الاستثمار والمبادلات التجارية) مع الدول الإفريقية خصوصا بعد القمة الروسية–الإفريقية سنة 2019.
- الحضور الأمني والعسكري عبر صفقات السلاح واتفاقيات التعاون العسكري والاعتماد على الشركات العسكرية الخاصة (الفاغنر).
- الحضور السياسي القوي بتكثيف الزيارات الرسمية للمنطقة ودعم الأنظمة السياسية، وتمكنت من الحصول على الدعم الدبلوماسي للدول الإفريقية على مستوى الأمم المتحدة، حيث امتنعت 17 دولة على التصويت على القرار الأممي الذي يدين التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا سنة 2022 مع رفض إثيوبيا هذا القرار[1]، وهذا ما يؤكد النفوذ الذي أصبحت روسيا تمارسه في إفريقيا.

هذا التحدي الذي يشكله الوجود الروسي في المنطقة المغاربية، بالنسبة لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، سيكون في صالح دول المغرب العربي إذا احسنت استغلاله فهو فرصة لتنويع المتعاملين الاقتصاديين والخروج من التبعية الكبيرة لأوروبا والولايات المتحدة، كما سيدفع كل من فرنسا وأمريكا على تقديم تنازلات وعروض اقتصادية وأمنية أفضل لمحاصرة روسيا وذلك بدعم أكبر لدول المغرب العربي حتي لا تصبح تحت النفوذ الروسي الذي يعتبر مصدر تهديد كبير للغرب خصوصا في خضم الحرب الدائرة في أوكرانيا.

[1]- Sarah Dady, « Stratégie de sécurité et activités de la Russie en Afrique », **Atlantic Council Africa Center,** (février 2023), p p. 03-08.

المطلب الثالث: التواجد التركي في منطقة المغرب العربي.

تربط تركيا ودول المغرب العربي علاقات تاريخية تعود إلى حقبة الدولة العثمانية في الفترة التي عرفت فيها أوج عطائها وتوسعها كإمبراطورية عالمية، ففي عهد السلطان " سليمان القانوني"(1520–1566م) وصلت حدود الدولة إلى منطقة المغرب العربي بهدف إنقاذها من الهجمات الإسبانية، وكان تدخلها بناء على طلب من الجزائر وليبيا لحمايتها من الهجمات الصليبية، حيث نجحت في المحافظة على استقلالية منطقة المغرب العربي، وأخضعت شعوبها للحكم العثماني التي استقرت في المنطقة في كل من الجزائر وتونس وليبيا، أما المغرب فلم تكن تحت السيادة العثمانية نتيجة تمسك الأشراف السعديين بإبعاد النفوذ العثماني عن بلادهم[1].

وتميزت العلاقات التركية بدول المغرب العربي بعد سقوط الدولة العثمانية بالضعف والتراجع بسبب التحولات الداخلية والمشاكل التي كانت تعيشها تركيا وريثة الدولة العثمانية(قيام الجمهورية التركية سنة 1923)، بقيادة مصطفي كمال أتاتورك الذي قام بقطيعة للإرث العثماني وتبنى توجهات علمانية غيرت من ملامحها وتوجهاتها، واتسمت السياسة الخارجية التركية بالتقرب أكثر من الغرب، حيث انضمت لحلف شمال الأطلسي سنة 1952 وهذا ما أثر على علاقاتها بدول المغرب العربي التي كانت تكافح من أجل نيل إستقلالها، وبعد استقلال دول المغرب العربي أقامت معها تركيا علاقات دبلوماسية واقتصادية لكنها لم ترقى للمستوى الرفيع بسبب المشاكل الداخلية التي كانت تعيشها (الانقلابات العسكرية، الصراع مع اليونان والأزمة القبرصية) فتركيزها انصب على مواجهة مشاكلها الداخلية، وتقوية علاقاتها مع جوارها الاقليمي، فلم تكن لها القوة لتكون فاعلا مؤثرا في منطقة المغرب العربي[2].

ولكن مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة سنة 2002 وتولي " طيب رجب أردوغان" رئاسة البلاد أعطى للسياسة الخارجية التركية نفسا جديدا، وعمل على إحياء أمجاد الدولة العثمانية بالانفتاح على العالم، وتجسد ذلك من خلال الرؤية الاستراتيجية لتركيا في القرن الواحد والعشرين، حيث حدد وزير

[1]– عبد المنعم الجميعي، **الدولة العثمانية والمغرب العربي**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2006)، ص. 8.

[2]– خالد بقاص، **العلاقات التركية الإفريقية الجديدة دراسة للأبعاد والأهداف والنتائج**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017–2018)، ص ص. 52–60.

الخارجية " أحمد داوود أوغلو" في كتابه "العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية " المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية وهي:

- مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن.
- مبدأ سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار.
- مبدأ التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية.
- مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد.
- مبدأ الدبلوماسية المتناغمة.
- مبدأ إتباع أسلوب دبلوماسي جديد[1].

فكانت منطقة المغرب العربي وإفريقيا بشكل عام محور الاهتمامات التركية باعتمادها عدة أدوات لتجسيد السياسة التركية (دبلوماسية، إقتصادية، ثقافية وعسكرية)، فعلى الصعيد الاقتصادي تعتبر دول المغرب العربي من أهم الشركاء التجاريين والاقتصاديين لتركيا في إفريقيا، إذ تعد الجزائر شريكا هاما لتركيا وتمثل بوابة استراتيجية لتركيا نحو منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، وتشمل العلاقات بينهما عدة مجالات خاصة الاقتصادية منها، حيث تم الاعلان عن اتفاقية الصداقة والتعاون سنة 2006، التي سمحت بارتفاع حجم المبادلات التجارية بينهما أين وصلت إلى 5.3 مليار دولار سنة 2022، كما تعمل على الوصول إلى حجم تجارة ثنائي يبلغ 10 مليار دولار في وقت قريب وهذا ما أكده أردوغان خلال زيارته للجزائر في نوفمبر 2023، فالجزائر هي الشريك التجاري الثاني لتركيا في إفريقيا والمصدر رقم أربعة لتركيا للغاز المسال، كما تعد تركيا أول مستثمر أجنبي خارج المحروقات في الجزائر أين بلغ حجم الاستثمارات التركية 6 مليار دولار سنة 2022، حيث تتواجد حوالي 1500 شركة تنشط في الجزائر في مجالات متعددة خصوصا البناء، الأشغال العمومية، الحديد والصلب والمحروقات، وهذا ما يبين المكانة التي تحظى بها تركيا في الجزائر أين أصبحت منافسا كبيرا لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة في مجال المبادلات التجارية والاستثمارات الأجنبية [2].

---

[1]– أحمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص. 647.

[2]– وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر–تركيا: علاقات متميزة وإرادة مشتركة في تعزيز وتوسيع التعاون الثنائي**، في: https://www.aps.dz/ar/algerie/152154-2023-11-20-18-25-15 ، (25-01-2024).

ومع المغرب تم توقيع اتفاقية للتبادل الحر بين تركيا والمغرب سنة 2004 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2006، وبعد 10 سنوات ازداد حجم المبادلات التجارية بشكل كبير أين بلغت صادرات تركيا نحو المغرب إلى 1.46 مليار دولار، كما ارتفع حجم التبادل التجاري بينها ليصل سنة 2019 إلى أزيد من 3 مليار دولار حسب تقرير وزارة المالية المغربية، وينشط في المغرب أزيد من 160 شركة تركية في عدة مجالات خاصة البناء والنسيج[1].

أما علاقاتها مع تونس فقط تطورت أكثر بعد الثورة التونسية سنة 2011 وصعود التيار الإسلامي للحكم إذ بلغ حجم التبادل التجاري بينهما سنة 2017 إلى 1.12 مليار دولار[2]، فضلا عن زيادة حجم الاستثمارات، إذ توجد حوالي 50 مؤسسة اقتصادية تركية تستثمر في تونس، غير أن تونس تعاني من عجز في الميزان التجاري وصل إلى 770 مليون دولار سنة 2022 ما دفعها لمراجعة اتفاقية التبادل الحر مع تركيا الموقعة سنة 2004، بسبب غزو المنتجات التركية للأسواق التونسية.[3]

وتشكل العلاقات التركية الموريتانية الحلقة الأضعف من بين دول المغرب العربي بحكم أنها لم تكن تحت الحكم العثماني، وتأخر فتح سفارتها في نواقشط حتى سنة 2010، ومنذ ذلك الحين تعززت العلاقات بينها، أين تم إنشاء مجلس لرجال الأعمال الموريتانيين والأتراك، وعرفت العلاقات تنوعا في مجالات مختلفة خاصة الاقتصادية منها، حيث وصل حجم المبادلات التجارية بينهما سنة 2023 إلى 500 مليون دولار[4].

أما فيما يخص العلاقات التركية الليبية فتشكل تجسيدا للتدخل المباشر لتركيا بعد الأزمة الليبية سنة 2011، وعرفت العلاقات بينهما تقاربا كبيرا في فترة القذافي تجسد من خلال دعم القذافي للتدخل التركي في قبرص عام 1974، كما شهدت العلاقات الاقتصادية تطورا كبيرا، حيث وصل التبادل التجاري إلى

---

[1]- وكالة نيو ترك بوست، **العلاقات التركية مع المغرب العربي.. تاريخ من التعاون**، في : https://newturkpost.com/news/69547-، (25-01-2024).

[2]- وكالة الأناضول، **1.12 مليار دولار حجم التجارة بين تركيا وتونس في 2017**، في : https://www.aa.com.tr/ar/، (26-01-2024).

[3]- القدس العربي، **تونس تعدل اتفاق التبادل الحر مع تركيا للحد من العجز التجاري**، في: https://www.alquds.co.uk/، (26-01-2024).

[4]- وكالة الأناضول، **موريتانيا وتركيا تتفقان على رفع التبادل التجاري بينهما**، في: https://www.aa.com.tr/ar/، (26-01-2024).

قرابة 10 مليار دولار قبل 2010 [1]، كما تملك استثمارات كبيرة خصوصا في قطاع البناء، ففي بداية الانتفاضة الليبية سنة 2011 عارضت تركيا التدخل العسكري لحلف الناتو بسبب خوفها على مصالحها الاقتصادية في ليبيا، لكن بعد ذلك غيرت من موقفها ودعمت المعارضة ووقفت إلى جانب حكومة الوفاق الوطني ودعمتها عسكريا وكان دورها حاسم سنة 2019 في التصدي لهجوم قوات خليفة حفتر على طرابلس، كما وقعت الحكومة التركية مع حكومة الوفاق الوطني في نوفمبر 2019 مذكرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط الغنية بالبترول والغاز، ومذكرة أخرى للتعاون الأمني تشمل التدريب العسكري والتخطيط لمواجهة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.[2]

وتشكل تركيا تحديا حقيقيا لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي بالنظر إلى دورها الفعال والمؤثر، فتغلغلها الاقتصادي والثقافي جعلها من بين أكبر الشركاء للدول المغاربية، كما يظهر دورها كمنافس حقيقي للمصالح الفرنسية والأمريكية في الأزمة الليبية كونها تعد لاعبا محوريا فرضت وجودها في الساحة الليبية بدعمها لحكومة الوفاق الوطني بطرابلس وتدخلها العسكري لحماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في ليبيا وحماية حلفائها، كما تشكل ليبيا بوابة لها في البحر الأبيض المتوسط وفرصة لإحياء أمجادها العثمانية التوسعية (العثمانية الجديدة)، وفرص استثمارية كبيرة في الموارد النفطية، إذ ظلت على مدى عشرين عاما الماضية تستورد 95% من احتياجاتها النفطية من ليبيا، وتعمل شركة البترول التركية TPAO على التنقيب وتطوير مشاريع استثمارية في الطاقة في منطقة الهلال النفطي وسط منافسة كبيرة من شركات النفط العالمية على غرار TOTAL وشركات النفط الأمريكية، إضافة للتنافس حول الحصول على استثمارات إعادة البناء والبنية التحتية[3].

---

[1]– محمد سمير الرنتيسي، **ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر**، مركز الجزيرة للدراسات، في: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191212101941157.html، (26-01-2024).

[2]– حنان دريسي، "التدخل التركي في الأزمة الليبية: المحددات والتداعيات"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 06، العدد 01، (2022)، ص ص. 643-644.

[3]– أحمد القرني، **النفوذ التركي في الأزمة الليبية.. التداعيات السياسية والأمنية**، (طهران: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021)، ص ص. 03-10.

كما يتجلى هذا التنافس من الجانب العسكري والأمني من خلال دعمها لحكومة الوفاق الوطني بطرابلس وتدخلها عسكريا في مواجهة قوات حفتر التي تلقى دعما من فرنسا والامارات روسيا، مما جعل الأراضي الليبية ساحة للتنافس بين مختلف القوى وهو الأمر الذي ساهم في تأزم الوضع وتوسيع حجم الانقسام،فالتدخل العسكري التركي في ليبيا يعبر عن تحول جزئي في سياستها الخارجية القائمة على البرغماتية والقوة الناعمة إلى توظيف القوة والذي جاء ضروريا لحماية مصالحها في ليبيا وضمان وجودها كقوة مؤثرة في المنطقة، كما يشكل هذا التدخل تحديا للقوى الدولية خصوصا فرنسا والذي يشكل تهديدا مباشرا مصالحها[1].

وفي السنوات الأخيرة تصاعد الدور التركي في المنطقة المغاربية وفي إفريقيا عموما، من خلال تبنيها استراتيجية تقوم على التغلغل في إفريقيا وتوسيع مجال تحركها الخارجي بتوظيف أدوات دبلوماسية ،حيث أصبحت عضو مراقب في الاتحاد الإفريقي سنة 2005، كما وقعت اتفاقية الشراكة التي تمخض عنها إقامة القمة الأولى للتعاون التركي– الإفريقي سنة 2008 بإسطنبول، وعقدت القمة الثانية سنة 2014 في مالابو بغينيا الاستوائية وتخللها التوقيع على عدة اتفاقيات للشراكة ووضع استراتيجيات للعمل المشترك، كما يبرز هذا الدور التركي الجديد في إفريقيا من خلال رفع عدد سفاراتها في إفريقيا لتصل إلى 44 سفارة سنة 2023 بعدما كانت 12 سفارة فقط حتى سنة 2008، محتلة المرتبة الرابعة بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من حيث عدد السفارات وهذا ما يعكس النفوذ التركي في إفريقيا ،يضاف إلى ذلك النشاط الدبلوماسي المكثف بتوالي الزيارات الرسمية فبين فترة 2008 و2023 زار الرئيس التركي 30 دولة إفريقية، وهذا فضلا عن دور المساعدات الإنسانية وعمل المنظمات الحكومية والغير الحكومية في تطوير العلاقات التركية الإفريقية[2].

ومن الناحية الاقتصادية فتركيا تملك استثمارات كبيرة في إفريقيا حيث قدر حجم المشاريع التي قامت بها الشركات التركية في إفريقيا بحوالي 71.1 مليار دولار سنة 2021، وارتفع حجم التبادل

[1]– عماد قدورة، "السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (23 أوت 2020)، ص ص. 15–18.

[2]- Selin Gucum, « Les Turcs en Afrique : discrets mais présents », **IRIS,** (Décembre 2023), p p. 02-03.

التجاري بينهما من 3 مليار دولار سنة 2003 إلى 26 مليار دولار سنة 2021، كما تستورد تركيا 90% من احتياجاتها النفطية من إفريقيا في كل من ليبيا والجزائر ونيجيريا.[1]

أما إستراتيجيا وعسكريا فقد عززت تركيا تواجدها في القارة الإفريقية وأصحت قوة مؤثرة تنافس القوى التقليدية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فبالإضافة لتواجدها في ليبيا عسكريا، فقد ربطت علاقات عسكرية مع العديد من الدول الإفريقية، كما تملك قاعدة عسكرية في إثيوبيا وتعتبر من أهم المصدرين لها بالأسلحة، حيث فرضت تركيا وجودها في سوق الأسلحة أين تمون العديد من الدول بالأسلحة، خصوصا تشاد، إثيوبيا والنيجر التي صدرت لها طائرات HÜRKUŞ ودرون Bayraktar [2] ، وتملك تركيا 37 مكتبا عسكريا في إفريقيا ووصلت قيمة صادراتها العسكرية إلى إفريقيا سنة 2021 إلى 328 مليون دولار، كما تربط تركيا علاقات كبيرة مع دول الساحل وغرب إفريقيا، حيث إستفادت من الانقلابات العسكرية التي حدثت في كل من مالي وبوركينافاسو والنيجر والتي خلفت تراجع النفوذ الفرنسي، أين استغلت تركيا الفرصة ودعمت الانقلابيين بحصولها على صفقات لتموينها بالأسلحة، كما تعمل على إقامة قاعدة عسكرية في شمال النيجر التي لها أهمية استراتيجية لحماية مصالحها في المنطقة[3].

فالتغلغل التركي في إفريقيا خصوصا في منطقة الساحل يشكل تحدي كبير بالنسبة لفرنسا لأنه يهدد مصالحها في المنطقة التي تأثرت بفعل الانقلابات العسكرية أين أصبحت القيادات الجديدة تعمل على إحداث القطيعة مع فرنسا وإنهاء نفوذها على المنطقة، وتعتبر ليبيا والنيجر بعد الانقلاب العسكري من أهم الدول التي تتعرض فيها فرنسا لمنافسة تركية، بالإضافة للتنافس التجاري في منطقة المغرب العربي،فتزايد النفوذ التركي في المنطقة أدي لتراجع فرنسا خاصة في حجم الاستثمارات والمبادلات التجارية، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فالحضور التركي لا يزعجها كثيرا مقارنة بفرنسا فهي في أغلب الأحيان تنفذ الأجندة الأمريكية ويغلب الطابع التعاوني على الطابع التنافسي على العلاقة بينهما،وفيما يخص دول المغرب العربي فعليها استغلال هذا التواجد التركي ليكون في صالحها وتجنب تعرضها لهيمنة تركية خاصة في الجانب الاقتصادي.

---

[1]– حبيب الله مايابي، **تركيا في إفريقيا.. تمدد دبلوماسي وتعاون اقتصادي وعسكري**، الجزيرة، في: https://www.aljazeera.net/politics/2024/2/10/، (12–02–2024).

[2]- Selin Gucum, **Op. Cit, p**. 04.

[3]– حبيب الله مايابي، **مرجع سابق**.

إن تواجد القوى الجديدة في منطقة المغرب العربي (الصين، روسيا وتركيا) يشكل منافسا حقيقيا لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ويتجلى ذلك بتطور العلاقات بين هذه القوى ودول المغرب العربي بشكل كبير في السنوات الأخيرة، خاصة في المجالات الاقتصادية والعسكرية الأمنية، فضلا عن نفوذها المتزايد في الجوار الجغرافي لمنطقة المغرب العربي خصوصا في الساحل وإفريقيا بوجه عام، فحدة التنافس والاستقطاب في وتيرة متصاعدة بحثا عن المصالح، ما يشكل تحديا كبيرا لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة هذا التنافس.

أما بالنسبة لدول المغرب العربي فتواجد القوى الجديدة في المنطقة يشكل بديل لها للخروج من تبعيتها لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وتنويع اقتصادياتها وعلاقاتها الخارجية، فتعدد البدائل والمنافسين من شأنه أن يكون في صالح دول المغرب العربي شرط تعاملها بذكاء وبرغماتية مع كل طرف وتجنب وقوعها في تبعية جديدة.

خلاصة الفصل:

إن التنافس الفرنسي – الأمريكي بعد الحرب الباردة في المنطقة المغاربية كانت له تداعيات على دول المنطقة فلم تستفد كثيرا من هذا التنافس فمعظم المشاريع والمبادرات الاقتصادية لم تكن متكافئة بسبب عدم التوازن في القوة بين الطرفين والتبعية التي تعاني منها دول الجنوب لدول الشمال، فكل طرف يسعى لخدمة مصالحه في المنطقة، فضعف اقتصاديات دول المغرب العربي وقدراتها التفاوضية جعلها في موقف ضعف في مواجهة كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فرغم تعدد المشاريع والمبادرات إلا أن دول المغرب العربي مازالت تعاني من التبعية.

فانقسام دول المغرب العربي وعدم اتحادها ساهم في تعميق الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول المتنافسة فتعاملها مع كل دولة على حدى وليس ككتلة قوض من قدراتها التفاوضية وجعلها كدول تابعة فقط لإملاءات هذه الدول، ففشل مشروع اتحاد المغرب العربي الذي كانت له طموحات كبيرة من الناحية الاقتصادية والسياسية بسبب الخلافات والأزمات التي تعاني منها الدول المغاربية خاصة بين المغرب والجزائر، جعلها معرضة لمخاطر وتهديدات أمنية كبيرة والتي أفرزها هذا التنافس، فالتدخل في ليبيا ومنطقة الساحل كانت له تداعيات أمنية كبيرة على دول المغرب العربي ومنها الإرهاب والهجرة غير الشرعية والمخدرات.

كما تشكل هذه التطورات التي تعرفها المنطقة المغاربية تحديات كبيرة لكل من فرنسا والولايات المتحدة في مواجهتها والتعامل معها خصوصا التحديات الأمنية التي لها انعكاسات على الأمن الأوروبي وتحدي للولايات المتحدة في حربه على الإرهاب الذي مازال منتشرا بشكل كبير في المنطقة (ليبيا) ومنطقة الساحل، كما يعتبر التواجد الصيني والروسي والتركي تحديا كبيرا لأنه يهدد المصالح الاقتصادية الفرنسية والأمريكية في المنطقة، فالصين استطاعت منافسة هذا النفوذ التقليدي في الجانب الاقتصادي خصوصا المبادلات التجارية التي تتفوق فيها على فرنسا والولايات المتحدة، أما روسيا فأصبحت لاعبا مهما في المنطقة بقيادة بوتين فهي أول مورد للأسلحة ولها تواجد عسكري كبير في ليبيا ودول الساحل، ما يشكل تحدي كبير لمواجهة هاتين القوتين، بينها تركيا يشكل تواجدها القوي في منطقة المغرب العربي وتدخلها العسكري في ليبيا تحديا كبيرا لفرنسا، وأصبحت تهدد مصالحها في إفريقيا، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فمظاهر التعاون تغلب على مظاهر التنافس في علاقتها مع تركيا.

وفي خضم هذا التنافس الكبير يجب على دول المغرب العربي العمل على تجاوز خلافاتها والاستثمار في هذا التنافس الذي يمكن أن تستفيد منه، بشرط التعامل الجيد والتفاوض مع كل طرف لتحقيق أكبر منفعة.

الخاتمة

شكلت منطقة المغرب العربي بفضل موقعها الجيواستراتيجي ومقوماتها الطبيعية مجالا للتنافس الفرنسي– الأمريكي والذي برز بعد نهاية الحرب الباردة، وتم التركيز على الجوانب الاقتصادية والأمنية لهذا التنافس،بالتطرق لمختلف المشاريع الاقتصادية الموجهة إلى المنطقة والعلاقات الاقتصادية مع دول المغرب العربي التي تخص بالتحديد المبادلات التجارية والاستثمارات والطاقة، وذلك لإبراز هذا التنافس الاقتصادي.

ومن الجانب الأمني تناولنا مختلف المقاربات الأمنية والمشاريع الأمنية لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي تجسد استراتيجيتهما في منطقة المغرب العربي والتي تمثل هذا التنافس، بالإضافة للعلاقات الأمنية الثنائية مع دول المغرب العربي وتعاطيهما مع الأزمات الأمنية المنتشرة في المنطقة، وكل ذلك يبرز هذا التنافس الأمني بينهما.

وقد انعكس هذا التنافس على دول المغرب العربي التي لم تعرف كيف تستغل هذا التنافس بسبب الانقسامات التي تشهدها وفشل المشروع التكاملي المغاربي، وتواجه كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي عدة تحديات اقتصادية وأمنية مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والأمنية التي تعيشها المنطقة وكذا التحديات المرتبطة بالقوى الجديدة في المنطقة التي أصبحت منافسا حقيقيا لهما.

خلصت الدراسة إلى إثبات **الفرضية الأولى** القائلة: "إفرازات نهاية الحرب الباردة وتغير بنية النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر سببا لاهتمامها بمنطقة المغرب العربي، ما ساهم في بروز التنافس الفرنسي– الأمريكي لتحقيق مكاسب استراتيجية في المنطقة "، ويتجلى ذلك في التغير الذي طبع الاستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة وانفرادها بقيادة النظام الدولي، حيث حولت إهتمامها إلى منطقة المغرب العربي لتجسيد سيطرتها على العالم مما أدى إلى بروز التنافس مع فرنسا في المنطقة بحكم الأسبقية الفرنسية في التواجد في المغرب العربي.

بالنسبة **للفرضية الثانية:** " تشكل الرهانات الاقتصادية من موارد طبيعية وأسواق في المنطقة المغاربية محو التنافس الفرنسي– الأمريكي عليها "، فهي فرضية صحيحة بحكم أن الجوانب الاقتصادية هي التي تطغى على التنافس الفرنسي– الأمريكي في منطقة المغرب العربي، خاصة ما يتعلق بالتجارة

الخارجية والاستثمارات أي البحث عن أسواق والتنافس على الموارد خصوصا النفط ما شكل رهانات اقتصادية كبيرة لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

الفرضية الثالثة القائلة: " يرتبط التنافس الفرنسي– الأمريكي في جانبه الأمني بتنامي التهديدات الأمنية المختلفة وبروز تحديات أمنية جديدة "، أثبتتها الدراسة كون أن مختلف الاستراتيجيات الأمنية الموجهة للمنطقة تتعاطى مع التهديدات الأمنية، والتنافس الأمني الفرنسي– الأمريكي يتمحور حول مواجهة هذه التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة التي تهدد مصالح كل طرف في المنطقة، وكذا توظيف الاستراتيجية الأمنية في التعامل مع الأزمات الأمنية في المنطقة التي تشكل هذه التهديدات.

أما **الفرضية الأخيرة:** " كلما ازداد حجم التنافس بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كلما أثر ذلك سلبا على دول المنطقة المغاربية "، فقد أثبتتها الدراسة حيث لم تستفد كثيرا دول المغرب العربي من هذا التنافس وأثر عليها سلبا وساهم في تكريس إنقسامها، فمن الناحية الاقتصادية أدى هذا التنافس إلى تبعية اقتصادية لدول المغرب العربي لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن الناحية الأمنية تمخض عن ازدياد حجم هذا التنافس تنامي التهديدات الأمنية وتأثيراتها على دول المغرب العربي.

لقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج بناء على التحليل الموضوعي لمختلف جوانب الدراسة عبر الفصول الأربعة، وتتمثل هذه النتائج في:

- حدوث تحولات كبيرة بعد نهاية الحرب الباردة على المستوى الدولي بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتغير في بنية العلاقات الدولية والمواضيع المهيمنة التي أصبحت تركز أكثر على المحددات الاقتصادية والأمنية المتعددة الأبعاد، فبزوال الصراع الإيديولوجي بين الكتلتين الشرقية والغربية، دخلت القوى الغربية في تنافس اقتصادي بحثا عن تعظيم نفوذها خصوصا بين فرنسا (أوروبا) والولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على الهيمنة على العالم والدخول في تنافس مع أي دولة تقابلها في أي منطقة، وأيضا التقليص من قوة الاتحاد الأوروبي وجعلها دائما تحت المظلة الأمريكية.
- تشكل منطقة المغرب العربي أهمية استراتيجية كبيرة بحكم موقعها الذي يتوسط العالم فهي مقابلة لأوروبا ومطلة على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر شريان التجارة العالمية ومعبر مهم نحو منطقة الشرق الأوسط وآسيا، كما تطل المنطقة على الواجهة الأطلسية غربا، إضافة أنها بوابة

نحو إفريقيا، فهذه العوامل الجغرافية الاستراتيجية المهمة يضاف إليها احتوائها على ثروات طبيعية كبيرة على غرار البترول والغاز، الحديد، الفوسفات... ما جعلها محل أطماع العديد من القوى خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة أين دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في خط التنافس مع فرنسا التي لها نفوذ مرتبط بعلاقات تاريخية ومصالح كبيرة مع دول المنطقة بحكم أنها مستعمرات فرنسية سابقة.

- يعتبر الموقع الجيواستراتيجي ومدى أهميته الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية، وما يزخر به من ثروات عاملا مهما في تعزيز التنافس عليه بين القوى الكبرى، فجنوح هذه الدول للتنافس ينبع من سعيها لخدمة مصالحها وتعظيم مكاسبها والتي تتقاطع مع مصالح وأطماع دول أخرى مما يولد هذا التنافس الذي تزداد شدته كلما كانت تلك المنطقة ساحة لاستراتيجية كل طرف يعمل على استقطاب دول تلك المنطقة وتوظيف مختلف الوسائل والمشاريع لتحقيق مبتغاه.
- تركيز اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة جعلها تدخل في تنافس مع فرنسا وأوروبا عموما عبر مشروع أزنستانت ذو الأبعاد الاقتصادية، كمنافس للمشاريع الأوروبية كمشروع برشلونة، حيث أصبح التنافس يتم عبر مشاريع تستهدف المنطقة غايتها خدمة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.
- المشاريع الموجهة من طرف كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة المغرب العربي تركز أكثر على التعامل مع كل دولة على حدى في عملية التفاوض، فلا تتعامل معها ككتلة واحدة وهذا بسبب غياب تكتل مغاربي يمكن التعامل معه نظرا لفشل مشروع اتحاد المغرب العربي، كما أن التعامل مع كل دولة على حدى يخدم مصالح هذه القوى المتنافسة لأنه يقوض من قدراتها التنافسية.
- اختلاف التصورات الفرنسية والأمريكية لمنطقة المغرب العربي، ففرنسا تعتبرها كمستعمرة سابقة فيتم النظر للمنطقة أنها تمثل إقليما خاصا (يضم دول المغرب العربي: الجزائر، المغرب، تونس ،ليبيا وموريتانيا)، كما تدرج أيضا في إطار الفضاء المتوسطي لجنوب المتوسط وغرب المتوسط، بينما الولايات المتحدة الأمريكية فلم يتم اعتبار منطقة المغرب العربي كإقليم خاص فتارة يتم إدراجها في إطار الشرق الأوسط الكبير، وتارة أخرى في إطار منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأحيانا أخرى تدرج ضمن قارة إفريقيا، ويفسر هذا بالبعد الأمريكي عن المنطقة عكس فرنسا التي تعتبرها ضمن أولوياتها في استراتيجيتها الخارجية، غير أن هذا لا يمنع من تواجد

الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة باعتبارها قوة عالمية تسعى للسيطرة على كل مناطق العالم.

- هناك فجوة اقتصادية كبيرة بين كل من دول المغرب العربي من جهة وكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، فمستوى التعامل الاقتصادي غير متكافئ بين طرف قوي متقدم اقتصاديا (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية)، وطرف غير متقدم يصنف من الدول النامية اقتصاديا (دول المغرب العربي)، فهذا الاختلاف وعدم التوازن في موازين القوى جعل المكاسب الاقتصادية تكون في صالح الطرف القوي الذي يتحكم في التكنولوجيا والأسواق المالية وبالتالي معاناة دول المغرب العربي من تبعية لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.
- التنافس الاقتصادي الفرنسي–الأمريكي في منطقة المغرب العربي يتجسد من خلال مختلف المشاريع الموجهة للمنطقة بعد الحرب الباردة، فمشروع إزنستانت الأمريكي جاء كرد فعل ومنافس لمشروع برشلونة، فكل طرف يسعى لبسط نفوذه على المنطقة من خلال مشاريع اقتصادية مختلفة تحمل في طياتها بوادر لجوانب تنافسية ذات ابعاد اقتصادية.
- تركز المشاريع الاقتصادية الفرنسية(الأوروبية) على التعاون والشراكة الثنائية مع دول المغرب العربي وفق مسار مفاوضات طويل تكون بنوده في الغالب في صالح الطرف الأوروبي، مع اعتماد سياسة المساعدات المالية المشروطة وفقا لاعتبارات أكثرها ذات طابع سياسي، بينما المشاريع الاقتصادية الأمريكية تركز على النشاطات الاستثمارية ودعم القطاع الخاص في دول المغرب العربي، مع الاعتماد على غرف التجارة لتعزيز المبادلات التجارية بين الطرفين، فالمساعدات الأمريكية تركز أكثر على دعم القطاع الخاص.
- في مجالات التنافس الاقتصادي نجد أن فرنسا تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في حجم المبادلات التجارية مع دول المغرب العربي ومرد ذلك إلى القرب الجغرافي والعلاقات التجارية التاريخية المرتبطة بالاستعمار ، ومدى تأثير ذلك على سوق الدول المغاربية وعلى المستهلك المغاربي.
- هناك تنافس كبير في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية منافسة فرنسا التي لها أسبقية تاريخية، حيث تمكنت من الظفر بمشاريع استثمارية هامة ورغم ذلك فالاستثمارات خارج المحروقات تتفوق فيه فرنسا.

- إن توفر دول المغرب العربي على احتياطات كبيرة من الغاز والبترول خاصة ليبيا والجزائر ومؤخرا موريتانيا، جعل التنافس يشتد بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية للضفر بعقود استغلال لصالح شركاتها، مع تسجيل تفوق للشركات الامريكية فيما يخص الاستثمار في المحروقات.
- برز التنافس الأمني الفرنسي– الأمريكي في منطقة المغرب العربي بشكل خاص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، باتباع الولايات المتحدة الأمريكية لاستراتيجية شاملة في مكافحة الإرهاب فجاء من خلالها الاهتمام الأمني بالمنطقة المغاربية التي كانت تحت النفوذ الفرنسي.
- إن منطقة المغرب العربي تشكل تحديا أمنيا كبيرا لفرنسا فعدم الاستقرار الأمني في المغرب العربي يؤثر بشكل مباشر على الأمن الفرنسي والأوروبي بشكل عام.
- تقوم المقاربة الأمنية الفرنسية على الاعتماد على مشاريع أمنية مشتركة في إطار العمل الأوروبي المشترك مع دول المغرب العربي والتعاون في غرب المتوسط ، إضافة إلى التعاون الأمني والعسكري الثنائي مع دول المنطقة بهدف مواجهة التهديدات الأمنية الآتية من المنطقة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، وتأمين مصالحها في المنطقة وجوارها في الساحل الإفريقي.
- تركز المقاربة الأمنية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي على مكافحة الإرهاب من خلال إدماج المنطقة في مشاريع ذات بعد أمني (شرق أوسطي، أطلسي، الساحل الإفريقي)، بتوظيف أدوات عسكرية كالأسطول الأمريكي السادس في البحر الأبيض المتوسط وقيادة الأفريكوم في إفريقيا، إضافة إلى التعاون والتنسيق الأمني والعسكري مع دول المغرب العربي.
- إن الإهتمام الأمني الأمريكي بمنطقة المغرب العربي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 قلص من النفوذ الأمني لفرنسا في المنطقة ويظهر ذلك من خلال العلاقات الأمنية مع دول المنطقة وانخراطها في مكافحة الإرهاب تحت مظلة الأجندة الأمريكية، إضافة لحضورها العسكري القوي على حدود المنطقة لرصد كل التطورات الحاصلة في فيها.
- يظهر التنافس الأمني بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي أين أصبحت مصالحها مهددة في المنطقة، وسط تزايد النفوذ العسكري الأمريكي، كما تشكل الأزمة الليبية تجسيدا واضحا للتنافس الاقتصادي والأمني بينهما لتحقيق مصالحهما الاستراتيجية.

- رغم وجود جوانب للتنافس بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي، إلا أن هناك تعاون وتنسيق بينها في المنطقة سواء في مكافحة الإرهاب أو في التعاطي مع الأزمات مثل الأزمة في الصحراء الغربية والأزمة الليبية، وكذا التعاون العسكري في منطقة الساحل، مع سعي كل طرف لتحقيق مصالحه الخاصة.
- إن التنافس الفرنسي – الأمريكي في منطقة المغرب العربي أثر سلبا على الدول المغاربية من الناحية الاقتصادية والأمنية، فلم تستفد كثيرا من هذا التنافس فمعظم المشاريع والمبادرات تصب في صالح الأطراف المتنافسة، وهذا ما كرس من تبعيتها الاقتصادية والأمنية جراء انقسامها وفشل المشروع التكاملي "إتحاد المغرب العربي".
- إن تحقيق الأهداف التي تشكل رهانات اقتصادية وأمنية لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي تواجهها تحديات مرتبطة أساسا بالتهديدات الأمنية المختلفة وعدم الاستقرار الذي تواجه المنطقة جراء الأزمات المنتشرة.
- أصبح التنافس في منطقة المغرب العربي لا يقتصر فقط على التنافس الفرنسي–الأمريكي بل هناك قوى جديدة مؤثرة ومنافسة لها حضور ومصالح كبيرة في المنطقة على غرار روسيا، الصين وتركيا.
- تشكل القوى الجديدة تحديا كبيرا لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي وفي إفريقيا بصفة عامة، وتأثرت كثيرا المصالح الفرنسية في منطقة المغرب العربي وتراجع نفوذها بشكل كبير في منطقة الساحل وإفريقيا جراء التنافس الكبير الذي تواجهه والذي عجل من إنهاء تواجدها العسكري في منطقة الساحل.

وبناء على النتائج التي توصلنا إليها نقدم التوصيات الآتية:

- يجب على دول المغرب العربي محاولة تجاوز خلافاتها وتوحيد جهودها للاستثمار في هذا التنافس الذي سيعود بالفائدة عليها إذا تعاونت واتحدت.
- ضرورة تنسيق الجهود الأمنية بين دول المغرب العربي رغم القطيعة بين الجزائر والمغرب لمواجهة التهديدات والتحديات الأمنية التي تعرفها المنطقة.
- العمل على استغلال تواجد القوى الجديدة المنافسة لدفع كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لتقديم تنازلات والتفاوض بشكل يسمح لدول المغرب العربي من تحقيق مكاسب أكبر.

- يجب على دول المغرب العربي فرض وجودها في المنطقة وفي جوارها الجغرافي حتي لا تصبح رهينة القوى الدولية والتي يتعاظم نفوذها في المنطقة، ولا يأتي ذلك إلا من خلال العمل المشترك والتنسيق المتبادل، فالتواجد الأجنبي في ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي يهدد أمن كل المنطقة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

1. أحميدة، على عبد اللطيف، **ما بعد الإستعمار والقومية في المغرب العربي التاريخ و الثقافة و السياسة** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
2. أوغلو، أحمد داود، **العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011.
3. باهي، سمير، **تأثير التحولات الدولية لفترة بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية** ، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
4. البار، أمين ، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
5. بخوش، مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات و الأهداف**،القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006.
6. براهيمي ، عبد الحميد ، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
7. بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة ،النشر و التوزيع، 2005.
8. بن خليف، عبد الوهاب، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، الجزائر: دار طليطلة، 2010.
9. بوطالب، محمد نجيب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2002.
10. الجمال، أحمد مختار، **الإتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008.
11. الجميعي، عبد المنعم، **الدولة العثمانية والمغرب العربي**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2006.
12. جندلي، عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** ، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع2007.
13. جوانيتا إلياس وبيترستش، ترجمة: حميدي محيي الدين ، **أساسيات العلاقات الدولية** ، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، 2016.

14. حقي، توفيق سعد، **مبادئ العلاقات الدولية**، بغداد: المكتبة القانونية، الطبعة الخامسة، 2010.
15. الحوشي، فتحي جاد الله، **التفرقة بين النزاع السياسي و القانوني في القانون الدولي"دراسة تحليلية لنظريات الفقه و تطبيقات القضاء"** ، القاهرة : دار النهضة العربية، 2009.
16. خليل، حسين، **العلاقات الدولية النظرية و الواقع–الأشخاص و القضايا** ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.
17. خضر، بشارة، **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995–2008)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
18. خورشيد، فؤاد حمه، **الجيوبوليتيكس المعاصر تحليل، منهج، سلوك**، السليمانية: المديرية العامة للإعلام و الطبع و النشر، 2013.
19. داهش، محمد علي، **اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003.
20. داهش، محمد علي، **المغرب العربي المعاصر الاستمرارية و الغيير** ، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2014.
21. الدواي ، عبد الرزاق ، **في الثقافة و الخطاب عن حرب الثقافات حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
22. دورتي ، جيمس و بالتسغراف ، روبرت ، ترجمة: عبد الحي وليد ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، الكويت: كاضمة للنشر و الترجمة و التوزيع، 1985.
23. دوغين، ألكسندر ، ترجمة: حاتم عماد ، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة إفرنجي، 2004.
24. ذياب خاطر، نصري، **الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا**، عمان: الجنادرية للنشر و التوزيع، 2010.
25. ربيع الخيري ، نوار محمد ، **مبادئ الجيوبوليتيك** ، دمشق: دار الصفحات، 2014.
26. شيفيس ، كريستوفر .س و مارتيني ، جيفري، **ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل**، واشنطن: مؤسسة راند، 2014.
27. صاغور، هشام، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط** ، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010.
28. عبد الجواد جمال، جمال ، **الدول العربية والاتحاد من أجل المتوسط**، عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010.

29.عواطف، عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية في العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، 1978.

30.العقابي، على عودة، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، بغداد: د.س.ن، 2010.

31. العيني، خالد، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة** ، دمشق: دار كيوان للطباعة و النشر و التوزيع، 2009.

32.عودة، زمن ماجد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي و آفاقها المستقبلية** ، بغداد: دار التعليم الجامعي، 2017.

33.العوضي، حسني عماد حسني، **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017.

34. عياد، محمد سمير، **العلاقات الأوروبية المغاربية**، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017.

35. فالنستين، بيتر. ترجمة : فيصل سعد و دبور محمد محمود ، **مدخل إلى فهم تسوية الصراعات، الحرب و السلام والنظام العالمي**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

36. فهمي، عبد القادر محمد، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

37. القرني، أحمد، **النفوذ التركي في الأزمة الليبية.. التداعيات السياسية والأمنية**، طهران: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021.

38. مانع، جمال عبد الناصر، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية** ، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

39. المخادمي، عبد القادر رزيق ، **الاتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد و الآفاق**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

40. المخادمي، عبد القادر رزيق، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

41. المدني، توفيق، **اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006.

42. مصباح، عامر، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى** ، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008.

43. مصلوع، كريم ، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
44. مقلد، إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية النظرية و الواقع**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011.
45. نافعة، حسن، **الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
46. ناظم ، عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية– الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
47. وهبان، أحمد محمد، **تحليل إدارة الصراع الدولي: دراسة مسحية**، جدة: الجمعية السعودية للعلوم السياسية، 2014.

❖ المقالات:

1. أبو فرجة ، علي ، " التدخل العسكري في مالي.. تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها "، **قراءات إفريقية**، العدد 16، جوان 2013.
2. بالطيب، محمد ، " ساركوزي وليبيا...لعبة الرهانات "، **بوابة إفريقيا الإخبارية**، العدد 31، ماي 2018.
3. بتار، ولد إسلك، " المكانة الديمقراطية في العلاقات الموريتانية الفرنسية "، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 14، يناير 2018.
4. برد ، رتيبة، " مبادرة الشرق الأوسط الكبير وتأثيراتها على تصدع التوافق الاستراتيجي الأمريكي الأوروبي"، **مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية**، المجلد 04، العدد 02، نوفمبر 2021.
5. بعولي، حميدة، " مبادرة كولن باول للإصلاح" الشراكة الأمريكية الشرق الأوسطية"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية**، المجلد 4، العدد 1، جوان 2013.
6. بلجيلالي، أيمن و غازلي، عبد الحليم،" سياسة الجوار الأوروبية: الفرص و التحديات"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الانسانية**، المجلد8، العدد 01، 2020.
7. بلخيرة، محمد، "" حالة اللاسلم واللاحرب في الصحراء الغربية...إلى أين؟ "، **مجلة أكاديميا**، العدد 05، جوان 2016.
8. بن جديد، عبد الحق ، " الإتصال و إدارة النزاعات الدولية "، **مجلة العلوم السياسية**، العدد الحادي عشر، ماي 2007.

9. بن حمادي، عبد القادر و العيد ، محمد ،" الشراكة الإقتصادية الأمريكية المغاربية بين إعادة تفعيل الإتحاد المغاربي وتحقيق المكاسب الإستثمارية النفعية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 7، جويلية 2014.
10. بن عنتر، عبد النور ، " التدخل في مالي نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي" ، **مركز الجزيرة للدراسات**، جانفي 2013.
11. بن قفه ، خالد عمر ، " العلاقات الجزائرية– الفرنسية: دوافع الحاضر ورهانات المستقبل "، **تريند للبحوث والاستشارات**، 2023.
12. بن قيطة، مراد ، " إشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة "، **السياسة العالمية**، العدد02، يناير 2018.
13. بن لكحل ، محمد أمين ، "جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي –دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب–"، **مجلة الاقتصاد والتنمية**، العدد 07، جانفي 2017.
14. بهاز، حسين، مقاربة نظرية لظاهرة الصراع الدولي، دفاتر السياسة و القانون، العدد 3 ، جوان 2010.
15. بوزيدي، عبد الرزاق ، " الحدود المفاهمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية "، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد 21، العدد 02، 2021.
16. بوعمامة، زهير ، " السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، **مجلة المفكر**، المجلد 5، العدد1، مارس 2010.
17. بوكعومة، مهدي، " واقع سياسة الجوار الأوروبية من سياسات الأورو–متوسطية "، **مجلة معالم للدراسات القانونية و السياسية**، العدد الرابع، جوان 2010.
18. بوعلام، ناصر، " التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية والتوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 09، العدد 01، 2022.
19. بومدين، عربي ، " الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية "، **قراءات إفريقية**، العدد 19، يناير 2014.
20. بومدين، عربي ، "الاستمرار و التغير في العلاقات الأورومغاربية بعد الحراك العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 472، 2014.
21. بومعزة ، منى، " الصراع المسلح في ليبيا: الأسباب ومسارات التسوية "، **مجلة التواصل**، المجلد 25، العدد 04، ديسمبر 2019.
22. تيقامونين، إبراهيم، " المواقف الأمريكية والفرنسية إزاء بدائل إدارة النزاع في الصحراء الغربية "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد السادس، ديسمبر 2016.

23. جندلي، عبد الناصر، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف و التغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، 2012.

24. الحاج ، ولد إبراهيم، "أزمة شمال مالي..انفجار الداخل وتداعيات الإقليم "، **مركز الجزيرة للدراسات**، 12 فيفري 2012.

25. حجيج، آمال ، " لعبة القوى الكبرى في المغرب العربي : الرهانات الاستراتيجية للتنافس الأوروبي-الأمريكي وموقف الدول المغاربية منه"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجد 06، العدد 01، ماي 2013.

26. حرفوش، سهام، **آليات التمويل الأوروبي للجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 19، العدد01، ديسمبر 2019.

27. حسين عبيد، منى، " أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، **دراسات دولية**، العدد 51، 2012.

28. حشود، نور الدين، " الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012 "، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد التاسع، جوان 2013.

29. حطاب، عبد المالك و بلخيثر، نجية ، "تطبيقات سياسة الجوار الأوروبية: دراسة حالة الجزائر"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 6، العدد01، 2022.

30. حلال، أمينة، " الاستراتيجية الأمنية الأمريكية المفهوم والتيارات الفكرية "، **المعهد المصري للدراسات**، 16 سبتمبر 2022.

31. حمياز، سمير، " الرهانات الاقتصادية للتنافسالأورو-أمريكي في منطقة المغرب العربي: دراسة من منظور جيواقتصادي"، **أبعاد إقتصادية**، المجلد 04، العدد 01، ديسمبر 2014.

32. حيرز، عبد الله ، " أثر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد عام 2011 "، **المجلة السياسية والدولية**، المجلد 35، العدد 36، 2017.

33. خيري جاسم، عبد الرزاق ، " قيادة عسكرية لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 21، 2009.

34. خيري ، عمر ، " ليبيا: الكيانات السياسية والعسكرية في الصراع السياسي "، **منتدى العلاقات العربية والدولية**، أفريل 2014.

35. دريسي، حنان ، "التدخل التركي في الأزمة الليبية: المحددات والتداعيات"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 06، العدد 01، 2022.

36. راوية، توفيق، " السياسة الفرنسية في إفريقيا "، **قراءات إفريقية**، العدد 20، أفريل 2014.

37. رسولي، أسماء ، " إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية "، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 06، العدد 01، جانفي 2021.
38. رباحي، أمينة، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 4، العدد1، جوان 2013.
39. زرقون، الحاج إسماعيل ، المغرب العربي و الصراع الدولي، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات**، العدد 9، 2010.
40. زروق، شهرة ، " جهود الأمم المتحدة لحل النزاع في الصحراء الغربية: بين تنوع المقترحات واستعصاء الحل" ، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 06، جوان 2019.
41. زكري، لامية، " الشراكة الأورو–متوسطية: جوانبها، أهدافها، و آلياتها "، **حوليات جامعة الجزائر 1**، الجزء الرابع، العدد 32، ديسمبر 2018.
42. زكري، لامية " الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 4، العدد1، جويلية 2017.
43. زيوش، حسام الدين، " استراتيجيات الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021.
44. شريط ، عابد ، " واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي"، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 22، جوان 2004.
45. شرفاوي، مصطفى ، " تعزيز الأمن الحدودي(ليبيا والجزائر)"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد08، العدد 01، مارس 2023.
46. شطاب، نادية، سلامة وفاء،" أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة معارف**، العدد 20، 2016.
47. شقرون، الجيلالي، " الشراكة الأمريكية– الشمال إفريقية"، **مجلة القرطاس**، العدد 10، نوفمبر 2018.
48. صالحي، صالح، " التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي " ، **مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**، العدد 2، 2003.
49. صخري، نجية و بن زحاف، فيصل ، " تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي"، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، المجلد 09 ، العدد 01، جوان 2021.
50. صميض، هشام، " روسيا والعودة إلى إفريقيا: المحددات والأبعاد"، **مركز الدراسات والأبحاث**، العدد 8/7، 2017.

51. طويل، نسيمة،" ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية "، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، العدد العاشر، جانفي 2010.

52. طيب، جميلة، " العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد05، العدد01، جوان 2018.

53. العاقل، رقية، "المتوسط الغربي ضمن المقاربة الأمنية الشاملة للإتحاد الأوروبي– من المؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط إلى الاتحاد من أجل المتوسط–"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، العدد الرابع، نوفمبر 2017.

54. عبد العظيم ، أحمد عبد العظيم، **اتحاد المغرب العربي بين طموحات الانشاء ومعوقات التنمية**، ندوة التنمية البشرية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مارس 2003.

55. عبد السلام عباس، جيهان ، " العلاقات الصينية الإفريقية: دراسة تحليلية "، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، المجلد 06، العدد15، يوليو 2022.

56. عبيدلي، عبد القادر و علاوي، محمد لحسن،" تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية الفترة(2005–2014)"، **مجلة رؤى اقتصادية**، العدد 11، ديسمبر2016.

57. العرباوي، نصير، " مستقبل الشراكة الأورومتوسطية " ، **مجلة كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية**، العدد17، 2011.

58. عفيف، أحمد خليف، " الثورة الليبية شباط 2011–2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية "، **دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد 42، العدد 03، 2015.

59. عياد، محمد سمير "الاتحاد من أجل المتوسط"، **الحوار المتوسطي**، المجلد5، العدد 1، 2019.

60. غربي، عبد الوهاب و شكاكطة ، عبد الكريم ، " تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي "، **حوليات جامعة الجزائر 1**، المجلد 35، العدد 3، 2021.

61. غريب، نوح و عبار، عمر ،" مستقبل النفط الإفريقي ضمن معادلة الأمن الطاقوي الأمريكي"، **مجلة القانون العام الجزائري والمقارن**، المجلد السابع، العدد 02، نوفمبر 2021.

62. فرحاتي، بلقاسم ، رازي، نادية ، " التدخل العسكري في ليبيا ودوره في انهيار الدولة "، **مجلة المعيار**، المجلد 25، العدد 62، 2021.

63. قادة بن عبد الله ، عائشة و عياد، محمد سمير، " المقاربة الأمنية الأوروبية في المتوسط: السياسة الأوروبية للجوار الجديدة "، **الدراسات القانونية المقارنة**، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2021.

64. قدورة ، عماد ، "السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، أوت 2020.

65. قط، سمير، " أوروبا، أمريكا.. رهان المغرب العربي مزاحمة اقتصادية واستراتيجية، أم تكامل أمني؟"، **مجلة المفكر**، المجلد 9، العدد 1، جانفي 2014.
66. قلاع الضروس، سمير، " التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي: قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي "، **قراءات إفريقية**، العدد 24، أفريل 2015.
67. قوادرة ، حسين ، " الدور الصيني في منطقة شمال إفريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة: الواقع والتحديات"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد 06، جويلية 2018.
68. كاصد الزيدي ، مفيد ، " العلاقات الفرنسية– الليبية: خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية "، **دراسات دولية**، العدد 55، 2013.
69. الكتاني، عمر، " اتفاقيات التبادل الحر بين المغرب و الاتحاد الأوروبي و المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة مقارنة حسب القطاعات الاقتصادية"، **مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**، العدد 8، 2008.
70. كشان ، رضا، " التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 07، العدد 02، 2020.
71. كفاح عباس، رمضان الحمداني، "الاستراتيجية الأمريكية في دول المغرب العربي"، **مركز الدراسات الإقليمية**، جامعة الموصل، المجلد 8، العدد 23، 30 يونيو 2011.
72. كلاع، شريفة ، " مبادرة الحزام والطريق الصينية: الدوافع، الامتداد والتحديات"، **مجلة أبحاث**، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021.
73. لبنى جصاص، " الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنية "، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 06، العدد 02، أكتوبر 2022.
74. لدغش ، رحيمة ، " أبعاد قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت"، **مجلة آفاق للعلوم**، المجلد 05، العدد 03، 2020.
75. لرباع، الهادي، " المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية "، **المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية**، العدد السادس، 2015.
76. لكريني، محمد ، " سياسة روسيا والتغيرات في شمال إفريقيا "، **منتدى السياسات العربية**، يناير 2020.
77. محمود مصطفى، نادية ، " نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي و الدعوة إلى منظور جديد"، **السياسة الدولية**، أكتوبر 1985.
78. مدوني، على، " التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات"، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد 08، العدد03، أكتوبر 2020.

79. مخلوفي، لمياء ، " استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا"، **مجلة مدارات سياسية**، عدد2 ، ديسمبر، 2017.
80. مزارة ، زهيرة و حاج عامر، ميلود ، " السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية "، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، العدد 18، جوان 2017.
81. مهني كمال ، " الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار"، **بحوث جامعة الجزائر1**، المجلد 15، العدد 02، ديسمبر 2021.
82. نسيم، وفاء، التعاون "الأورومتوسطي (عملية برشلونة)"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 138، 1999.
83. النعيمي، أحمد نوري ، " البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 46، ب.س.ن.
84. نموشي، نسرين ، " تحليل السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي من وجهة نظر مدرسة التبعية "، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات**، المجلد العاشر، العدد الأول، 2017.
85. هوادف، عبد الله ، " أزمة العنف السياسي في الجزائر بين المقاربة الأمنية وسياسة المصالحة الوطنية "، **دار المنظومة**، مارس 2008.
86. هواري، موسى ، " بلدان المغرب العربي دراسة جغرافية "، **رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية**، المجلد 02، العدد 02، جوان 2021.
87. مجموعة الأزمات الدولية، **الصحراء الغربية: تكاليف النزاع**، تقرير الشرق الأوسط رقم 65، يونيو 2007.
88. مجموعة الأزمات الدولية، **الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا**، تقرير الشرق الأوسط رقم 107، يونيو 2011.
89. فريق الأزمات العربي، " الأزمة الليبية إلى أين؟ "، **مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن**، العدد 18، مارس 2017.
90. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، **واقع النفط الليبي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره**، أغسطس 2016.
91. جامعة الدول العربية، **الدول العربية، أرقام و مؤشرات**، العدد السادس، جانفي 2017.

❖ الأطروحات والرسائل:

1. أشرف نايف، محمد صالح، **الموقف الأمريكي تجاه تطورات الأزمة الليبية 2011-2020**، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى-غزة: كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2022.

2. برد، رتيبة، **السياسات الإقليمية للإتحاد الأوروبي وتفاعلها مع الوضع الدولي الراهن(فترة ما بعد الحرب الباردة)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015-2016.
3. برد، رتيبة، **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف ين خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008-2009.
4. بقاص، خالد، **العلاقات التركية الإفريقية الجديدة دراسة للأبعاد والأهداف والنتائج**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018.
5. بوروبي، عبد اللطيف، **تحول النظريات و الأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه ، جامعة منتوري-قسنطينة : كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008-2009.
6. بيرم، فاطمة ، **دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019.
7. تاوليليت، منير، **السياسة الأمنية والدفاعية الفرنسية اتجاه الدول المغاربية 1990-2017**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021-2022.
8. تيقمونين، إبراهيم ، **المغرب العربي في ضل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة التوافق والتنافس الفرنسي-الأمريكي أنموذجا**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005.
9. جلة، سماعين، جيوبوليتيكا توسع حلف الناتو بين مشروع عولمة أطلسية و تحدي الاستراتيجيات القارية، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2018-2019.
10. حلوي، خيرة ، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الحركات الاسلامية في المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019
11. حمدان، محمد الطيب، التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014.
12. حمزاوي ، جويدة ، **المغرب العربي بين الرهان الأمني المتوسطي وإشكالية التوازن الإقليمي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018-2019.

13. خيدر، محمد كريم ، **الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية، ، 2014-2015.
14. زكري، مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية-المغاربية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012.
15. زيغم، جميلة، **التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا دراسة حالة: السودان**، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2016-2017.
16. شطيبي، علي، **البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1999-2019**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020-2021.
17. عديلة، محمد الطاهر ، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات و الأسس**، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015.
18. عمروش، عبد الوهاب، **مصير الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي بين هاجس الأمن و تحدي التنمية 1989-2009**، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2013-2014.
19. العمري، مومن، **شعار الوحدة و مضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، 2010-2011.
20. العيفاوي ، بدر الدين، **الرهانات الأمنية في المنطقة المغاربية 2011-2019**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021-2022.
21. فتحي، عميروش ، **اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية**، أطروحة دكتوراه في القانون ، جامعة بن يوسف بن جدة الجزائر1: كلية الحقوق، 2015-2016.
22. مكاوي، نورالدين ، **الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية-الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020-2021.
23. مناصرية، سميرة ، **السياسات الجهوية الأوروبية في مجال التكامل و بعدها المتوسطي من سنة 2000 إلى 2013**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2017.
24. الهزامية، محمد عوض **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف والأدوات والمعوقات)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: كلية العلوم الإنسانية،2008.

25. يحياوي، سهام ، **أمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية: دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورومتوسطي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، 2014.

❖ المواقع الإلكترونية:

1. أحمد، لأمين، **اتفاق موريتاني أوروبي في مجال الصيد البحري**، الجزيرة نت، في: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2015/7/10، (11-08-2021).
2. بالطيب ، محمد ، **العلاقات التونسية-الفرنسية: هل تصلح زيارة جمعة ما أفسدته الثورة؟**، بوابة إفريقيا الاخبارية، في: https://www.afrigatenews.net/article/، (10 مارس 2023).
3. البكاي ، محمد ، غاز موريتانيا المكتشف.. هل بروي ظمأ أوروبا؟، **وكالة الأناضول**، في: https://www.aa.com.tr/ar/، (16أفريل 2023).
4. حذاقة، عبد الحكيم، خطة خماسية بين الجزائر والصين.. ماذا سيجني البلدان من التعاون الاستراتيجي؟، **الجزيرة**، في: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/11/15/، (21-04-2023).
5. حكيم ب، حجم التجارة بين الجزائر وفرنسا تجاوز 6.9 مليار دولار هذه السنة، **إيكو ألجيريا، الحدث الاقتصادي**، في: https://www.eco-algeria.com/node/1787، (25-11-2022).
6. حمدي، محمد نذير، " ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية "، ***المركز الدمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية و الاقتصادية***، في: http://democraticac.de/?P=1775;pl، (2018/11/18).
7. الحيدري، صغير ، هل تستأثر الولايات المتحدة بالنفط الليبي تحديا لتركيا وروسيا؟، **INDEPENDENT عربية**، في: https://www.independentarabia.com/node/446961/، (15 أفريل 2023).
8. الرنتيسي ، محمد سمير ، **ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر**، مركز الجزيرة للدراسات، في: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191212101941157.html، (26-01-2024).
9. الزائري ، رمزي ، **المصالح و المطامع الفرنسية في ليبيا**، بوابة إفريقيا الإخبارية، في: https://www.afrigatenews.net/article/، (27-11-2022).
10. السباعي، أحمد فال ، السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة- من الصراع إلى التنافس، في:.http://www.almayadeen.net/articles/rightdirection/926447، (2019/11/08).

11. العاشق ، إيهاب ، " العلاقات التونسية الأمريكية قراءة في واقع الأزمة الراهنة وانعكاساتها المستقبلية"، **المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، في:** https://afropolicy.com/details//928/ar. (سبتمبر 2022).

12. عبد الشافي، عصام، **خريطة الأهداف والمصالح ..ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟**، العربي الجديد، في: https://www.alaraby.co.uk/% ، (10 مارس 2023).

13. عبد الفتاح عبد الكافي، إسماعيل ، **الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية (عربي-إنجليزي)**، كتب عربية، في: www.kotobarabiya.com ، (15-03-2019).

14. فرح، سليم ، تونس تغير خارطة تعاونها الاقتصادي مع فرنسا، **العربي الجديد**، في: https://www.alaraby.co.uk/%.(2022-11-21) ،

15. الفيتوري، مصطفى ، **أمريكا والمغرب العربي بين الاقتصاد** والسياسة، في: https://www.dw.com/ar/% ،(14-11-2021).

16. القماطي ، على، **ليبيا: اثنا عشر عاما من المراحل الانتقالية التي لم تنتهي**، بي بي سي عربي، في: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-64648425، (17 فيفري 2023).

17. كوداش ، وسام ، تطور ملحوظ لصادرات الجزائر نحو الولايات المتحدة، **الاخبارية**، في: **https://elikhbaria.dz/**، (29-12-2022).

18. مايابي، حبيب الله ، **تركيا في إفريقيا.. تمدد دبلوماسي وتعاون اقتصادي وعسكري**، الجزيرة، في: https://www.aljazeera.net/politics/2024/2/10/، (12-02-2024).

19. مجدوبي، حسين ، **المغرب الأول إفريقيا في اقتناء الأسلحة الفرنسية بأكثر من 50% والثالث عالميا ب8%**، القدس العربي، في: https://www.alquds.co.uk/ ، (10 مارس 2023).

20. محمد خضر، عبد الباقي، "منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: نحو منظور أمني مستدام"، **ترند للبحوث والاستشارات**، في: https://trendsresearch.org/ar/insight/sahel-africa-22-2/. (فيفري 2022).

21. محمود، محمد، **ما لا تعلمه عن ذهب ليبيا الأسود.. من يتحكم في النفط الليبي؟**، الجزيرة، في: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/12/30/، (30-11-2022).

22. معكرون ، جو، **سياسات متقلبة لترامب في ليبيا: تعميق الصراعات شرقي المتوسط**، العربي الجديد، في: https://www.alaraby.co.uk/، (2 مارس 2023).

23. موري ويب، **توقيع اتفاقية بين موريتانيا وشركة "آفريكان للزراعة" الأمريكية لتطوير الزراعة التجارية**، في: **https://mauriweb.info/ar/node/3956**، (28-11-2022).

24. نصر، ياسر ، الجزائر تعزز موقعها ثاني أكبر مصدر للغاز في أوروبا، **الطاقة**، في: https://attaqa.net/2023/01/04/ ، (15 أفريل 2023).
25. نيكلز، بنجامين ، " مالي والتداعيات الإقليمية "، **مركز كارنيغي لأبحاث السلام الدولي**، في: https://carnegieendowment.org/sada/52019، (28-03-2023).
26. هدية، زايد ، **بعد عقد من الثورة... ليبيا عالقة في دوامة المراحل الانتقالية**، أنديبندنت عربية، في: https://www.independentarabia.com/node/303736[1]، (14 فيفري 2022).
27. يوسف، لخضر، قيمة المبادلات التجارية بين المغرب و أمريكا تصل إلى 3.3 مليارات دولار، **هسبريس**، في: https://www.hespress.com/%.html ، (25-08-2022).
28. **أمريكا تطلق مبادرة للشراكة مع بلدان المغرب العربي لتشجيع المقاولين الشباب**، في: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2128300&language=ar، (20-11-2021).
29. **بوابة إفريقيا الإخبارية**، ما هي أهم الشركات النفطية الأجنبية في ليبيا؟، في: https://www.afrigatenews.net/article/، (27-22-2022).
30. **الجزيرة**، مأزق فرنسا بالساحل.. مالي تتهمها بالتجسس ودعم المسلحين وتطالب باجتماع مجلس الأمن واحتجاجات بالنيجر على استقبال قواتها، في: https://www.aljazeera.net/news/2022/8/17/، (17 أفريل 2023).
31. **الجزيرة**، الجزائر وليبيا توقعان اتفاقا للتعاون الأمني، في: https://www.aljazeera.net/news/2013/12/30/، (18-04-2023).
32. **الجزيرة، الموسوعة**، الأسطول الأمريكي السادس، في: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2011/3/1/%، (25-02-2023).
33. الجزيرة، **أزمة ليبيا.. مستشار ترامب يدين التدخل الأجنبي ويدعو الليبيين لاستعادة سيادتهم**، في: **https://www.aljazeera.net/news/2020/8/5**، (2 مارس 2023).
34. دولة ليبيا، مصلحة الإحصاء والتعداد ليبيا، التجارة الداخلية والخارجية، في: http://bsc.ly/?P=5&sec_Id=10&dep_Id=4#6 ، (22-11-2022).
35. **سبوتنيك**، استثمارات صينية واعدة في المغرب...هل تزعج الغرب، في: https://sputnikarabic.ae/20220821/% 1066697940.html، (21-04-2023).
36. **الطاقة**، اعلان أحدث أرقام احتياطات النفط والغاز في موريتانيا، في: https://attaqa.net/2023/02/09/، (16 أفريل 2023).

37. **العربي الجديد**، التفاصيل الكاملة لستة اكتشافات جزائرية من النفط والغاز خلال 3 أشهر، في: https://www.alaraby.co.uk/economy/، (15 أفريل 2023).

38. قاموس " la toupie "، في: ***http://www.toupie.org/Dictionnaire/Concurrence.htm*** ، (2019/02/11).

39. **قاموس المعاني الجامع**، في: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-11، (11-02-2019).

40. **القدس العربي**، الشركات الأمريكية توجه أنظارها إلى ليبيا وتتطلع لتأمين تعاقدات ضخمة بعدة مجالات، في: https://www.alquds.co.uk/%، (27-22-2022).

41. **القدس العربي، المبادلات التجارية بين تونس وفرنسا ترتفع إلى 9.17 مليار دولار عام 2008**، في: https://www.alquds.co.uk/%، (21-11-2022).

42. **القدس العربي**، سحب صفة الشريك المميز عن موريتانيا يوتر العلاقات، في:
a. / https://www.alquds.co.uk، (27-11-2022).

43. ليبيا. ارتفاع انتاج النفط إلى مليون و25 ألف برميل يوميا، في: https://www.aa.com.tr/ ، (26-07-2022).

44. القدس العربي، **تونس تعدل اتفاق التبادل الحر مع تركيا للحد من العجز التجاري**، في: https://www.alquds.co.uk/، (26-01-2024).

45. مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، في: https://mepi.state.gov/ar/about-mepi-ar/what-we-do-ar/.، (20-10-2021).

46. المديرية العامة للجمارك، **إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر**، سنة 2020، في: https://douane.gov.dz/spip.php?article518، (25-11-2022).

47. المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا بالأرقام 2017، في: www.ons.mr (22-05-2021) .

48. **المغرب فرنسا: الواردات والصادرات والاستثمارات، مجلة أمناي**، في: https://www.amnaymag.com/%، (2 سبتمبر 2022).

49. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، في: http://oapecdbsys.oapecorg.org:8081/ords/f?p=100:20:7140895700001). (04-04-2023).

50. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي**، ، في :https://www.politics-dz.com ، (15-07-2019).
51. **الموقع الرسمي لإتحاد المغرب العربي**، الأهداف والمهام، في: https://maghrebarabe.org، (28مارس 2023).
52. **موقع الدفاع العربي**، سو-57 وأس 500 الجزائر توقع عقود أسلحة مع روسيا بقيمة 7 مليارات دولار عام 2021، في: https://www.defense-arabic.com/2022/09/17/، (24-04-2023).
53. الميادين، **الجزائر تحقق رقما قياسيا في صادرات الغاز الطبيعي خلال 2022**، في:https://www.almayadeen.net/news/economic/، (17 أفريل 2022).
54. **واقع علاقات التعاون التونسية الأمريكية**، في: https://www.babnet.net/cadredetail-145013.asp، (25-11-2022).
55. **وكالة الأنباء الجزائرية**، في:https://www.aps.dz/ar/economie/127422-2022-06-14-14-56-22، (19-11-2022).
56. وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر/ الولايات المتحدة: نحو رفع مستويات التعاون الاقتصادي والتبادلات التجارية، في: https://www.aps.dz/ar/economie/127422-2022-06-14-14-56-22**، (28-11-2022).
57. **الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات**، تطور القوانين المتعلقة بالمحروقات في الجزائر منذ الاستقلال، في: https://www.alnaft.dz/ar/687/evolution-depuis-lindependance-ar، (30-12-2022).
58. **وكالة الأناضول**، شراكات تجارية.. زحف الصين إلى المغرب العربي(تحليل)، في: https://www.aa.com.tr/ar/، (21-04-2023).
59. وكالة الأنباء الجزائرية، الدورة العاشرة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-الروسية للتعاون الاقتصادي، في:https://www.aps.dz/ar/economie/132018-2022-09-26-13-31-02، (24-04-2023).
60. وكالة نيو ترك بوست، **العلاقات التركية مع المغرب العربي.. تاريخ من التعاون**، في : https://newturkpost.com/news/69547-، (25-01-2024).
61. وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر-تركيا: علاقات متميزة وإرادة مشتركة في تعزيز وتوسيع التعاون الثنائي**، في:https://www.aps.dz/ar/algerie/152154-2023-11-20-18-25-15 ، (25-01-2024).

62. وكالة الأناضول، **1.12 مليار دولار حجم التجارة بين تركيا وتونس في 2017**، في : https://www.aa.com.tr/ar/، (26-01-2024).
63. وكالة الأناضول، **موريتانيا وتركيا تتفقان على رفع التبادل التجاري بينهما**، في: https://www.aa.com.tr/ar/، (26-01-2024).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

❖ الكتب:

1. Antil, Alain, **Le Sahel : une zone grise aux portes du Maghreb**, Paris : CNRS éditions, 2011.
2. Baptiste, Fabre, **Le processus de Barcelone, Union pour la Méditerranée. Eléments de reflexion sur la question énergétique et l'économie sociale,** Bruxelles : Tink tank européen pour la solidarité, 2008.
3. Benantar, Abdenour, **les initiatives américaines (MEPI, GME, BMENA) et le Maghreb,** dans : les Etats-Unis et le Maghreb regain d'intérêt, : Alger :CREAD , 2007.
4. Bergès, Michel, **Penser les relations internationales** , Paris : L'harmattan, 2008.
5. Bénédicte, Suzan, **La présence de la VI^e^ flotte américaine en Méditerranée, une remise en question ?** , Paris : Edition La découverte, 2001.
6. Bichara, Khader, **Le partenariat Euro-méditerranéen âpres la conférence de Barcelone**, Paris :L'Harmattan ,1994.
7. Boniface, Pascal, **La Géopolitique : 43 fiches thématiques et documentées pour comprendre l'actualité,** Paris : Edition EYROLLES, édition 04, 2017.
8. Dorthée, Schmid, **Européens et Américains face aux crises du Moyen-Orient, entre impuissance et réaction**, Bruxelles: IFRI, 2006.
9. Dorothée, Schmid et Barrada, Hamid, **l'influence des Etats-Unis et de l'Europe sur le Maghreb**, Paris : café géopolitique, 2005.
10. Eljarh, Mohamed, **Les défis et enjeux sécuritaires dans l'espace sahelo-saharien, la perspective de la Libye**, Bamako :Friedrich- Ebert- Stifung, 2016.
11. El Karoui, Hakim, **La stabilité du Maghreb un impératif pour l'Europe,** Paris : INSTITUT MONTAIGNE , 2021.
12. Helmut, Reifeld**, La crise sécuritaire au Sahel Quelles répercussions sur les pays du Maghreb arabe ?** , Rabat : Le Centre Maghrébin d'Etudes Stratégiques, 2015.
13. **Livre Blanc Défense et Sécurité nationale 2008** (Paris : La documentation Française, 2008.

14. **Livre Blanc Défense et Sécurité Nationale 2013**, (Paris : Direction de l'information légale et administrative, 2013.
15. Mihoubi, Salah, **la politique de coopération Algéro-Francaise bilan et perspective, Alger :** publisud O P U, 1986.
16. Milquet, Julien, **La politique des Etats-Unis envers la crise Libyenne** , Bruxelles : CPCP, 2011.
17. Noé, Jean-Baptiste, **Le déclin d'un monde géopolitique des affrontements et des rivalités en 2023**, Paris : Bernard Glovanangeli éditeur, 2022.
18. P Ausseur, ascale et autre, **Atlas stratégique de la Méditerranée et du Moyen-Orient**, Paris : FMES, 2022.
19. Wainwright, Rob, **Compte-rendu d'EUROPOL,** Luxembourg : Office des publications de l'Union européenne, 2012.
20. Zartman, William, **Les enjeux de la relation avec les Etats-Unis,** dans « Le Maghreb dans l'espace international », Paris : CNRS édition, 2011.

❖ الأطروحات والرسائل

1. Debroise, Alexis, **Géopolitique des forces navales en Méditerranée**, Master en droit public parcours Sécurité et défense, Université Panthéon Assas, Paris, 2021.
2. Laflamm, David e, **La coopération internationale en matière de renseignements de sécurité : la rationalité du partage d'avantages relatifs entre les Etats,** Thèse de doctorat en Philosophie, Faculté des Arts, Université d'Ottawa, 2021.
3. MECHICHI , Hichem, **L'association entre la Tunisie et l'Union européenne, dix ans après,** master en administration publique, ENA, France, 2007.

❖ المقالات

1. Ait Kaki, Maxime," Lune de miel Algéro-Américaines"**, CAIRN. INFO**, paris, 2007.
2. Ailet, Wilma, « Etat des lieux, dynamiques actuelles et perspectives futures :quel avenir pour la Libye ? », **Association Internationale des Soldats de la paix**, juin 2019.
3. Angela Di Stasi, « La sécurité régionale dans l'espace euro-méditerranéen. Processus de Barcelone et Union pour la Méditerranée », **Revue juridique de l'Ouest,** N°2, Février 2010.
4. Amaechi Ugwuja, Alex, " The United States'Africa Command (AFRICOM) and Africa's security in the twenty-first century",

Renaissance university journal of management and social science, Vol 4. N° 1, July 2018.

5. Arieff, Alexis, « Morocco : Background and U.S. Relation », **Congressional Reseach Service ,** version 6, September 2021.
6. Arieff, Alexis, « Tunisia : Examining the State of Democracy and next steps for U.S policy", **Congressional Research Service**, October, 2021.
7. Baghzouz, Aomar, « La nouvelle géopolitique du Sahel , une opportunité pour refonder le partenariat euro-maghrébin ? », **Cahiers de la Méditerranée**, N°89, 2014.
8. Baghzouz Aomar,, **Du Processus de Barcelone à l'union pour la Méditerranée : regard croisés**, Paris : CNRS Edition, 2009.
9. Bansept, Laurent et Tenenbaum, Elie, « Après Barkhane repenser la posture stratégique française en Afrique de l'Ouest », **Etudes de l'IFRI (Focus stratégique)**, N°109, Mai 2022.
10. Benmansour ,Lilia, "la politique Européenne de voisinage : une garantie pour l'UE, un besoin pour le Maghreb ? singularité de l'Algérie"**, revue sciences humaines**, n°34, décembre 2010.
11. Brahimi, Abdelhamid, **Le Maghreb à la croisée des chemains à l'ombre des transformations mondiales** ,Genève : centre d'études de Maghreb, HOGGAR ,1996.
12. Burgess, Stephen, « L'intervention militaire en Afrique .Analyse comparée de la France et des Etats-Unis », **ASPJ Afrique et Francophonie**, 2e trimestre 2018.
13. Benantar , Abdenour, « Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration », **Open Edition Journal,** N°9, 2013.
14. Benantar, Abdenour," L'Amérique, l'Europe et les Arabes"**, CAIRN.INFO**, N° 7, 2004..
15. Bérangère, Rouppert, « Les Etats S ahéliens et leurs partenaires extrarégionaux», **Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité(GRIP)**, Décembre 2012.
16. Benantar, Abdenour, « Sécurité aux frontières : portée et limites de la stratégie algérienne », **L'année de Maghreb**, N° 14, 2016.
17. Bouhou, Kassim, "Le Maghreb dans son environnement régional et international, stratégie et présence économiques des Etatas-Unis au Maghreb"**, IFRI**, Bruxelles, 2010.
18. Boukhars, Anouar, « Contrer le terrorisme en Mauritanie », **Africa Center for Strategic Studies,** 25 juin 2020.
19. Bouhou , Kassim, « L'OTAN et le monde arabe : peur, dialogue et partenariat », **IFRI,** janvier 2008.
20. Bourra, t Flavien et Djaffar, Nawel, « Le réinvestissement de la Russie au Maghreb enjeux et perceptions croisés », **IRSEM,** Note de recherche N°91, février 2020.

21. Biad, Abdewahab, « La construction du Maghreb au défi du partenariat euro-méditerranéen de l'Union européenne », **L'année de Maghreb, Open Edition Journal**, 2013
22. Ben Khalifa, Riadh, Mustapha Tlili, « Les politiques européennes en matière de migration et le droit à la mobilité dans les pays de la région du voisinage sud », **HAL open science**, Aout 2019.
23. Blanchard, Cyril, Adrien, Sémon , « Libye : vers une réunification bien fragile », **Revue Défense Nationale**, N°857, mars 2022.
24. Bourrat, Flavien, « L'impact de la crise libyenne sur les autres pays du Maghreb », **Etudes de l'IRSEM** , N°27, 2013.
25. Cherfi , Souhila,," l'Avenir énergétique de l'Algérie : Quelles seront les perspectives de consommation, de production et d'exportation du pétrole et du gaz à l'horizon 2020-2030"**, les cahier du CREAD**, n° 96, 2011.
26. Cazenave, Géraud," La France face aux évolutions de la géostratégie des énergies fossiles"**, Revue Défense Nationale**, 69e session, 2020.
27. Conkar, Ahmet Berat, « Développement et sécurité dans la région du Sahel », **Assemblée parlementaire de l'OTAN. GSM**, 2020.
28. Cambon, Christian et Durrieun, Josette, « Europe- Maghreb :un partenariat stratégique à construire », **CAIRN.INFO,** N°72, Mai 2014.
29. Chantebout, Bernard, « Analyses et commentaires sur le livre blanc sur la défense », **Revue Droit et Défense,** N°2, 1994.
30. Camello, Maria, « Exportations d'armes au Maghreb :Quelle conformité avec la position commune ? », **Les rapports du GRIP,** juin 2018.
31. Constantin, François et Coulon, Christian, « Les relations internationales de la Mauritanie », **Open Edition Books,** Mai 2013.
32. Choquet, Catherine, « Mali :aux origines de la crise », **Monde Afrique**, N°161, Mars 2013.
33. Cabras, Alain," l'avenir des régions en Méditerranée" , **CAIRO.INFO**, N°21, 2007.
34. C. Zagare, Frank, "Rational choice models and international relations research", **International Interactions,** Vol 15, N°3, 1990.
35. Didi, Ould salek, « La crise de l'intégration de l'Etat et la crise sécuritaire au Sahel : quelle relation ? », **Konrad Adenauer Stiftung,** 2015.
36. Daguzan, Jean-François, La charte pour la paix et la stabilité **La fin des illusions de Barcelone ?**, **Confluences Méditerranée**, N°35, Automne 2000.
37. Daguzan, Jean-François, « La politique étrangère de l'Algérie : Le temps de l'aventure ? », **IFRI,** N°3, Automne, 2015.
38. Dady , Sarah, « Stratégie de sécurité et activités de la Russie en Afrique », **Atlantic Council Africa Center,** février 2023.

39. Dirk, Kohnert, « L'impact de la présence russe en Afrique », **SSOAR Open Access Repository** , 2022.

40. Escher, Daniel, « à quoi servent les Euroforces ?, **Revue Militaire Suisse,** N°143, 1998.
41. Eljarh, Mohamed, « Etude sur la situation sécuritaire en Libye », **FRIDRICH EBERT STIFTUNG**, 2016.
42. Follebouckt, Xavier, " La politique étrangère russe à l'épreuve du poutinisme ", **Géopolitique et politique étrangère,** Note d'analyse 54, Mars 2017.
43. Fernando del pozo, Patrick Hebrard, « Les diplomaties navales en Méditerranée », **IFRI** , N°4, Paris, 2016.
44. Gucum, Selin, « Les Turcs en Afrique : discrets mais présents », **IRIS,** Décembre 2023.
45. Guesmia, El hadi, "La problématique de l'investissement direct etranger en Algérie**", revue TADAMSA D-UNEGMU**, vol 2 , N°1, janvier 2022.
46. Gawdat, Bahgat," La stratégie énergétique des Etats-Unis dans le nord d'Afrique" , tendance économique, **Center for Middle Eastern Studies**, Indiana, Automne 2006.
47. Gurer, Cuneyt, "Strategic competition :International order and transnation organized crime"**, European center for security studies**, N° 69, September 2021.
48. Haddad, Said, **La Libye et l'Occident depuis 1999 : entre tropisme américain et ancrage euro-méditerranéen,** CAIRN.INFO, N°209, 2004.
49. Hadjazi, Sarah, « Histoire de la coopération France-Algérie depuis l'indépendance », **Revue Défense Nationale**, N°822, juillet 2019.

50. Hamdaoui, Yousra, « La sécuritisation de la guerre contre le terrorisme au Sahel », **Afrique en mouvement**, N°3, Décembre 2020.
51. Hanne, Olivier, « Barkhane : succès, atouts et limites d'une opération originale dans la Bande sahilo-saharienne », **Hal open science,** juin 2017.

52. Hill, Thomas et Yerkes, Sarah, « A New Strategy for US Engagement in North Africa: A Report of the North Africa Working Group", **United States Institute of Peace**, February, 2021.
53. I. Ogu, Michael, « Rational choice theory : Assumption, strengths, and greatest weaknesses in application outside the western milieu context", **Arabian journal of business and management review,** Vol 01, N°03, 2013.

54. Jean-François Daguzan, « La charte Euro-méditerranéenne pour la paix et la stabilité, éléments juridiques et politiques », **Institue Affaires Internationales**, Octobre 1999.

55. J. Mazarrn Michael, "Understanding the emerging era of international competition", **RAND corporation,** Research Report, 2012.
56. Khelif, Omar, "La réforme du secteur des hydrocarbures en Algérie, ajustement libéral ou changement de logique économique"**, Open Edition Books**, Paris, 2001.
57. KAREL, Annabelle, FRONTEX, « symbole d'une gestion des frontières européennes en évolution », **Comité Europe de l'ANAJ-IHEDN,** 103e séminaire jeune, Paris, 2017,.
58. Kasmi, Sanae, **Les 25 ans du processus de Barcelone,** regional program political dialogue south Mediterranean, **KONRAD ADENAUER STIFTUNG,** 2010.
59. Kandel, Maya, « La stratégie américaine en Afrique », **Etudes de l'IRSEM**, N°36, 2014.
60. Kandel, Maya, « Le dilemme sécurité-libertés : les contradictions de la politique américaine en Afrique », **Politique Américaine**, N°24, Février 2014.
61. Khelef , Fatma et Kebièche, Redouane, Evolution ethnique et dialectes du Maghreb, Synergies Monde Arabe , N°8, 2011.
62. Lafargue, François, « La présence économique de la Chine au Maghreb : ambitions et limites », **Fondation pour la recherche stratégique**, Octobre 2018.
63. Leboeuf, Aline, **La compétition stratégique en Afrique Approche militaires américaine, chinoise et russe**, Paris , IFRI, 2019.
64. Légaré-Tremblay , Jean-Frédéric," Le pétrole au banc des accusés : Revirement dans la politique énergétique américaine", **Observatoire des Amériques**, N°24, Québec, juin 2006.
65. Lucile , Martin, « Le dossier du Sahara occidental », **Les cahiers de l'Orient,** N°102, février 2011.
66. Luise Martinez, "Libye : Les usages mafieux de la rente pétrolière"**, CAIRN.INFO** , N°125, 2012.
67. Mahiou, Ahmed, et autre, « L e Maghreb avec ou sans l'Europe ?échanges, réseaux, nouvelles dynamiques infra et supra nationales, **Open Edition Journal**, 2013.
68. Martinet, Jean-Michel, "La Méditerranée un espace crisogène ? », **FMES, Les grands dossiers de diplomatie N° 68,** juin 2022.
69. Mebtoul, Abderrahmane, La coopération Europe /Maghreb face aux mutations géostratégiques mondiales, IFRI, avril 2011.
70. Mkideche, Mustapha," Le secteur des hydrocarbures en Algérie (1958-2008) : problématiques, enjeux et stratégies"**, Paul hydrocarbures étude version finale**, 2009.
71. Musette, Mohamed Said, « Le groupe 5+5 : un espace de dialogue durable au niveau de la Méditerranée occidentale ? », **CREAD**, juin 2008.

72. Munson, Robert B , « Première lettre à AFRICOM (Sécurité environnementale et coopération en Afrique) », **ASPJ Afrique et Francophonie**, 2e trimestre 2010.
73. Mohsen-Finan , Khadija , L'Union pour la Méditerranée : une ambition française de reconsidérer le sud**, IFRI** , Europe visions 3, décembre 2008.
74. Morin, Olivier," Le partenariat Euro-Méditerranéen à la recherche d'un nouveau souffle", **CAIRN.INFO** , N°4022, 2005.
75. Moisseron, Jean-Yves, "Vers la fin du processus de Barcelone **?", CAIRN.INFO**, N°55, 2005.
76. Noutary, Emmanuel, **Mission de président Sarkosy en Algérie**, ANIMA investment network, 2007.
77. Pueyo, Joaquim et Fort, Marie- Luise, **Rapport d'information sur La révision de la politique Européenne de voisinage**, Assemblée nationale(commission des affaires Européenne), 19 mai 2015.
78. Phuc-Vinh, Nguyen, « L'avenir énergétique de la France Quelle politique pour le nouveau quinquennat **?", Institue Jacques Delors**, N°280, Paris, 2022.
79. Pomarède, Julien, « Des maux guerriers aux mots interventionnistes Une analyse des mécanismes de légitimation de l'opération militaire internationale en Libye (2011) », **Études internationales,** Vol 45, N° 2, juin 2014.
80. Pellerin, Mathieu, Trotignon, Yves, « Les enjeux sécuritaires du rivage Sahélien », **Sécurité et stratégie,** N°4, novembre 2010.
81. Pigne, Jérôme, « L'approche indirecte des Etats-Unis au Sahel : évolution de la stratégie et approche comparative avec l'union européenne », **Etudes de l'IRSEM,** N°36, Décembre 2014.
82. Retaillé, Denis, Olivier Walther, « Guerre au Sahel : la reconversion des savoirs nomades », **Information géographique**, Vol 75, N°3, 2011.
83. Razoux, Pierre, « Réflexions sur la crise Libyenne », **Etude de l'IRSEM,** N°27, 2013.
84. R. Goffi, Emmanuel, « Opération Barkhane : Entre victoires tactiques et échec stratégique », **Centre Francopaix en résolution des conflits et missions de paix**, N°3, Juin 2017.
85. Souibès – Bougherara, Amina Hizia, "Le Partenariat Américano-Maghrébin et l' initiative de Stuart Eizenstat**", the Algerian journal of political sciences and international relations**, volume 4, numéro 1, juin 2013.
86. Seidendorf, Stefan, « Politique européenne de voisinage, sécurité et stabilité dans le contexte de l'UE », **Institue franco-allemand** , Octobre 2016.
87. Saidy, Brahim, « Le rôle de l'OTAN en Méditerranée et au Moyen-Orient », **Revue Internationale et Stratégique**, N°73, Janvier 2009.

88. Schmitt, Olivier, « L'Organisation du traité de l'Atlantique Nord », **Revue Québécoise de droit international**, Hors-série, 2021.
89. Saaf , Abdallah, « La Russie et le Maghreb », **OCP Policy Center**, N°5, Juin 2016.

90. Stanyard,, Julia « L'engagement militaire, mercenaire et criminel de la Russie en Afrique », **Global Initiative Against Transnational Organized Crime,** Février 2023.
91. Tancrède, Wattelle, « Dans quelle mesure le Maroc a- t-il les moyen de ses ambitions régionales ? », **Revue Défense Nationale**, N°778, mars 2015.
92. Taje, Mehdi, « Les défis sécuritaires au Sahel : une analyse géopolitique », **Centre Français sur le Renseignement**, N°39, Novembre 2013.
93. Tétart, Frank, **GRAND ATLAS 2023**, Paris : Courrier international/Franceinfo, 2023.
94. Tankel, Stephen, « US counterterrorism in the Sahel :from indirect to direct intervention", **International Affairs**, Vol 96, N°04, july 2020.

95. Tisseron, Antonin, « Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahel », **La Découverte,** N°142, mars 2011.
96. Taje, Mahdi, « Les défis sécuritaires au Sahel : une analyse géopolitique », **Tribune Libre,** N° 39, novembre 2013.
97. Vivien Pertusot, « La politique européenne de voisinage : un phénix bureaucratique ? », **Note de l'IFRI,** Novembre 2016.
98. Vittot, Aurélie, « Le retour de la Russie en Afrique : une menace pour l'influence Française sur le continent ? », **Institut des Hautes Etudes de Défense Nationale (IHEDN),** Note d'analyse n° 1, Novembre 2022.
99. Wade, Isabel, « Burning Bridges: American Security Assistance and Human Rights in Mauritania", **Claremont McKenna College**, April 25, 2016.
100. Yahia H, .Zoubir, "La politique étrangère Américaine au Maghreb : constances et adaptation", **Journal d'étude des relations internationale au Moyen-Orient**, Vol 1, No 1, Juillet 2006.
101. Yahia H., Zoubir, « Les Etats-Unis et le Maghreb : primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie », **Journal d'étude des relations internationales au Moyen-Orient**, Vol 1, N°1, Juillet 2006.
102. Yahia H., Zoubir, The United States and Maghreb–Sahel security, Blackwell Publishing, **International Affairs**, 2009.
103. Yahia H. Zoubir, « Manœuvres géopolitiques et facteurs de blocage » dans Sahara Occidental, **Open Edition Books,** 2018.

104. Zomer, Mathias, **«** l'immigration illégale en France », **Observatoire de l'immigration et de la démographie**, aout 2021.

105. Ambassade de France en Tunisie, Service économique régional de Tunis, **Les relation économique bilatérales entre la France et la Tunisie**, Tunis, 10 décembre 2019.

106. Ambassade de France en Tunisie, Service économique régional de Tunis, **Les relation économique bilatérales entre la France et la Tunisie**, Tunis, 29 mars 2022,

107. Conseil de sécurité des Nations Unies, « **Rapport du secrétaire général sur la situation dans la région du sahel »,** 14 juin 2013.

108. Commission of the European communities, Communication from the commission : **European Neighbourhood policy Strategy paper:** Brussels, 2004.

109. Conférence des régions périphériques maritimes d'Europe, Note de problématique pour information : La politique Européenne de voisinage et de partenariat et la participation des régions, juillet 2009.

110. Commission Européenne, **Rapport sur l'état des relations UE-Tunisie dans le cadre de la politique européenne de voisinage révisée**, mars 2018.

111. Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement (CNUCED), **examen de la politique des services du Maroc,** Genève, 2021.

112. Conférence des Nations Unis sur le commerce et le développement, **Examen de la politique d'investissement de la Mauritanie,** New York, 2009.

113. International Crisis Group, **Réengager des efforts internationaux au Sahara Occidental, N°** 82, 11mars 2021.

114. **Les multinationales françaises dans la région Maghreb-Mashreq** : au paradis de la libération du commerce et des investissements, **AITEC**, Paris, 2016.

115.

116. Ministère de l'économie et des finances, Direction des études et des Prévisions Financières, **La politique commerciale extérieure du Maroc une esq**uisse d'appréciation, 2008

117. Présidence de la république Française, **Déclaration commun du sommet de Paris pour la Méditerranée,** Paris, 13 juillet 2008.

118. Perspective Monde, **Les convoitises autour du pétrole libyen,** Ecole de politique appliquée, Université de Sherbrooke, Québec, Canada, 29 novembre 2011.

119. United States of America, Department of state, **Integrated Country Strategy Morocco,** April, 2022.

❖ المواقع الإلكترونية

1. Carrot, Axel, Dissonances franco-algériennes dans la lutte contre le terrorisme sahilo-saharien, **les yeux du monde,** sur : **https://les-yeux-du-monde.fr/actualites-analysees/33533-dissonances-franco-algeriennes-lutte-contre-terrorisme-sahelo-saharien/, (** 15 mars 2023).
2. Chahed, Nadia, **France/Maroc : évolution de 4.5% des échanges commerciaux, sur :** https://www.aa.com.tr/fr/afrique/france-maroc-%C3%A9volution-de-4-5-des-%C3%A9changes-commerciaux-/2005181#**,** (27-08-2022).
3. D, Nawel, **Les Etats-Unis proposent un partenariat nord-africain pour les opportunités économiques,** Algérie 360°, sur : https://www.algerie360.com/, 2-12-2010, (12-11-2021).
4. Dia, Elhadji ibrahim, **interview avec SEM Robert Moulié ambassadeur de France en Mauritanie, financialafric,** sur : **https://www.financialafrik.com/2022/09/12/interview-avec-sem-robert-moulie-ambassadeur-de-france-en-mauritanie/** , (26-11-2022).
5. Djazir, Moncef i, En Libye, **l'implication croissante des Américains au risque de l'engrenage**, The CONVERSATION, sur : https://theconversation.com/en-libye-limplication-croissante-des-americains-au-risque-de-lengrenage-69674https://theconversation.com/en-libye-limplication-croissante-des-americains-au-risque-de-lengrenage-69674, (2 mars 2023).
6. Eizenstat, Stuart E, US.Départment of state, **U.S.North Africa Ministerial Meeting**, Washington, DC, April 18, 2000.in: https://1997-2001.state.gov/regions/africa/000418_eizenstat_nafrica.html.(22-12-2021).
7. Hosenball , Mark, Ghaith, Shennib, **Intervention des forces spéciales US en Libye et Somalie,** REUTERS, sur : https://www.reuters.com/article/ofrtp-usa-afrique-securite-20131006-idFRPAE99500020131006, (2 mars 2023).
8. Gravellini, Jean-Marc, « Retrait des forces armées françaises au Burkina Faso : quelles conséquences sur la stratégie française au Sahel ?, **IRIS,** sur :**https://www.iris-france.org/173426-retrait-des-forces-armees-francaises-au-burkina-faso-quelles-consequences-sur-la-strategie-francaise-au-sahel/,** (17-04-2023).
9. Mourad, Hicham, **Les Etats-Unis de retour en Libye**, Alahram,sur : https://hebdo.ahram.org.eg/NewsContent/4/132/35429/Opinion/D%C3%A9bats/-Les-EtatsUnis-de-retour-en-Libye.aspx, (03 Mars 2023).
10. Mohammedi, Adlene, « La stratégie Russe en Libye : entre biais inavoués et perspectives de médiation », **Fondation Méditerranéenne d'études stratégiques (FMES),** sur :, https://fmes-france.org/la-strategie-

russe-en-libye-entre-biais-inavoues-et-perspectives-de-mediation-par-adlene-mohammedi/

11. Mustapha Harzoune, **Quel politique l'Europe mène-t-elle en matière d'immigration et d'asile ?,** Musée de l'histoire de l'immigration, sur : *https://www.histoire-immigration.fr/politique-et-immigration/quelle-politique-l-europe-mene-t-elle-en-matiere-d-immigration-et-d-asile*, (20 mars 2023).
12. Oren, Chauvel, « Libye : entre rivalités internes et ingérences étrangères (2011-2021) », **GEOSTRATEGIA**, sur : https://www.geostrategia.fr/libye-rivalites-internes-ingerences-etrangeres (3 Avril 2023).
13. Pathé, Dieye, Washington, comme une main invisible au Sahel, **Wathi**, sur :https://www.wathi.org/washington-comme-une-main-invisible-au-sahel/, (18-04-2023).
14. Yakoota , Al Ahmad, Libye : Le directeur de la CIA s'entretient avec Abdulhamid Dbeibah et Khalifa Haftar, **Anadolu Agency ,** sur : **https://www.aa.com.tr/fr/afrique/libye-le-directeur-de-la-cia-s-entretient-avec-abdulhamid-dbeibeh-et-khalifa-haftar/2786439, (** 17-04-2023).
15. Zeghlache, Mostefa, **Le Moyen-Orient dans la stratégie de politique internationale de Joe Biden,** Le Soir d'Algérie, sur : https://www.lesoirdalgerie.com/contribution/le-moyen-orient-dans-la-strategie-de-politique-internationale-de-joe-biden-90381, (03-03-2023).
16. Z.M, Les échanges commerciaux entre l'Algérie et les Etats-Unis établis à 5.6 milliards USD, **JEUNE INDEPENDANT, sur : https://www.jeune-independant.net/les-echanges-commerciaux-entre-lalgerie-et-les-etats-unis-etablis-a-56-milliards-usd/,** (19-11-2022).
17. **Ambassade de France au Maroc,** Service économique régional, sur : https://ma.ambafrance.org/Service-Economique-Regional , (28-11-2022).
18. **ALIFPOST,** Un précédent historique, la France n'est plus le partenaire commercial d'aucun pays du Maghreb, sur : https://alifpost.org/un-precedent-historique-la-france-nest-plus-le-partenaire-daucun-pays-du-maghreb/, (17-04-2023).
19. **Algerian embassy, Algerian-American relations**, sur : https://www.algerianembassy.org/document/Algeria-USA-relations-bilaterales.pdf, (19-11-2022).
20. **Algérie Presse Service**, sur : https://www.aps.dz/economie/56570-exportations-l-algerie-ne-tire-pas-profit-du-systeme-commercial-americain-des-preferences, (20-11-2022).
21. **Algérie Presse Service**, sur : https://www.aps.dz/algerie/151550-le-general-d-armee-said-chanegriha-recoit-le-commandant-de-africom, (8 février 2023).

22. **Algérie ECO,** Un accord algéro-américain pour la création d'une usine de fabrication d'équipements de forage, sur : https://www.algerie-eco.com/2019/06/22/, (04-12-2022).
23. Ambassade de France en Tunisie, **Mission de défense,** sur : **https://tn.ambafrance.org/Mission-de-defense#.** (10 mars 2023).
24. **Banque centrale de Tunis**, Statistiques monétaires, économiques et financières, 2021, sur : https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/tableau_n.jsp?params=PL120150,PL120140 , (30-11-2022).
25. **Chambre Tuniso-Française de commerce et d'industrie,** les investissements directs étrangers, 2020, sur : http://www.ctfci.org/11/presence-francaise. , (30-11-2022).
26. Commission Européenne, **Politique Européenne de voisinage-Maroc**, sur: https://ec.europa.eu/external_relations/morocco/index_en.htm, (15-11-2021).
27. **EURONEWS,** Les chiffres clés de l'immigration vers l'UE en 2022, sur : https://fr.euronews.com/my-europe/2023/03/14/les-chiffres-cles-de-limmigration-vers-lue-en-2022, (18-04-2023).
28. Euro-Méditerranée, L'Union pour la Méditerranée sort progressivement de la paralysie, sur**: http://euro-mediterranee.blogspot.com/2009/07/lunion-pour-la-mediterranee-sort.html**, (05/07/2022).
29. **EURASIA DIARY**, sur : https://ednews.net/ar/news/analytical-wing/176142 (15-02-2022).
30. **InfoMédiaire ,** 120 entreprises américaines opèrent au Maroc , sur : https://www.infomediaire.net/120-entreprises-americaines-operent-au-maroc/ , (27-11-2022).
31. INSEE, **Provenances du pétrole brut importé en France,** sur : **https://www.insee.fr/fr/statistiques/2119697, (**10/05/2022).
32. Institut Européen de la Méditerranée, **L'initiative 5+5 face au nouveau contexte en Méditerranée occidentale**, 28 juin 2012, sur : https://www.iemed.org/publication/linitiative-55-face-au-nouveau-contexte-en-mediterranee-occidentale/?lang=fr.
33. IREMMO , **Etude Etats-Unis/Maghreb**, sur : https://iremmo.org/wp-content/uploads/2020/11/EU-Maghreb-pdf.pdf, (27-02-2023).
34. IREMMO, Etude Etats-Unis/Maghreb, sur : https://iremmo.org/wp-content/uploads/2020/11/EU-Maghreb-pdf.pdf, , (4-03-2023).
35. **Jeune afrique,** Mauritanie : Kosmos découvre un important gisement gazier offshore de 50 billions de pieds cube, sur : https://www.jeuneafrique.com/850185/economie/mauritanie-kosmos-decouvre-un-important-champs-gazier-a-2-500-metres-sous-le-niveau-de-la-mer/, (16-04-2023).

36. **Le Point,** Libye : le chef du commandement militaire américain en Afrique à Tripoli, sur : https://www.lepoint.fr/afrique/libye-le-chef-du-commandement-militaire-americain-en-afrique-a-tripoli-23-06-2020-2381276_3826.php, (17-04-2023).

37. **Le Point**, Washington a plus à offrir au Sahel que Moscou, selon Blinken à l'AFP, sur : https://www.lepoint.fr/monde/washington-a-plus-a-offrir-au-sahel-que-moscou-selon-blinken-a-l-afp-18-03-2023-2512564_24.php, (18-04-2023).

38. la population du Maghreb devrait dépasser les 130 million d'habitants en 2050, Maghreb émergent, sur : https://maghrebemergent.info/la-population-du-maghreb-devrait-atteindre-plus-de-130-millions-dhabitants-en-2050, (21/10/2019).

39. Libye voisinage sud, sur: https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/system/files/2022-01/20220124-factograph_libya_fr.pdf, (5/11/2021).

40. **Les relations Union européenne-Maroc, Commerce et Investissement**, sur :https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/documents/Commerce%20et%20investissement_0.pdf, (5-09-2022).

41. **Les Echo**, le Maroc, nouveau terrain de chasse des PME, sur : https://www.lesechos.fr/pme-regions/actualite-pme/le-maroc-nouveau-terrain-de-chasse-des-pme-, (28-11-2022).

42. **L'humanitaire dans tous les Etats,** Sahel : les problèmes de sécurité occultent une grave crise humanitaire dans cinq pays, sur : https://blogs.icrc.org/hdtse/2017/11/15/sahel-les-problemes-de-securite-occultent-une-grave-crise-humanitaire-dans-cinq-pays/, (23- 04-2023).

43. **La Tribune,** Armement : Arabie Saoudite, Etats-Unis, Maroc, les trois principaux clients de la France en 2020, sur :https://www.latribune.fr/entreprises-finance/industrie/aeronautique-defense/armement-arabie-saoudite-etats-unis-maroc-les-trois-principaux-clients-de-la-france-en-2020-885972.html, (03 avril 2023).

44. **Libyan News Agency,** PM/secteur de pétrole/investissements/projets, sur : https://lana.gov.ly/post.php?lang=fr&id=210640, (16-04-2023).

45. Ministère de l'Europe et des affaires étrangères, république Française, sur : ɔʟhttps://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/europe/union-europeenne-relations-exterieures/, (01 /11/2021).

46. **Ministère de l'Europe et des affaires étrangères**, Relation bilatérales (Algérie), sur : https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/algerie/relations-bilaterales/, (25-11-2022).

47. **Ministère de l'économie, des finances et de la souveraineté industrielle et numérique**, Direction générale du trésor, Relation bilatérales avec la Libye,

sur:https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/LY/relations-bilaterales. (26-11-2022.).

48. Ministère de l'Europe et des affaires étrangères, fiche pays-repère économique, Mauritanie, sur : https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/fichepays_mauritanie_20221107_1150_cle8f84a1.pdf, (27-11-2022).

49. **Ministère de l'Europe et des affaires étrangères,** France diplomatie Maroc, sur : https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-economique-et-commerce-exterieur/la-france-et-ses-partenaires-economiques-pays-par-pays/afrique-du-nord-moyen-orient/article/maroc , (28-11-2022).

50. Ministère de l'économie, des finances et de la souveraineté industrielle et numérique, Direction générale du trésor, **Relation bilatérales avec la LIBYE** , sur **:** https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/LY/relations-bilaterales. , (02-12-2022).

51. Ministère de l'économie, des finances et de la souveraineté industrielle et numérique, **relation économique entre la France et la Mauritanie,** sur : **https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/MR/france-mauritanie-echanges-commerciaux#:. (**30-11-2022).

52. Ministère des armes française, Direction des relations internationales et de la stratégie, **L'initiative 5+5**, sur : https://www.defense.gouv.fr/dgris/enjeux-regionaux/linitiative-55, (25-02-2023).

53. Ministère de l'Europe et des affaires étrangères, France Diplomacie, **Sécurité au Sahel, conseils aux voyageurs,** sur : **https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/conseils-aux-voyageurs/informations-pratiques/article/securite-au-sahel-07-04-2023, (** 17-04-2023).

54. Ministère de l'intérieur et des outre-mer, Direction générale de la sécurité intérieure, **L'état de la menace terroriste en France, sur : https://www.dgsi.interieur.gouv.fr/la-dgsi-a-vos-cotes/lutte-contre-terrorisme/letat-de-la-menace-terroriste-en-france,** (03-04-2023).

55. **Plum énergie**, La politique Américain sur l'énergie, sur : https://plum.fr/blog/actu-innovation/aux-etats-unis-la-montee-en-puissance-des-energies-renouvelables/, (04-12-2022).

56. république Française, le chiffre du commerce extérieur, Mauritanie, sur : https://lekiosque.finances.gouv.fr/site_fr/A129/data_brutes.asp?id=P20MR_Z2230_Z2200/**,** (26-11-2022).

57. **Rapport de coopération Union européenne-Tunisie,** 2013, sur : http://www.aleca.tn/wp-content/uploads/2016/04/rapport-cooperation-2013-fr.pdf , (30-11-2022).

58. **république Française**, le chiffre du commerce extérieur, Libye, sur : https://lekiosque.finances.gouv.fr/site_fr/A129/data_brutes.asp?id=P20LY_Z2210_Z2200, (25-11-2022).

59. Service des données et études statistiques, **Bilan énergétique de la France,** Chiffres clés de l'énergie édition 2021, sur : https://www.statistiques.developpement-durable.gouv.fr/edition-numerique/chiffres-cles-energie-2021/6-bilan-energetique-de-la-france#:~:text=La%20consommation%20primaire%20de%20la,d%C3%A9chets%20et%202%20%25%20de%20charbon.(02-12-2022)
60. Service des données et études statistiques, **Bilan énergétique de la France,** Importation de gaz naturel par pays d'origine, sur : https://www.statistiques.developpement-durable.gouv.fr/edition-numerique/chiffres-cles-energie-2021/14-gaz-naturel#:~:text=Importations , (10-05-2022).
61. Service Européen d'action extérieure**, Commission Européenne,** https://i0.wp.com/epthinktank.eu/wp-content/uploads/2015/10/le-perimetre-geographique-de-la-politique-europeenne-de-voisinage.png?fit=1539%2C821&ssl=1.

62. Seal of the president of the United States, **NATIONAL SECURITY STRATEGY**, (May 2010), sur: https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf.(25-02-2023).
63. Seal of the president of the United States, **NATIONAL SECURITY STRATEGY,** , sur: https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy_2.pdf. , (25-02-2023).
64. Seal of the president of the United States, **NATIONAL SECURITY STRATEGY,** sur: https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf. , (25-02-2023).
65. TotalEnergies Algérie, sur : **https://dz.totalenergies.com/fr/propos/totalenergies-en-algerie,** (30-12-2022).
66. The white house, **NATIONAL SECURITY STRATEGY**, (October 2022), https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/10/Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf

67. **TV5 MONDE,** Dix ans de l'opération Serval ou comment la France a perdu le Sahel, sur : https://information.tv5monde.com/afrique/dix-ans-de-loperation-serval-ou-comment-la-france-perdu-le-sahel-1618797, (17-04-2023).
68. United states of America,département of stat, **the middle East Paetrnership Initiative,** sur: http://mepi.state.gov,(22-12-2021).
69. U.S. Department of state, **U.S.North Africa Partnership for Economic Opportunity,** December 1, 2010.
70. United States of American, **Office of the United States Trade Representative, Morocco, sur:** https://ustr.gov/countries-regions/europe-middle-east/middle-east/north-africa/morocco, (25-8-2022).

71. United States of American, **Office of the United States Trade Representative, Tunisia, sur: https://ustr.gov/countries-regions/europe-middle-east/middle-eastnorth-africa/tunisia, (27-11-2022).**
72. **United states census bureau, trade in goods with Tunisia,** https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7230.html,viste le: 20-11-2022.

73. United States of American, **Office of the United States Trade Representative, sur: https://ustr.gov/countries-regions/europe-middle-east/middle-eastnorth-africa/libya#:~:text=Libya20in%202019(25-11-2022).**
74. **United states census bureau, trade in goods with Mauritania,** sur: **https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7410.html. (27-11-2022).**

75. United States of American, **Office of the United States Trade Representative, sur: https://ustr.gov/countries-regions/africa/mauritania, (26-11-2022).**
76. **: UNHCR l'agence des nations unis pour les réfugiés,** les statistiques du HCR sur les traversées de la Méditerranée révèlent un nombre croissant de morts et de tragédies en mer, sur : https://www.unhcr.org/fr/actualites/briefing-notes/les-statistiques-du-hcr-sur-les-traversees-de-la-mediterranee-revelent-un, (10 juin 2022).
77. World Population Review, **US oil imports by country,** sur: **https://worldpopulationreview.com/country-rankings/us-oil-imports-by-country,** (30-11-2022).

الخرائط

الخريطة	الصفحة
خريطة رقم 1: توضح موقع دول المغرب العربي	**51**
خريطة رقم 2: توضح توضح توزيع الموارد الطبيعية في منطقة المغرب العربي.	**58**
خريطة رقم 3 توضح الدول المنخرطة في سياسة الجوار الأوروبي.	**75**
خريطة رقم 4 توضح الدول الأعضاء في مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.	**87**
خريطة رقم 5 توضح الدول التي يشملها مشروع الشرق الأوسط الكبير	**102**
خريطة رقم 6 توضح موقع الصحراء الغربية.	**212**
خريطة رقم 7 توضح القوات المسيطرة في ليبيا	**221**
خريطة رقم 8 توضح موقع دول الساحل	**229**
خريطة رقم 9 توضح التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي.	**235**
خريطة رقم 10 توضح تمركز القوات الفرنسية في منطقة الساحل.	**237**

الجداول

الجدول	الصفحة
جدول رقم 1: يمثل عدد سكان دول المغرب العربي.	**53**
جدول رقم 2 يمثل الأراضي الزراعية في منطقة المغرب العربي	**55**
جدول رقم 3: يمثل مخصصات دول المغرب العربي من سياسة الجوار الأوروبي على المستوى الثنائي	**78**
جدول رقم 4 يوضح المبادلات التجارية المغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية	**110**
جدول رقم 5: يمثل الزبائن و الممونين الرئيسيين للمغرب سنة 2019 (نسبة الحصة في السوق).	**114**
جدول رقم 6 لصادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية من الجزائر والميزان التجاري.	**116**
جدول رقم 7 يمثل الصادرات والواردات الفرنسية مع الجزائر	**118**
جدول رقم 8 يوضح الزبائن العشرة الأوائل للجزائر بمليون دج	**121**
جدول رقم 9 يوضح الزبائن الرئيسيين للجزائر في السداسي الأول لسنة 2018	**122**

جدول رقم 10 يوضح الممونين الرئيسيين للجزائر لسنة 2018	**123**
جدول رقم 11 يوضح الصادرات والواردات الأمريكية إلى تونس	**124**
جدول رقم 12 يوضح المبادلات التجارية بين تونس وفرنسا.	**127**
جدول رقم 13 يوضح المبادلات التجارية الفرنسية مع تونس	**127**
جدول رقم 14 يوضح الفرق في المعاملات التجارية الأمريكية والفرنسية مع تونس	**128**
جدول رقم 15 يوضح الصادرات والواردات الأمريكية مع ليبيا	**129**
جدول رقم 16 يوضح المبادلات التجارية بين ليبيا وفرنسا	**132**
جدول رقم 17 يوضح المبادلات التجارية بين فرنسا وليبيا	**132**
جدول رقم 18 يوضح المبادلات التجارية الأمريكية مع موريتانيا.	**135**
جدول رقم 19 يمثل المبادلات التجارية بين فرنسا وموريتانيا	**136**
جدول رقم 20 يمثل انتاج و احتياطي الجزائر من البترول والغاز	**151**
جدول رقم 21 يمثل انتاج و احتياطي ليبيا من البترول والغاز.	**154**
جدول رقم 22 يوضح حجم المساعدات العسكرية الأمريكية لدول المغرب العربي	**209**
جدول رقم 23 إحتياطات النفط في دول المغرب العربي	**265**
جدول رقم 24 يوضح مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي	**267**

الأشكال

الشكل	**الصفحة**
شكل رقم 1 يمثل صادرات وواردات فرنسا من الجزائر لسنة 2021.	**120**
شكل رقم 2 يمثل الصادرات الصينية لدول المغرب العربي(2008-2016).	**280**
شكل رقم 3 يمثل صادرات الدول المغاربية إلى الصين.	**281**

فهرس المحتويات

مقدمة.....07

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتنافس الدولي على منطقة المغرب العربي..... 19

المبحث الأول: مفهوم التنافس و المفاهيم المرتبطة به..... 21

المطلب الأول: مفهوم التنافس الدولي..... .**21**

المطلب الثاني: التنافس وعلاقته بالمفاهيم الأخرى.....**26**

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنافس..... 31

المطلب الأول: النظرية الواقعية.....**31**

المطلب الثاني: النظرية الجيوبوليتيكية.....**36**

المطلب الثالث: نظرية التبعية.....**39**

المطلب الرابع: نظرية الاختيار العقلاني ونظرية الألعاب.....**42**

المبحث الثالث: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.....46

المطلب الأول: الإطار التاريخي و الجغرافي لمنطقة المغرب العربي.....**46**

المطلب الثاني: مقومات منطقة المغرب العربي.....**52**

المطلب الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.....**60**

الفصل الثاني: التنافس الاقتصادي الفرنسي–الأمريكي في المغرب العربي بعد الحرب الباردة.....65

المبحث الأول: المشاريع الاقتصادية الفرنسية في المغرب العربي.....67

المطلب الأول: مشروع برشلونةLe processus de Barcelone **67**

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبي la politique Européenne de voisinage..... .... **75**

المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط. l'union pour la Méditerranée.....83

المبحث الثاني: المشاريع الاقتصادية الأمريكية في المغرب العربي..... 94

المطلب الأول: مشروع إزنستانت(الشراكة الأمريكية– المغاربية) Eizenstat Initiative 94

المطلب الثاني: مشاريع الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....99

المطلب الثالث: مقارنة بين المشاريع الفرنسية(الأوروبية) والمشاريع الأمريكية..... 106

المبحث الثالث: مجالات التنافس الاقتصادي الفرنسي–الأمريكي..... .109

المطلب الأول: المبادلات التجارية..... .109

المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية.....137

المطلب الثالث: التنافس في مجال الطاقة.....149

الفصل الثالث: التنافس الأمني الفرنسي–الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة...164

المبحث الأول: الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة المغرب العربي.....166

المطلب الأول: مضمون الاستراتيجية الأمنية الفرنسية.....166

المطلب الثاني: المبادرات الأمنية الفرنسية في منطقة المغرب العربي.....172

المطلب الثالث: العلاقات الأمنية الفرنسية مع دول المغرب العربي.....181

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة المغرب العربي.....187

المطلب الأول: مضمون الاستراتيجية الأمنية الأمريكية.....187

المطلب الثاني: المبادرات الأمنية الأمريكية في منطقة المغرب العربي.....191

المطلب الثالث: العلاقات الأمنية الأمريكية مع دول المغرب العربي.....202

المبحث الثالث: الأزمات الأمنية في منطقة المغرب العربي.....210

المطلب الأول: نزاع الصحراء الغربية.....210

المطلب الثاني: الأزمة الليبية.....215

المطلب الثالث: أزمات الساحل كمصدر تهديد لمنطقة المغرب العربي.....229

الفصل الرابع: انعكاسات وتحديات التنافس الفرنسي-الأمريكي على منطقة المغرب العربي.....243

المبحث الأول: إنعكاسات التنافس الفرنسي الأمريكي على دول المغرب العربي.....245

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية.....245

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية.....250

المطلب الثالث: الانعكاسات الأمنية.....255

المبحث الثاني: رهانات وتحديات التنافس الفرنسي-الأمريكي في منطقة المغرب العربي.....263

المطلب الأول: الرهانات والتحديات الاقتصادية.....263

المطلب الثاني: الرهانات و التحديات الأمنية.....270

المبحث الثالث: تحدي القوى الجديدة في المنطقة.....278

المطلب الأول: التواجد الصيني في منطقة المغرب العربي.....278

المطلب الثاني: التواجد الروسي في منطقة المغرب العربي.....284

المطلب الثالث: التواجد التركي في منطقة المغرب العربي.....290

الخاتمة.....299

قائمة المراجع.....307

فهرس الخرائط والجداول والأشكال.....341

فهرس المحتويات.....343

الملخص:

شهدت منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة بروز التنافس الفرنسي- الأمريكي، الذي جاء كنتيجة للأهمية الاستراتيجية والجيواقتصادية التي تملكها المنطقة، ففرنسا تعتبر كفاعل تاريخي ولها نفوذ ومصالح كبيرة في المغرب العربي، ووجهت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماتها في إطار سعيها للهيمنة على العالم لتنافس النفوذ الفرنسي في المنطقة بالتركيز أولا على الجوانب الاقتصادية من خلال مشروع إزنستانت، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 طغت الجوانب الأمنية على علاقاتها بدول المنطقة في إطار استراتيجيتها العالمية في مكافحة الإرهاب.

تركز هذه الدراسة على إبراز التنافس الفرنسي- الأمريكي في منطقة المغرب العربي في جوانبه الاقتصادية والأمنية، ومختلف المبادرات والمشاريع الموجهة للمنطقة التي تبرز هذا التنافس ورهانات كل طرف، فضلا عن طبيعة العلاقة التي تميز كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بدول المغرب العربي.

وكان لهذا التنافس تداعيات سلبية على دول المنطقة التي لم تستثمر في هذا التنافس بل تعاني من تداعياته، فما تشهده المنطقة من تهديدات أمنية مختلفة يشكل تحديا كبيرا لها وللأطراف المتنافسة، حيث تعرف المنطقة بيئة أمنية غير مستقرة في ظل الأزمات التي تشهدها، كما برزت قوى جديدة تنافس النفوذ الفرنسي والأمريكي ما يمثل تحديا كبيرا لهما، وبالمقابل على دول المغرب العربي تجاوز خلافاتها لمواجهة هذه التحديات واستغلال هذا التنافس من أجل تنمية المنطقة.

الكلمات المفتاحية: التنافس الدولي، المغرب العربي، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الجيواقتصادية، الجيواستراتيجية.

Abstract :

After the end of the cold war, the Maghreb region witnessed the emergence of Franco-American competition, duriven by the strategic and economic importance of the area. France, being a historical actor with significant influence and interests in the Arabe Maghreb, found itself in competition with the United States, which focused initially on economic aspects through initiatives like the " Eizenstat Initiative " , however, after the events of September 11 th 2001,

security aspects overshadowed economic relations as part of the US global strategy against terrorism.

This study focuses on highlighting Franco- American competition in the Maghreb region, examining its economic and security dimensions, as well as various initiatives and projects directed towards the region that underscore this competition and the stakes for each party, additionally, it explores the nature of the relationship between France, the United States, and the Arab Maghreb countries.

This competition had negative repercussions on the countries of the region, which did not actively engage but suffered from its consequences. The diverse security threats in the region pose a significant challenge to both the competing parties and the region itself, given its unstable security environment amidst ongoing crises. New forces have emerged to challenge Franco- American influence, adding to the complexity, however, Arab Maghreb countries have overcome their differences to confront these challenge and leverage the competition for the region's development.

Keywords: international competition, Maghreb region, France, United States of America, Geo-economics, Geostrategy.